

1110



٢١٢

ج ٠ ج

حاشية على الكشف للزمخشري ، تاليف
الجرجاني ، على بن محمد - ٨١٦ هـ .
كتب سنة ٩٧٣ هـ .

١٢٧ ق ٢٧ س ١٨ × ١٤ سم

نسخة جيدة ، خطها تعليق معتاد

الاعلام ١٥٩:٥ الكشف ٢٧

٥١١١

١ - التفسير ، القرآن الكريم وعلومه

أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

ج - الجرجاني على الكشف

٧/١٦٤-ق

١٤١٥/٢/١٧

مكتبة جامعة ال

الرقم: ١١٥
العنوان: جامع الملك في الغفر
المؤلف: علامته محمد الحارثي
تاريخ النسخ: ١٩٧٣
اسم الناسخ:
عدد الأوراق: ١٥
ملاحظات:
١

10/1
 11/1
 12/1
 13/1
 14/1
 15/1
 16/1
 17/1
 18/1
 19/1
 20/1
 21/1
 22/1
 23/1
 24/1
 25/1
 26/1
 27/1
 28/1
 29/1
 30/1
 31/1
 32/1
 33/1
 34/1
 35/1
 36/1
 37/1
 38/1
 39/1
 40/1
 41/1
 42/1
 43/1
 44/1
 45/1
 46/1
 47/1
 48/1
 49/1
 50/1
 51/1
 52/1
 53/1
 54/1
 55/1
 56/1
 57/1
 58/1
 59/1
 60/1
 61/1
 62/1
 63/1
 64/1
 65/1
 66/1
 67/1
 68/1
 69/1
 70/1
 71/1
 72/1
 73/1
 74/1
 75/1
 76/1
 77/1
 78/1
 79/1
 80/1
 81/1
 82/1
 83/1
 84/1
 85/1
 86/1
 87/1
 88/1
 89/1
 90/1
 91/1
 92/1
 93/1
 94/1
 95/1
 96/1
 97/1
 98/1
 99/1
 100/1

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

قال الموصوف المسمي جند موصوف لصفه
على الحال في الكهف واني ذكر الاسم
وقال الموصوف المسمي جند موصوف لصفه
قبلا موصوف المسمي

قال رحمه الله وهذا الشاهد باننا نؤمن
بالحج والاداء في كل سنة واحدة فذلك
الحج المتماثل في السنة، حكم واحد في
سنة واحدة في كل سنة واحدة في كل سنة واحدة
الحق والاطلاق في

۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴
 ۱۵۹۵
 ۱۵۹۶
 ۱۵۹۷
 ۱۵۹۸
 ۱۵۹۹
 ۱۶۰۰
 ۱۶۰۱
 ۱۶۰۲
 ۱۶۰۳
 ۱۶۰۴
 ۱۶۰۵
 ۱۶۰۶
 ۱۶۰۷
 ۱۶۰۸
 ۱۶۰۹
 ۱۶۱۰
 ۱۶۱۱
 ۱۶۱۲
 ۱۶۱۳
 ۱۶۱۴
 ۱۶۱۵
 ۱۶۱۶
 ۱۶۱۷
 ۱۶۱۸
 ۱۶۱۹
 ۱۶۲۰
 ۱۶۲۱
 ۱۶۲۲
 ۱۶۲۳
 ۱۶۲۴
 ۱۶۲۵
 ۱۶۲۶
 ۱۶۲۷
 ۱۶۲۸
 ۱۶۲۹
 ۱۶۳۰
 ۱۶۳۱
 ۱۶۳۲
 ۱۶۳۳
 ۱۶۳۴
 ۱۶۳۵
 ۱۶۳۶
 ۱۶۳۷
 ۱۶۳۸
 ۱۶۳۹
 ۱۶۴۰
 ۱۶۴۱
 ۱۶۴۲
 ۱۶۴۳
 ۱۶۴۴
 ۱۶۴۵
 ۱۶۴۶
 ۱۶۴۷
 ۱۶۴۸
 ۱۶۴۹
 ۱۶۵۰
 ۱۶۵۱
 ۱۶۵۲
 ۱۶۵۳
 ۱۶۵۴
 ۱۶۵۵
 ۱۶۵۶
 ۱۶۵۷
 ۱۶۵۸
 ۱۶۵۹
 ۱۶۶۰
 ۱۶۶۱
 ۱۶۶۲
 ۱۶۶۳
 ۱۶۶۴
 ۱۶۶۵
 ۱۶۶۶
 ۱۶۶۷
 ۱۶۶۸
 ۱۶۶۹
 ۱۶۷۰
 ۱۶۷۱
 ۱۶۷۲
 ۱۶۷۳
 ۱۶۷۴
 ۱۶۷۵
 ۱۶۷۶
 ۱۶۷۷
 ۱۶۷۸
 ۱۶۷۹
 ۱۶۸۰
 ۱۶۸۱
 ۱۶۸۲
 ۱۶۸۳
 ۱۶۸۴
 ۱۶۸۵
 ۱۶۸۶
 ۱۶۸۷
 ۱۶۸۸
 ۱۶۸۹
 ۱۶۹۰
 ۱۶۹۱
 ۱۶۹۲
 ۱۶۹۳
 ۱۶۹۴
 ۱۶۹۵
 ۱۶۹۶
 ۱۶۹۷
 ۱۶۹۸
 ۱۶۹۹
 ۱۷۰۰
 ۱۷۰۱
 ۱۷۰۲
 ۱۷۰۳
 ۱۷۰۴
 ۱۷۰۵
 ۱۷۰۶
 ۱۷۰۷
 ۱۷۰۸
 ۱۷۰۹
 ۱۷۱۰
 ۱۷۱۱
 ۱۷۱۲
 ۱۷۱۳
 ۱۷۱۴
 ۱۷۱۵
 ۱۷۱۶
 ۱۷۱۷
 ۱۷۱۸
 ۱۷۱۹
 ۱۷۲۰
 ۱۷۲۱
 ۱۷۲۲
 ۱۷۲۳
 ۱۷۲۴
 ۱۷۲۵
 ۱۷۲۶
 ۱۷۲۷
 ۱۷۲۸
 ۱۷۲۹
 ۱۷۳۰
 ۱۷۳۱
 ۱۷۳۲
 ۱۷۳۳
 ۱۷۳۴
 ۱۷۳۵
 ۱۷۳۶
 ۱۷۳۷
 ۱۷۳۸
 ۱۷۳۹
 ۱۷۴۰
 ۱۷۴۱
 ۱۷۴۲
 ۱۷۴۳
 ۱۷۴۴
 ۱۷۴۵
 ۱۷۴۶
 ۱۷۴۷
 ۱۷۴۸
 ۱۷۴۹
 ۱۷۵۰
 ۱۷۵۱
 ۱۷۵۲
 ۱۷۵۳
 ۱۷۵۴
 ۱۷۵۵
 ۱۷۵۶
 ۱۷۵۷
 ۱۷۵۸
 ۱۷۵۹
 ۱۷۶۰
 ۱۷۶۱
 ۱۷۶۲
 ۱۷۶۳
 ۱۷۶۴
 ۱۷۶۵
 ۱۷۶۶
 ۱۷۶۷
 ۱۷۶۸
 ۱۷۶۹
 ۱۷۷۰
 ۱۷۷۱
 ۱۷۷۲
 ۱۷۷۳
 ۱۷۷۴
 ۱۷۷۵
 ۱۷۷۶
 ۱۷۷۷
 ۱۷۷۸
 ۱۷۷۹
 ۱۷۸۰
 ۱۷۸۱
 ۱۷۸۲
 ۱۷۸۳
 ۱۷۸۴
 ۱۷۸۵
 ۱۷۸۶
 ۱۷۸۷
 ۱۷۸۸
 ۱۷۸۹
 ۱۷۹۰
 ۱۷۹۱
 ۱۷۹۲
 ۱۷۹۳
 ۱۷۹۴
 ۱۷۹۵
 ۱۷۹۶
 ۱۷۹۷
 ۱۷۹۸
 ۱۷۹۹
 ۱۸۰۰
 ۱۸۰۱
 ۱۸۰۲
 ۱۸۰۳
 ۱۸۰۴
 ۱۸۰۵
 ۱۸۰۶
 ۱۸۰۷
 ۱۸۰۸
 ۱۸۰۹
 ۱۸۱۰
 ۱۸۱۱
 ۱۸۱۲
 ۱۸۱۳
 ۱۸۱۴
 ۱۸۱۵
 ۱۸۱۶
 ۱۸۱۷
 ۱۸۱۸
 ۱۸۱۹
 ۱۸۲۰
 ۱۸۲۱
 ۱۸۲۲
 ۱۸۲۳
 ۱۸۲۴
 ۱۸۲۵
 ۱۸۲۶
 ۱۸۲۷
 ۱۸۲۸
 ۱۸۲۹
 ۱۸۳۰
 ۱۸۳۱
 ۱۸۳۲
 ۱۸۳۳
 ۱۸۳۴
 ۱۸۳۵
 ۱۸۳۶
 ۱۸۳۷
 ۱۸۳۸
 ۱۸۳۹
 ۱۸۴۰
 ۱۸۴۱
 ۱۸۴۲
 ۱۸۴۳
 ۱۸۴۴
 ۱۸۴۵
 ۱۸۴۶
 ۱۸۴۷
 ۱۸۴۸
 ۱۸۴۹
 ۱۸۵۰
 ۱۸۵۱
 ۱۸۵۲

مقال عن الملائكة عن الخ
افلام نود حدة وقت عشر
جواب مقتضى م

وَمِنْ أَذْوَاقِهِ مَا قَالَ إِنَّ السَّكِينَةَ
فِي الْمَضْجَعِ عَلَى الْحَدِّ
لَهُنَّ زِيَادَةُ الْوَقْدِ
مَعَ الْحَوْبَةِ مَعَ

و قد خلا بعد من شاعرا
فمن من من با و من
ولا احيى طمعه و ما منه

بقولهم

او سجد بر مثله والباقي المنصوب عنزل متبوع من حيث هو محذور ولا يحل الاعتدال الحار
 في التاج المذكور من حيث هو كذا وما ان قوله غورا معناه في غور ولانه طرف الارض
 المخرج من تحت في سواد كان معطوفا على محل المجد في البيت او على منصوب لفظ
 كما في قوله نزل من جبال وغورا غابرا وقد فسر في اليزان الحكم بما اطلقت عباراته
 بان ضطت على الاحتمال والاحتياط والمثابة على كون عبارة مشتبهه بمثاله فقول
 واللبس معطوف تفسري كما انشأه عبارة في تفسير المثابة بالحكم عند ما لم يفسر
 والبشر اي هو المصنف المعنى والمثابة خلافه فندرج في الحكم المضي والظاهر في
 المثابة المحل والماول كما هو المصطلح عليه في اصول الشافعية ومثابلهما بينهما
 جميع الاقسام النظم المذكورة في اصول الحنفية **سورة** اما قال او مفعول ثان على المضامين
 اى جعله سورة او غير اى فصل سورة افسر وعمل في الكتاب معنى السورة في تفسير قوله
 فانما سورة من مثله وهناك تدكير ما قبل في المفعول الآتي والضمير بين السور والآيات
 معا وادله بالفضول او آخر الآيات لانها تسمى فواصل وبالغايات او آخر السور والمفعول
 او في الخبر من السور بعضها مع بعضى بالغايات واما الآيات بعضها مع بعضى
 وقد قاله الضمير للآيات وهذا وادله بالفضول الوقوف وبالغايات فواصل الآيات وهذا
 قاله مساهمة لكانه معضيا ان يكون ما وصفه الله به كالا نزال والنزل وما وصف
 به القرآن من التاليف والتنظيم مرسل في امضاء الخدع ووجه قلت كما ان القرآن من
 للعبارة الى مصداق المعاني والمعاول ان انزل الله عليهم نبيه جزيلا وكونه مؤلفا
 من نور ولت وجل على اصنى ووجه البلاغة وسيله الى ان يدرك منه مقاصد دينه
 ودينونه على البصيرة والحدود في ذكر النظم والوقوف طائفة وتنزيله في
 على سبيل قوله ثم ليسهل ضبط الاطعام والوقوف على وقايل نظم الآيات وفي الاقسام
 الحمد نبيه للمعاني على ان الحمد لله على نعمه التوفيق سبحانه لا اله الا هو
 وفي الاصطلاح الاستعانة بآية من صميم القرآن على ان يستغفر به من وكهوسة الشيطان
 وفيه واشارنا لطيفة الى ان العود الى ربه لا بد وانما اى ذكركم ومثابلهما في

في الحكم سهوله الاطلاع على المقصود مع طمانينة قلبه في صدور وفي المثابة فوائد انشأ
 فيها العلامة منها في فلاح العلماء واتقانهم النزاع في استخراج معانيه ورواه الحكم من
 فوائد الحليمة والعلوم الجيدة ونيل الدرر والامانة في سوريات في بيان
 في الكتاب ان فيه تنشيط القاري واعتباط الى وظائف تلاصق الاشكال والظواهر المفسرة
ول وما هي الاوصاف مبتدأ اشارة الى ان هذه الصفات المذكورة للقرآن من كونه مؤلفا مستقلا
 وكونه منزلا من جبال وصورة مفتحة ومختصة بعينه متشابهة لمعانيها وانما اى حشاه
 وحكم وكونه ميمنا مفصلا تدل على صوته لا يستلزمها من كبر من اجزاء عتس اجتمعا في
 الوحي والظاهر عند وجه المتقدم معدوم والمقدم عند وجه المتأخر مستف وكل منهما ما
 لان التقدم بما في العدم سابقا ولاصا وايضا المتأخر مسبوق بعينه المقارن لمعنى المتقدم
 وهو صارت قطعا والمقدم لا يقدم الا انما قلل فمكن ما ونا ايضا فكلما المركب منها
 لا يقال الاستدلال بهذا الطريق بلغة التركيب من الحروف والكلمات للمتمتع الله بها كالمفهوم
 في الكتب الكلية فالى فابن في سائر الاوصاف لا مفعول قد سبق ان من الصفات
 كلها مسروقة كونه اوصافا كما ان للقرآن من سببه لا غير مقتضيه للمعاني والاشارة
 صوته مقتضيه بالذات منها ولذلك جعل مقتضيه ولا يستدل ان على ان الاستظهار
 في اشارة الى مطلوبه في قوله قال لا يخرج من القرآن مغرور معقول ولا له
 مع الله ولا نزل في حادثة مع ما نزل في اخرى ولا فاحه مع ذاته ولا من ان مع حكم
 ولا سون مع سون ولا آية مع اخرى وفي ذكر مع رعاية بحاشية ذكر المقاصد بالغة
 في ذكر الصفات المتكاثرة للبحر كالبان في اقتضائها لحدوث معقول وما على هذا
 وقد وجه الكلام بان دلالة الانزال على الحدوث من حيث ان الحركة المكانية متخذه
 بالارحام وما كل فيها وهي حادثة اتفاقا وآما دلالة سائر الاوصاف في من حيث
 انها متضمنة للتركيب المتكامل للمعاني الذي يلزم الحدوث منها على امتناع قد
 القدم ورد عليه بان الضم لا يساعده على ان كل ممكن حادث وكونه قدوة القديس
 ثم ان الاستدلال بهذه الاوصاف على حدوث العبارة المنطوقه روي على الحنا بانه وما

هذا السؤال وارد على ما في
 الاستدلال بالان في ايضا

كذلك ورواه

لا دفعه لا ارادة لا كدوش الذات
كانت تعلم فانه من مصطلحات
العلماء لا يلزم المقام من
صحيح
بعد ما وقع في اليأس من
اشارة وردت في الزمان
طريق الاغتراف من جيبه
في هذا السرى وفصل في هذا
البدل من الصفات

وان كان مفدا فاصح ان
يدرس المنفعة لان الحاجة
انما يكون بما تقتضي
وكذا المنفعة من المعاني

لانا العقل افرى المواصل
النقل منه
المطلوب

بسم الله الرحمن الرحيم
 صفات طاهرة واحدة والقرآن مغنا ٢ تنفتح باب الشريعة المستقلة على كل خير وسعادة
 في الآخرة والاولى في مصداق الشيء ما يصدق و من صدق كانه آية الصدوق والقرآن
 ما يحان يستحق في صدق على شهادة غيره ما يصدق ما تقدم من الكتب السماوية
 شاهد صدق لها ومصداقها بين يده صفة في المكان ثم اشترى للزمان المتقدم
 مستقدا فكل دور كل بحر ظرف مسفر وقع حاله من المستند ما في اي معنى وفي البقاء
 من سائر المعجزات وكذا قوله من بين سقر وقع حاله من المستند في ايدى مسفر
 في الدور ان سكر الله لا اله الا الله اعلم به من ان ما في الكتب على السنة ارباب اللغات
 المتخلفة في الدهور المتطاولة قوله وجه الزمان المتغير بالزمان وكسب شعبة الزمان
 لظهور بعض الاسماء الموصولة فيه دون بعض شئ لم يظهر بعد و ما عليه وباطن سريانية
 فثبت له النور من قولهم وجه الارض لظهورها فانه شايح الاستقبال فيه وجه القرآن
 موضوعا عليه مبالغة في ظهوره وقد كسب بعضهم الاوجه اما كينيل واما استبان لظاهري
 المكشوف من الزمان وذهب علم ان الزمان لا يتقسم الى ظاهري مكشوف وباطن
 مستور فاحصل النور عن الظاهري كان كينيل كما حققناه لا سيما له كما ذهب
 الخ من انما صفة ثالثة هي اعدل فيها الى الجملة العفلة على ظاهري المحدث و طان وضوح
 كونه عن له اسم لا يمكن نظامين واما سريانية بيان لا على سبيل الامثال في
 قتل لم قلت انه بحر و لم عرفه ذلك فاجاب بانه اخي اي اسكت لم يترى فقال ابيكم
 واخذ من بكم فاسالكم شئ من فضل بكم سوي بانقله في الاساس من قولهم بكم
 فلان فبكم عليه اذا انه بكم عليه وقد كسب الاستقبال اياه بمنزلة روايته له فانه ثقة
 في اللغة المتعارضة ان ياتي الى صاحب عمل الحاج به والعرب العرباء هم الكسبي منهم
 كالعرب العاربة اقدم من فالكذب كقولك طيل قليل وويل البيل وقابيل لفظ به بعد
 اخي و ابيكم الكفار انما في القرآن كما هو المختار المختار اليه سابق الكلام اما هو
 بل كمال بلاغة لانا لافهم كما سطر من لسان الافخام والابلام الله لولا تقتد على لطف

اي لا يعرف الله
 القلب عن المعارض
 بعد اركانها

والنحو

والنحو طلب المعارض واصلا من في الحداء يتبادر الى دماغه فقال فطلب مصف
 الى المصنف بخر ما من صفة الذي افاضها واما من الصنف عن اى نسله باق في
 كل جانب من الكلام واما من صفة افاضها صنفه اي وسط راسه كما سيأتي في قوله
 من فوا من الصوارف صذر الموت فكله اسطر على الخشون مالفصاح فاحتملهم فلم
 لمقدر اقصر سون تامض منهم في الكلام ترقى حيث نسب الى فضولهم ولم يطرأ
 عجزهم عن تحججهم غير نسب الكلام الى بلغاتهم ومن قصورهم عن اقصر سون مستطلي
 انهم طعن في اللغة لانه فاعل في المعنى اي لم ينهض بلغاتهم على انهم كانوا فاقصرهم
 من اللغة والعصاة معا فالضحية لها معا والعامل في الحال على الورى من معنى النفي الى تركوا
 القصد في النهوض حال كونهم كذا الا المصنف في المعنى وجدوى هذا الحال اظلمة على
 يتوهم من ان افهم وابطاهم لاندل على اعجازهم اذ يتجملوا فاقبلوا ليس على ان
 عليهم واحد من بينهم فلا يثبت الدعوى محرم وكله على في على انهم تروى على رؤسهم
 في صفة الكثرة واستقر ادهم علمها مما قيل من ان المعنى هو حاصل المعنى وسياكل
 في نظرها زيادة كعتق لها والسطى فيصيل واسع قد وقا في الحصى والذهاب بالمد وقبحهم
 ارض به و علم فاست رمال كثره وتم ينفض الى لم تحرك عطف على فلم ينفض عطف
 عليه والضمير في بينهم للفضاء والبغاة مصافقني الى العرب العاربة كما لم ينفض
 من هي اثم وبلغا اثم فيطهر رجوع الضمائر في قوله مع اشترارهم و ما بعد الى
 العرب العاربة مطلقا على ما ينبغي من غير تفكيك بينهما في النظم والعصية الخيام في اضافة
 العرف لانه ملازمة الى العرف الذي تحرك عندنا و كان ان يكون عرق العصية
 السقان ملكية وكينيل ولم ينفض ترشيح اشترارهم حال من الضمير المجرورة منهم
 فافيدتها حصة ما ينحل عنهم من المساطلة في ترك المعارضه والى مائة المتضاهات المتماثلة
 والمتضاهات الضمير والشر اشره فقال واحد اشر شرة فقال التي على شرا
 اي ثقلته بجلته صرا ومجبة المعاناة بالزنا الميخ المغالبة والمالاة المهلة المضارة
 من قولهم فلان يعترفون اي يترضى عليهم مكره ازل انهم في نوا اعله ما في المغالبة

تطلبتم

بسم الله الرحمن الرحيم
 واما في قوله فطلب المعارض واصلا من في الحداء يتبادر الى دماغه فقال فطلب مصف
 الى المصنف بخر ما من صفة الذي افاضها واما من الصنف عن اى نسله باق في
 كل جانب من الكلام واما من صفة افاضها صنفه اي وسط راسه كما سيأتي في قوله
 من فوا من الصوارف صذر الموت فكله اسطر على الخشون مالفصاح فاحتملهم فلم
 لمقدر اقصر سون تامض منهم في الكلام ترقى حيث نسب الى فضولهم ولم يطرأ
 عجزهم عن تحججهم غير نسب الكلام الى بلغاتهم ومن قصورهم عن اقصر سون مستطلي
 انهم طعن في اللغة لانه فاعل في المعنى اي لم ينهض بلغاتهم على انهم كانوا فاقصرهم
 من اللغة والعصاة معا فالضحية لها معا والعامل في الحال على الورى من معنى النفي الى تركوا
 القصد في النهوض حال كونهم كذا الا المصنف في المعنى وجدوى هذا الحال اظلمة على
 يتوهم من ان افهم وابطاهم لاندل على اعجازهم اذ يتجملوا فاقبلوا ليس على ان
 عليهم واحد من بينهم فلا يثبت الدعوى محرم وكله على في على انهم تروى على رؤسهم
 في صفة الكثرة واستقر ادهم علمها مما قيل من ان المعنى هو حاصل المعنى وسياكل
 في نظرها زيادة كعتق لها والسطى فيصيل واسع قد وقا في الحصى والذهاب بالمد وقبحهم
 ارض به و علم فاست رمال كثره وتم ينفض الى لم تحرك عطف على فلم ينفض عطف
 عليه والضمير في بينهم للفضاء والبغاة مصافقني الى العرب العاربة كما لم ينفض
 من هي اثم وبلغا اثم فيطهر رجوع الضمائر في قوله مع اشترارهم و ما بعد الى
 العرب العاربة مطلقا على ما ينبغي من غير تفكيك بينهما في النظم والعصية الخيام في اضافة
 العرف لانه ملازمة الى العرف الذي تحرك عندنا و كان ان يكون عرق العصية
 السقان ملكية وكينيل ولم ينفض ترشيح اشترارهم حال من الضمير المجرورة منهم
 فافيدتها حصة ما ينحل عنهم من المساطلة في ترك المعارضه والى مائة المتضاهات المتماثلة
 والمتضاهات الضمير والشر اشره فقال واحد اشر شرة فقال التي على شرا
 اي ثقلته بجلته صرا ومجبة المعاناة بالزنا الميخ المغالبة والمالاة المهلة المضارة
 من قولهم فلان يعترفون اي يترضى عليهم مكره ازل انهم في نوا اعله ما في المغالبة

و قوله فلم ينفض شغلنا باق
 ولم ينفض باقكم في بعض المعنى
 طول المعارضة فضحا الور
 العارضة الشهيرة بالانفصال
 فاقصروا فلم ينفض لم يوفى
 ملائكة بناسواي الزمان او عارضة
 واحد منهم وقد تبي ببلغا وهم
 فاقصروا فلم ينفض اكلهم

كل من في الورد العارضة
 كما في الظاهر والضمير في
 العرب العاربة مصافقني
 ان كانت شرا والضمير في
 العرب العاربة مصافقني
 العرب العاربة مصافقني

في حب فكره وشانه وظهر سلطانة وقدمه الجدر الالهي وهو لوي على الاله
وهو قصي لان رعه العذر ونفا الامر في اعلى القبا على اعلى عظم الملكة
ثم عفت فكره في اصحاب من كونه متبنا بالصفة مؤيدا ما حكاه في العلم
المخفي بالعلم والشيء رخصا باله وكونه شيئا اقبيا مشددا في الكتب
السابقة اللواتي العلم وذي اللواتي المرفوع في لوي كفاة عن سبادة عليهم لوي
مطاع فيهم قوله في الفزع اى ذى العلاء والمرفوعة من فرعت العوم علوهم بالشرق
والجبال في الحنف المشرق العالي من انا في كذا اى كثر في عليه وكذا ان برله بالفرع
الفصل شجرة عزم شجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء سقط بها فذكر
استقامت في كونه والفرع كمثل والحنف تدرج وان برله به السبد يقال هو فرع
قوة اى سيدهم فذكر في يد الباطن في سبادة وقد يقال الفرع منفر لا ولا له
اشارة الى شرف فدوعم كاصوله او لبنى عزم وذي الفرع صفه لوي وذي اللواتي
صفه في شمس ولا في عدو الفتن البياض في صفة العرس يقال شذرت الفتن انست
والتي في البياض في قوائم العرس على فريس محلي وقد حكمت قوائم تحيله وعلى الخ
الفتن والتجمل مستعدان ههنا للشرق والكمال كما ان الشدوخ والوضوح مستعدان
كاستها في هذا اشارة الى استنها رخص انواع ومضايك وطالعة في فرة في قدمه
وورس فعل الفتن وصدا في الشرق مستعدا مشهورا يقال رجل اغراى الى الشرق
وي الكسها رواه المتيا زكازامد سلا كقول مبارك الا سم اغرا القبا في شمس العرب
دون التجمل وحق الاتي من لا كنت منسوب الى اسم العرب المجهول من بعدهم الطوا والكباب
او الى اسم الفتن لان اهلها كانوا اشبه بكنى الى الامم اى هو كما ولدته امه عزم وكونه
اقباله مدرج له شهاد بنبوة ومضى ارشاد المبطلين صحت اى بالعلوم الجاهل والكل
الوافي واخبار العز وكون الحالة ملائمة خطا وسفاده من كسب قتل وقد تطابق
من الامم والكتب الى السبادة باله هو مكتوب قوله وعلى انه اهل بيته لتاديه
فندال طلوعه والاطهار قتل من طاهر من طاهر كعدل عني عادل فان طاعا لا

في حب فكره وشانه وظهر سلطانة وقدمه الجدر الالهي وهو لوي على الاله وهو قصي لان رعه العذر ونفا الامر في اعلى القبا على اعلى عظم الملكة ثم عفت فكره في اصحاب من كونه متبنا بالصفة مؤيدا ما حكاه في العلم المخفي بالعلم والشيء رخصا باله وكونه شيئا اقبيا مشددا في الكتب السابقة اللواتي العلم وذي اللواتي المرفوع في لوي كفاة عن سبادة عليهم لوي مطاع فيهم قوله في الفزع اى ذى العلاء والمرفوعة من فرعت العوم علوهم بالشرق والجبال في الحنف المشرق العالي من انا في كذا اى كثر في عليه وكذا ان برله بالفرع الفصل شجرة عزم شجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء سقط بها فذكر استقامت في كونه والفرع كمثل والحنف تدرج وان برله به السبد يقال هو فرع قوة اى سيدهم فذكر في يد الباطن في سبادة وقد يقال الفرع منفر لا ولا له اشارة الى شرف فدوعم كاصوله او لبنى عزم وذي الفرع صفه لوي وذي اللواتي صفه في شمس ولا في عدو الفتن البياض في صفة العرس يقال شذرت الفتن انست والتي في البياض في قوائم العرس على فريس محلي وقد حكمت قوائم تحيله وعلى الخ الفتن والتجمل مستعدان ههنا للشرق والكمال كما ان الشدوخ والوضوح مستعدان كاستها في هذا اشارة الى استنها رخص انواع ومضايك وطالعة في فرة في قدمه وورس فعل الفتن وصدا في الشرق مستعدا مشهورا يقال رجل اغراى الى الشرق وي الكسها رواه المتيا زكازامد سلا كقول مبارك الا سم اغرا القبا في شمس العرب دون التجمل وحق الاتي من لا كنت منسوب الى اسم العرب المجهول من بعدهم الطوا والكباب او الى اسم الفتن لان اهلها كانوا اشبه بكنى الى الامم اى هو كما ولدته امه عزم وكونه اقباله مدرج له شهاد بنبوة ومضى ارشاد المبطلين صحت اى بالعلوم الجاهل والكل الوافي واخبار العز وكون الحالة ملائمة خطا وسفاده من كسب قتل وقد تطابق من الامم والكتب الى السبادة باله هو مكتوب قوله وعلى انه اهل بيته لتاديه فندال طلوعه والاطهار قتل من طاهر من طاهر كعدل عني عادل فان طاعا لا

في حب فكره وشانه وظهر سلطانة وقدمه الجدر الالهي وهو لوي على الاله وهو قصي لان رعه العذر ونفا الامر في اعلى القبا على اعلى عظم الملكة ثم عفت فكره في اصحاب من كونه متبنا بالصفة مؤيدا ما حكاه في العلم المخفي بالعلم والشيء رخصا باله وكونه شيئا اقبيا مشددا في الكتب السابقة اللواتي العلم وذي اللواتي المرفوع في لوي كفاة عن سبادة عليهم لوي مطاع فيهم قوله في الفزع اى ذى العلاء والمرفوعة من فرعت العوم علوهم بالشرق والجبال في الحنف المشرق العالي من انا في كذا اى كثر في عليه وكذا ان برله بالفرع الفصل شجرة عزم شجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء سقط بها فذكر استقامت في كونه والفرع كمثل والحنف تدرج وان برله به السبد يقال هو فرع قوة اى سيدهم فذكر في يد الباطن في سبادة وقد يقال الفرع منفر لا ولا له اشارة الى شرف فدوعم كاصوله او لبنى عزم وذي الفرع صفه لوي وذي اللواتي صفه في شمس ولا في عدو الفتن البياض في صفة العرس يقال شذرت الفتن انست والتي في البياض في قوائم العرس على فريس محلي وقد حكمت قوائم تحيله وعلى الخ الفتن والتجمل مستعدان ههنا للشرق والكمال كما ان الشدوخ والوضوح مستعدان كاستها في هذا اشارة الى استنها رخص انواع ومضايك وطالعة في فرة في قدمه وورس فعل الفتن وصدا في الشرق مستعدا مشهورا يقال رجل اغراى الى الشرق وي الكسها رواه المتيا زكازامد سلا كقول مبارك الا سم اغرا القبا في شمس العرب دون التجمل وحق الاتي من لا كنت منسوب الى اسم العرب المجهول من بعدهم الطوا والكباب او الى اسم الفتن لان اهلها كانوا اشبه بكنى الى الامم اى هو كما ولدته امه عزم وكونه اقباله مدرج له شهاد بنبوة ومضى ارشاد المبطلين صحت اى بالعلوم الجاهل والكل الوافي واخبار العز وكون الحالة ملائمة خطا وسفاده من كسب قتل وقد تطابق من الامم والكتب الى السبادة باله هو مكتوب قوله وعلى انه اهل بيته لتاديه فندال طلوعه والاطهار قتل من طاهر من طاهر كعدل عني عادل فان طاعا لا

في حب فكره وشانه وظهر سلطانة وقدمه الجدر الالهي وهو لوي على الاله وهو قصي لان رعه العذر ونفا الامر في اعلى القبا على اعلى عظم الملكة ثم عفت فكره في اصحاب من كونه متبنا بالصفة مؤيدا ما حكاه في العلم المخفي بالعلم والشيء رخصا باله وكونه شيئا اقبيا مشددا في الكتب السابقة اللواتي العلم وذي اللواتي المرفوع في لوي كفاة عن سبادة عليهم لوي مطاع فيهم قوله في الفزع اى ذى العلاء والمرفوعة من فرعت العوم علوهم بالشرق والجبال في الحنف المشرق العالي من انا في كذا اى كثر في عليه وكذا ان برله بالفرع الفصل شجرة عزم شجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء سقط بها فذكر استقامت في كونه والفرع كمثل والحنف تدرج وان برله به السبد يقال هو فرع قوة اى سيدهم فذكر في يد الباطن في سبادة وقد يقال الفرع منفر لا ولا له اشارة الى شرف فدوعم كاصوله او لبنى عزم وذي الفرع صفه لوي وذي اللواتي صفه في شمس ولا في عدو الفتن البياض في صفة العرس يقال شذرت الفتن انست والتي في البياض في قوائم العرس على فريس محلي وقد حكمت قوائم تحيله وعلى الخ الفتن والتجمل مستعدان ههنا للشرق والكمال كما ان الشدوخ والوضوح مستعدان كاستها في هذا اشارة الى استنها رخص انواع ومضايك وطالعة في فرة في قدمه وورس فعل الفتن وصدا في الشرق مستعدا مشهورا يقال رجل اغراى الى الشرق وي الكسها رواه المتيا زكازامد سلا كقول مبارك الا سم اغرا القبا في شمس العرب دون التجمل وحق الاتي من لا كنت منسوب الى اسم العرب المجهول من بعدهم الطوا والكباب او الى اسم الفتن لان اهلها كانوا اشبه بكنى الى الامم اى هو كما ولدته امه عزم وكونه اقباله مدرج له شهاد بنبوة ومضى ارشاد المبطلين صحت اى بالعلوم الجاهل والكل الوافي واخبار العز وكون الحالة ملائمة خطا وسفاده من كسب قتل وقد تطابق من الامم والكتب الى السبادة باله هو مكتوب قوله وعلى انه اهل بيته لتاديه فندال طلوعه والاطهار قتل من طاهر من طاهر كعدل عني عادل فان طاعا لا

على افعال كانه عليه الجرم من الاختان والاصهار وفي الفهم الحظن عند العامة زوج الابنة و
عند العرب كل من كان من قبل مثل الاب والابن والصهر اهل بيت المرأة وارااد الزمخشري بالاختان
متارف العامة وبالاظهار حقيقة وتقديم الاختان للسمع ومن التبعية لانهم كانوا بعض
اصهاره واختانه وجازان يجعل البيان لان اقل الجمع عند اثنان وجامع المهاجرين والانصار الى
جميع الصحابة كما يقال انه خالق السموات والارض خالق كل شيء وفي تخصيص طائفة من بينهم
وتقديمهم عليهم تنويه لانهم اعلم من من كل علم شروعه في حق آخر من الكلام فلذلك فضلهم
على مقدمه صدره بالامر مؤكدا بان خالق الشمس تحقيقة فانه اساس لما هو بهدوء من الحصار
تباين الرب في النكرة المختن الظاهر وهو قوام البدن يبتنى عليه سائر اخضائه فاستقيد لاهل العلم
وهي امهات مسائل اذ يتقدم بها كنه وطايف العموم الخشنة التي في وسط الخيمة تستند اليها
قيامها فالسفير لعدة الصناعة اذ يتفرع عليها سميها وودقها والعلم ان لم يتعلق بكيفية
عمل كان مقصودا في نفسه وبخص باسم العلم وان كان متعلقا بها كان مقصودا منه ذلك
العلم ويسمى صناعة في عرف الخاصة وينقسم الى قسمين الاول ما يمكن حصوله بمجرد
النظر والاستدلال كالطب والثاني ما لا يمكن حصوله الا بمزاولة العمل كالخطاطة ولهذا
القسم يخص باسم الصناعة في عرف العامة وقد وجه التسمية على العرفين بان حقيقة
الصناعة صفة نفسانية راسخة يقتدر بها على استعمال موقوفات ما تحفر من من الا
الاخر افر على وجه البصيرة بحسب الامكان كما ينبغي عنه قول المصنف في تفسير
لبش ما كانوا يصنعون كل عامل لا يسمى صانعا ولا عمل يسمى صناعة حتى
يتمكن فيه ويتورب ولا شك ان العمل المقصود من العلم لا يتم كماله الا بان يتم
صاحبه في ذلك العلم ويهيئ العمل ملكه ولما كان علم التفسير مشتملا على المعارف الا
لهية والاصحاح العربية جازان يطلق عليه العلم والصناعة بالمعنى اعم واطلاق العلم اولا
لانه الاكثر والاشهر واخر ان المراد بالصناعة ههنا المعنى الاصغر الذي هو متعارف
امد اللغة وان ذكر الصناعة الصناعات بمشايستها العلوم في ان تفاضل مراتب اصحابها
وتما بحسب دقايقها دون اصولها ولذلك اقتصر على ذكر العلوم في قوله ثم ان املاء
العلوم فان قلت علم الكلام لا يتعلق بكيفية العمل اصلا فكيف سماه صناعة قلت
على التسمية لانه لدقته وعنفه لا يتحصل الا بمناظرات متعاقبة ومراجعات متطاولة
ومن ثم يسمى كلاما فله تعلق بالعمل كالصناعة وقد يقال كل علم مارسه الرجل حرفة
صار كالحرفة لا يسمى صناعة سواء كان حصوله بالتمرن في العمل او بالاستدلال

في حب فكره وشانه وظهر سلطانة وقدمه الجدر الالهي وهو لوي على الاله وهو قصي لان رعه العذر ونفا الامر في اعلى القبا على اعلى عظم الملكة ثم عفت فكره في اصحاب من كونه متبنا بالصفة مؤيدا ما حكاه في العلم المخفي بالعلم والشيء رخصا باله وكونه شيئا اقبيا مشددا في الكتب السابقة اللواتي العلم وذي اللواتي المرفوع في لوي كفاة عن سبادة عليهم لوي مطاع فيهم قوله في الفزع اى ذى العلاء والمرفوعة من فرعت العوم علوهم بالشرق والجبال في الحنف المشرق العالي من انا في كذا اى كثر في عليه وكذا ان برله بالفرع الفصل شجرة عزم شجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء سقط بها فذكر استقامت في كونه والفرع كمثل والحنف تدرج وان برله به السبد يقال هو فرع قوة اى سيدهم فذكر في يد الباطن في سبادة وقد يقال الفرع منفر لا ولا له اشارة الى شرف فدوعم كاصوله او لبنى عزم وذي الفرع صفه لوي وذي اللواتي صفه في شمس ولا في عدو الفتن البياض في صفة العرس يقال شذرت الفتن انست والتي في البياض في قوائم العرس على فريس محلي وقد حكمت قوائم تحيله وعلى الخ الفتن والتجمل مستعدان ههنا للشرق والكمال كما ان الشدوخ والوضوح مستعدان كاستها في هذا اشارة الى استنها رخص انواع ومضايك وطالعة في فرة في قدمه وورس فعل الفتن وصدا في الشرق مستعدا مشهورا يقال رجل اغراى الى الشرق وي الكسها رواه المتيا زكازامد سلا كقول مبارك الا سم اغرا القبا في شمس العرب دون التجمل وحق الاتي من لا كنت منسوب الى اسم العرب المجهول من بعدهم الطوا والكباب او الى اسم الفتن لان اهلها كانوا اشبه بكنى الى الامم اى هو كما ولدته امه عزم وكونه اقباله مدرج له شهاد بنبوة ومضى ارشاد المبطلين صحت اى بالعلوم الجاهل والكل الوافي واخبار العز وكون الحالة ملائمة خطا وسفاده من كسب قتل وقد تطابق من الامم والكتب الى السبادة باله هو مكتوب قوله وعلى انه اهل بيته لتاديه فندال طلوعه والاطهار قتل من طاهر من طاهر كعدل عني عادل فان طاعا لا

قصد به العمل والاطبقات العلماء درجاتهم فيه اي المتن واقدم الصناعات منازلهم
فيه اي في العوالم وفي تخصيص الطبقات والاقدم كل موضع اياه الى انافة العلوم
على الصناعات واقتصر في طبقات العلماء على التدرج ورددة في اقدم الصناعات بين
التقارب والتساوي لان التساوي في قواعد العلوم ابعده من اصول الصناعات
فان قلت كيف جاز عطف وادام بحالته وموضع عن المعطوف وجده اعني قوله
كل صناعة على قوله طبقات تمامه وموضع عن المعطوف عليه وعده اعني قوله
متن كل علم قلت اذا تعدد الخبر لتعدد الخبر عن حقيقة وان كان متحد لفظا لا متعلق
الخبر ان بغير عطف كقوله يذكر بخرية يبرخي واخرى لاغداها غايضة كما نقى عليه بعض
محقق النجاة فاذا كان الخبر عن متعدد لفظا معطوفا بعضه على بعض كان المعطوف في الخبر
اولا ليكون على وتيرة الخبر عنه والستر في العطف ان ما زال المعنى وان كان الى التوزيع الا
ان القصد في الظاهر لامن الالتماس الى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع كانه قيل
مراتب العلماء والصناعات في اصول العلوم والصناعات متقاربة وقيل هو نظير قوله كثر زيد
وعمره وقام ابوه وذم ابوه علم ان الفمير في ابوه لزيد وفي افوه لعمره ولا بد
في مثله من اعتبار تقدم وتأخير وفيه بحث لانه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه
على المعطوف لم يبق للواو وفي خبر المعطوف وجه وجعل لتأكيد لصوق الخبر بالخبر عنه
فصوره ويجزئ ان المنا المتيقن انما يفهم اذا لم يكن الالتماس في اختصاصه كل خبر
بما يكون محمولا على ما قدرناه من ربط المجموع بالمجموع اعتمادا على فهم السامع ان سبق و
عطف عليه بيان وتأكيد للتدرج والتقارب المذكورين واختار حقيقة المانع لان المعنى
لان المعنى على المانع او قبحه كانه قيل ان كان سبق ويشهد بذلك قوله تباينت وتأكيد في استعمال
ان دون اذا لانها البق بالمقام فان الشك في السابق مطلقا اقرب الى قلة التفاوت
وثبوت التقارب وذكر الخط والمساقة شبيها للسبق في المراتب العقلية بالسبق
في المسافات والحقية وتصويره بصورته ليتمكن في ذهن السامع فضل يمكن وقد يقال
الخط انسب بالاقدم والمساقة بالطبقات فلو عكس كان اوله وكاد لا حظ جانب المعنى فلم يلتفت
الى ذلك وانما الذي اعطى على الجمع وما يتعلق به عطف قصة على قصة لا يلاحظ فيه من جهة
خصوص جملة على اخرى او يقال كلمة اعلم حيث على التوهم كقول الخبر الذي هو المقصود فهو عطف على المعنى
على ذلك المقصود مجردا عنها كانه قال ان متن كل علم وعوالم كل صناعة لا تفاوت فيه يعتد به و
انما الذي تباينت وهذا ادق وافصح وقد يتوهم ان الهزة مفتوحة عطف على ما

عطفنا على ما جدد العلم وقد ادعى في قوله وانما الذي وجوه من المبالغة الى ان التحصيل
فانه بالقياس الى الاصول وقد علم انتفاء التباين فيها التباين الدلالة على ظهور الحق الفاضل
اي ايراد المبتدأ وهو لا يسمي صلة على ما شوق الى تشويق الرابع ايراد الخبرين
وتعقيبهم بالتفريق كانت اي تباينت كناية عن شدة السبق وفرط المجامع في المسابقة
وقد عاك كناية عن شدة المناظرة للمباحث وموجب قوله حتى انتهى الامر الى التباين المتفاضل
خاتمة التباين وما عطف عليه او لقوله عظم التفاوت الف قوله كانه قد ادى الامر الى تفاضل
لان هذا نظر الى قوله بالبحر ولم اذكر امتثال الرجال تناوتا لولا ان هذا هو وجه قوله في قوله
مبالغة ليست في عكس حيث جعل الواحد املا قوبل به الالف كانه قيل الالف كما لو ادمع ان لفظ العدد الكثير
اولى المحاسن جمع حسن على غير قياس قيل كانه جمع محسن التكملة من التكملة كالمنقطة من النقطة
وكنت الكلام اسد ان ولطائفه لخصولها بالخير ولا يخلو صاحبها غاليا عن نكت في الارض نحو الامح
بل لخصولها بالحالة التكملة الشبهة بالنكت والتفريق جمع فتد بسكون القافي ومن في الاخر الاصل
حل يصاح من ذهب على هيئة تقار الظرف تعار ان له قايق المعان وتارة كما هو في النثر منزلة
البيت قال رحمه الله في النثر ما هو في بعد انتقال اللفظ من الحكي الى المعنى الذي هو لا سيما كل طائفة
من الكلام مخصوصة بما حمله على وقت مع عتس عن دقائق العلوم والصناعات عبارات
مختلفة نظرا الى جهات متناوئة فسمانا اولها محاسن التكملة وثانيها بطايف معاني وثالثها بواعين
الادراك والآخرين قصد الى التفنن بما يولد طريق التعريف والتشبيه وايضا التكرار
الوهمي اوله وكثر الجاز تنوع بلا تعابر للجهات والاعتبار استمثلة لتباين الفطرات قوله
ولا كشت تأكيد وتقرير رايه الاحجاب ومفعوله محذوف الى لا كشت الاستاوعها
ان عن غوامض الاسرار ومن لم يمتا يعلم ان الغوامض والمحاسن والبطايف
متحد كما في قوله اذا لو اختلف لم يلحقهم الكلام من الخاصة حصة مقدرة ومفعوله

ان لاكتشف عنها احد من الناس او جديهم بل عنه وقيل هو فاعل ومن الخاصة حصة من حاله قد من
 مرجعها للضمير ويرجع اليه ان الاوحد في المقادير الى ضمير الخاصة فقام ان منهم فلا يدين في الحال الا بالاكيد
 في اليهم وبالسبب في الاوحد في المقادير كانه منسوب الى اللفظ تنبها على عراقة المقادير
 الواحد واستحقاقه ان يعتد به بال واحد ونسب واسطه تم خبيرهم من واسطه انقلاد الحو
 الذي في وسطها وموجودها وفقدت اي صفوتهم ومختارهم من صفات الحانم بعت الاوحد في بالاختص
 والوسطة بالفضة ان قد ملاه وتولى درهما وفصل الاخيرين بالاعان فكلية الاشارة الى انه يحب انقلاده
 بالاخيرين كانه شخص اخر يستحق ان يستخ من اخرى مبا لعة في انبات الحكم من جهات متفرقة
 او اياها الى انه قد استنار اخر فلم يجد غير فاستنار بحسب صفات اخرى ناكيد انفي الحكم غير
 ومن قال فضلها عن الاوحد لعدم المجاسة فقد لا خط جانب اللفظ والضمير في عاشرهم للخاصة
 اي اكثر الخاصة عامة والعلم يستعمل في البصر قال رجل اعلم وقوم عني في البصر فقال رجل اعلم
 وقوم عني فان حمل على الاول كان مستعار العلم البصير والاحادق توشحها وان حمل على الثاني
 كان الاضاد مستعار البصير وكان القياس على الاول ان ينزل عني وعلى الثاني ان يكون الا انه عدل
 ان عامة مع عام لمست الكفاية وضمير صانها الغوامض الاسرار وما احد اقم متعلق بالادراك الى
 لا يظهر لهم ظهور المحسوس وعناء مع عان بعض الاسرار في مقلد من لا يقدرون ان يتجاوزوا
 ما سمعوا في العلوم والصناعات قطعنا لهم اسراء في يد التعليل للاخلاص لهم احلا وكانت
 عاقبة العبر والاطلاق اسراءهم جزوا صبرهم امانة واخلاصهم ثم ان احلاء العلوم الى ساقته
 معطوف على اعلم ما في جنه وما عطف عليه وقد بالغ فيه من وجع تقدير الما يدعيه في من
 ونفيا لظرف الشبهة اليه اذ كل حزب بالديهم فحوز الاول التاكيد الثاني ان المنة
 مسبوقا الى المنع الاغتاب فيه الثالث وصف المنة اما لا يابريه في حاشية وتعالى
 موقعه في الاركان الرابع اردافه بتفصيله مسبوقا ومنه واما فان تم التفتيش على انه ينبغي

ان يثاب في تحقيق ما قدمناه من ان التفاوت بينك العلوم لا باسرها حتى يجرى منه على ثمة وثورة متغير
 ثم يتحقق ان اشتمل العلوم على التكت واللطائف علم التفسير فيكون الاختلاف بين طينيات
 المعينين اكثر املا افعلى من طين الانا ناكيد اذا انقلاد فهو ملاك ان على ما ذكر في المقدمة
 الى اشتمل العلوم املا ورحلا من ملو بالضم الى غنى بعيدا ملزم تشبيه التفتيش باللعوان
 بكونه الحق من ملو بالفتح على انه المنفصل فانه قليل واما انه للفاعل ان املا العلوم للفرع باليد
 فلا منع فيه لان ملاك الانا من الماء وبالماء كلاما صحيح لان الملا يستند منه ويؤثر في قارنا
 واحد اخر وذلك من وجوه الاول ان ملا بالفتح انما استعمل من ملو بالاكيد ان حصل العلوم
 لطرفا لثابتها على خلاف ما علموا المعتاد من ان المطر في ليس جزا عن الظرف المتالف ان العاقل
 من رشح الاستعان لما كان منسوبا الى القرا من فاعلان الاعمال ايضا منسوب اليها لانها انقل
 اولام تقيم مخزون اي متونة الرابع ان لطايف العلوم هي التلويح في القياس اليها اشد
 بالماء منها بالقياس الى العلوم والنزحة الطبيعية وهي في الاصل اول ما يستخرج من البصر كقول
 بالكدم والثانية تطلق على ما يقع في القلب بعد سابقه طلب ثم نقلت منه الى محله اعني القلب
 وانهم افعلى من نصف الامر قام بتميزه بطلب الغوارر الكواحل الشواهد مع خارج وهو من ملاك
 الحافوا نظامه سنة وبلغ اشق بلطف مسلما اي بدق طريق الوصول اليها فلا تسلك الا بتلك
 حاييم السلك المحيط ووقته كناية عن لطافة الجوامع المنسوبة فيه فلا يدرك الا ببصيرة فاعلم في عروبة
 التكت ولطف المسلك اشارة الى محفلة من محاسن التكت ومن لطايفها ان جعل قوله مستوحات
 اسلوبا زاربا في قوله من عوام مخدات اسرار علم التفسير علم يحج فيه عراة كلام الله المجيد
 من حيث ولائته على حواء ونسب الى فهمه تفسير وهو لا يدرك الا بالانتقال كاسباب نزول الايات
 والتفسير في حاشية بالرواية وانما يكون اذ اذ ان بقوا على العبر ثم هو ما يتخلى
 بالرواية قال القول في الاول بلا نقل خطأ وكذا القول في الثاني في التفتيش وان اصاب فيها او اما

الملا

الکعبه
یتا از کعبه
سید محمد

الفصل

الفقيه مبرز على اقواله ومكذبا او ابراز الحار في صورة الشرط اذ ان بان طلق الامور
غير واقعه بل مغروصه للبالغة كانه قيل مغروصا ثم يرد على اقواله ومكذبة على اصل زمانه
وفي التفسير باطل الدنيا اشعار بعظم التفاوت في صناعة الكلام فذلك على سطر ابن
اشان الى قوله مسلما كما ان قوله على الخ ينافي اشارة الى قوله مستودعات اسرار ولما قال
على من تضمنت العرض من الاستعلاء والاطلاع الا بطل النشأ من فوهة المصح استنشا عليه
من ظرفي علم ايضا يربح بالضم والفتح فاق مختصر القرآن ان جعل الباء اظلم على المقصور
كما هو اصل اللغة فالصح ان استعملها في القرآن اكثر كانا ذوقا لمعرفه اسرارها مسته
ودلائل الحان في القرآن لا غير لان جعلت داخل في المقصور كما هو المشهور في الاستعمال
فالصح ان الاطلاع على فرائد والكشف عن وجوه خبايا لا يحصل الا بها فلو لم لا غير لها
تمهل انا ومن المهمل يسكون اليها او لم يبق من المهمل بغيرها والارتداد من راد يقال
راد الكلام وارتاد اذا طلبه او انه وازمنه جمعا وان وازمان للتكرير اي او انا بعد او ان
وزمانا بعد زمان كقولهم نفع اوليك عليهم صلوات من ربهم اي صلوات بعد صلوات ولا نظر الى القلة
اذ لا يناسب المقام اصلا التفسير عن الامم البحت غنة منظمة الشئ ما لفه الذي يظن كونه
فيه ومنظمان العلمية تراكم البلاء والقرآن حجة الله على خلقه ومجيب لدور الله
لا ثبات نبوته فيصح ان يعتن بشانه ويثجل المشافقة في معرفة لطايفه والستيفاح
الحجاز بعد ان يكون ظرف ليرج وما عطف عليه محظ مفعول اخذ او في الصلح اخذ الخطام
وخذ بالخطام بمعنى تكرر العطف بين اخبار يكون تشبيها على ان كل واحد منها امر مستند بنفسه
يستأهل ان يثبت استقلاله لا قدر جمع بيان لقوله طويل المراجعات الى رجع زمانا طويلا
في التعلیم ورجع اليه في التسليم ورد على غير في المساطرات ورد على قوله فارشا في علم

الاول برخصيص النسخ من سائر العلوم الى كبر مع اخذ منها حظا وافرا كما في سائر العلوم
فان العبد في هذا الباب مقدما في معرفة كتابه سبحانه على تحفته فانه احسن كتاب
ومنه فيه قال السيد في ما سبقه بمثل من قبله ولا حجة من بعدا وكان عطف
على قدوم مع ذلك مع ما ذكر من براعة في العلم ان يكون كذا وكذا مسترسلا الطبيعة
الى سلس الطبيعة في الحركات الفكرية نحو قايق العلوم سهل القبول لا لانتفاء ما من
قولهم بغيره بل بفتح الداء سهل السيد وناقته رسالة فيها بين مشتمل الفرح في السجلاء
الدقائق وانتقاد عند الوصول اليها وقوله وقاد ما دفع لتوهم الخوف كذا والعرف في هذه
الاشغال كما ان منقاد ما دفع لتخيل الضعف من الاسترسال وقد يقال حاصله ان
طبيعة كالماء في السلاسة والقبول وكان في القوة والوقوف المحجة الا ان الحسية
والروح في الايمان لشفتين والحاجب والذنان لا انقباض واليأس يقال رجل كثر
وقوم كثر بالضم وقوم كثره اذا كان في عود ما ييس عن الانعطاف الى شئ الصلبي
مجاهد استيد من عمل الى حيلت الجاني الناجي من الحناء وهو الغلطة في العشرة
وترك الدفن في المعاملة والعلوم اثبت او لا سلاسة الطبيعة وحفاة ما وجو في القوة
وذلك ما يحب العظماء ثم نفى اخذ له ما بالغة في اثباتها ثم شرع بتوهم متصرفا في الفنا
العملية المتفرعة على تلك الفنا من الجفينة وذلك ترتيب انيق لا فتور فيه ولا الباس
فمن لا يعجز مثل هذا الترتيب فليتهم نقه ذا ذرة ذاعان وقوة اساليب الكلام فنونه والمفاد
ماقت رايضته والريضة ما كان اسلاها ولم يرض وقوله غير ريق دفع لتوهم التجوز في الشرائع
تنصيصا على ما يدل منه نبات الفكر في المقدمات وتلقيها ترتيبها على وجه يودي الى الخط
او احتياج كما هو المشهور في الاستعمال او يدان استخراج نتيجة من اخرى والمالة على كذا في الفانية

وفقا لطاعة

وفقا لطاعة وقيل او يدان لتلقيها لا طاعة قد علم ما وتقرير لقوله متنا في تلقيها نبات الفكر
اي قد علم كيف يرتب احراء الكلام ويولف بينها وكيف ينظم افردا ويرصف الى علم كيفية
التلقي في المقدمات واجزائها والقرصيف الحقة والاحكام طاملا تاكيد لقوله قد علم وكلمة ما
في طاملا وقيل ما كفاة تكلمها عن طلب الناعل وثبها الوقوع الفعل بعد ما ولذا كثبت كرسولة
بما في انما وجاز الوصول بها من الفعل قال الكبيش وقد طان ما يال مروان انتم وقيل
مصدره اي طان اندفاعه ومضائق الكلام مدرضة الخلقة ومد احضه مواضع الخطا
وزرق الاقدام وتقدر انت الى خاتمة الكلام عطف على قوله ثم ان املاء العلوم
مع ما يتصل به عطفنا لفظة على فقرة علم التفسير اي كان طبقات التفسير في غاية
التباين لكثرة كمته وتوقفه راكبا على شرائط قلما تتجمع في احد وكنت انا في اهل طبقة
منها قادر اهل كشاف لطيف هذه الفن من مكانها ووجدت اناس محتاجين
الى ذلك غاية الاحتياج فتصديت لوضع هذا الكتاب برفاعة الله على يدي في اذني
منه واللام في القدر جوارب قسم مقدر دفعا لما عسى يتخلج في وهم من ريبه صدقة
وتوحيد الضمير في راسد ان الدواينة له خاصة وجمعة في اقواله لارادة انهم في
السيد بعامه ويان ما لافاضل تنبيه على انهم وان قتلوا صورة فهم الكثيرين
شرقا وفضيلة وذكر الغية الناجية انسان الى انهم الذين حكموا الحكيم بنجاتهم
وفي الدين طرف لاخرتنا لتضمنه معنى الموافقة والمعاونة بل جامع صفة الاا فضل
على المعصية يتناول اقسامها من اللغة وغيره والامور الدينية علم الكلام كما رجوا
الشرعية معقول ثان لدايت وفي هذا التسميم بالغة بعض الحمايق اي بعض حقائقها
وبعض ما عني حقائقها فاضوا الى شواذ فقه في السخا من مال بزره وزنا في
من استطيعوا او السنفرة انهم حملوا على الطير شوقا لمفعول لا في السنفرة

سها

لغوا كل استظهار شوش اطراف المدينة نواحيها وسوادها فاستجرحكم انب الكلام اي يفهم اشياء
كثيرين من ذلك اي من جنس ما اوردت لهم وقد قال اوردت في ذلك الجبرز المنفرد في اجتماع
اي ادى تجميعهم وشوقهم الى الاجتماع والافتتاح السوال من غير روية وبذل على كمال الشعور الاملاء
متحدة فاما ان تذكر مفعول الى اهل كتابا في الكشف او ينزل منزلة اللازم اي افعول الاسماء
في الكشف حقايق التنزيل معانيه التي ياق السها لما فرغ من طام في ونا وبك ان يعرف
الى غير الامانة يدل عليه وعلم من الاقاويل على حقايق التنزيل الى الكشف
عن الحقائق ما يبارك في امور العيون بتفصيلها ونوعها اي او عطف على الكشف في الاقاويل
جمع اقوال جمع قول وانظر في المع وجوه متعلق بها وما احسن العيون في الوجوه فاستغنيت
اي طلبت الاعناء يقال اغنى من الخرج معك ان دلت من استغنيت واستغنيت
اي سأل ان يكون شفي حاله وعلم من عطف الصفات واراها العطاء الثراء والعباد
والمحتلة سمو لانفسهم اهل العدل لانهم ارجو اعلى الله في حرم عدل عند علم من
نواب المطيع وعقاب العاصي وتبين باب الخيرات ورعاية مصالح العباد
ولم يجوزوا علمه شيئا مما بعد ظلموا واهل التوحيد اذ لم يتبعوا صفات زائد
على ذاته في الاستلزامها تعدد القدماء المتنافي للتوحيد قوله والذي مبتدأ حين ما اري
عليه وقع اعتراضا بين المعطوف عليه وموافقا او المعطوف اعني فاطيت قال رحمه الله
يو كد حصة الاقصر والاكثنا في وبيد ان استغناءه لم يكن عن قصور بل عن
استقصان في مقتضى بنون وراي ساقني ضمن معنى الجملة والبعد فعدت
بعل على علمي حال من المفعول وقد بينا لكل في نظرية طيبة خالها ما موصوله والاسمية
فانك ما اى طلبوا الامر الذي يجب على خاصة الاحاطة اليه لان الخوص تحليل التخصيص
الوجوب وانما الى ان هذا الامر وان كان من فرض الكفايات الا انه صار عليه كغرض

العيه

العيه اذ كان متعينا له في زمانه قوله ما اري اما موصولة اي تسمى اري عليه في زمانه بيان
لما وصفه اخرى بالاول ما موصوله ومن زمانه بيان للضمير في عليه وحال منه لا للموصولة
اذ لا ينصب حال من خبر المبتدأ وقيل المعنى لا يساعد على جعله حال من خبر عليه
اذ المعنى ما اري الزمان على زمانه حاله وانما يتم اذ كان المبتدأ في حكم الساقط بالكلية
وهذا المعنى في البديل فكيف في البيان والزمان البذل في وثور رث اي خلق
الركاكة الضعيف قارحه انتم الرككة والرككة من باب واحد الا ان الرككة غلبت الرككة
في ذم المعاد والاقوال يقال معنى ركبيك وقول ركبيك والسعيه لزم الايمان يقال
رجل ركبيك اي فغيت لانه له والرككة غلبت في قوام الاجسام متالبة للعلية
فاذا استعبرت للمعاني افادت مدح موصوله فضلا موصوله يعطى من ارضه واعلى المستعبر
للتبعية بنى الادنى واستبعاد عن الوقوع على نقي الاعلى والاستحالة ان يدعى محلا لافعا
فيقع بعد نقي اما صرح كقولك فلان لا يعطى الارهم فضلا عن الدنيا تريد ان اعطاء الارهم
منه ومستبعد فكيف يتصور منه اعطاء الدنيا واما ضمنى كقولك وتناصرتهم اى يريد ان
مهمهم تناصرتهم اى في علمه هذا العلم وصار منفيًا ومستبعد عنهم فكيف تنزه الى ما ذكر
وموصوله في فضل من الما كذا اذا ذهب الكشف وبقي اقله ولما اشتمل على معنى الدواب
والابتداء ومعنى الكثرة والقلية ظهر هناك توجيهان ففهم من نظر الى معنى الدواب والبقاء فقال قد
الكلام في المثال الاول فضل عدم اعطاء الارهم عن اعطاء الدنيا لى ذهب اعطاء الدنيا
بالمسقة وبقي عدم اعطاء الارهم وفي المثال فضل تناصرتهم عن بلوغ ادى الحدود عن التفرقة
اي ذهب التفرقة بالكلية وبقي التناصرتهم فالبلدة موقوف الا انه المذكور في فضلها والارهم
موقوف على الاعطاء المذكور بعد وعلى هذه التوجيه شيئا من اصل الاستحالة الاول

كونه اقل من جنس الانسان انتفاء الا ان من جنس الاعلى التاكيد الباقي اقل
 من الانواع لانه لا يجمع لكون انتفاء الا ان من جنس الاعلى فان قلت بره عليه ان المنه
 من فضل لا ان ما بعدنا فاعلم منتف بتمامه واما انه اذ قلنا الانتفاء واقرى فيه مانق
 قبله كما هو المقصود فلا قلت قد نفهم ذلك من كونه اعلى واول بالانتفاء من الاواني ومنهم
 من نظر الى القوة والكثرة فقال انتفاء في المثال الاول فضل عدم اعطاء الدرهم عن عدم
 اعطاء الدينار في عدم الاول قليل بالقياس الى عدم التاكيد في الاول يمكن يستبعد
 وقوعه وانما عدم مستحيل فهو اكثر قوة وارسخ قدما من الاول وفي المثال الثاني فضل تناف
 الهمم الاول في تناف ما عدا الترتيب الى تناف الاول قلل بالقياس الى التناهي الثاني
 فان التناهي الترتيب واجب وعلى هذا التوجيه من حيث اصل الاستعمال مع الذباب والبقا
 ويلزم ان لا يكون كلمة تناف مستلزمة لغيره بل يجب ان لا يخلو عن الحاجة الى تقدير النفس فيما بعد فضلا
 وانهما توجيه ثالث ينبغي على اعتبار دور دور النفس على الاواني بعد توسط فضل البنية ومن الاعلى
 كانه قليل يعطى الدرهم فضلا عن الدينار اي فضل اعطاء الدرهم عن اعطاء الدينار على محض ذنب
 اعطاء الدينار وبقية من جنس بقية من اعطاء الدرهم ثم اورد النفس على البقية واذا انتفى
 بقية الشيء كان باعدا امانته اقدم منها في الانتفاء ويرجع حاصل المنفعة الى ان اعطاء الدينار
 انتفى او لا ثم تبعه في الانتفاء اعطاء الدرهم وهكذا يرجع الهمم الى ان العدة بقية من جنس
 الترتيب فاذا تناف من البليغ كالتناهي ما عدا الترتيب متقدما عليه فالرغم انه لزم صرفنا حسب فضلا
 بجزئية محيية تتم الاول بمنزلة لا سيما ولا محل لذلك المحدث في من الاعراب البنية تورد
 على من زعم انها حال ولا يلتزم عليك ان فاعل ذلك المحذوف هو الاواني على الوجه الاضروثية
 على الوجهين الاولين الا ان مقتضى هذه اللغة والعرف والنحو ما يتوصل به الى المعاني الوضعية
 الى الكلام الموطن الى ادراكه بتفصيل عطف وهو كلام في الكشف حقائق الترتيب لانه بعدد

وصد

ابداء عذر الاستعفاء من اطلاقه وايضا قوله وطائفة من الكلام يرشد اليه من قال المراد به
 القرآن فقد شذها في الفواحج اي اطروفي المقطعة في اواخر السور وقيل اراد الناقصة
 وجمع تعطيها لانه يعيد جدا والاول ان يرد فاعلم الكتاب مع فواحج السور كانت
 اي الملحق حاولت به اي قصرت بذلك الكلام المبسوط من اعمالي يتجوز منصوصه وتحتد من مقتضى
 ويعليسون عليه ضم العزم اي خلص من الترتيب وصاراضيا لا فتور فيه قال ضم السفاخر
 مضى في العظم وقوله وثم قلان على امره اي قضى على رايه فيه وجدره جوار ثافة مختار
 اما مصدر فينعلق به الحار والى في اجتناب بله واما مكان فينعلق الحار بوضوح المشككة
 مقدار ما يتسكن به من سقن او علم او قوع والاضحية اهل بالبلد بنا وياح البلد ولقد
 تفنن بآراءه معنى في صور مختلفة فتوقد الضمير كذا في فيه نظرا الى لفظ من وبتعنه قليل
 مام نظرا الى معناه وافر قليل مع انه ضمير لقوله ثم قزم عليهم حكما ما به بناء على انه صفة لمقدار
 لفظه مفرود ومعناه جمع مثل قوح او خرب وقال عطش الكباد لانهم جماعة واستعمل جمع السلام
 وارتكبت من تعلقه مشتق منه والانياس الالبصار الغطش لانني نبت من العطش كناية
 على السور لان النيران يتجر كجانبها شاما ومن التبعيض ومن عطش فيقول هذا اي حصل
 في بعض الارشاح لان تمامه كان باستعداد الشرف وقد يقال هذا العطش كناية عن ازالة
 الغلبة فان الغافل يفتنه بنحو كبحه والمقام ناب عنه اذا المنعاجاه اي فاجاهت جوار
 لما السنية الوضعية الاوجه الشيوخ العطية الامية بدل من الشعب اريان وبه خرج الكلام
 عن الاستعانة الى التشبيه كقوله تع من الفجر والنكته كل نقطة من بيان في سوا او عكسه
 والاشاعة الخال وهو النكته والاشاعة في قوله اي العلم المثل اراهم اعطش الناس قليل
 واما يصح عند من يجعل اخافة لفظية ولم يرضى اليه المحض فالاول ان يكون منفعلا لا مفعولا
 عليه افعاله من مع وجودت قارحه افعاله عند الكوفية مطلقا وعند البصرية في مثل

الاجتيا والاسلو

الكتاب كالتقريب ان يطلق على جميع المنزل المكتوب في المصاحف وعلى التقدير المشترك بينه وبين اجرائه
 المحصورة ومعنى فاتحة الكتاب قوله ثم الغلبة صارت علماء السور الحمد وقد يطلق عليها التلخيص وحدها
 فاما ان يكون علم الغلبة ايضا لكون اللام لازمة واما ان يكون اختصارا للمعاني في الكتاب
 واللام كالحذف عن الاضافة الى الكتاب مع لمح الوصفية الاصطناعية قال رحمه الله مدد الاضافة
 بمعنى من الان اقول الشئ بمعنى وروى عليه بان البعض قد يطلق على ما هو فرد من الشئ
 كما يقال زيد بعض الانسان وما هو جزؤه كما يقال اليد بعض ريد وضافة الاول الى
 الشئ بمعنى من دون التام ومن ثم استرأط في الاضافة بمعنى من كون المضاف اليه جنسا
 للمضاف صادقا عليه وجعل من بيانها كالمقضية فان قلت لعلمه بحل الكتاب
 بمعنى التقدير المشترك العبادق على سورة وغيره اي فاتحة من الكتاب قلت
 يا اياه ان كونها فاتحة واولا بالقياس الى مجموع المنزل لا التقدير المشترك فان قلت
 جواز العلامة في سورة ثلثان الاضافة بمعنى من التبعية ضمنية وجعلها قبيل الاضافة
 بمعنى من البيانية حيث قال في اضافة الاله الى الحديث التبیین وهي الاضافة
 بمعنى من قولك باب ساج والمعنى من يشترى الاله من حديثه ان الاله يكون
 من الحديث ومنه فبين ما كحديث والمراد ما كحديث الحديث المنكر كما جاء في الحديث
 الحديث في المسجد بالحنات ويجوز ان يكون الاضافة بمعنى من التبعية ضمنية
 كانه قيل ومنه ان من يشترى بعض الحديث الذي هو الاله منه فنقول
 على التقدير الثاني ان اراد بالحديث مطلقا كان جنس الاله منه صادقا عليه كما ان الحديث
 المنكر يصدق عليه وكانت الاضافة بيانية كما في باب ساج فلم يجعلها متباعدة
 اياها وان اراد بالحديث العموم والاستعراق كان الاله وحده جزء منه فقد
 ثبت اضافة الجوف الى كلمة بمعنى من التبعية ضمنية وان كانت غير شبيهة قلت
 النظام ان المراد مطلقا كحديث كلفه دقي النظر في اضافة الشئ الى ما هو صادق

عليه

سورة فاتحة الكتاب

عليه فاما ان فيه المضاف اليه محض جعله بيانا ونقيض للمضاف اليه كالساج للباب والحديث
 المنكر لانه جعلها بيانية وما لم يحسن ذلك فيه كما كحديث المطلق لانه جعلها تبعية ضمنية مبالا الى
 جانب المعنى قوله بكلمة ذكر المحسن في سورة العلق ان اكثر المفسرين على ان الفاتحة
 اول سورة نزلت ثم سورة القلم فليكون عليه واما ان نزلت من اخرى بالمدينة حين جعلت
 القلم كما نزلت بكلمة حين افتقرت السورة فلو قور البعض وقد يتوهم انها مدنية
 فقط ويرى اتفاق الاكثر على انها متقدمة في النزول على سورة القلم وان كان صدر
 القلم اول المنزل والبيان في تحقيقه عن كثب وثبت كانت تسمية هذه السورة بفاتحة
 الكتاب وسورة الحمد طامعا في ذلكا تسميتها بسورة الشفاء والشفاء في اذ قد ورد في الشفاء
 من كل ادم يتعرض لها واما تسميتها باسم القرآن وسورة الكنز والوافية فلا تساهلها
 على اصول مع القرآن ومن ثلثة الاول وانما الشفاء على الله سبحانه بامه الله الشفاء تعبد العباد
 وتكليفهم بالامر والنهي الثالث الوعد والوعيد بالترغيب والترهيب اما الشفاء اعني اجراء
 صفات الحكم على الله وقامروا اما التعبد فمن قوله اما ان تعبدوا فان العباد في قيام العبد
 بحق العبودية وما تعبد به من امتثال اوامر المولى ونواهيه او في قوله الله اعظم الحق
 اذا اراد به صلة الاسلام المشتملة على الاحكام اذن قوله الحمد لله لانه لتعليم العباد
 بما رغبوا في قولوا الحمد لله والامر بالشئ الى ما يستلزم الشكر من شكره واما الوعد والوعيد
 ففي قوله الحمد عليهم والمقصود بعلينهم او في قوله يوم الدين اي الحزاء فانه يتناول
 الثواب والعقاب والتوجه الى اخصار مقاصد الكتاب المجيدة والاصول الثلاثة ان
 القرآن انذار ارشاد للعباد الى معرفة المبدأ والمعاد ليوقوا المبدأ بالامتنان ما امر
 ونهى وتذروا بذلك للمعاد مشوبة وتعبان اخرى انذار القرآن كافتلا مسعاد الانسان
 وذكر ان يعرف مولاة ويتوصل اليه بما يقدره منه ويتفصل عما يتوعد عنه ولا بد من التوصل
 من بالثبوت مولا الوعد وفي التفصيل من زاجر مولا الوعد ولولا ما لا يستوي الكسلى والطبيعى

على النفس وسبب طوع على دواعي اللوى وحث عن حضرة النور بقلبات بعضها
فوق بعض وقد يظن الامهنا معصدا راسعا موالدعا والسوال في قوله امنا وما
بانه متفرد على ما ذكره فان المقتدر من الدعا ما كان في امر الاخر واداء الطاعة وتكر
المحسية لا يكثر من السور شيئا على هذا المعنى ولم يسم بأم القرآن لانا نقول
ما كانت من السورة متعديا على ساير السور وضعا بل نزل على قور الاكثر
وكانت مشتملة على تلك المعاني مجتمعة على احد ترتيب ثم صارت مفصلة في السور
الباقية تنزلت منها منزلة مكة من ساير القوس حيث مهدت ارضها اولا
ثم رخصت الارض من تحتها فلما ان مكة ام القرى كذلك لما تحم ام القرآن على
ما ذكرناه وجه التسمية ولا يجب اطراف المناجاة جمع مشي على صيغة المفعول
من التثنية مع مبرور ومكرور ويجوز ان يكون مشي مفعول من التثنية مع التكرير
والاعاد كذا في سورة الزمر وقار سورة الحجر واحدة مشاة فن بعض الضمة
على صيغة المفعول من التثنية كما في وجه الاقوال في الزمر وفي اكثر ما بين الميم
مفعول من التثنية كما في الوجه الثاني فيها وسميت الايات السبع التي هي النافحة
بالتثنية لثلاثين في كل ركعة اي صلوة تسمية للملك باسم الجاء وقد صرح بذلك في سورة
الحجر وقار الثاني من التثنية ومن التكرير لان النافحة مما يكرر قراتها في الصلوة وغيرها
وهذه العبادات التي مشي في كل ركعة وردت في صحاح الجومري ابيها ولعل قالين
المجاز المبالغة في ان كل صلوة فعلية واحدة ركعة وقد تعددت النافحة فيها فيتنوع
تكررها زيادة انقراح وربما قال انها تكرر في كل ركعة بالقياس الى اخرى فن البيان
بوقوعها مرة في الاولى عند انقحام الثانية اليها ولا يرد على الوجهين التنقل
بكرعة واحدة اذ ليس من مدحيب المص فان قلت بل يكون لمن جرد التنقل
بما ان يحال التسمية ما نالتش في كل ركعة على احد الثاويلين قلت نعم على

تجمل

تجمل عما مخصوصا فان تكرر في اكثر الصلوات والركعات كاف في تسميتها بالنافحة
واما صلوات الجنان فالنذر على احدها من العباد لانها لا تسمى ركعة اصطلاحا رجمه والاشبه
ان يراد بها محل التكرير على ان النافحة مما يكثر بحسب الركعة لا بحسب اركانها كالطائفة
ولا بحسب كل ركعة كالتثنية في الركعة الرابعة ولا بحسب كل صلوة كالتسليم فان تعددت الركعة
تكررت النافحة والافلا كما نه قيل لانها تشي باعتبار تعدد الركعة ويصح عليه ان قلنا المعنى وان كان
واضح في نفسه الا ان ادلالة هذه العباد عليه في غاية الحفا كما لا يخفى الباء في قوله بقراءتها السببية
اي قراتها في الصلوة سبب لفضيلتها بل على مذهب ابن حنبل رحمه الله عليه وسبب لاجزائها
على مذهب الشافعي رحمه الله فقد توقفت فضيلة الصلوة واجزائها عليها بوقوف المستحب على السبب
فسميت صلوة هذه العباد وقد يتوهم ان الاول ان قال لانها لا تكون في صلوة او محاربة
الا بقراءتها فيها ليعيد ما قصد من بوقف الفضيلة او الاجزاء على النافحة بيان للمؤمنين
وجوابه ان التوقف منهم من السببية فلا حاجة الى القصص في العباد لا يقال لها تكرر
سببا لانا نقول الاصل عدم هذه القدرة واف بتأدية المقصود في متعارف اصل الكفة
قول من عدنا تحت عليهم آية اربعة صراط الدين انتم عليهم الا انه اختصر ظهور
ان الصلوة بدون الموصول والمضاف اليه بدون المضاف لا بعدا لانه ان كل ركعة
قوله قراءتها لم يرد اجتمعت الامة على ان التسمية في اثنا عشرة الفل بعض آية منها
في من القرآن قطعا واختلفوا في التسمية في اوائل السور فقال بعضهم انها آية من كل
سورة هي في اوائلها مائة وثلاث عشرة آية من القرآن وهو قول سعيد بن جبير الزمري
وعليه اختلفت واصحابه وقال اخر ومن انها ليست من القرآن اصل وهو قول ابن مسعود
ومذهب مالك المشهور من مذهب ابن حنبل واتباعه وذهب المتأخرون من علماء الحنفية
الى ان الصحيح من المذهب انها آية واحدة من القرآن ليست جزءا من السور بل هي
للفصل بينها تكرر كافتش من ذلك اختلاف اخر وهو انها آية بعد كل سورة مصدرة
او آية اخرى منفردة عنها تنقل من بعض الناس انها بعض آية من كل واحد من تلك
السور

والمصنف لم ينقل الخلاف الاول ولم يعتد بما عده ويدل على ذلك امران الاول انه نسب
القول الاول الى قوله المحدثين والبصير والاشام وبقا ومذهبههم انها ليست من القرآن
من قال مالك لا ينبغي ان يقر في الصلاة الا بالقرآن وانما كانت للفصل والتوكيد
وم نقل وانما نقلت ويورد ذلك في اثباتها في اوائل السور يذكرها في اول كل امر في حال
فنعين ان قوله على ان التسمية ليست اية من الفاتحة ولا من غير من السور محمول على المشهور
من مدعي ان جعفر رحمه الله اعني انها ليست من القرآن وان كان بحسب المذهب متفلا
ايضا لما اختلف المتأخرون من الحنفية وعدلوا عليه والفتوى وكان حق العباد ان
يقول على ان التسمية ليست من القرآن لكنه عدل عنه لفايدتين الاولى ان يرد الشئ في هذا
القول على ما ذهب الخالف لاظهار التقابل الثانية ان يرد على من قال انها اية منفردة
عن السور بما على ما قدم من ان القرآن مفصل سورة وسورة ايات اى ايات كانت اية
من القرآن كانت من سورة فقط واذا تحققت ما نكناه انكشفت لكل مور الاول ان
تخرج ترك الجهر بالتسمية على القرآن بانها ليست باية من الفاتحة ولا من غير ما ينتظم لان حاصله
انها ليست من القرآن على رايهم ولا جهر باعدهم ولا يتوجه عليه انه لا يلزم ما ذكره الا بالجمهور
لجواز ان يكون اية منفردة او بعض اية من كل سورة وقد دفعه بعض بان قوله في ذلك
لا جهر باعدهم ليست في معرض الاستدلال بل اخبارنا بما بنوا عليه ترك الجهر وهو مدفع
بان السؤال ايضا اخبارنا بان ذلك انما منهم غير منتظم كما انتظم بنا الشافعية الجهوريا
على كونها اية من سورة الثانية ان الاستدلال باثبات السلف اياتا في المصحف
الخط على انها اية من كل سورة صحيح ولا يرد عليه ان ذلك انما يدل على كونها من القرآن
لا على انها اية من كل سورة لما مر من جواز كونها اية على حد او بعض اية كما عرفت من انهم يعتد
بهدى الخلفين فاذا كانت من القرآن اية من كل سورة الثالثة ان التمسك بقول
ابن عباس في اثبات ذلك المدعى لما اشرنا اليه ولا يتجه عليه انه انما يدل على انها ليست
اية واحدة وانما على انها اية من كل سورة فلما اكدنا انما يلجأ الى ان التسمية مائة وثلاث
عشر اية لا من السور تمام بدعي اليه احدوا على علم الجاهل في قوله لا ابتداء

ليست صلة للتبرك لان المتبرك به نفس التسمية لا ابتداء بها وانما هي بيان للتبرك بالتسمية بان
يبتدأ بها وانما اية قال لا ابتداء بها فجعل الابتداء متعلقا بالتسمية وانما كما ذكرها
فجعل متعلقا بذكر التسمية فلا يقتضي فرقا يعتد به في المعنى قوله مع توصيتهم بتجويد القرآن
اعتد على ما ثبت في المصحف اسماء السور واحد لاى واجيب بان من فعل
ذلك فقد ميزوا اثبتة بلون آخر قوله واربع عشر آية النظام ثلث عشر في كل سورة في التسمية
واجيب بوجوه الاول انه اعتقد وجود التسمية في براءة ويؤيد انه سأل عن ان روى عن ترك التسمية
فيها كما نقله المصنف هناك الثاني انه اعتد نزول الفاتحة مرتين ففيها بسمتان ما ايتان
ورد عليه ان الفاتحة اربع عشر آية وقدمت انها سبع ايات اتفاقا الثالث انه اراد ترك
التسمية مطلقة في تناول ما في اثنا عشر النحل ومن وان كان بعض آية فيها لكن لما كانت
عبارة بتعيينها آية في مواضع اخرى عدناها فيها ايضا آية مجازا او نقول ترك بعض الالاهة يصف
تركها واعتد على ما بان الفناء بين الالاهة انما وقع في التسمية في اوائل السور فانظام ان كلامه
رعى الله عنه كان فيها الرابع انه اراد الحاق المعدوم بالمتروك تغليبها وتوحيها عليه وينتج
عليه ان جعله من باب التغليب يستلزم الاستدلال به على المطالب اذ لم تكن التسمية
في اكثر من سورة واحدة ورد ايضا ما عكسه اعني الحاق المتروك بالمعدوم او دخل
في التخليط والتبريج وقسم تحت لان تغليب المعدوم على المتروك يوجب فوائد
نسبة الفعل الى التارك اذ يصح في نظم الكلام ملكة امن تركها فقد عدم مائة واربع عشرة
آية ولا شك ان النقص بنسبة الفعل القبيح اليه يبلغ في ذمة واقوى في ربه من ان يجعل
سببا للنحل في الجمل والامجال لا اعتبار الاعداد بان يقال فقد عدم مائة واربع عشر آية
او ليس منه اعدام اضلا فكيف يتصور فيه التغليب قوله ثم تعلقت الباء بالادوات
التي تقتضي كمالا في الافعال ما بعد ما فرغ لها ومتعلقها بذكر كل الجهر من حيث
هو محمول فرفع على ما علمه ومتعلق به فلذلك قال في تعلق الباء بترجم بقولهم

احوال متعلقات الفعل كالملام واذا فطر الى جانب المعنى قيل تعلق الفعل بكذا اما بنفسه او بواسطة
حرف قول اقراء او اتلم تفسر على ان المعنى خصوص المعنى دون اللفظ قوله لان الذي يتلو التسمية
مقروء بيان للقراءة المعينة فان حرف الجر وان اقضى فعلا بجزءه الى مجزوء لكن يحتاج الى التمام
مطلق الفعل فاجتنبه لا تعيينه الى قرينة اخرى من اول حال المسؤل عنه ثم اذا كان بياناً بالثبوت
عن حال مثالي كقوله الوقوع مثا كين له في خصوص الحار والبارد واعتبار التقدم ثم اشار الى
ضابطه لنوع المسؤل عنه ثم اورد نظيرين من جنس اما في الفاعل في خصوص الحار والبارد وما
كلا اوله الرابع اورد في المحرور فقط كالثاني والثالث وليس في شيء من هذه النظائر الجنسية تقدم
الحار والبارد على ما يتعلق به وقدم النظيرين التثنية لانه اقوى وعقبة بما هو اقرب منه في الفعل
فالاخر مستقر العرب عامة وقور بعض الاعراب خاصة وقور الشاعر المعين فان قيل
الاسباب ان يتلو لان الذي يتلو التسمية قراءة لان المقصود افتتاح القراءة بالتسمية كما دل عليه
قوله وكل فاعل يتلو في فعله سم الله اجيب بان المقصود من تلو المقرود وتلو القراءة
لاستلزامه آياه وانما تذكر ذكره وان به عليه رعاية للمجاوبة بين التالى والمتلو اذا امكنت
وبيان ان الميزة بالتسمية من هذا العباران مخصوصة ان عدت آية لا المعنى المصدرى بتلوها
منها شيان احدهما من خصها وتلو ذكره وهو المقرود والآخر الحمد لله مثلاً وان من غير
جنسها وتلو وجوده ذكرها وهو القراءة وتلو كل واحد منها ما يستلزم تلو الآخر فخرج تلو الاول
لتفهم التامع المحاطة على التماس وانما قلنا لهذا لا تسمية لان تسمية الآخر مثلاً لا يملوها
الا لانها فانه يتبع وجه ذكرها واما المنبوع فلا يتبع ذكرها لان الوجود والافى الذكر فلا يتبع ان يقال
الذي يتلو التسمية مذبور قوله كان مضمراً ما جعل التسمية مبداء لم جعلت مبداء للفعل الحقيقي
اعني الحدث كالفائدة والحلول والارتيال وليس الاضمار متعلقاً به بل بالفعل النحوي الاول
عليه ففى الكلام اضماراً كان مضمراً ما جعل وزعم بعض النحويين ان تقدير الاستدراء
اولى فيقال مثلاً سم الله ابتدئ القراءة او الحلول او الارتيال واستشهدوا لك بوجهين الاول ان

الاسم

المتن

الابتداء

الابتداء اتم بخصوصيات تلك الافعال فهو التقدير اولى او لا يرى ان النجاة قد روت
متعلق بظرف المستقر فعلاً عاماً كما حصل وان يكون التامان فعل الابتداء مستقلاً
ما قصد بالتسمية من وقوعها مبتدأ بها فتقديره اوقع في المعنى قال صاحب الانصاف
ولا بد من علينا قوله نفي اقراء باسم ركن لان الاسم هناك فعل القراءة فلهذا لم يصرح بها وقت
لا الابتداء بالاسم كما في البسمة واجاب غيب بان تقدير خصوصيات الافعال المستقر
بالمقام وادنى بتاوية المرام فانك اذا قدرت اقراء وتلى على تلبس القراءة كما في التسمية
على وجه التبرك او الاستعانة وان قدرت ابتدئ القراءة فاد تلبس ابتداء القراءة
والاستعانة بقول النحويين لا يجد به منعاً فان ما ذكره تيسيل وتقريب فانك اذا قلت زيد
على النرس او من العلماء اوفى البصر كان المقدور ركن ومعدود ومقيم واما قوله
الفرض وقوع التسمية مبتدأ بها فسلم لكنه بالاحتياط لا حاصل بان يستد بها في او ايل
الافعال سواء قدر لفظ الابتداء او اللفظ خصوص تلك الافعال وبذلك خرج الجواب
عن قوله لا الابتداء بها كما في البسمة فان النافذ اليه تقوية للبحر النحويين قد روت
في الطرف المستقر فعلاً عاماً اذا لم يوجد قرينة لخصوص واما اذا وجدت فلا بد
من تقدم لان اكثر فائد وراقور تحققة ان هذا القسم من الظروف انما يسمى
مستقلاً لانه استقر فيه معنى عام له وفهم منه فان لم يفهم سوى الافعال الصامة
كان المقدور منها وان فهم منه معنى شئ من خصوص الافعال كان المقدور بحسب
المعنى فعلاً خاصاً كما في الامثلة السابقة وذلك لا يخرجها عن كونها طرقاً مستقرة لان
معنى ذلك الخاص استقر فيها ايضاً وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاطراب
فقط وان كان تقدير الافعال العامة مطرد اضابطاً اعتبار النجاة وفرد المستقر

بما هو محذوف وعام هذا وقد يتوهم من قوله فيما بعد فوجب ان يقصد المحذوف
مع اختصاص اسم الله بالابتداء ان المقدور هو ابتداء في مكانه جواز كل واحد
من التقديرين سبب ذلك هناك ما يزيل عنك الشبهة العريضة هو ان العرف
المقابل للجمع والاعتبار منهم سكان التباين خاصة والنسبة الى الاعراب
اعوانه لانه لا واحد له احد من بامله اذ انبى بها وكذا اذا غشيها والرفاء بالمدة
التبليغ وحسن المعاشرة من رفاة الشوب احلحت ما وصى منهم
وربما تركه ممتدة وقد نرى النبي وم عقولهم بالرفاء والبنين لانه من شمار
لجاء عليه قوله ومنه فصله لانه لا يجوز ان يتبع في الابتداء كما في سائر الامثلة
والا لانه ينظم الى الطعام اي علموا اليه والبيت للنفذ وقيل للشميرين
الحارث الضيق وقيل اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجني قلت
عموا ظلمنا قال الجوى ثم صبا حكمة تحية كان محذوف من نعم نعم بالكرهية او ما لغة
شان في نعم نعم بالنعم فيها مشقة اي صارنا عما لينا وبقار نعم الله صاحبك
من المشقة ونقل عن الاموي انه من الدعاء بمغى السهولة وعرضي انهم
وعثت الاراعيها اذا قلت لا انفي فزيق فاعل قار ومنهم حال من الفاعل
والانفس بفتح الهمزة والنون رواية الجوى وكسر الهمزة وسكون النون
رواية غير قول لم قدرت المحذوف متأخر هذا السؤال لا يحسن
بتسمية القاري بل يتناول تسمية المسافر والذائع وكل فاعل جعل التسمية مبداء
لفعله فانه قد صرح بتأخير المقدر في كلام المسافر وشار الى ذلك في كلامه بغير
قوله لان الامة من الفعل والمتعلق به من من تبعينه والمعطوف
في حكم الانجاب اي الذي هو اعم من صاحب هذا من فاللام في الامة قائمة مقام

من التفضيلة قوله لا نعلم كما نوايد اذن بيان الوجه للاهتمام اذ لا يمكن ان يقال
قدم للاهتمام بل لا بد ان يبين ما يقتضي للاهتمام بذكر كونه والاعتناء بانه
كما نقل عليه الشيخ عبد القادر رحمه الله ان كان المشركون يبدلون في افعالهم
باسماء الهتهم فيقولون عند الشروع باسم اللات وباسم العزى وكان هذا
التقديم منهم لمجرد الاهتمام الناشئ من قصد التبرع والتعظيم للاختصاص اذ لم يكونوا
يقولون بتبرك اسم الله بل قد كانوا يتبركون ايضا فوجب على الموجد ان يقصد
بعبارة قطع شركة الاضمار كي لا يتوهم منه كونه الابتداء وباسمنا فيكون قفرا قوله
قوله مع اختصاص اسم الله مع افهم لفظ المعنى واخفاه الى الاختصاص مبالغة في بيان
المقصود اي ان يقصد المحذوف مع هو اختصاص اسم الله وايضا كانه تخصيص نقل
ان المقصود الدلالة على الاختصاص لا فعل الاختصاص بان يبداه بالاجمع فان
قلت قوله اختصاص اسم الله بالابتداء يدل على ان المقدرا ابتدئ وان يكون معنى قوله
وذلك بتقديم وتأخير الفعل ان اختصاص اسم الله حصل بتقديم وتأخير الفعل الذي هو ابتداء
لان اختصاص اسم الله بالابتداء انما حصل بذلك بتقديم اسم الله وتأخير الفعل الذي هو ابتداء
اقرء اذ حصل اختصاص اسم الله بالابتداء لا بالابتداء في الاكون حواء مطابقا لسراكة
لانه ساءل عن سبب تقديم اقرء متأخرا واجاب بما لا يقتضي التقديم ابتداء قلت
اراد بالابتداء الفعل الذي يبتداه به ويشرح فيه القدر او نحوه لا من هو المحقق
ولذلك قال وتأخير الفعل ولم يقل وتأخير الابتداء وابتداء القدر يتسق نظم الكلام
فان المشرك لما كان يبتدى في افعاله المحصورة باسماء الهه وجب على الموجد ان يبتدى
في افعاله المحصورة باسم الله ويدل ايضا على اختصاص اسم الله بتلك الافعال
راقا على الشكر واقرء الله وحيد وتوافق الجوارح والاسوار والبيان قوله

داخل على المقصود لان المقصود عليه وتوضيح ان الاختصاص وكذا التخصيص
والخصوص يقتضيه بحسب مفهومه الاصل ان يدخل الباء على المقصود عليه فيقال
اختص الجواز بزيد اي صار مقصودا على زيد لا يتجاوز الى غيره ومنه قوله واما الله فحرف
النية فتختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره وقوله بعد لانه على اختصاص الحمد
اي بالله ولهذا عرفت كثر الا ان الاكثر في الاستعمال ادخال الباء على المقصود وذلك لان
تخصيص شيء باخر في قوة تمييز لاخرية واستعمل فيه مجازا مشهورا في اختصاص اسم الله
بفعل تبيين من بين الاسماء واخر لا معنى به ذلك وهو حاصل معنى قصر ذلك الفعل عليه وقس
عليه قول في اختصاص بواي ميثا لمندوب عن المنادى بهذه الكلمة فتكون من متصرف
عليه وقولهم في معنى اياك نعبد نخشع بالعباد اي مميزات ونفردك من بين المعبودين
بالعباد فيكون العباد لم لا يفتي وقوله تختص بمرحمة من يشاء اي يميز من غير
بها فالرحمة متصورة على مزية دون العكس قوله كما فعل اي تقدم الاسم وتأخير
الفعل قوله لا يربط عليه اي على تقدم اسم الله وقا خبر الفعل في هذا الموضع
لتقصده معنى الاختصاص بين اولا ان المقام يناسب التقديم والتأخير لبتاوي
ما يجب على الموقد من الاله على الاختصاص واستشهدنا بما يجمله اسمية شاركت المبحوث
في معناه وحيز ذلك الطرف المخصوص وقد قدم الخبر فيها لارادة الاختصاص على احوالها
وارسائها باسم الله لا بهبوب الرياح والمريسة كما يتوهم اصل المرف قد دل على ان
المتعلق في المبحوث عنه مقدم على الفعل ايضا لا فادارة الاختصاص فالاستدلال
بوقوع تقدم الطرف في احوال المناظرين على تقديم في الاخر وان افترقا في ان الطرف
في المستشهد به مستند في المستشهد عليه مستقر على وجه وفعل على اقرارنا في قاصد
واعاد الالة التقديم على الاختصاص فالتميز وحكم الفرق وهذا الاستدلال انما يتبادر
اذا جعل باسم الله خبر المبحوث به وهو الريح لامتثلنا باركبو اقول فبقوله قاله بالفاء على ان

السؤال ناش عما قبله وسبب عنه اي لما وجب ان يتصور الموقد معنى اختصاص اسم الله
بفعل القراءة وغيرها بتقديم اسم الله عليها فكيف اخذ في قوله اقراء باسم ركن
حجرات ذلك الواجب قوله لان اقول سورة نزلت اي الى قوله عالم حكم كما دل عليه
الا حروف الصيغة وقيل لا يمتنع في مسألة تأخير البيان ولا ينافي ذلك قول الاكثرين
اول سورة نزلت من الفاتحة لان الخلاف في السورة بينهما قوله فكان الامر بالقراءة
اهم تريد ان كون اسم الله مهننا انما نشاء من قصد معنى الاختصاص لا قبضا والمقام
اياه كان الموحدين باسم الله اقراء بالاسم غني عن فعل الماعى يحتاج الى وم الخاطب
من التثنية فيسوق الكلام على ان القراءة كانا غير معلومة الواجب لان اول سورة
نزلت للتخصيص فان الخاطب ليس عن يتوهم فيه تجوز الشكر فكان الفعل اي للاسم لا اصل السادة في
بالقراءة اهم فتقدم لذلك ورعاية الاصل الذي هو تقديم العاقل لا يقال اسم الله اهم
عند المؤمن على كل حال لاننا نقول اسم المرفوع من حيث هو اسم يتعلق به اهتمام وعناية
وقد تعرض له بحسب المقامات عن اية اخرى كما اذا قصد الاختصاص ما اذا اجتمعت
العناية فان قدم كما في التسمية واذا الترددت الاولى من الثانية فان لم يعارضها بالاولى
بالاعتبار قدم ايضا ولا فلا وفي قوله اقراء باسم ركن ما رقتها العناية بالقراءة وكانت
اولى بالاعتبار ليشتمل ما هو المقصود طلب اصل القراءة ولو قدم اسم الله لكانت
الغرض لا اصل وافاد ان الخط كون القراءة مفتحة باسم الله باسم الاعنام ولا على بعد
عنه هذا المقام فان المعنى منها اقراء مفتحة باسم ركن اي قل باسم الله ثم اقراء والفعل
وان تقدم في معنى العبارة لكن طلب بها قراءة مقصود باسم الله كما هو المقصود والحاصل
ان القراءة يجب تقديمها باسم سورة على الخالق والمطلب القراءة المصدرة به فيه تفصيل

امر مسلم والمقصود
بيان ما يثبت اسم فيها
من الاسماء واما هنا
فلا اصل السادة في

ما ذكرنا من القدره مقصود ان الله توفيقه يتبع كما في اقراء باسم ركن لم يجر تقديم الاسم وان عكس
 الامر وجب التقديم قوله ما مع تعلق اسم الله جعل المتعلق بالفعل مفعول المجرور
 وحده قوله ثم تعلق الباء الجار وحده وفي قوله لان الاسم من الفعل والمتعلق
 بمجموع الجار والمجرور وذلك لان الجار اداة لافعاله معنى الفعل والمجرور مفعول
 بواسطة الجار وكل واحد منهما متعلق كما مر فكذا المجموع واما وجه تخصيصه على
 موضعه فهو ان الباء سواء دخلت على اسم الله او على غيره تقتضي معنى فعل
 فالعمل في سوال طلب المتعلق هو الجاء وان لم يكن مع تعلق اسم الله بالقدره
 بواسطة الباء ظاهري كان منشاء السؤال هو المجرور والمقدم على الفعل هو مجموع
 الجار والمجرور وهو المتعلق في المشهور والقول بان الامر في ذلك سهل لان المقصود
 واحد مجرد وقصور قوله حتى يصدر رعاية للنقل للمنفى الى علوم مجتبه معتد به يستلزم عند تقدير
 بذكر اسم الله وقوله لقوله عليه الصلوة والسلام دليل لذلك كلف المتعلق فانه يدل على انه
 اذا لم يبدأ بغيره باسم الله كان ابتداء مقطوع الذنب ناقصا واذا بدأ به لم يكن ناقصا
 وزاد المصنف لفظ ذكر حيث قال حتى يصدر بذكر اسم الله تقرن بالمراد فان تقدير
 الفعل باسم الله لا يكون الا بذكر اسم الله ويصح على وجهين احدهما ان يذكر اسم خاص
 من اسمائه كلفظ الله مثلا واثنان ان يذكر لفظ وال على اسم كما في التسمية
 فان لفظ اسم مضاف الى الله يرد به اسم فقد ذكر منها ايضا اسم الله المخصوص
 بل بلفظ وال عليه مطلقا فيستفاد ان التبرك او الاستعانة بجميع اسمائه واما الباء
 فهو وسيلة الى ذكره على وجه يؤذن بجملة مبتداء الفعل فيمن ثمة ذكره على الوجه المبط
 فاندفع ما يتوهم من ان الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله لان الباء واللفظ اسم
 شئ منها اسم الله مع فان قلت ما فابق لفظ اسم وملا قيل الله الرحمن الرحيم قلت

فايدته الفرق بين التيميم واليهيمين وذلك ان التيميم باسم الله لا بد منه وكذا التيميم
 الى الفعل لا ذاتية بخلاف اليهيمين فان الحذف به لا باسمائه التي هي الفاظ البالي الحال
 والناس وانما رزق وبال اي شريف يهيم به والبال ايضا القلب كان الامر على طلب
 صاحبه لا اشتغاله به وفعل شبه يهيم به على الاستعانة بالمكينة وفي هذا الوصف
 فايدته ان الاول وعناية تعظيم اسم الله ابتداء به في الامور المحتد بها والثانية
 التيقيد على الناس في محتررات امور قوله كلا فعل قيل كذا هذا اسم
 بمعنى غير الا ان اسما لا ظهر فيها بعدها لكونها على صوت الحرف كما في الالباع وغيره
 قوله على معنى مبتدأ باسم الله لم يرد ان الباء صلة التبرك ليكون الطرف
 لفعل بل اراد ان التبرك على وجه التبرك وقد سبق تحفته قوله العرب
 واحدا ما انه ادرب اي ادخل في لغة العرب وافصح وايسر فلان
 باء المصاحبه والملازمة اكثر استعمالا من باء الاستعانة لا سيما في المعاني
 وما يجري مجراها من الاقوال واما انه احسن اي اوفق لمقتضى المقام لوجه
 الاول ان التبرك باسم الله تبادرت معه وتعظيم له بخلاف جعله الله فانه مبتدأ
 وغير مقصود بذاته الثانية ان ابتداء المشركين باسماء الله هم كان على وجه التبرك
 لا فينبغي ان يرد عليهم في ذلك الثالث ان الباء اذا حملت على المعطية والمجبة
 كانت ادل على ملازمة جميع اجزاء الفعل لا اسم الله منها اذا جعلت داخلية
 على الاله الرابع ان التبرك باسم الله مع مكتوف ففهم كل احد من يستدعي به
 في امور والتاويل المذكورة كونه الله لا يتبدل له لا ينظر في حق الخامس
 ان يكون اسم الله للفعل ليس الا باعتبار انه يتوسل اليه ببركة قدره بالاجابة
 الى التبرك وليس في اعتبار ان يان معنى يعتد به وقد قال جعله الله مشعرات له يان

مدخل في الفعل ويشتمل على جعل الموجود لغيره ان كان له منزلة المعلوم ومثله
يعد من محركات الكلام قوله فكيف قال في شرح تغيير على الوجه المختار وان
كان السؤال متوجها على الوجهين قوله كيف يتصور كون فلا بد وان ذلك تعليم
للتبكي باسمه لتعليم كينيتها من حق حروف المتعارفين بالاسماء والافعال
فانها موضوعه للمعاني اما الاناظر البسوط التي يتوحد بها الكلام فتسمى حروف المباني
قوله سر التي هي احب السكون لما كان البناء لا يختلف متعاقب العوامل كان الاصل
فيه السكون كخفته فان الدائم بالخفيف اولى وايضا لما كان مقابلا للمعربات الذي اصله
ان يكون وجوده بالكونه ثلثا للعوامل وعلمنا للمعاني كان اصله ان يكون عديما وقد استغ
البناء على السكون في حروف المتعارفين بناءت على حرف واحد لانها مرجح ان تكون
بداسها منطوقه لوقوعها في ابتداء الكلام وقد رفضوا الابتداء بالساكن فحقها ان تبني
على الفتحة التي هي اشد السكون في الحنة وان كانت الكسرة اختار في المخنة
لانها ادوات كثيرة الدوام على الالاسنة فاستحقت الراحف لان لام الالف اذا
دخلت على المطبوعين على الكسرة فضلا لغيرها وبين لام الابتداء ستياما لا يظهر فيه
السكون لثقت اعراب فاجريت لام الابتداء على الاصل وكسرت لام الالف لثقت لتوافق
حركة العامل اثره وردا وطب على المضمر كانت مقنونة لان الغرض حاصل بحوم
المدخول عليه فان لام الابتداء لا يدخل الا على المرفوع وكذا اياه الالف فانه بنيت على
الكسرة مطلقا لا لازمة للحرفية والجر غير مفارقة لها معنى انها لا توجد به ونما يتار
لزم فلان بيتته اذ ام ينارقه ولم يوجد في غير منته قواهم ام المتعقلة لازمة
لنفس الاستتمام ثم كل واحد من الحرفية والجر يناسب الكسرة اما الجر فلهذا افتت
حركته اربا اثرها واما الحرفية فلا تقتضيها السكون الذي هو عدم الحركة والكسرة

للمعاني

العدم

العدم لقلته اذ لا يوجد في الافعال والاخرى المنصرف من الاسماء ولا في الحروف الا على النور
كجبر فقتل ما وجها في وتنقن الاول بواو العطف وقاية اللانفتين للحرفية والثاني
بكاف التشبيه اللازمة للجر وقيل للمجموع دليل واحد فانها عاوبق النقص بواو التعم
وتأني واجيب بان علمها ببنية ابياء فكان الحركية اثرها لا يقال اعتبار الحرفية
احترار زاع كفاف التشبيه مستدرك لان الكاف اذا كانت اسما لا يعمل بها في المضاف
اليه فان العامل فيه هو الحرف المقدر على ذلك في المفصل لانا نقول احترار
عنها دفعا للانعاض بها على مذهب من جعل المضاف عاملا ومن الناس من يرفع
الانقص بواو القسم وتأني بان اعتبار خصوصية القسم ليس لازما فالواو وان لزمت
الحرفية لا يلزم الجر اذ يكون عاطفة والتاء لا تلزم شيئا لانها قد تكون اسما كضم الخطاب
فورد عليه ان الكاف ايضا لا يعتبر فيها خصوصية التشبيه فلم يكن لازمة للجر ايضا كضم
المحاطب فيلغو قيد لزوم الحرفية لانه احترار زاع الكاف اتفاقا فالتياء الى ان قال وكلام
الفرج ان ابياء بنيت على الكسرة فضلا من ما يجوز وكونه اسما كالكاف وما يجوز ولا يكون الا حرفا
كالبااء يشبه ان يكون غير امر اذا المصنف وفيه بعد لان النون اعتبرت وخصوصا المتألفا
كاف التشبيه اما حرفي واما اسم معي مثل ولم يلتفتوا الى مجرد صوت الكاف ولم يتولوا
انها ايضا تكون ضميرا او حرف خطاب وقول المصنف هو كاف التشبيه ولام الابتداء
الى اخره يدل على اخسار خصوصياتها وكيف لا وبذلك يظهر تعدد اللام بين
وكونها حديها مفتوحة والاخرى مكسورة قوله جدا اسماء العشر في المفصل احد عشر
فاما ان لا يعتد بلام الله لانها منقوصة ائني واما لا يعتد بانيم لانه مزيد ابن والاولى
لان المنقوص قد يوزن بوزن الكلمة فيقال ايم افعل كما بين فكانه موحدا في مزيد
اذ لا يوزن ايم بوزن افعل اصله فلو سبعا او اياها على السكون ايم بنوها

كذلك ختموا استعمالا وان كان يعبر عن غيرهما او اياها تدبر او قاسا كما قال ارسطو
 واما يقال اصل ابن بنو وعلل الحكمة في وضعها كذا كذا المتقنين في الوضع وتطلب الحجة
 فيها لكثرة استعمالها في الدرج وقوله لا يلائم تعليل للزيادة مطلقة واما خصوصية
 اللفظ فليست بمرتبة من افضل الخارج ضعيفا بسكونها واولاها وضعها قول اذا
 كان واداهم التعليل بذلك دون الاستماع اشارة الى جواز الابتداء بالساكن وهو
 الحق ومن قال بامتناعه لا يسمع منه الاحكام بنية عن لسانه ثم يمتنع الابتداء
 بالمدركات الا ان ذلك لا يتأهل بالسكون واذا استقرت لغة وحلت فيها الابتداء
 بالساكن المدغم وقد يستدل على الجواز بانه لو لم يحز المكان التلظظ بالحرز وقفا
 على التلظظ بالحرز فيدور لان الحركة موقوفة على الحرف في التلظظ توقف العارض
 على المعروض وبجواب بالامتناع الابتداء بالساكن سلكتم اسماع انما كان
 الحركة بالحرف المبداية واما موقوفة على الحركة فلا يجوز ان تكون الحركة تابعة غير منفصلة
 قول سلامة لغتهم ولو وضعها نشير لما سبق فالاول صفة للابتداء بالحرز دون
 الساكن او في الابتداء بالساكن كمنتهى في اللسان وشاعية اياها خذ ثانيا من
 ينشع كدريم الطعام ياخذ بالخلق او كراحمه من السامع بساعة والثاني حلة للوقف
 على الساكن ومن المتخكر لان الوقف كالانفراج من البناء وانما تكون بالانفراج فيه
 ولا اضطرر بفانية الاحكام والرحمة يفتن انه يوقف على المتخكر لان الحركة
 يتلطف الحرف وتزجج من مخجه كما يشهد له الوجدان وقيل الثاني ايضا على تخصيص
 الابتداء بالمتخكر فان الابتداء للكلام كالاس للبناء فكان ان البناء الحاذق لا يبنى الا على اساس
 محكم كذا المتكلم اذا اراد احكام كلامه ورحمته لا يثبت الا على متخكر لتقوية بكونه
 الوجودية دون الساكن تنظر في الضعف اية بسكونه الرومي اما ان الوقف

على الساكن فلا نه ضد للابتداء فحصل علامة ضد العلامة من لم يزد هاء في الابتداء
 واستغنى عن الهمزة بتحرير الساكن في الابتداء وجعل الارتفاع تابعا لمحرك ايضا كما
 في المشتبه به واذا ثبت التحريك في الارتفاع مع الاستغناء عنه كان في الابتداء اولى
 قان تحرك بالسكون لانه لا حصل في تحريك الساكن ولا نه حركة اصله الذي هو سكون الساكن
 وتبان بالضم لينجده نفعها فالامه لانه ايضا حركة اصله الذي هو سكون الساكن
 قال ابن الانباري في الاسم ضد لغات اسم واسم بكسر الهمزة وضمها واسم وسكن بكسر
 السين وضمها وسمى على وزن مدي قولك باسم الذي قال رحمه الله مولود لزوجته
 وبعد ارسل فيها باز لا يتقره فهو يا يحو ط يتايعلم وجعل الفاصل الهمزي
 هذه اليت متدا على قوله باسم الذي واياها كان غالبا يتعلق بالرسول اي باسمه
 ارسل الداعي في الابل باز لا يتقره اي يتحرك عن الاستعمال بالركوب والجل
 ينتقون للفعلة فالجمله صفة باز لا وقد جعل جالما للامر المرسل لان الوصف بصيغة
 الماضي اولى فهو الى الجازل يقصد بتلك الابل طريقا يعلمه لا عتبان بتلك الفعلة
 قوله واصله سمو كسر وضم فاديد تخفيفه في طرفيه لكثرة استعماله فحذف اخره ولم يذف
 اوله فتادى عن اللججاف فحذف حركته قولك يدل تقريظ يد على الكوفية
 حيث زعموا انه من الاسماء المحذوفة الفاء واصله وسم ولوجه كان جمعه
 او ساما وتقصير وسمها والفعل منه وسمت ولما ثبت من ذلك الاسم
 بوافق التسمية التركيب ولم يكن كفاية التثاق من بدل لا بد من التناسب
 في المعنى اشارة الى بقوله لان التسمية تنويه يقال ناه ينوء ارتفع ونوء من فعله
 والاشارة رفع الصوت بالشيء واشاد بذكره رفع قدره وفي التسمية رفع الهمزة

تجنيب الحفا، أي منعه الظهور ليتجلى بغير البصائر وأعلام قدر وفي التسمية
حيث جعل معتد به ونصب علامة بارزاً ومنه أي ومن أن التسمية تنوب بالمعنى
التي يراد بها الكلمة ومنه المنبذ أما القدر الأصل من النسخة فهو المنبذ بالذات المجرى كسر النون
قوله فلم حذف أراد أن وضع الخط على حكم الابتداء دون اللاحق في كل كلمة
أن يكتب على صورة لفظة بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فكانت كأن يكتب الهمزة
منها النبوت في الابتداء كما كتبت في باسم ركن وعبر عنها بالالف أو من هنا على صورتها
في الخط فإن قلت الجواب ليس إلا أن حذف الف في الخط المكشوف الاستحسان في باقي
الكلام مستدرك قلت ببيتين في الجواب أن وضع الخط على الابتداء دون اللاحق يقتضي باللفظ
أن تكون الواح في السؤال ولا بد له منها ليصح تقييده بالفاء عما قبله وذكر حديث التعويض
وتأيد بقوله عدل بن مروان أن اللاحق أيضاً مرقن بقدر الإمكان معاً
بين قاعد الخط والاستعمال في أن في تطويل الباء والسين وتدوير الميم تحسناً
للخط محافظاً على تقييد الاسم نظر إلى جملة ما أريد به من أسماء الله المعظمة بكبرياء
مسماتها والموجود في النسخ المعينة السينات جعل كل سنية سنية مجازاً مبالغة
في إظهار ما كانت قال جعل كل سنية سنية في الظهور قال رحمه الله قد احتج رواية ورواية
ورد به من قال السينات احتج رواية واستات بدلتها أصح رواية قوله أصله الله
أما نبوت الله في أصله فوجود ما في تصاريفه وأما كونه على العفيفة المخصوصة أعني الله
فلا استعمالها في معناه كما في قوله معاذ الله وقامه ولا دنية ولا عقيلة رتب الرتبة
بالضم الصور المنقوشة من العاج ونحوه وعلمية كل من الكوف والثلوث السنية بقوله
استعاد بالله من شبه الحبيبة هذه الأشياء التي تجرت عاقبة الشواهد على تشبيه المحبوبة بها

وما اشتملت

وما اشتملت الاستعانة على معنى النفس كما لا يكاد يذكره أبو الله أن أسموياً ولأب ودك الجرمي
أن يسبويه جوداً أن يكون أصله كما من لاه يليه أو استندم أدخلت عليه الف واللام في جري
الاسم العلم كالمعبر والحقن إلا أنه يخالف الإعلام حيث كان صفة وقوله يا الله بقطع الفن
أما جازانه ينوي الوقف على حرف النداء تقييداً للاسم ويضعه استعمالاً له مع المعبود وإطلاق
على الله سبحانه قوله ونظف في نبوت الفن في أصله أي في أصله الناس إما نبوت الفن في أصله
فلهذا وإنه في وجوده تقييده وأما صيغة الناس ملكونه أي في قيل لما كان الله والناس مع اللام
قليبين في الاستعمال وأورد لكل استشهداً على أنه مستعمل في الجملة قوله فحذفت الفن أي من
الله حذفاً من غير قياس وبدل وجوب الادغام والتعويض فإن المحذوف قياساً في حكم المثلث
وقوله أله أي بكون واختاروا البقاء أنه على قياس التخصيف فلهذا محذوف والتعويض مع وجوب
الادغام من خواص هذا الاسم التي تمتاز بها عن نظائرها امتيازاً مستقاه من سائر الموجودات
بما لا يوجد إلا في قوله وعوض منها حرف التعريف أي الف واللام معاً كما هو مدب
الحلل وح مظهر قطع الفن لأنها جزءا عوض من حرف الأصل أو اللام الساكنة وحدها
إلا أن من الأصل لما اجتنبت للنطق باللام جرت منها الحركة فلهذا عوض اللام من حرف
متحرك كان الهمزة مدخلة ما في التعويض فلهذا حاز قطعها وإنما اختص النطق بالنداء
أدناه كما يتحقق الحرف للعوضيه ولا يلاحظ معها شايبة تعريف أصلاً حذراً من اجتماع أداتين
للتعريف وأما غير النداء في حرف على أصله ويدل على أن قطعها في النداء لكونها عوضاً
للمحذوف لرفوها وميم وتاجزادهم لما جمعوا بينها وبين النداء في نحو ما لا تنزل على الشذور لم يجوزوا
قطعها وإن كانت جزءاً من الكلمة مضمناً معناها معنى التعريف وذلك لأن الحافظ على الأصل واجبه
مالم يعارضه موجب أقوى كالتعويض فيما نحن فيه وتقوم أبول في الغفلة أن اللام في الناس

يتقوى

مجرى

ايضا عوض عن المنة اذا لاجتماع في الناس الاضروء وورقة بكثرة استعمال الناس منكرا
 دون له وامتناع يا الناس دون يا الله قوله والآله من اسماء الاجناس اعلم ان العقلاء
 كما تأمروا في ذات الله مع صفاته لا يمتنع له بانواع العقلة وانما الجبروت كذلك خيرا
 في نظر الله كما ان انعكس اليه اشعة من تلك الانوار فيموت اعين الناس المتبصرين
 عن ادراكه فاختلوا الشرا في هذا ومرتة او صفة مشتقة وتم اشتقاقه وما حصله او غيره
 مشتق علم او غير علم واختار العلامة ان عز في ذاته كان في الاصل اسم جنس ثم صار علما
 لذات المعبود بالحق وان اصل الآله وان مشتق من الاله بمعنى تحييتو الاسم يقع على كل
 معبود بالحق او باطل لم يرد انه مراد في المعبود ليكون صفة مثله فينا في ما اختار من انه
 اسم غير صفة وسياتيكم بحقيقة هناك ثم غلب ان هذه المعرفا بالآله على المعبود الحق ان على
 الذات المحصورة فصار علما بالقلبة بنصف اليه عند الاطلاق كسائر الاسماء الغالبة
 ثم اريد تأكيد الاختصاص بالتفريق فحذف الهمز وصار الله كحرف الهمزة مختصا بالمعبود
 بالحق فالآله قبل حذف الهمز وبعد ما علم تعلق الذات المعينة الا انه قبل حذف الهمزة
 أطلق على غير اطلاق النجم على غير الشرا وبعد لم يطلق على غير اطلاق النفا فحصل
 الله مختصا بخلاف الآله مع انه غالب والغالب ايضا مختص بنا على ان الآله في اصله
 قبل غلبته كان يستعمل في المعبود مطلقا واما الله فلم يستعمل الا في المعبود الحق وزعم
 بعض ان المراد بغلبته على المعبود الحق انه غلب على هذا المفهوم الكل الذي هو اخص
 من غيره الاصل وادرا ما خصه بالمعبود بالحق انه اختص بذاته بغير علمه والشاهد
 بذلك تنكيره في الاول وتعريفه في الثاني ثم قلوا واما تشبيه الآله بالنجم وسمي من الاعلام
 فلبس في العلم بل في مجرى الغلبة سواء انتبهت الى حد العالمية او لا ولا يبرر ان الآله

ليست

ليست علما تشبها ولا جنسيا او لا ضرور تدعو الى التحل وجوابه ان الآله يتبادر منه الفرد المعين
 عند الاطلاق يتبادر الثريا من النجم ولذلك شبه به او لا فحصل احد ما علما دون الآخر حكم واما الله
 ففيها ما مانع مخصوص بخصا بها بصفة طامر التشبيه من كونها علما او لا يمتنع منها شخصي لم يجعل
 من الاعلام الاشخاص ولا ضرور في جعلها علما جنسيا واما استنباط تشكيك الحق وتعريفه
 فلا يجدي به فاعلم ان المتعلق بتعيين ذات المعبود هو تعريفه ولا مدخل لتعريف الحق
 وتشكيك في ذلك كقولك الذي له عليك حق او عليك الحق على ان المقصود من قولك على كل
 معبود هو الذوات المعبودة لا المفهوم فلام في المعبود الحق كونه اشارة الى بعض تلك
 الذوات واما الحق فقد زيد مفهومه المقابل للباطل ولا تعذر فيه ولا حاجة الى تعريفه فذكر
 ثانيا منكرا ايضا كقوله مع هو الذي في السماء والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 تنفي في العباد وكان الثالث اولى التقدم ذكر مرتين ولو عرف الاول وقال على كل معبود
 بالحق او بالباطل لم يتعين المقصود والمعبود قوله ومن هذا الاسم اي من الآله قد اشتهر
 ان الآله فعال بمعنى المالمون اي المعبود ومشتق من الآله بمعنى العباد واختار المص
 ان الآله وتعاريفها من نحو آلهي تعبدوا له بالنعمة اي عباد واسمائه استنبطه مشتقة
 من الآله وان كان اسم عيب فان الاشتقاق قد يكون من الاعميان وجعل الآله مشتقا
 من الاله بالكسر اذا خيره ودمش واخذ من عليه اولامانه حكم بحوار العبد وايب مان النظم
 اذا توافقا في التركيب وكان احدهما اشتهر في المعنى المشترك بينهما كان اولى بان يكون مشتقا منه
 ولا شك ان الآله في معنى العباد اشتهر من الآله ومنصرفاته وان آله في معنى الخيرة اشتهر
 من الآله ولذلك احتج الى بيان اشتقائه على معنى الخيرة ولا يقدح فيما ذكرنا كون الاله بمعنى عباد
 اشتهر والكثير استعمالا من الاله بمعنى خيرة وقد جاب بان المص اتمالا لا ينقل او تتبع ان الآله

ان الآلة لم يوجد في اللغة الاصلية واستعملت الاقديس بخلاف الآلة فلم يجدوا اشتقاقها
ويرفعه قراءه ابن عباس رضي وتذكره والاعتك ونانيا ان اشتقاق الفعل من الاعيان
على خلاف القياس يتنافى التلاوة المحررة فانه نادر كنولهم ابل الآلة على وزن شمس سكاينة
اذ اتاؤنق في ربيعة الابل واحسن القيام بمصالحها وتالفا بان معنى المشتق منه محبان
في المشتق وليس معنى الآلة اي المعبود موجه اني الا الالهة اي العباد بل الامر بالمعبد
واجيب بان المعنى بالعبد في خدم الآلة فعبد بمعنى خدم الآلة كما ان ابل بمعنى خدام الابل
وربما قال لا يجب ان يوجد معنى المشتق منه بتمامه في المشتق والاني المشتق معنى اصله
بتمامه ونذكر في اشتقاق الفعل من المصدر على محله ومع قوله صار مشتق من
ضربانه مشتق من مصدر وانما اختاروا في صيغة الماضي على المصدر رتبة الحروف
المعتبين في الاشتقاق من بعض المصادر كما خرج والقبول شمل على حروف الاعتناء
قوله بل اسم او ركلة الاضرب دواعي السائل عن شدة غنى مومعتك الاظهار
كانه قال اخبر عن التردد واخرم بانه اسم وقوله غير صفة مبالغة في تعجب المرو
وفعالان يتوهم من الاسم ما يقابل الفعل ونعم الصفة فان قلت ذكرا ولا ان
الآلة معنى المعبود فيكون صفة مثله فكيف قطع بنقل الوصفية منها قلت لم يذكر
انه بعناه بل قال هو اسم يقع على المعبود ولا يلزم من ذلك كونه صفة كما ان الكتا
اسم يقع على المكتوب ليس بصفة وبيانه ان الاسم قد يوضع لذات مبهمة باعتبار
معنى معتين يقوم به فيتركب مدلوله من ذات بهم لم يلاحظ مع خصوصية
اصلا ومن صفة معينة فتصح اطلاقه على كل متصف بملك الصفة ومثل ذلك
يسمى صفة وذلك المعتب به في مستحيا للاطلاق كالمعبود مثلا وليتبرم

ذكر

ذكر موصوف معه لفظا وتقدير تعين الذات التي قام بها المعنى وقد يوضع لذات معينة
ولا يلاحظ مع شئ من المعاني القائمة فكون اسما لشيء مالم يصف قطعا كقوله وابل
وقد يوضع لها ويلاحظ في الوضع مع انه يرفع تعلقها وذلك على فحين الاول ان يكون ذلك
المعنى خارجا عن الموضوع له وسببا باعنا لتعيين الاسم بازائه كما مر اذا جعل علما لولد له
حين وكالدية اذا جعلت اسما لذوات الاربع في انفسها وجعل ربيها سببا للوضع
لاخر من مفهوم اللفظ اشان ان ذلك المعنى داخل في الموضوع له فيشترك في ذات
معينة ومعنى مخصوص كاسماء الآلة والزمان والمكان ومالدية اذا جعلت اسما لذوات
الاربع مع ديبها ومفان القسمان ايضا من الاسماء المعينة فيهما من رتبة التسمية
لا يصح للاطلاق ولا يطر وان في كل ما يوجد فيه ذلك ولا يتبعان صفة شئ لكن رتبة
تسميتهما بالصفة والقسم الاخير اشدة التباينا لا المعنى المعينة في الوضع داخل في مفهوم
كل منهما معا والفرد الهما لا يوصف بهما على عكس الصفات وحيت وجدة الاستحالة
آلة واحد ولم يوجد شئ الم مع كثر دورانه على الآلة اعرف انه من الاسماء دون الصفات
وملكه اظم كتاب وامام وسائر ما اعتبه فيه المعاني خصوصية مالهذات قوله فلو جعلتها كالمصنوعات
اخترص عليه تان بان الكلام في الآلة بديل قوله لا تقول شئ آله وتقول آله واحد ومن الجايز ان يكون
آله صفة ويكون اسما لذات شئ فلا يلزم بقاء صفة غير جارية على موصوف واخرى بان لم لا يجوز ان يوضع
لذاته باعتبار قيام معانيها الناطق ولا يوضع لموصوفية الذات اسم ولا استحالة في ذلك انما المستحيل
ان يوجد صفات في نفس الامر ولا يكون هناك ذات موصوفة بها واجيب عن الاول بان الهم هو الآلة
بحدف الهم فان كان الآله صفة كان الله ايضا صفة وان عرفت الاسمية ضرورة علماء المقصود
ان آله لو كان صفة لم يكن الله في اصل الوضع تجري عليه صفة وفيه نظر لان آله لو لم يكن لله ايضا
في اصل الوضع اسما تجري عليه صفة فان آله ليس في اصل وصفه اسما بل للمعبود مطلقا فالجواب

مشترك وغرضنا بان المراد من الاشتغال مخالفة القاعدة المعلومة من اللغة فان الاستقراء يدل
 على ان كل حقيقة يتوجه الايمان اليها فهمها وتفسيرها بما ينير اهل اللغة قد وجمع لها اسم مجزى
 عليها صفاتها واحكامها والى ذلك اشار بعض العلماء حيث قال اذا كان اسم صفة
 وسائر اسمايه صفات يلزم ان العرب لم يبق شيئا من الاشياء المعتبعة والاسمية
 ولم يبق خالق الاشياء وقبدها هذا محال وفيه بحث لانه ان اراد ان الله اسم لذاته
 تعالى لا يقصد به معنى الصفة حال اطلاقه كما هو الظاهر من عبارة قدم كلامه ولا يحكم
 تنصا لجواز ان يكون صفة في اصله ثم صار علما وان اراد ان اسم في اصله فاشباهه مشكك
 لما عرفت من ان الاله جعل اسما او صفة ليس موضوعا بازا ذاتية مع فلو كان الاختصاص
 العارض للاسم العام كافيا في تسميته مع في اللغة كان الاختصاص العارض للصفة
 كافيا فيها لا يتاكد الاسم قبل الاختصاص امكن ان يطلق عليه فيجب عليه صفاته بخلاف
 الصفة قبل اختصاصها ففسق الصفات حينئذ جارية على مرصوف لان نقول لما كن
 نواجر والصفات التعيينية باسم عام فليعتبر عنه باسم لفظي كلفظ الشئ مثلا والاختصاص
 لمن يرمي به اسم في اصله الا بان نقول لا يوجب المعبود من اسم مجزى عليه صفاته فانه
 معنى متعارف وليس اسم سوى الله وكذا يتناول الضمير في قوله اسم هو ام صفة
 راجع الى الله الا انه يبين اسميته في الدليل بنق الوصفية عن اصله وفي الدليل الثاني
 بنق الوصفية عنه حال اطلاقه عليه تعالى سواء كان اسما في اصله او صفة فيندفع
 الاشكال بخلافه وعلى هذا كان الانسب ان يكون الاشارة في قوله من هذا الاسم
 الشئ وقوله من هذا الاسم اشتقاق راجعة الى الله كالا في قوله من هذا الاسم
 لانه راجع اليه قوله من هذا الاسم اي الاله او الله اشتقاق من شئ كان المتكلم
 من اعبان وايضا قد دفع من بيان كونه مشتقا من فاعلم ببقا كونه مشتقا فان قلت

لم يذكر في الجواب الا اثبات الاشتقاق من الاله والله وم حقيقة مشتقا ولا مشتقا من فاعلم
 على مفهوم السؤال ورياق الكلام وايضا لما بين ان الاله يتقصد معنى الاله فقد اذن بان الاله
 مشتق من الاله فان المشتق هو الذي يعبر فيه معنى المشتق منه مع خصوصية دون الكلي
 قوله الاشتقاق قارر من عدم عدل عن الجواب الظاهر من موطن ان ان البحث محل اختلاف
 لا انتزاع الا بالتحليل لا يتغير الحق من الباطل ولم يرد بما ذكر تحديده الاشتقاق مثل تقرير ان
 بل اراد ان الاشتقاق في المعنى كاف في اشتقاق الاله من الاله لتوافقها تركيبا وقيل اراد التحديد
 والتمتع عن قيد التنا سبب في التركيب الشهرة وقد يقال الصيغتان من اللفظان المختلفان
 وزنا فيه دلالة على تعدد الوزن قطعا فاحل اختيار على الكلمتين او اللفظتين اشعار
 بالحد التركيبي قال ان ينظم اللفظية المخالفة لوزن المتوافقين تركيبا والقدر ان الصيغة مجرد اللفظ
 بكونه الحروف فالمنع ان ينظم اللفظية التثنية لهما في واحد مردود بتبويه صيغة هذا الاسم وصيغة
 قولهم الاله لان معنى التثنية والعدد ليس مدلول الصور منها العارضة لما ذكره من اخوانه كلمة
 اعتراضه اشار الى الاشتقاق الاكبر اثباتا بيان الاشتقاق الصغير فان اللفظ والغير متساويان
 مخبرا واللفظ والعدد ان يتشارك في معنى الاشارة اشتقاق الاله من الاله ايضا اشتقاق الاله لان
 منه الاله متفكر في الواو وكما نقى عليه الجوز في اللفظ يشاكر الواو في اللفظ فلهذا لا اشتقاق
 سؤال عن اشتقاق الاكبر والجواب مطابق له ولا لوقال ومن اخوانه لانا نقول الاشتقاق اذا اطلق
 يتبادر منه الصغير والنزاع من الاله اللفظ انما وقع في ان الاله مشتق اشتقاق صغير او لا فالحال الجواب
 كلان المصنف على كثره وقد جعل بيان الاشتقاق الاكبر اعتراضا لا مقصودا من الظلام واما قوله
 الجوز في فعارض بنوع غير من الاله ولو سلم فليكن من الاله ايضا واو وان جعل الجوز في
 اصلية قوله في معرفة المعبود اي الذي يعبدنا نحن الاله وزعم كل من الحق ساد على
 فكثرة افكاره في الافكار وفشا الباطل في الاعتقاد وقل النمط الصحيح واما بورد في الاله الحق

وان جعلت الاشياء في السؤال راجعة الى الله فالله ان لا اوتام تخبر في معرفة ذاته وما يجوز عليه
من افعال وصناعات فان قلت كل مقصد يلفظ الله حال اطلاقه عليه الدلالة على معنى الخلق
لا لانه علم فلا يتصوره الا الاثبات قوله على نعم لانه لا ملام الله دون الآله فان قلت الضمير
في السؤال الاول والاشياء في الثالثة ارجع الى الآله ورجع الضمير في الثانية الى من
تفكك نظم الكلام قلت لفظ الله هو الآله كذا في المتن فالله على ذلك التقدير على نعم لانه لا ملام
بعد حذف مخرجة او لا يتصور تخيير ما قبله واريد بالتقديم هنا ضد الترفيق وهو التخليط وقد يطلق
على ما يتبادل الامانة وعلى اماله الالف نحو يخرج الارواح في الصلوات والزكوة قوله قلت نعم
اعترض عليه بانه يدل على جبر مان التخيير في اللام مطلقا ولا تخير بعد الكسرة اتفاقا لا اشتقاقا
على التخيير بعد اشتقاق الكسرة واجيب بان السؤال هو جبر مان على سنن الاستقامة او تولد
مخبرات الحكمة لا من محله شدة فاجاب بصحة وانه شئان طريقه مسلكه ثم بين انما قد
قوله وعلى ذلك العرب كلهم الى الذين شامدناهم او نقل اليها كلامهم واطيانهم على التخيير
دليل انهم وجدوا عليه انهم الاقدمين فهم على النار مع مقتدر من قوله كابر عن كابر
قبل محله وقعت حالا فنصب صدره كعوكه بابتداء بغيره وكلمته فاه الى في قال الشاعر
فتداركوها اخرعت اول وثوارها كابر عن كابر وقد منعوا ثيان كقولك ورثت
زيدا ما لا يورث من كابر بعد كابر كقوله تع طبقت طبقت الى بعد طبقت واعترض عليه
بنفقات المقصود اعني وصف كل احد من الارث والمردود منه بالكبر ورويان ذلك
انما مقصود الكثرة مع العز والشرف واما في كبر السن فلا وله المقصود منها ورويان بان
رحم الله من انه قد يقال ايضا ورثه صاغرا عن كابر يدل ان الغرض الاصل بيان القدم وجل
منعوا لاننا ادل عليه كياتان ورثه من اب بعد اب وفيه كابر مغرور وقع حاله
ان صاغرا كذا في ورثه كابر من كابر من كابر او صاغرين عن كابر ينسب الى الاول كونه

مع جمعا كابر او صاغرا كما في قوله تع سامدا يوحى الى جمعا سامدا ورثه عليه ان طلع العنان
كما لا يخفى جمعا واقره كذا في كل اختلاف ثانيا وثنية فقال ورثته كابر عن كابر وثوارها
عن كابر عن كابر وجوز في صاغرا ان يكون فيسرا في ورثته صاغرا عن كابر عن كابر وجاز ان
يكون مثل كابر او صور اللحن الى كابر والكابر لغة النكبة كابر عن كابر الصغير قال الجوهري
قوله كابر عن كابر كابر عن كابر وفي الاساس انه من كبرته ان غلبت في الكبر فانما كابر
قوله الرحمن فعلم ان من رحم فان قلت الرحمن صفة مشبهة فلا يشتق الا من فعل لازم
فكيف اشتق من رحم وهو متعده وكذا اتصور في رويك حيث عد صفة مشبهة واما الرحيم
فانه جعل صيغة مبالغة كما نفى عليه سبويه في قوله من رحمهم فلانا فلا انشكال وان جعل صفة
مشبهة كما يشعير فتميل الى رضى وسقيم توجه عليه السؤال ايضا قلت الفعل المتعدي قد جعل
لازما بمنزلة الفعل الانفصل الى فعل نضم العبد يشق منه الصفة المشبهة وهذا مطرد في باب
والفهم نفى عليه في تعريف المفتاح وذكر المصنف في الفائق في تقديره ورفع الابرى الى قوله تع
رفع الدرجات معاه رفيع ورجاة لا ارفع للدرجات قوله وفي الرحمن من المبالغة ما ليس
في الرحيم تلك المبالغة اما سبويه الرحمن للدرجات وافتقار من الرحيم بالدرجات الا ان الذي
رواه واما كابر عن كابر المرحومين وقلتها كما اورد يارحم الدنيا ورحيم الاخرة
جلالة النعم كما افعل في التسمية والمدح في الرحمن مبالغة في الرحمة ليست في الرحيم فتعدي
رحمة زائدة بوجه ما فلا ينافيه ما يروي من قولهم يارحم الدنيا والاخرة ورحيمهم الجوز ان
يرد بها ملنا جللا بل النعم وقابلهما قوله تع فتدبروا ربكم انتم واولياكم انور من السليخة
بصفة الماضي وهو استدلال بالاستعمال فانما بالتول والادب فياينس العلماء فعبثت بالمتفارع
وهو الاستدلال بالقياس واستشهدنا ما ذكره الزجاج في نظير الرحمن فتميل الى ان لا يتعدى
المذكورين واما الى قياس الرحمن عليه في مطلق الالبغية فتعدي التاعدي فتميل الى

مجموع منه وهو حال فوجب ان لا يعتبر امتناع الثاني اي انتفاء فعله وانتفاء فعل
 بسبب الاختصاص العارض وان يرجع الى اصل هذه الكلمة قبل الاختصاص
 ويتعرف حالها قبله وذلك بالقياس على ناطقها من بابها اي فعل بالكسر فاذا كانت
 كلما عنونه من الصرف التحق وجود فعل في العلم ان هذه الكلمة ايضا في اصلها مما تحقق فيها
 وجود فعل فيجمع من الصرف ايضا وقيل المولى بانه فعلان حصة مطلق وحينئذ
 قال فعلان الذي هو ثمة فعل اكثر من فعلان الذي هو ثمة فعلان والفرق انما لم يسم بالاعلم
 الاكثر ومن الناس من قدر الجواب بان وجود فعل شرط لعدم الانفراد في وجود فعلان
 شرط للانفراد فان المتفق على صفة ما يكون موثقة فعلان قال فيجيب لا عين بانتفاء
 للاختصاص العارض لان معنى الاشتراط انه اذا اطلق اللفظ على موثقة فان كان على فعل
 فعلان منصرف وان كان على فعلان منصرف ومنها لما لم يطلق على موثقة لم يعلم ان
 موثقة فعلان منصرفا وفعل الجمع فوجب الرجوع الى الاصل اللاحق بانوانه ومما فاسد
 من وجهين الاول انه لم يرد منه استدراك التعارض بانتفاء فعلان اذ كفيه ان يتوالتبع
 بانتفاء الشرط الذي هو فعل بسبب الاختصاص لان معنى الاشتراط انه اذا اطلق على موثقة
 كان على فعل حيث لم يطلق منها على موثقة لم يعلم ان الشرط حاصل او ليس بحاصل
 فوجب ان يرجع الى الاصل الثاني ان عدم العين بانتفاء الشرط لما علق بقوله لان
 معنى الاشتراط الى اخذ لم يكن لتعريفه على اساء فعله فعلان ان معنى هذا وقد
 اعتدوا بانالام ان معنى الاشتراط الى اخذ ما ذكر ولو سلم فالازم من كلامه
 عدم العلم بانتفاء الشرط لانه غير معتبر لان عدم الاعتبار بالشئ في الحقيقة وقد قرر
 الجواب بان هناك من حيث اشتراط وجود فعل اشتراط انتفاء فعلان ولا يردج لادها
 على الاقر فوجب ان لا يعتبر انتفاء الثاني لا جمل الاختصاص ولا يلزم ان لا يحكم بالعرف

ولا عطف

ولا يمتنع تفاديا عن الحكم فتعنت الرجوع الى الاصل وقد قال حال الاختصاص
 الشرط على موجب وان شئت على آخر فتعاضدوا وساقطان فيصار الى ما قبل الاختصاص
 قوله ومعنا ما العطف والتخويز اذ الميل النفساني الى الشفقة والرحمة ومن
 من الكيفيات التابعة للمزاج والله سبحانه منزله عنها وقيل اذ الميل الجسماني
 الى الانعطاف والانحناء وليس بصحيح فانه ليس معنى الرحمة وان كانت به المعنا
 ومبينا عنها ومدلولها لبعض ما لا يقرب في الاشتقاق كالرحم او لا يرى انه جعل الانعام
 متبعا للرقعة لا من الانحناء قوله مع جاز عن انعامه اي مجازا من جعل فان الرحمة
 والرقعة سبب للانعام كما بينه وهو جعل مجازا من سلا عن اراوه الانعام كما فرقان الرحمة
 سبب الارادة او لا بواسطة الارادة للانعام ثانيا وتحوزان يجعل استعانة على سبيل
 التمثيل كما اختار في العقب وقد يتوهم انه جعل الرحمة مجازا عن الانعام والعقب
 عزرا ان الانتقام اشارة الى ان رحمة سبقت غضبه فهو للانعام فاعل ولا انتقام
 مراد وان كانت ارادة تنفيضية الى فعله قطعا وسير عليك تفصيل الكلام وحقيقة
 هناك بحوث الله وبوفيقه والتقاطط الفلظ عطف به بضم النون مخففة من العطف
 وهذا ضد الرقة قال عطف عليه عطف به وقد يوجد في بعض النسخ بالشديد من
 التعنيف وهو التعجيل الموم فيحتاج الى تفهيم معنى العطف اي عطف من عطف
 لهم قوله فلم تقدم ما هو المبلغ من الوصفين فتخرج على ما ذكر من ان الرقة لا يبلغ
 في المعنى من الرحيم ومنه من تبعية في التفضلية مقدرة اي ما هو المبلغ من صاحبه
 من مدني الوصفين وتلك الجواب ان الابلح اذ كان اخف مما هو وونه
 وشتما على فهو تعين هناك طريقه الترتيب ولو قدم الابلح كاف ذكر الآخر

اي عطف

عن الفاعل في الاشياء المذكورة فان النحو يشتمل على مفهوم العالم وزمان وكذا الباسل
والفياض بالتقاسم الى الشجاع والجولة واما اذا لم يكن الابلغ مشتملا على مفهوم
الاولى كالرحمن والرحيم فاذا اريد بالاول جلايل النعم وبالثاني وقايتها جاز سلوك
كل واحد من طريق التتميم والتميز نظرا الى مقتضى الحال ولما كان المقتضى بالتصدي
الاول في مقام السعوية والكبرياء جلايل النعم وعظايمها دون وقايتها ولطائنها
قد تم الرحمن وارادوا بالرحيم كالتمة تبسيرا على ان الكلام من وان عناية به شاملة
لذوات الوجود كلياتهم ان محذرات الامور لا تليق بذاته فيحتج عليهم من شواها
وقيل الرحمن نائب اسم العلم من جهة الاختصاص والالالة على زيادة الملح فكان تقديم
اولى وقيل تاجيد الرحيم للتميز في قارة الابلغ من الرحمن لان فعلها للامور الغير برة
كشريف وكريم وفعلان للامور العارضة كسكران ومقربان ورؤساء وان ذلك من
مسورة الفاتحة فعل بالضم لا من صيغة فاعيل قوله والحمد والمدح اخوان اي مامترا وان
ويذكر على ذلك انه قال في النابق الحمد هو المدح والوصف بالجميل وانه جعل
هنا تعريض المدح اعني الهم تعريض الحمد لا قال تعريض المدح هو الجهر بالهم
لانا نقول المدح يطلق على الشئ الخاص اي الوصف بالجميل ويقابل الهم وهو تعريض
بعد المائدة وقابلها الجواهر عدة المتألف في الكلام في المدح الاول وقيل
ارادوا اخوان في الاشتقاق الكبير ويشهد له بهان الاول ان الشايع
وكتب المصنف استعار الاضغ فيما بين لفظتين سلاقيان في الاشتقاق
الكبير بان يشتركا في الحروف الاصوات غير ترتيب مع اتى وفي المدح ان تناسب
فيه كائنه بوجه والحمد والمدح اولى في الاشتقاق الاكبر بان يشتركا في اكثر تلك الحروف

مسورة الفاتحة

نقط

ثا اوالشئ سب في المدح كانه ودله وكالفلق والفتح الشئ ان الحمد مخصوص بالجميل والاختيار والافضل
فقط مع الاتي دون غير وتعالى حدث الله له على صفاته لا يقال حمدتها فاختير مدحا
الحمد على المدح ليس هو الاختيار من الشكر لئلا يتناول بالاختيار وعلى الشكر لئلا يتناول بالاختيار
والنواضل ورؤا الاول بان ما ذكرناه من انه ليس هو وجب حمل الاضغ على من اعلى
الترادف والثاني بان المصنف خرج في تفسير قوله ح ولكن حجب الى الامان
بان المدح لا يكون بفعل الغير وناقل التمدح بالجوار حسن الوجه فالمدح عند
ايضا مخصوص بالاختيار واما ترك قيد الاختيار في تفسير المدح الحمد
اما اعتما د على الاشياء فانه اختيارية واما لانه اراد الفعل بالجميل وهو بالاختيار
فقوله من نعمه اي انعام بنعمه وعلم ان الحمد اذا اخف بالافعال الاختيارية يترك
الا الحمد التمدح على منة الذاتية كالعلم والقدرة والارادة سواء جعلت عين داته
هو رايه عليها بل على انعاماته العارضة عنه بالاختيار اللهم الا ان يجعل ملك العنا
كون ذاته كافيها بمنزلة افعال اختيارية يستعمل بها فاعلا قول وهو الشئ
اي الحمد لانه المقصود بالتعريف والشئ هو الذي كبر بالخير عبقه بالثناء وهو رفع
الصوت اذ تارة لما ادعاه من اختصاصه بالان وكونه الشئ وادل قلوب
واما الشكر لما فخر الحمد وكان الشكر قريبا منه في المدح وقربانه في الاستعمال كان
هناك مطنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر ما د او مدح فهو هذا المدح او شرا
تقرب منه قاور وكلمة اما تنفصلا للجميل الواقع في ذهنه كواثر الية لثروقه والشكر
اما بالقلب بان يعتقد انصاف المنعم بفضائل الكمال وانه ولي النعمة واما باللسان
بان يشن عليه بلسانه واما بجوارحه بان يذبح نفسه في طاعته وانقياد وقوله افاءكم
النعماء استشهد بمعنى على ان الشكر يطلق على افعال الموارد الثلاثة وسان
ذلك انه جعل ما باراء النعمة جزءا لا يتجزأ عنها وكل ما هو جزء للنعمة عرفنا بطلق

البيكم

عليه الشكر لغة ومن لم ينسبه لذلك زعم ان المقصود بحجة التمثيل لجميع شعب الشكر
لا الاستشهاد على ان لفظ الشكر عليها فانه غير مذكور منها فان قلت الشاخص على
المجموع بان الشكر فان كبره ان ينطق عليه واما على كل واحد من الثلاثة فلا قلت
الشكر يطلق على فعل اللسان اتفاقا واما الاشتباه في اطلاقه على فعل القلب
والجوارح حتى توهم كثير من الناس ان الشكر في اللغة باللسان وحده ولما جحد
الشاعر مع الآخرين وجعلها ثلثة علم ان كل واحد شكر للشيء وادان نعماءكم
كثير من عندي ومنعت فاقضت استنباط انواع الشكر وبالغ في ذلك جعله موان
واقعة في مقابلتها نعماء ملكا لا ميا بها مستفاد منها كانه قال يدي ولساني وقلبي لكم
فليس في القلب الا تفحيم ومحبتكم ولا في اللسان الاثناءكم ومجرتكم ولا في اليد والجوارح
الا مكافاةكم وحدتكم وفي وصف الضمير بالجميع اشارة الى انهم ملكو اطامير وباطنة قلوب
فما احدى شعب الشكرى باعتبار الموردين وان كان اعم منه باعتبار المتعلق فكيف الشكر
باعتبار احدى شعب الحمد وعبر عن الاقام بالشعب لانها متشعبة عن قسمها قول
ما شكر الله عبده محمد فانه اذا لم يعترف بالنعمة وانعاده ولم يقين عليه بما يدل على تعظيمه
واكرامه لم يظهر منه شكر وان اعتقد وعمل فلم يعد شكرا لان حقيقة الشكر اطلاقا والنعمة
والكثف عنها كما ان كفرانها اخفاء واستترها والاعتقاد امر خفي في نفسه وعمل الجوارح
وان كان ظاهرا الا انه محتمل خلاف ما قصد به فانك اذا قمت تعظيما لاصد احتمال
التيام امر اخر اذ لم يقين للتعظيم واما النطق فهو الذي يفهم من كل خفي فلا اخفاء فيه
ويجلى كل شئ فلا احتار له بل هو ظاهر ونفسه ومعين كما اريد به وضعها فكما ان
الواسع الظر الاعضاء واعلاها وعلوها اصل لها وعمد لبقائها كذا في الحمد والحمد انواع

الشكر

المحب

انواع الشكر واشهرها واشملها على حقيقة الشكر والابانة من النعمة حتى اذا فقد كان ماحدا بمنزلة عدم قول
وارتفاع الحمد بالابتداء بما يتوهم ان الحمد وسعوا المصدر واللام لتقوية كما في قولك الحمد لله
فذكر ارتفاعه بالابتداء مع ظهور اليقين ان الظرف منها مستقر وقع خبره ولم يرد به بيان
اصلية معنى النصب واعلم ان الجار والمجرور مطلقا ليس ظرفا لان كثيرا من الجوارح والاشرف
زمانية او مكانية فاطلق اسم الاخص على الاعم وقيل سمي بذلك لان معنى الاستقرار اعم من لم
فان تقدير الكلام الحمد مستقر له وكل ما يستقر عليه غير هو ظرف قال المصنف ولان الحمد اخص بالثبات
فكانه مستقر وكل مستقر ظرف وانت تعلم ان اعتبارا من معنى الاستقرار ان مثل قولك
رمت عن القوس مستقر جدا فاحتاج الى تسمية الاعم باسم الاخص قوله واصلية النصب المعاد
احداث متعلقة بمحليها كانهما يقتضيان ان يدر على نسبتها اليها والاصلية بان النسب والتعلق
هو الافعال فمن مناسبة تدعى ان يلاحظ مع المعاد وافعالها الناجبة لها وقد تبادرت هذه المناسبة
في معاد ومحصنة كمن الاستعمال منصوبة بانفعال مضمين فلهذا حكم بان اصل النصب واين ما تروا
بعضهم وانما قال في معنى الاخبار لان بعضها في معنى الاشياء كقولك سبحان الله ومعاذ الله ولذلك فصلها
وقيل لان المصدر فيها معرفة او لانه غير متصرف اما الاستعمال المنصوب وقوله بغير لونها بيان وتأكيد
لقد تنصيرها الى ينزول تلك المعاد ومنزلة افعالها لظاوية دون بامسة افعالها معنى
فاستوفت الافعال حقوقها في اللفظ والمعنى فلا يتصور المعاد مع افعالها او لا تتصور
افعالها معها وبجملتها استعمال احدها مع الاخرى كالاستعمال الشريعة المنسوخة في انه خروج عن طريق
مسلكة الى طريقة اخرى تستلزمها المتدين بعقايها لامل اللغة في مواضعها قوله العدل بها ان تلك
المعاد وقوله رفع السلام اسان الى حكمي رفعة القرآن للادلة على ما ذكرنا واما رفع ابراهيم فام
فلمكنه حقيقة احسن من خبثهم للادلة على انه قيام بما هو احسن من خبثهم ولما كان رفع دال

دوب

على الثبوت مجردا عن قيد التجدد والحدوث ناسب ان يقصد به الثبات واللام بمعونه المقام
 بخلاف النصب المتلزم لتقدير الفعل الالهي بوضعه على الحدوث والتفصيل قوله المعنى
 بخبر الله مجردا اراد به ان اصل المعنى ذلك الفعل المقدر حال كونه منصوبا لمفعول مع نون
 الحكاية اما صفة المفعول فقد التزم على الحال الذي هو لازم من اوله وبما يبين ما هو واقع فيها
 والابناء على الاستمرار في الجملة واما مع نون الحكاية فلما مر من انه مفعول السنة العبادية ولم يرد
 معناه حال كونه مرفوعا والافات ككثرة العدد والالهي الرفع لان المفعول لا ينبغي الا استمرارا
 تجددت بالمقصود بالعدد والاستمرار بثبوت ولذلك قال اوله على ثبات المعنى والاستقرار
 وقا قاتا على معنى ثبات السلام ولو قال الفعل المقدر باستناد من الرفع لم يكن للعدد
 مع قوله ولذلك استدلال بقوله اياك نعبد واياك نستعين على ما ذكرنا من ان اصل معنى الكلام
 وتقرين خبر الله جدا وقوله لانه بيان لوجه دلالة عليه وقد يقال الاول لتعليل المبتين بطبيعة
 البيان بحسب العلم والتعليل للبيان بمطابقة المبتين بحسب الوجود فلا دور قوله كما
 قيل كيف تجد ونزله اسرار كيف تجد لا معنى ما بينه فيصح ان يجاب بالعباد المستمرة على الحمد
 وعلى غير لان ضم غير اليه نوع بيان لكنيته اى حاله فينا انما يجمعها بعبادات الخواص والاشخاص
 في المهمات وتحقق مجموعها بكون العباد ببيان الحمد مع اختلافه باللسان من
 حيث ان أقصى غاية الخضوع تقتضي اعتزافا تاما بالانعام ووصفا للمنع بصنات الخلال
 والاکرام وذلك يلحق حمدوا كماله غاية ما في ابواب ان الجواب يستعمل على زمان في البيان
 قال رحمه الله كان حق الجواب اياك نجد اى حال حمدنا انا لا نشكر فيه غيرك فعند تبينها
 على ان الحمد اصل العباد وراسها كما مر فان حقيقة العباد في شكر المنعم الحقيقي ان
 اهلها وانتيا بابتدرا لا مكان قال وجعل اياك نعبد ببياننا استيناسا بتقدير الاصل

في الحمد وتطبيق لقراءة النصب بان الفعل المحذوف في الرفع ملحوظ في الجملة حيث بينت بالحكمة العملية
 والارجح ان يجعل استينافا جوبا بالسؤال يقتضيه اجراء تلك الصفات الوفاة على الموصوف
 بها ازلوا وابدوا كان سائلا يقول ما شاكلتم مع هذا الموصوف وكيف توجهتم اليه فاجيب بحسب العبادة
 والاستعانة منه وقيل لما قطع حديث الغيبة الى الخطاب ترك العاطف لاقتراح الحال بغير
 قوله فامع التعريف فيه ذكر اول المعنى الحمد والعبادة وما يتعلق بهما ثم شرع في معنى اللام
 الدال على علمه وبينه بطريق السؤال والجواب بناء على انه مقصود في نفسه مستحق ان يتوجه
 نحوه ويختص على حدة وقا لى معنى التعريف فيه ولم يقل فامع اللام بتبينه على ان اللام
 للتعريف اتفاقا وان وقع اشتباه في معنى التعريف وقا في الجواب هو هو التعريف
 في اسلمها العداك اى في قوله لبيد فارسلها العداك ولم يذرها ولم يشفق على نفق الدخال
 فثبتته بنال من المصداق ثم استغرق ثم اشار الى ان القدر المشترك
 بينهما مسج بتعريف الجنب ثم فصل معنى القدر المشترك على وجه انضج به جارك منها مخصوص به
 وعرف به ايضا معنى تعرفت الجنب مطلقا معتمدا على ما يتنازه احداهما عن الآخر فاعل ارسل
 ضمير راجع الى الغير ومفعوله رجع الى الاثنين والعداك اما حال اى ارسلها معنك
 واما مصدر راسخا جبالا اي تعسكر العداك ثارا او ردا اليه العداك ادا او ردا بالماء
 جميعا دفن ونقص البعير بالكرة نقصا اذ لم يتم شربه والذخا في التوراد ان يشرب
 البعير من ثم يرد من العطش الى الحوض فيدخل بين يديه عطشا فيشرب من ثم يرد
 قول الاشارة في قوله بانه معنى تعرفت الجنب الاشارة الى حضور المهيئة في الذم وقيل
 ملناك من سائر المهيئات فان المنكر وان دل على مهنية معقولة معتمدا في الذم حاضر في
 عنده الا انه لا اشارة فيه الى تعينها وحضورها فاذا عرف بلام الجنب فقد اشير الى ذلك

العداك

والفرق بين حضورها وتعيينها في الذهن وسن الاشارة الى تعيينها وحضورها بالاشارة وتوهم كثير من الناس
ان معنى تعريف الجنس هو الاستفراق وبطلان ظاهر لان معنى التعريف الاشارة الى المعرفة والظهور
وليس هذا من الاحاطة والاستفراق في شئ وكذا انك اذا علمت اعل ذلك الاستفراق نحو لارجل وطق
خير من جرد ان فقد تحقق الاستفراق في النقي والاثبات وليس مع معرفتنا اصلا فان قلت المنصف
قد حمل المعرف بلام الجنس في مواضع من هذا الكتاب على الشمول والاحاطة وهو معنى الاستفراق
بجمله فكيف جعله هنا وما قلت كون الاستفراق معنى التعريف الجنس لا كونه مستقدا من المعرف
باللام معونة المقام فتوهم ان يتوهم انه معنى تعريف الجنس بدليل قوله ما معنى التعريف
فيه وقوله معناه الاشارة وتحقق الكلام ان معنى التعريف مطلقا هو الاشارة الى ان
مدلول اللفظ معروض اي معلوم متعين حاضر في الذهن يرشدك الى ذلك ما فبره المنصف تعريف
الجنس وما صرح به الشيخ ابن الحاجب في الايضاح من ان زيدا موضوع للمعروف ومن المنظم
والخطاب ومن ان غلام زيدا لمعروف بينهما تحجب تلك السببة المخصوصة وقول الاقوياء المعرف
ما عرفه الخطاط بك والنية ما لا يعرف واجالهم على ان الهكدة تحجب ان تكون جملة معلومة
الانتساب واذا استقرت كلامهم تحققت محضلة استوفيت بما ذكرناه وقد صرح ببعض
النفلا حيث قال التعريف يقصد به معين عند السامع من حيث هو معين كانه اشارة الى
اليم بذلك الاعتبار واما النكته فيقتضيهما التفتت النكته الى المعين من حيث دانه واللام
فما تعينه ان كان معين في نفسه لكن مصاحبه التعيين وملاحظة فرق جلي ومعرفة تصور
ذلك مقدمة هي ان فهم المعاني الالفاظ بمعونة الوضع والعلم فلا بد ان تكون المعاني متصورة
ممتازة بعضها عن بعض عند السامع فاذا اول باسم على معنى فلاح اما ان تكون ذلك الاعتبار
اي كون المعنى معينا عند السامع متميزا في ذهنه على معنى او لا الاول سمي معرفة والثاني كمن

الاشارة

ثم الاشارة الى تعيين المعنى وحضوره ان كانت مجموع اللفظ سمي علما اما جنسا ان كان
المعروف الحاضر جنسا وجامعة كاسامة واما شخوصيا ان كان فردا منها كزيد او اكثر
كالبائين والاقلايد من امر خارج عنه يشار به الى ذلك مثل الاشارة في اسماء الاشياء
وكقريته التظلم والخطاب او الغيبة في الضاير وكالنسبة للمعلومه جملية او غير جملية
في الموصولات كالمضاف الى المعارف وكحرف اللام والنداء في المعرفات
بها فاللام اذا دخلت على اسم فاما ان يشار بها الى حصة معينة من جماعة فردا
كانت او افرادا ام تكون تحقيقا او تقديره ويسمى لام العهد ونظير العلم الشخص
واما ان يشار بها الى اسماء ويسمى لام الجنس ومع اما ان يقصد المسجع من حيث
هو كما في التعريفات ونحو قولنا الرجل خير من المرأة ويسمى لام الحقيقة والطبيعة
ونظير العلم الجنس واما ان يقصد المسجع من حيث هو موجود في ضمن الافراد
بقريته الاحكام الجارية عليه الثابتة له في ضمنها فاما في جميعها كما في المقام الخطابي
بعلته ايها ان التقصد الى بعضها دون بعض ترجيح لاحد المتساويين على الآخر
ونظير كلمة كل مضافة الى النكته واما في بعضها فتقولك ادخل السوق حيث
لا عهد وسمى هو وادعنيا وموداه مودى النكته وله كذا تجري عليه احكامها فظهر
ان اللام اما لتعريف الجنس ولتعريف العهد كما ذكرنا في المفصل وان الاستفراق
ليس معنى تعريف الجنس وان كان مستقدا من المعرف الجنس في المواضع
الخطابية وقوانين الاحوال وما نقل عن المنصف من ان اللام لا يفيد سوى
التعريف والاشارة والاسم لا يدل الا على مساه فاذن لا يكون تعريف الاستفراق اراهم
ان ليس تعريف الاستفراق مودع لول الاسم واللام لانه لا يستفاد من الامور الخارجية زائعا
المقام فان قلت اسم الجنس ان كان موضوعا للسمية من حيث هو فكيف يستعمل

علم بغير يكون احد ما اشار اليه

ففرد معين كما في العهد الخارجي او غير معين كما في العهد الداخلي وفي جميع الافراد كما في
 الاستغراق وان كان موضوعا لفرد منتزعا منها اشكال استعماله في اللمية وفرد معين
 منها وجميع افراد ما قلت اما على الاول وهو المختار ولا اشكال في الاستغراق
 والعهد الذي لم يعرف عن ان الاسم فيها مستعمل في طبيعة الجنس فقط وانما بينهم
 فرد غير معين او جميع الافراد من امور خارجة توارا المعهود الخارج عن النظام
 ان الاسم مستعمل فيه وان لم وضع اخر ياراه خصوصية كمعهود ومثله يستعمل
 وضع عاما واما على الثاني العهد الخارجي على ما ذكرنا في الاستغراق
 فان الفرد المنتزعة كالمهنية يصدق على كل فرد منها واما استعماله في المهية فاما مجازا
 ومثلك وضع اخر ياراه فان قلت مثلا جعلت العهد الخارجي كالمعهود والاستغراق
 راجعا الى الجنس قلت لان معرفة الجنس غير كافية لتعريف شيء من افراد بل يحتاج
 فيه الى معرفة اخرى وهذا كلام وقع في البين فليخرج اليها الى ما كان فيه فنقول المصنف
 جعل العهد على الجنس دون الاستغراق لانه افتقر منها على ذكر جنس العهد
 وامتنان من بين اجناس الافعال ولم يتعرض لشموله واحاطة الافراد ولانه
 قال فيما بعد الدلالة على اختصاص العهد ولم يقل اختصاص المحامد والتمسك في ذلك
 بقوله والاستغراق الذي ايدى ولم يرد كشفنا عنه غطاءه فليل اخيرا والجنس على الاستغراق
 مبني على مسئلة نطق الاعمال على طريقة الاعتزال فان افعال العباد وما كانت مخلوقة
 لهم كانت المحامد عليها راجعة اليهم فلا يصح جعل المحامد كلها محتصة به تعالى وفان
 ظاهرا لان اختصاص الجنس به مستلزم اختصاص افراد اولو وجده فرد
 لغيت ثبت الجنس له في ضمنه وقيل مبني على ان على المعهود وراية من افعاله

وسادة مائة بالافعال لا تعد ولا تها عن الحقيقة ان الاستغراق ورد بان ذلك
 لا ينافي في قصد الاستغراق بمحور المقام واقتضا الحال وقيل انما اختار بناء على ان الجنس
 هو المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال لا سيما في المعهود وعند خفاء قوانين الاستغراق
 وهو ارباب مردود لان المحل بلام الجنس في المقامات الخطابية يتبادر منه الاستغراق
 وهو الشايع في الاستعمال من ان كان مصدره او غير واتي مقام اول بملاحظة الشمول
 والاحاطة من مقام تخصيص المحامد بسمحة تعطيها له وتجييد افتقيرة الاستغراق كمن ار
 على علم والحق ان السبب في الاختيار هو ان اختصاص الجنس مستلزم من عموم الكلام
 ومن ثم اختصاص الافراد ولا حاجة في ما ذهب المقصود الذي من ثبوت الحمد في التنافي
 عن غير ان ملاحظة الشمول وينبغي ان فيه بامر خارج عن اللفظ فان قلت فكيف يصح على
 منه تخصيص جنس الحمد بالتدريج قلت صح ذلك بناء على ان افعالهم المحمودة مستغنية
 بها الحمد عندهم انما هي بتكليف الله واقدار عليها فمن هذا الوجه يمكن جعل ذلك الحمد راجعا
 اليه تعالى ايضا وقد اشار الى ذلك حيث قال في سورة التين ان قدم النظر ليدل عليها
 على اختصاص الملك والحمد لله تعالى ثم قال واما محمدين فاعتدله بان نعم الله سبحانه على عباده
 ولا يرد ان افعالهم القبيحة التي مستحققة بالمهمة ايضا باقدار الله مع وتكليفه فكيف للذات
 انما راجعه اليه لا يتبين في علم الكلام ان اقدار المحامد على الافعال المحسنة حسن
 وعلى القبيحة ليس بغير وربما يجاب بانه جعل الجنس في المقام الخطابية منصرفا
 الى الظاهر كانه كل الحقيقة من باب ذلك الكتاب وقام الجمل قيل ومن هذا
 يظهر ان الحمل على الجنس دون الاستغراق محال فطمة على مذهبه وفيه نظر جواز الحمل
 على الاستغراق ايضا بتدريج محامدين مع منقولة انهم بالتباس المحامد

عند

تلك

٦٥
 لمكسر

فلا يمكن العلم بالجميع واللام يمكن للجمع مدخل في القول أصلا وحاصل الجواب أنا الأفراد
وان كان أصلا واختلف الالاف لو افرد مفردا للام لولا أنهم ان قصدوا الاستغراق
افرادا من واحد او الى الحقيقة اي القدر المشترك بين الاجناس فلما جمعوا واشتبهوا
الجمع الى تعدد الاجناس واسموا قافرا بالاعتبار ان الى التوهم بلا شبهة وفيهم المقصود
بلا مزية فان قلت العالم لا يطلق على واحد من الجسد المستحق بكثرة مثلا فاذا
عرف امتنع استغراقه لافرادا من جنس واحد فان اللفظ المفرد للاستغراق لا فوله
ينطلق على كل واحد منها قلت لما كان العالم منطلقا على الجسد باس تنزل منزلة
الجمع ومن ثم قيل موصوع لا واحد من لفظ فلكا ان الجمع اذا عرف استغرق احاد
مفردا كما سياتي في تحققة وان لم يكن صادقا عليها كذا العالم اذا عرف شمل افراد
الجنس المستحق به وان لم يكن منطلقا عليها كانا احاد مفردا المقدر في العالم منزلة
جمع الجميع فلكا ان لفظ الاقوال يدل على واحد من احاد الاقوال كذا العالم
يتناول كل واحد من احاد الاجناس فقولهم يشمل كل جنس اي افراد ومن الناس من
حمل الكلام على شمول الاجناس انفسها توهم من ظاهرا عبارة ولم يرخص اراة
شمول افرادا بناء على ان اسام لا يطلق عليها فقد راجع الجواب بانه لو افرد لتبادر
منه هذا العالم المشاهد بشاهي العرف فيجوز ليشمل كل جنس يسمى بالعالم وما مدخل لان
اما الاول فلان المقام تنقضي ملاحظة شمول احاد الاشياء المخلوقة كلها ويشهد لذلك
قوله منها ما لا كمال له لا يخرج منهم شيء من ملكة وقوله في تفسيره وما الله بريد ظالم
للعالمين نكرا ظاهرا وجمع العالمين على معنى ما يريه شياء من الظلم لا احد من خلقه
وقد بينا ذلك انما وجه شمولها واما الثاني فلان المتكلم في المقام المشاهد هو العالم العاقل

فاذا كان الافراد موصوفا ان المقصود هو الاول فقط فاسب ان يشي ليتناولها معا فان الكل مفرد
فيها قطعاً وربما يقال تلخيص الجواب انه لما قصد مدنا شمول الاجناس وشمول افرادها معا
اختير لفظ يشي من تناول المتعددة لوجهين كما يجمع شمول الاجناس بمسند التثنية والتثنية
لشمول الافراد لعموم المقام فاللغة رب كل جنس من الاجناس ورب كل فرد منه وقيل
في توجيه نظم القرآن ان التثنية للاستغراق والجمع للدلالة على ان العالم اجناس مختلفة
كما فصل في السموات وبيان المناسبة ان الخطاب للمختلفة اذا اشتركت في مفهوم اسم
فهي من حيث اختلافها تقتضيان بعبارة عن كل واحد بلفظ على حد من حيث اشتراكها
ان بعبارة عن الكل بلفظ واحد فروع البهتان بصيغة الجمع فانها لفظ واحد صوت وانما
مفرد في معنى ولو افرد الكل لفظ واحد وقيل رب العالم لم يعلم ان الربوبية شاملة للاجناس
مختلفة فان قلت هذا شبيه كلامهم ان استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع فامتناع
وما الحق فيه قلت اما من شأه فهو ان المفرد اذا علم استغرق افراده مدلوله اعني الاحاد
ولا يخرج منه شيء من تلك الاحاد فعمل هذا القياس اذا علم الجمع ينبغي ان يستغرق افراد مدلوله
اعني الجميع وذلك لا ينافي ان يخرج منه واحد مطلقا او ثلثان على قول ومن هنا قال ابن عباس
رعى الله عنهما الكتاب اكثر من الكتب وبيته المصنف بانه او اريد بالواحد الجف في الحسية
قائمة في وجدان الجنس كذا لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه من الجنسية
من الجميع واذا كان معنى الجمع المستغرق كل شيء جمع فلو ثبت له حكم فم اثباته للجميع فان
كان من الاحكام التي يستلزم ثبوتها للجميع ثبوتها لكل فرد منه فم ثبوتها للاحاد والاكالات
بافية على الاحتمال واما الحق فهو ان هذا المعنى يقتضي تكرار في مفهوم الجمع المستغرق فان مراتب
الجميع متناهية وتبديج بعضها تحت بعضها فالثلاثة كموت معتبرة فيه بنفسها وفي ضمن الاربع

فكان من انية مقصود واما فوائدهم لارجل فلم يقصد به من كل جماعة جامعة بل من منزهة الحركة من الجسد

والجسم واما قوله بل فنقول الكل من حيث هو كل جمع من الجمع فينبذ به فيه مع
مع اشتراكه على سائر الجوع والجميع فلزم منه اشتداد ما صدق عليه هذا المهنوم من
الجميع دون الاحاد كما ان لارجل لم يقصد به الا انق الجسد ولزم منه نفي ما صدق عليه
من الاحاد فليس العموم مقصودا منها ابتداء بل هو لازم لما قصد بهما من مهنوما
وما لزم من مهنوم المفرد اشمل ما لزم من مهنوم الجمع فالحكم بان استغراق المفرد
اشمل انما يصح منه على الوجه الذي فيناه واما الجميع المعرفة فيستعمل على وجهين
احدهما ان يراد به الكل من حيث هو فيكون الحكم مستندا اليه دون كل واحد كقولك
للرجل عظمي ورمم فان اللازم ورمم واحد خلاف قولك لكل رجل عظمي ورمم
والثاني وهو الاكثر والاشهر استعمالا ان يراد به كل من افرله فان يكون الحكم مستندا
الى كل فرد سواء كان اثباتا كقوله تعالى واتقوا محسنين ان كل محسن او تقيا كقولك
لا تشركوا العبيد ان لا هذا ولا ذاك ولما استغنى عنها انتساب الاحكام الى كل فرد
فرد كافي المفردات المستغرقة بعينها حكم بعض الامور بين بانا الجمع المعروف بلام
الجنس بطريقه الجمعية وصار للجنسية لا يقال فلا فائدة لصيغة الجمع
لاننا نصور صيغة الجمع اظهر من قصور الافراد واولى بالشمول والاحاطة كما يظهر
من المباحث السابقة فمره فواسم اشارة باننا استعملنا في سبب
عما تقدم من انه اسم لشيء العلم او كل ما علم به الخالق فليس الاقوال يتفق شرط ازل
واحد اعني كونه صفة او في حكمها فان العلم تاتوا بالاسم بهذا الاسم ينبغي ان يستتبع
فيصح جمعه وعلى الثاني يشق الشرطان معا وقدم السؤال الاول لانه سؤال
عن فائدة الجمع مطلقا سواء كان مصححا كالعالمين او مكسرا كالعوام ولا نظرية

الى خصوصية

الى خصوصية جمع التصحيح والذكي اطلق وقال في الجمع والثاني سؤال عن وجه صحة خصوصية الجمع
بالواو والنون وبيان فائدة المطلق مقدم على وجه صحة المفرد من لم يستدرك ذلك لزم ان الاول
قدم على الثاني مع طلب فائدة الجمع متاخر عن صحة اطلاق ما بشأن النواير والمعاني قوله
سأف ذلك الى مواسم بشباه الصفة في دلالة على الاستعانة بمعنى موكونة علم او يعلم
فان جمعه بالواو والنون مع شذوذا ما على المعنى الاول فعل الحيف لا خفصا
بالواو العلم واما على الثاني ففعل تعليب العقلاء على غيرهم قوله قراء ابو حنيفة رحمه الله
من قراءة اهل الحرمين ومم اولى اننا من بان يتداه والقراءة غشقا طريكا انزل
وقرأهم الاصلون رواية وقصاصة وقدره افعهم قاروا البصرة والاشام وجمعة
من الكوفة واما ثانيا فمقوله مع لمن الملك اليوم فقد وصف ذواته بانه الملك يوم
القيمة والقدان بنما فله بعضه بعضا من تناسب معانيه في الموارد واما ثالثا

فلقوله مع ملك الناس ففي خاتمة الكتاب ما تدرج من وصف حال بالربوبية الى
وصف بالملكية فاسب ان يكون فاخته كذلك واما رابعا فلان الملك بالضم يعي والملك بالكسر
يخص وذلك ان ماتحت جياطة الملك من حيث انه ملك اكثر ما تحت جياطة المالك من حيث
انه مالك فان الشخص يوصف بالملكية نظرا الى اقل قليل ولا يوصف بالملكية الا نظرا
الى اكثر وايقنا الملك قد يصل ما يرد في منصفاته واكثر تقرقانيها وسائده على واقوى
ملكها منها واستيلا عليها من المالك في مملوكاته ولا يتدرج في الا قول انه قال المالك الادواب
ولا قال ملكها ان لا ليس من حيث ان جياطة قاصر عنها من حيث ان الملك انما يضاف
عرقا الى ما ينفذ فيه انتصرف بالامد والنه في الثاني ان المالك التقوى في مملوكه بالبيع
واقتاله وليس ذلك الملك في رعاياه لان الكلام في الموضوع اللصوتي دون العرفي فليس الملك
ان يتصرف فيهم بما شاء واما كون التقوى حقا وليس بحق فما لا يعترف بالملك ولا في المالك بصفة

وكل واحد من الاعتبارين يستحق بحسب اقتضاء المقامات وقرائن الاحوال واجب ايضا
بانه لا منافاة ان يكون الوجود حاصلا واما حقيقة وجوده بان الوجود لما اوصى على الماضي
ومقابليه روعى الجحتمان معا فاجعلت الاضافة حقيقية نظر الى الاولى واسم الفاعل عاملا نظر الى الثانية
فجعل اضافة حقيقة الوجود انه عاملا فلا تنافي بينه كلاميه وفيه نظر لان مدلول الاضافة في كونه مغنوية ونظيره
على كون الصفة عاملة ولا يعبر عنها كما هو المشهور ويمكن ان يقال الاستمرار ما لم يكن يوم الدين نبوة وقد جعل
الليل يتجدد في تتعاقب افراده فكان الثاني عاملا واما حقيقة نظيره لورود المتعارفين معناه ورواها الاول
وستزيدك مثالا بيان هذا المعنى ان شاء الله تعالى قوله وهذا هو المعنى في مالكم يوم الدين اي كتمت
الزمان المستمرا الى الابد والاستقبال فالجهر بالقياس اليها هذا لا ينافي في تجرؤ الماضى وجاز ان يجعل
بالقياس الى الكل شانه الى انه المختار الذي لا يلتفت معه الى غير ثم كانه تنزل عن ذلك
وجوز الماضى فان قيل اذا لم يكن يوم الدين وما فيه مستمرا في جميع الازمنة لم يكن ملوما كالما
على الاستمرار واجب بانه ما لم يكن للامور كلها ازلا وابدا ولا يتغير بوجودها وعدمها الا لتعلق
ملكها بما كان لها في التكوين ويروى عليه ان الماضى لا يحتاج الى ان ياول ويجعل من قبيل
وناو ولا وقيل معنى الاستمرار هو الثبوت من غير ان يعتبر مع حدوثه في احد الازمنة
ورذلك ممكن في المستقبل كانه متواتر بالماضي في يوم الدين واذا لم يتغير منه يوم
الحدوث لم يكن عاملا لا انتفاء وشابه الفعل ويرفعه ان الاستمرار صريح في الدوام
والاولى ان يوم الدين لا يتحقق وقوعه بقاء ابد جعل كانه متحقق مستمرا لانه لم يصرح بذلك
اعتمادا على ما ذكره من التاويل في الماضى وهو ان يجعل المستقبل المتحقق الوقوع
عندئذ الماضى الواقع مبالغة في تحقق وقوعه فيستعمل اسم الفاعل على انه ماضى قضا
هو ان كان مستقبل حقيقة ومثله لا يعلم كالماضى حقيقة فاصفة حقيقة واستدل على اراقة
الماضي الماضى بغير اداة اي حيزه رحمه الله على الماضى ما ولا وقصد بالاستدلال نوع تقوية
له لا اختيارا على الاستمرار لا قال الحكم يكون اللطف متصفا بغير ما يعامى المعقولات
فكم يكون اسم الفاعل عاملا في ما صلبه فكيف يجوز انما اضافة اليه صفتيه وعلى

ومثل هذا التناقض لاننا نقول لا تناقض لانه انما حكم بكونه مفعولا به من حيث المعنى لا من حيث
الاعراب اي يتعلق به تعلق الملوكية حتى لو كانت شديدا على العمل حاصلا لم يكن فيه الا بديلا لكن
تقول في مالكم جسد اسم انه مضى الى المفعول به وتريد ان كذا كذا معناه لانه منصوص محلا
لان شرط العمل مفعول قوله ومنه الاوصاف بمعنى لما قد لا يلامى التحريف والاضطراب
على ان جسد الجسد مختص به تعالى وحق له اجر عليه تلك الاوصاف العظام ليكون حجة
واضحة على كماله في الجحيم والاستحقاق اياه فذكره او لا ما سئل بالابتداء من كونه ربنا الى كماله
للأشياء كلها لا يخرج شئ من الاشياء من ملكوته اي سلطنته الشاملة ومن ويؤيده الكاطبة ينصرف
فيها لمواجب حكمته على وفق مشيئته ويربها اي يربها في مدارج الكمال على مقتضى عنايته
بافاضة الوجود واعداد الابواب وثانيا ما يتعلق بالبقاء من السباغة عليها بقاها في باطنه
جلية ودقته وثالثا ما يتعلق بالاحداث من كونه مالكا للامور كل يوم اجزاء كانه قيل الجحيم
الذي منه الابتداء واليه الانتهاء به والبقاء فهو الحقيق بالثبات وطريقه ان من الاوصاف
ليست اجنبية فاصلة بين الجسد وما يتبعه من العباد وقوله من الاوصاف مبتداء خبر
دليل ولم يؤثّر لانه صار مفعولا لاسماء وافرد اسارا الى ان المخرج دليل واحد فلا يتوهم
شائبة اشتراك اصلا وكرر من قوله من كونه مالكا تيسر على الترويج وصفه وقيل كبريا
اشعارا بتعال كماله وصف دليل على جده وقوله بعد ذلك له ظرف للجحيم فوجب ان يكون
قوله من كونه ربنا اياها بيان للمستند اجريت ليلا يقع فصل بين اجزاء القصة بغيره فان قلت
اختاروا لا مطلقا على مالها لا ينسب ان منور ومن كونه ملكا سيد الامر كله في السابقة قلت النظر هنا
الى مال المعنى فكونه مالكا للامور كل يوم الدين لا فرق كونه ملكا فيه كانه كونه مالكا للعالمين في قوله
كونه ملكا لم ولا لى قال لا يخرج منهم شئ من ملكوته وما تقدم من اجزاء انما كان نظرا الى اللفظ
الذال الى الجحيم والمنهوم قوله وانه حقيقة قبل الضمير الاول للجحيم والثاني لله كما يشعر قوله
على اخص من الجحيم اي الجحيم حقيقة بالله لا بغيره وبهم من كون حقيقا به كونه حقيقا بالحق

فذلك قال لم يكن احد الحق على معنى انه الحق من كل احد فان قولك ليس احد افضل من زيد وان
 دل على اني الافضل فقط لانه انني المساوي مفهوم منه ايضا عرفا فان قلت
 المناسب للكون المحققا به دون غيره ان يقول لم يكن احد غيره حقا بالجهد لان قوله الحق يدل
 على انه غير حقيقي في الجملة قلت انما لا الى انصار الجهد في سبيلها والحقا اياه ثم بانه على ان ذلك
 ادعائي على ما سبق من التأويل اياها الى مذمبه وقيل الفقيه الاول له والثاني المحمد وبوافقه
 قوله فكانا باقصى غاية الخصومة وقوله حقيق بالثناء ورد بان تقديم الطرف للمقدم فمضى على الجهد
 واجيب بان تقديم الجهد اتمام ما يتعلق به الاستحقاق قوله ايا غيره منفصل فالرجحان وما جاز
 انا اسم مظهر مضاف الى المضمر الواقعة بعد من الكاف ونحو اضافة العام الى الخاص فانه
 مبهم متعين بالمضاف اليه كان اياك معنى نفسك واستدلوا على ذلك باضافة الى المظهر قوله
 وايا الشواهد وقار الخليل انه مضاف الى ما بعد من الاسماء واستشهد على كونه مضافا باضافة
 الى المظهر فاما وكاه بعض السور التضعف بان الصبر لا يقاوم وقد لب بعض الكوفية
 وابن كيسان من البصرية الى ان الكاف واخراته هي الضميمة التي كانت متصلة وايا دعاه
 لها تصغير متصلة بسببها وقال قوم من الكوفية اياك بكما له هو المضمرة وزيف بان ليس
 في الاسماء المضمرة ولا المظهر ما يختلف احوالها وكافا وكاه ويا مدحبا للاختلاف وهو
 المحققين ان ايا ضمير متصل والواحق التي تكفي حروف تول على احوال المبروج اليه لا محل
 لها من الاعراب قال الشيخ ابن الحاجب الدليل على ذلك انها الناطقة اتصلت باللفظ
 واحد وتبين بما يبرج اليه فوجب ان يكون حروفا كاللواحق بان وانت انتا وستم قانما حروف
 جنية لا احوال المبروج اليه فجعلها مبنيا عليها ولم يعتد بانقل من مدحبا السور من
 ان الضمير هو انت بكما له ولا يقال بعضهم من ان اللواحق من الضمير التي كانت مرفوعة
 متصلة وان دعاه لها دعت بها حين اذ لا انفصالها لتقل لفظا قوله كما لا محل للكاف
 في ارايتك الكاف واخراته ارايتك ارايتكم مع طلب الاخبار حروف احوال المبروج اليه على
 احوال المظهر

انت

الى

موسى

ويتبين

ويتبين ما ارد بالثناء فكانت اولي جعلها مقبسا عليها في انتفاء الاعراب من الواحق
 بان قار المصنف لما كانت مشابهة الاشياء وردت طريقا الى الاحاطة بها علمنا وصحة
 الجهد فيها استعملوا ارايتك مع انهم ايدى على انما من رؤية البصر وذكره سورة الفم ما يدل
 على انها من رويت القلب واياها كان قالوا استقام مستعمل في معنى الامر قوله فاما وايا الشواهد
 بالغ في التحذير فادخل اياها على الشواهد كما يوصم ان كلامها محذور من الاخر اى عليه ان
 يبق نفسه من التعرض للشواهد ويقترب عن التعرض له وعليه من مثل ذلك وانما قال
 حنى شاذ ومفتا وزياد هذه الاستحقاق واستحقاق مبالغة في انه لا يعتد عليه اصلا
 فلا يستدل به على انه مظهر مضاف الى المضمرات ولا على انه مضمرة مضاف الى ما بعد كما مر
 في مذمبي الزجاج والخليل قوله قوله مع افعلة السرفيل الهمزة في الاليتين للانكار
 ملوا فاد التعميم الاختصاص لانت الالاولى على انكار اختصاص غير الله بالعبادة والامارة
 واثباته على انكار اختصاص عين تعاقب فلا يفهم منها انكار الشكر بل جواز لان الانكار
 في حكم انفي يتوجه الى القيد ونفي ثبوت اصل العباد والامارة واجب بان ذلك لما يلزم
 اذا اعتبر التقديم اوله ودخول الهمزة ثانيا يكثر الانكار واد على الاختصاص واما اذا عكس
 كان الاختصاص واردا على الانكار ووافاد الكلام ان انكار العباد والامارة مخصوص
 بغيره تع وقد تعين هذا المعنى بقرينة المقام اول الامر ان قوله تع لو طيعكم محمول على التمسار
 الامتناع لا على امتناع الامتناع كما صرح به في الفتاوى وان قوله وما هم بمؤمنين يفيد تأكيد النفي
 لا انق الساكن وان قولك ما انا قلت هذا يدل على معنى لم اقله وقاله شيئا لا على معنى لم اقله وصدى
 بل قلته انا ونبيي والفساط ان النفي وما في حكمه اذا كان معه قيود الكلام يجعل ثانيا قيودا
 للنفي فيرد النفي على المقيد ويشاد ومنه فانتفاء القيد وثبوت اصله واخرى قيد للنفي
 ويتعين كل واحد من الاعتبارين بقرينة تشبه قوله والمعنى يخصك بالعبادة قد سبق في مختلفه
 ما فيه غنية عن اعادته قوله قد طفيل الغوث فيما قال رحمه الله اروا به الكشف وهي
 الحاشية

والتعريف بها ما ارد بالثناء فكانت اولي جعلها مقبسا عليها في انتفاء الاعراب من الواحق

لمختص بن ربي واتيكم الامر الذي ان توسعت موارد ضاقت عليكم المصادر وقيل
 البيت الذي رواه المصنف من قصيد مطلعها تحلى من وادي الشير خاضع والعرب
 بعامت الحيام اعاصى والموارد مواضع الورود والدخول والمصادر مواضع الصدور
 والرجوع الى احد ركني كتاب امر ان توسعت مدخله ضاقت عليكم مخارج المقصود
 التذكرة عواقب الامور قبل الشروع فيها قوله اقصى غاية الخوض للموضوع حدوده ونهايات
 ونظر الغاية شملها لكونه اسم جنس مضافا مضافه اقصاها كانه قال اقصى غاية تارة
 الداعية العبودية اهلها والتذلل والعباد اليه منها لانها غاية التذلل وقوله لانه مولى اعظم
 النعم فكان حقيقيا باقصى غاية الخوض بيان لوجه الاستعمال العباد في الخوض لله لا يحضر استعمالها
 فم كان جعل مقتضى الاستعمال ظاهرا لا يتفاء عن عينه فلم يتعرض للحصر لاني المقتضى ولا في
 استعماله فظن ما يقال من ان العوالم ان يكون هو الحقيق قوله من اسع الالتفات
 لما كان السؤال عن فائدة العبدول مستحاضا على نوع استبعاد واستنكار له لمخالفة مقتضى الظاهر الذي يتبادر
 الى ابطاع الى قبوله او يتبادر عما يخلو من ازال الاستبعاد او لا يانه من فنون البلاغة كشور
 فيما يميز علماء البيان له اسم مخصوص وانواع كثيرة وافشاله غيب محصور ونهايات عارضة
 ما لولفه للعرب العبداء قد تعودوا وايضا في اساليب الكلام واساره ضمنه الى فائدة عامة
 للالتفات من جهة المتكلم ومن التقرب والافتنان في فصح الكلام واطار التذلل عليها وانكسر
 منها وعقبتها بنائية اخرى عامة ايضا من جهة السامع ومن نظرية نشاطه في سماع الكلام والستاد
 اصغائه اليه بحث الالباب ثم ذكر ان له حسب مواقع فوايد مخصوصة وبين النايقة المختصة
 لهذا الموضوع فكانت فائدة ما ليس مستبعد بل هو مشهور ومناد وله فوايد عامة وخاصة فكان الجواب
 منطبقا على السؤال حق الانطباق واثار بقوله هذا اسم الالتفات الى ما بينهم من الكلام السابق
 من مطلق العبدول الواقع بين الطرق الثلاثة وخرج من اواعده الستة الحاصلة من فوائده
 في اثنين ثلثة او لا ما يندرج فيه السؤال عنه ان الالتفات الى الغيبة الى الخطاب ولذلك ذكره

مثالا وثانيها ما يشارك الاول في طريقه على التبادل وثالثها ما يشارك في الجزء الاول واثار
 بقوله وقد التفت امر القيس الى نوح راجع هو الانتقال من التكم الى الخطاب ليكن واقتر
 على من الاربعة لانها اكثر الانواع واشهرها واداد بعلم البيان منها كما في خطبة المفضل
 العلوم الثلاثة تارة بعض الافاضل بحيث من الالتفات في كل واحد منها واما في المعاني
 فباختبار كونه على خلاف مقتضى الظاهر واما في البيان فباختبار انه ايد له معنى واحد
 فطرق مختلفة الدلالة تعليمها جلاء وخفاء وبهذين الاعتبارين يفيد الكلام حسا ذاتيا
 للمعاني واحاطا في البديع فمن حيث ان فيه جمعا بين صورتين متباينتين في معنى واحد فكان من
 المحسنات المعنوية ويؤيد ان صاحب المفتاح اورد ثانيا في المعاني واخرى في البديع
 وفي معنى خلاف مقتضى الظاهر كناية اياها الى انه من البيان ايضا وقوله ثلث
 التفاتات في ثلثة ابيات تحرى بحسب النسق على انه في كل بيت منها التفاتة فكيف ليكر التفتا
 من التكم الى الخطاب فتبين ان الالتفات عند مخالفة الظاهر والتعبير عن الشيء بالعدول
 عن احدى طرق التفت الى اخرى منها اما تحقيقا واما تقدير الكما اختار الامام السكاكي
 ومنهم من اشتراط الالتفات بسبق التعبير بالطريق المعدول عنه وصور تطبيق كلام المصنف
 عليه فزعم ان الالتفات الاول في باب من الخطاب الى الغيبة والثاني في ذلك من الغيبة
 الى الخطاب والثالث في من الخطاب الى التكم وقرىبان جهر في الخطاب جاز على اصله
 لانه خطاب به نفسه ولذلك لم يعد السكاكي في الابيات الثلاثة اربع التفاتات وربما قيل
 ان في جاء في التفاتين نظرا الى الغيبة والخطاب السامعين وفساد طرعا علم ان قوله تطاول
 ليكن ان حمل على الالتفات لم يكن عذرا كقولهم ومن تطبيق ودعا ايا الرجل لم يكن التفاتا
 لان معنى التجرى على المخاطبة المنتهية منه ليتوهم عليه ما قصد به من السبل المتبعة في الوصف
 وعدا الالتفات على اتحاد المعنى يحصل منه ثمة البديع من اداة المعنى في صورت اخرى
 غير مستحقة بحسب ظاهره ويؤيد ذلك ما نقله الفاضل البيني من ان ابا علي وابن جني وابن

لفصلا

هو الالتفات
الثناء لله

وان عذر جديدا

حكموا بان ليكن تجدي وليس بالثبات فن ادعى ان اقام التجدد اعني مخاطبة الانسان نفسه التفات وانه
 لا منافاة بينهما فقد شهدوا بالاعتراف بالثبات وضم الميم اسم موضع وكبر ما كثر ذلك على ما نقله رحمه الله
 والاشارة في ذلك كونه اسما يحكي به والحق في الحال من الغم والطرف اعني له حال من ليلته اذ لا يمنع
 لتعلقه بباتت والعاير يعني العوار وهو القدي الرطب الذي يلفظه العين عند الوجد وسبع
 الرعد ايضا وقال رحمه الله يطلق العاير على ماله العوار ايضا فحتاج حسدا الى تدبري في
 الجفن العاير والارعد صفة ذي وانباء مرفوعة موت اي الاسود فان التقصيد مرشدا بالتخصيص
 قوله ولان الكلام ظرف مستقر معلق على مثله اعني على عادة اي وذلك كايضا على عادة على وزن
 وكان لان الكلام قوله وما اخص به اشارة الى ان النايين المختصين لا يتنفسان فيما ذكر بل هناك مقفون
 فوايد في المحتاج ان فايقة الالتفات التنبية على ان العداوة انما تكون معتد بها اذ كانت
 صادرة عن قلب حاضر تامد وافر حيث يجد التادى من نفسه في قول قرائته في كتابه الاقبال
 على من الذي اجري حمد على سانه ثم يرد في ذلك المحرك بحسب اجراء تلك الصفات العظام
 في آل الاموال خاتمة الصفات اوجب اقباله عليه فينطبق قرائته على المنزلة ومن فوايد
 الايزان بان الحمد والثناء ينبغي ان يكون على وجه يوجب ترقى الحامد من حضيف بعد
 الحجاب والمخاطبة الى ذوق قريب المشاعر والمخاطبة ومنها الاشارة الى ان العباد
 المستطابة والاستعانة في مقام الاحسان الذي هو ان نعبد ربك كأنك نراه ومخاطبة قوله
 قوله انما ذكر الحقيقة بالحمد حاصله انه لو قيل اياه نعبد واياه نستعين كما تقتضيه سياق
 الكلام بظاهره لم يكن فيه دلالة على ان العباد له والاستعانة به لاجل اتصافه بتلك الصفات
 وبقية ما عرفت لان ذلك الغير راجع الى ذاته مقتضى وضعه وليس بملاحظة صفاته
 وان كان متصفا بما فيكم متعلقا بالذات فلا يميز منه سببه عرفا واذا قيل اياك فقد نزل الغايب
 بواسطة او صفة المكونة الموجبة لثبوتها والكشف في كماله بكونه تبدل في غناه بغيره بجلالته حضوره مستزلة
 في مخاطبة التمجيد والاعتراف اطلق عليه ما هو موضوع للمخاطبة في اطلاقه عليه ملاحظة لاوصافه

الرعد نشد ورجع
 رعيين

التي جعلته كالمخاطب فصالح الحكم من باب على الوصف بمنزلة ان يقال اياها الموصوف المميزين بعدك واستعبدك
 فينباد ومنه في المتعارف ان العباد والاستعانة لثبوت تلك الصفات ونظيره اياك
 هناك اسم الاشارة في قوله او ليكن على مدى من رتبهم وسياتي تقديم انشاء الله قول
 فخطب اي الله خطابه فليل او هو مجاز عقيب بتفصيله وتقديم اياك ثم في قوله اياك
 يامين من صفاته تخفى لموافقة المنزل وتخفى بفتح بنافذ التقدم فيه ولا نعبد غيرك
 ولا نستعينه تأكيد له ولو جعل تقديم اياك في معنى العباد للمختصين انما دانا تخفى
 ولا تخفى غيرك وهو فاسد من وجهين الاول ان الله ليس بمعنى اياك نعبد الثاني
 انه لا يوافقه قوله لا نعبد غيرك فان قلت قوله ليكن الخطاب دل على تفرع بان الغيبة لها دلالة
 على ذلك وما قرره من وجه الله لانه تلغ في دلالة التلغ في ضمير الغايب كبريائه على اصل
 ورجوعه الى الذات ليس فيه ما يقتضي فهم الصفات كلكم تقدم ذكره في كتابهم
 لانه وهذا التدرج كاف في اشارة بالعلوية في الجملة ولما كان صفاته تعالى عين ذاته
 او مستند اليها وحدها وكانت افعاله متفرعة عن صفاته كان استحقاق العباد له الصفة
 وافعاله راجعا الى الاستحقاق الذات في قوله ثم قوت الاستعانة بالعباد اراد لاق
 مناسبة وتعلق جمع سرها فاجاب بان العباد امر يتقرب به العباد الى ربهم والاستعانة
 طلب ما يحتاجون اليه من جهة اي من جهة الرب وهو اعانه اياهم في حاجتهم وتوكلهم ولا تخفى
 ان تقربهم اليه وطلبهم منه يتناسبان غاية التماس سبب فقرت اجد كما بان طرفا لوجه تفرع
 السؤال ان العباد فلما كانت تقربهم الى مولاهم بافعالهم والاستعانة طلبا لفضل المولى كان
 تقديرا على العباد في اول فلم قدمت عليها والى الجواب ان الاستعانة طلب الحاجة والعباد
 وسيلة اليها فتقدم الوسيلة على مجرى العاد ليستحق الا لاجل وقيل الغير من جهة
 راجع الى ما يتقرب به على معنى ان الاعانة تطلب ويحتاج اليها من جهة العباد والاصل
 تحصيلها فيظهر تفرع السؤال لان طلب ما يحتاج اليه في حصول العباد ينبغي ان يتقدم

عليها وبطلانها من وجوه الاول ان قوله ليتناول كل مستعان فيه بيان فيه الثاني انه يجعل هذا
الوجه راجعا الى الاحسن الذي استذكر وقد جعله مقابلا للثالث ان الجواب لا يطابق فان
العبادة محصورة بذاتها والاعانة وسيلة اليها فينبغي ان يجاب بان الاعانة مطلوبة لتكميل
العبادة بازديادها او ثباتها بدق على ذلك جعل اعداها بيانها وطلب ما يزيله بالنسبة او يستمرها
عنه ولو جعلت مطلوبة لتحصيل العباد ابتداءا لوجب ان تقديم المقصود على طلب وسيلة
تحصيله له وجه وجيه واختار الفاضل اليميني ان الضمير للرب كما هو الحق لكنه وجه التفرع بان الاستعانة
شاملة لكل مستعان فيه دخلت فيه الاستعانة على العبادات ودخولها في كانت الاعانة امر مطلوب
محتاج اليه في احوال العبادات كما في سائر المهمات فالاولى ان تقدم طلبها على العباد وفيه نظر لان
الحكم يتناول الاستعانة لكل مستعان في غير متاخر عن هذا السؤال فكيف يستثنى تفرعه عليه وايضا اذا كانت
الاعانة على تحصيل العباد او تكميلها داخل في المعلوم يكن العباد وسيلة اليه مطلوبا من مقصود
بالنسبة الى محصله وهو الاعانة على العباد تحصيلها او تكميلها ووسيلة الى محصله وهو الاعانة في احوالها
وذلك خلاف المعلوم من قوله لان تقديم الوسيلة الى لا يقال العباد متعذر في احوالها واشياء صالحة
ان كونه بعضا وسيله الى الاعانة على بعض لاننا نقول لا اختصاص بقوله بعد واستعين ببعض
العبادات دون بعض بل ما مطلقا في نسبتها الى الكل على السوية والذي يلوح من كلامه
انه اراد بالمهمات في قوله وغاية الخفيع والاستعانة في المهمات ما لا يتناول غاية الخفيع اي
العبادة فانه المتبادر من العباد والمناسب للعرف العام وجه دفع السؤال كما هو منه
ويظهر صحة الجواب مطلقا ويرد باطلا الاستعانة تناولا لكل مستعان فيه من تلك المهمات قوله لم اطلقت
اي لم ترك تعيينها بما يقتضيه من المعنى واسطة بحرف الجواب بان حذف المنعول لا فائدة
العموم بناء على ان الجمل على بعض دون بعض بل يرجع بلا مرجع وكذا معنى قوله واطلق الانعام
ليشمل كل انعام فالعموم استدراك للاطلاق معونة المقام فمن شنع عليه بان لم يعرف بين المطلق
والعام فقد خلف عن اوراق المرام قوله كل مستعان فيه اي مستعان عليه يقال استعان على كذا

واعانة في كذا او محصورا واحدا قوله الاحسن عطف بحسب المعنى على جميع ما سبق من كلامه وان
على ان الاستعانة متعلقة بالمهمات وعامة فيها فانه قال في مطلقة في المهمات غير متعين بالعبادة
والاحسن انها مفيد وانما اطلقت وصرف مقصورا لفظا لمجرد الاختصاص مع وجود اللفظ في الالة
على تقدير ما بالعبادة وهو اقربنا كما مع ظهور راجعها الى الاعانة عليها قدس وبشرافه من باب
المجتنبي ذكره قوله مثلا ثم الكلام اي تناسب الجمل الواقعة فيه وانتظام بعضها مع بعض
حيث دل اي ان استعانت على طلب الاعانة على العباد وصار اعداها بيان الاعانة المطلوبة فانتظمت
الجمل الثلث انتظاما تاما لمزيدا رتبيا وبينها وبينها اي ان يعبد بيان للجدد واستيفان نشاء
من اجراء الاوصاف على المجموع فكانت الجمل الاربع التي في الناحية متلاصقة متداخلة والآخر
بالجمل وهي محقة الا لا في موضع النكته من السراويل عباد عن شدة الاتصال واذا جعلت
الاستعانة عامة لم يكن اعداها بيان للمعونة المطلوبة والمعونة مخصوصة بالعبادة فلم يكن الاتصال من الجمل
بتلك المثابة قوله هذا اصله ان يتعدى فيه اشعار بان الافراق بين المتعدي بنفسه والمتعدي
بالحرف لكنه فرق بان معناه لكذا الاول انما يقال اذا لم يكن في ذلك فيحصل بالبداهة ومعناه كذا الحرف كمن
فيه فيزاد او يثبت ولكن يكون فيحصل ومنهم من فرق بان ما تعدي بنفسه معناه الاتصال
الى الخط ولا يكون الا فعل الله فلا يسند الا اليه كقوله كنهديهم سبلها وما تعدي بالحرف معناه
الذلة على ما يوصل اليه فيستند ثمة الى القدران كقوله مع يهدي للتي هي اقوم وثان الى النبع
كقوله وانك لا تهدي الى صراط مستقيم قوله ومعنى طلب الهداية اي طلبهم الهداية فدخل
المصدر محذوف وهم يهتدون حاله من تقدير الاشكال ان من خفف الحمد بالقدح والآخر
عليه تلك الصفات اختلج على احوال المبتدلة والعباد وما بينهما ووجه العباد والاستعانة
فيه كان مهتديا فكيف يطلب الهداية وما منه الا طلب تحصيل الحاصل والجواب ان الحاصل
اصل الامتداد والمطلوب زيادة او الثبات عليه فان قلت المؤمنون وان كانوا مهتدين
في اعتقادهم وعبادتهم الا ان عبادتهم ليست مقصودة بذاتها بل هي وسيلة الى مطالبهم اليه
السعادة انت الابدية ولما لم تكن كافية في حصول تلك المطالب بل لا بد معها من الاستعانة ببداهة الله

الاستعانة

تج انما قالوا ان هذا الصراط المستقيم طلبا للهداية اليها فلا حاجة الي شي من التاويلين قلت لما حمل المصنف
الصراط المستقيم على حكمة الاسلام احتاج الى اوضح ما على طلب الهداية الى تلك المطالب راجع
الى طلب زيادة الهدى فان حمل الهدى على التثبيت كان محازا وان حمل على الزيادة فان
كان جعل مفهوم الزيادة دخلا في المعنى المستعمل فيه كان مجازا ايضا وان جعل خارجا عنه لم يزلوا
عليه بالتقريب كان حقيقه لان الهداية الزايدة ملائمة وما ذكر في قوله تج يا ايها الناس اعبدوا
من ان الارزاق ومن العباد ولا يلزم الجمع بين الحقيقه والمجاز فينبى على وجه التام في قوله
يا ايها الناس ومن المصالح التي عندنا بطبع الملك او يكون اقرب الى الطاعة ولا يفضل الى
العباد وانفسهم وعلى من قال هداية الله تع ليعاد الى الجاهل الا هتدا فيهم واريد هتدا ابتداء
زيادة او التثبيت عليه وقوله زادهم هدى استشهدا معنوس حيث صرح فيه بزيادة
الهدى بعد اثبات الهداء وقوله لهدى بهم سبلنا نظير الهدا فافانما اثبت لهم الهدا ملة
بصيغة الماضي وجعل خبر الذات ظرفا لها مبالغة في اخلاصهم ول على ثبوت الهداية
فحمل على التوفيق فكما ان الوجود الاول بنطير لايته اشار الى تاييد اثباته بالنقل عن الصحابة
وقوله لان كل واحد منها يطلب وانما يتفاننا في الرتبة اسانا الى ان الصيغة موصولة بطلب
التعل مطلقا لكونه من الاعلى امر ومن الاول دعا ومن المساوى التماس والمفط في الاحوال
كلها مستعمل في معناه التحقيق واعتبرا بواجبين في الامر الاستعلاء وفي الدعاء التضرع
وفي التماس عدمها ومنه اول قوله وقراء عبد الله مواد اطلق اريد به ابن مسعود
كما ان الحسن اذا اطلق اريد به الحسن البصري قوله لانه شرط السالبة اي تبليهم والسالبة
ابناء السبيل المختلفة في الطرق قال الراغب سمي بالبراءة على ما توفهم انه اما ان تطلع
سالكه او يتلعه سالكه كما يقال الكلمة المنان اذا اختمت او ملكته او كل المنان اذا قطعها
وكذلك سمي التقم لانه يلتقمهم او يلتقونه قوله لاجل الطاء فانما جمهور مستطيلة
جمهور مستحقة واجتماعها لا يخفى نقل ما بدلت صاد الانا تناسب الطاء في الاستعلاء والين
في الهمس وقد شتم الصاد صوتا انما تكسب بذلك نوعا من فزيد قوله يا من اساء قوله
في قال للذيق استدال بكثيرا عامل الخ اللام ههنا لفظا على ان التبدل في حكم التكرير العشر

تلك

عليه

عليه محاذ ان كونه مجموع الجار والمجرور والاسم مجموع الجار والمجرور فلا تكرر العامل لانه الفعل ج
بان ابدال المفرد من المفرد اكثر فكان اول ورد بان الجار سلبا تكرر العامل لفظا وموافق
قليل بل جميع صورة متنازع فيه ونحن نقول لما اعتبرنا ابدال ان يكون مقصود ابا النسبة
وعلم ان حروف الجر ادوات لا فها ومعاني الافعال الى ما بعد ما تثبت ان اللام ليست
جزءا من المنسوب اليه فلا يكون جزءا من ابدال في قوله فابن ابدال ومن قيل سواس
واحد اي ما فايق جعل صراط الدين بدلا وناجعا وملاذكرا استظلالا واصله مع انه المقصود
حقته واجواب ان له فايدين احدهما التاكيد لكون الصراط مرتكفا وتكرير العامل والتاكيد
يتا ربحا تاكيد وعطف ارباب على المختار ويكون مقصود ابا النسبة مينا رطبها مطلقا وانما فيه
الايضاح بتغيير اهلهم فقوله والاشعار عطف على التاكيد وقديري مجرور بالخط المصنف
قالنا يدعي التوكيد من الوجوه الثلاثة فان ذكرنا في مبها وتفسير يفيد تقديرين وتاكيين قوله
ليكون ذلك شهادا متعلق بالتوكيد والاشعار صا اي ركة بوجهين التثنية والتكرير والاشعار
ليكون الكلام المثل عليها انها لاصراط المسلمين بالاستعانة على وجه ابلغ واكرم من ان يوصف
صراطهم بالاستقامة او لا فتثنية ذكر ليتمكن المشهور في ذهن السامع واشار الى في المثال
بقوله لانك تثبت ذكره وذلك لان المراد بالكرام الناس واصلهم هو الذات كما اريدت ببيان
واما الاكرم والافضل التابعان فاريد بها مفهومها الذات واما ثانيا فبالفصل بعد الاحمال
فانه اوقع في البيان واغوى في الشهاد واشار الى بقوله مجلا او لا ومفصلا ثانيا وتقدير الكلام
تثيت ذكره فذكرته اولا مجلا وثانيا مفصلا واما ثانيا فتكرير العامل تقدير اوله مع افاق لتكرر
النسبة فايده اخرى تقوى اركان الشهادة وقد فصلها بقوله وادعت فلانا الى اخر الكلام
بمعنى اوقعته فسيلا وايضا جامع فقد تكرر العامل كما مان جعله علما وكونه شخشا معينا لما ذكر
انما يتشبه على تقدير العامل المؤذن باستيفان القصد كانه قيل مل اذ كل على زيد فينبغي ان يكون
علما في ذلك غير مدقع ولا متنازع ليكون اوفى بتأدية ما هو المقصود اسنى كونه اكرم وافضل فيسحق
ان يستأنف القصد اية وقد يتوهم من ظاهر عبارته ان قوله ليكن متعلق بالاشعار وحده واز يفتون

ج

تاكيد

ع انما الغنية راحة ال كونه بياناً وتفيد اقل من ان يشاكر فيها عطف البيان مع ان اقلها في تعيين
فلان وشخصه لا مدافعة لا من منازعة وقوله غير مدافع نصب على الحال اما من الضمير المحرور
والطرف واما من المرفوع المستكن في المعين قوله واطلاق الانعام اي لم يقيد بمفعوله
الذي يتعدى اليها ليس غرق كل نعم بنعمة ولما كان هذا الشمول اذ قال لان من انعم الله عليه
فان نعمة الاسلام لا تثبت الا على سائر الناس من النعمتين في النعمة فانها قد انعم الله عليه بالنعم
كلها قوله على معنى ان النعم عليهم اي اذ جعل بلا اريد بالثبوت ايضا الا ان مع تكرير العامل في تقدير
المبهم في وجوده تلك المبانيات فالكيد في الآية اوقع من الصفات قال رحمه الله قوله ثم الذين كفروا
هو نظير قوله فهو المستحق للمعينة قوله على معنى انهم جميعا لان النعمة المطلقة اثبت لهم بطريق الصلة
والسلام بطريق الصفه ووفهم من ذلك انهم جميعا ايها وقوله ومن نعم الله انهم مع قوله سابقا بنعمة
الاسلام يدل على ان الايمان متحيا بالاسلام ومثمل على الاعمال كما هو حبيب الاعتزال وقد كان
الوصف بالسلام من الغضب والاضلال بعد اثبات الايمان تأكيداً للتعبد اللهم الا اذا
جاء الايمان على مجرد انتفاء قول لا توقيت فيه اي لا تعين قال وقت اذا تردد وعين
فان تعين الحوادث ما لا وقت اي لم يرد بالذين انعمت عليهم قوم باعيا لهم فان الموصوف
في حكم المعروف باللام فاذا اريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن بعض افراده لا بعينه
كان في المعنى كالنكتة وهو المستحق بالمعروف الزماني فتان بنظر الى معناه فيعامل معاملة النكتة
كالوصف بالنكتة وبالجمله واخرى الى لفظه فيوصف بالمعرفة ويجعل مبتدأ وذو حال فان قلت
ذكر اولئك المؤمنين مطلقاً ثم نقل انهم اصحاب موسى قبل تحريف التوراة وتغيير احكامها او الالياء
فهو على الاخرين من غير خارجي تقدير فيكون معناه وعلى الاول مستغرق للكل وهو ايضا امر محتمل
لا تردد فيه اصله فليس هناك معنى لا توقيت فيه قلت تحتمل ان يريد بالمؤمنين طائفة منهم لا اعيانهم
فاذا جمل على الاستغراق كما هو الظاهر تعين ان ما في الجواب وم رابع تلك النكتة وهو العهد الزماني
فان يدان عليه تشبيهه بقول الشاعر وقيل الكل كشيء لا يحيط العلم حصص فاشبه النكتة فعول معاملة

ولهذا مع انه احداث قول لا تثبت في الاستعمال يدفعه ذلك التشبيه دفعا كما قوله على السلام
لم يرد به الكل اذ لا مرد عليه ولا قدر محتمل اذ لا دلالة عليه ولقد صور عن افان قاموا المنصوص
من وصفه بكمال الحكم ووقع الانادة والحقبة من حيث هي اذ لا ياتى بها المدور باعتبار وجوده
في ضمن قول لا بعينه اي ليس والصفة له لا حال منه فان المعنى ليس على تقدير المدور كحال البتة بل
على ان لا مرد واستمر في اوقات متعاقبة على السلام من اللام انما سببه واما ما مع ذلك بعد
عنه صفحا فانه اذ دل على اعفائه عن السبب واعداده عن الجاهل عليه وتامه فخصيت ثم قلت
قلت لا يعين اي قام من ثم قوله على قصد الاستمرار كما في قوله وقد امرت واما بعد
الى صيغة الماضي تحتية لا تصافه بالحكم والاعضاء وثمره حروف حقتها التاء قليل وذلك مخصوص
بعطف الجمل ومع التدرج في المرتبة اي فخصيت ولم اشتغل بمطافاة وتوقفت الى مرتبة
اعلى وقلت لا يعين بالسبب كانه ليس نفسه تلك الحالة ومعه حروفها بصورة اخر تكرار
وذلك غاية التوق والوقار والتباعد من التاثر فوجهه ولان المخصوص عليهم عطف
على المعنى على ما تقدم اي صح ذلك لان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه ولان المخصوص
عليهم الموصوف بالسلام فيكون ذلك في المعنى وتانيا بان ارفعة معرفة فعل الاو الجمل
المخصوص عليهم ولا ارفعا ليس على اليهود والنصارى لا يصدق غير على ايمانهم نكتة
مثل موصوفة فيظهر التشبيه بالسلام بسبب وعلى الثاني تحتمل ان على مطلق الموصوف
عليهم والفاين يكون المضاف مشتركا في المضاف والمضاف اليه فيعرف غير وكوت
الموصوف حينئذ محمول على الوجه الثلاثة المذكورة او لا فيقولون فان تعينا لفظا ومعنى
ان يرد بالموصوف ما لا توقيت فيه ويوصف بالمعرفة نظرا الى المظهر وبعض المتكلمين
يكشف عن راسه ان الكتاب مرأوا حاطة يافيه خبرا تحبزه تحفف فقال فستب باذني
الجمل قالوا ان حاصل الجواب ان لا نام ان الموصوف معرفة ما لو سلم فلا نام ان الصف
نكتة فاقيل من ان المضاف اذا كان ما اشتق من المضاف اليه كان غير معرفة

والجمله

والا يعرف
على الوجه

قطعاً فلا يكون من قبيل قوله ولقد امرت على النعم سببتي فخرج من قانون التوجيه نعم بوجه
 ان الموصول منهما لم يرد به بعض منهم ليصح وصفه بالنكح كاللحم بل اريد به النعم وان
 خبير بان افسان الكلام المصنف باسمه الكريم اصلاحاً اياه بما دخله وقد حققناه بما الاخبار
 عليه الا باعتبار تقدم هذا الجواب على ما نقله من الجمل على البهوت والنصارى والافرن
 في ذلك عين واما اذا قيل بالنصب على الحال فلا بد ان يكون غير كذا كما اشرنا اليه وقوله
 نحن من غير يكون اضافة لفظية كما شهد له ادخال اللام عليه مما لا يترصيه الا بآء او م ترشاً هذا
 وكلام يستشهد به قوله وسى قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العروسة الاخيرة
 والا فكل لفظا ثقتة وقيل كل واحد من السبع المتواتر تنبى الى واحد من الائمة للاشهاد
 بها وتفرق فيها باحكام خاصة في الاداء واما غير ذلك فظاهر فيها امر الرواية ولم يشهد بها احد نسبت اليه
 اليه صلى الله عليه وسلم ولا يلزم من ذلك عنيان بما وهذا اولى قوله ودواحي الفمير عليهم
 والعامل انعم لا يقال فقد اختلف العامل في الحال وفي الحال لانا العامل في الاور
 هو الفعل وفي اننا الجاز لاننا نقول العامل فيها هو الفعل لان محرف الجراد اء وصل
 الفعل الى مجزوء والمجزوء من حيث منصرف المحل بالفعل وهذا الاعتبار وقع في حال
 وحكمه المدفوع المحل في عليهم الثانية هو الجوز والجمع الجاز والمجزوء ليدرك الاشكال بان الجمع
 ليس باسم والاستناد اليه من حواصة والقور بان الجاز والمجزوء محل النصب والرفع ماحلة
 روايتان اشكالاً على ما تقدم في القواعد فان قلت محل المستقر متعلق بمجزوء فان الواقع
 خبراً عنلاً هو مجزوء في الدار والدار وحده فقلت لا نزاع في ذلك لوقوع مجزوء موقع عامل الذي هو
 حاصل انما الكلام في ان نصب الرفع الذي وجهه معنى الفعل الذي هو محله محروك الى ما بعد
 كالنصب اللازم من فعل المحصور بالدار بواسطة الجاز والرفع الذي اقتضاه تعلق المحصور
 بالضمير بواسطة على قانه المحرور ووجه قوله موارد الانتقام لما امتنع وصفه تعالى بحصن
 كافي التوجه لانها من الاعراض النفسانية المستحيلة عليه سبحانه وجب مدرك الكلام طامس

هذا

شاهد
ورد شاهد

من وجه الاول ان يحصل الرخصة مجازاً عن ارادة الانعام والعصب عن ارادة الانتقام من باب
 الملاقاة السب على سببه القريب الثاني ان جعلها مجازاً عن الانتقام اطلاقاً لا السب
 على السبب البعيد فانها مستان عن الارادة المستثبة عنها الثالث جعلها على الانتقام
 التمثيلية والمصنف اختار في الرخصة الوجه الثاني وقال هو مجاز عن انتقامه وبين علاقة السببية
 بقوله لان الملك اذا عطف الى اخيه وانشأ في العصب الى الاستعانة التمثيلية ان شبه حارة انتقام
 العصابة اياه وادوية الانتقام منهم وانزل اليه العقوبة بهم حال الملك في غضب على من حاه واداة
 ان ينتقم منهم وانزل بهم العقوبة وشهد لقصد التمثيل الا اشارة الى علاقة المشابهة حيث قال وان
 بهم ما ينطلمه الملك ان مثل ما ينطلمه واعتبر الترتيب فقال موارد الانتقام وانزل الى العقوبة
 برفع اللام كما في النسخ المعقول عليها ويعلم من جريان التمثيل مدناً جبراً في الرخصة كما يعلم من جعلها مجازاً
 عن الانتقام جواز كون العصب مجازاً عن الانتقام ومن ثم زعم ان اللام مجزوء وان المصنف
 جعل العصب مجازاً عن الارادة دون الانتقام اشارة الى سبغ رخصة على غضبه كما مر
 تعديت فقد خالف تلك النسخ ولم نعه ان لا يكون لقوله وانزل الى العقوبة بهم فاني اذ ليس في الانتقام
 اشتباه ليعطف عليه ما يقتضيه وان يكون التعرض للتثنية مستدر كابل الواجب ان يكون لان
 اذا غضب على من تحت يده اذ ان ينتقم على ان تلك التثنية تخيلية لا حقيقية فان اراد انتقام
 اذا تعلق بافعال اقصت اليها اتفاقاً والطامر ان المصنف لم يلتفت في شيء منها الى الجاز
 عن الارادة لان الوصف بالانتقام والانتقام اقوى في التثنية والتثنية قال ابن جني لما ذكر
 النوبة صرح بالخطاب تقريباً بذكر رعيته واسناداً اليه وما ذكر العصب روى عنه اسناد
 تأدياً اي اوتت ولى الانتقام وهو الفايض من جنابك وهو لا يستحقون ان يغضب عليهم
 محلها الرفع على الفاعلية معنوا باسم فاعله عند وهو مذنب عبد القادر وقدماء البصر قال ابو الطاهر
 لا ضمير في المعصوب لقيام الجاز والمجزوء مقام الفاعل ولذلك لم يجمع كما جمع الفالين قوله
 لم دخلت لا يجمع ان لا المسماة بالمزيدة عند البصيرين انما تقع بعد الواو العاطفة في لياق النفي للتاكيد
 والا فلو لم يقع النفي لعلق النفي بكل من المعطوف والمعطوف عليه ليلاليتوهم ان المنق هو المجموع
 مفتوح هو فهو وثبوت احد ما وليس من اني ليصح دخول لافا لسوال عروجه الصفة بما دل

عليه اية الفايق كما توضع اللام كما قال لا تسيب ومصحح دخلت لا والجواب ان كلمة تتحقق
مع النفي مجاز وقوم لا في سباق فان قلت كلمة لا في قوله لا المخصوص عليهم ليست عاطفة اذ
لم يرد احدنا من الذين انعت عليهم لاهراط المخصوص عليهم بل اريد وصف المنعم عليهم لمغايرة
المخصوص عليهم فلا وجه لها سوى ان تكون بمعنى غير فلا بد من التبدل الغير بها في تصوير معنى النفي
وتحقيقه قلت لفظ لا في اصلها موضوع للنفي واشتهرت بهذا المعنى كما نعلم له في وان جعلت
بمعنى غير اظهر ذلك على النفي وارسله قدما فيه قوله وتقول اننا نريد غير ضارب اي استدلال
على ان غير ارفح من حيث جوز فيه تقدم معول حاضيف اليه بناء على انه بمنزلة الافعال لا اضافة
هنا ولم يجوز ذلك في مثل لان الاضافة فيه ليست في حكم العدم واذا انعت من تقدم المقاف اليه
على المضاف كانت لتقدم معوله على المضاف امع فان المعول لا يقع الا حيث صح وقوع عامله
فيه وتلخيص الكلام ان غيرا وضعت للمغايرة ومن مستلزمة للنفي فتارة يدركها بالاثبات
المغايرة كافي الآية فكيف اثباتا في حكم النفي لتضمنه اياه فيكون تأكيدها بالاولى يدركها بالنفي
كقولك اننا غير ضارب زيد اي لست ضاربا لانه مغاير لشخص ضارب لم يكن نفي صريحا
والاضافة بمنزلة العدم في المعنى فيكون تقدم المعول ايضا ولذلك قالوا في الاصل كان قبل لا المخصوص
عليهم وورثته لانه بمنزلة قولك اننا غير ضارب فان قيل صرح السخاوي بان لا في مثل قولك اننا لا
ضارب زيد اسم بمعنى غير الا انه لما كان على صورة الحرف اجري عليه على ما بعد كما في الاقوال حيث
بلاشني ورأيت لارا كبا وقد يقال لا فارض ولا بكر لا بارود ولا كريم فوجب ان يمتنع تقدم المعول غير
ايضا اوجب اول المانع الاسمية وثانيا الجواز التقدم نظرا الى صورة الحرفية المتضمنة لانتفاء الاضافة
المانعة من التقدم لا يقال هناك مانع اخر وهو ان ما في غير النفي ان يتقدم عليه لانا نقول انما يمتنع
ذلك اذا كان النفي بما وان فانما دخل على الاسم والسفل اثبتنا الاستفهام فلم يجوز تقدم ما في غير
عليها بخلاف لم ولن فانما اختصا بالفعل وعلا فيهما كاجزاء منه في ان يعمل ما بعد ما قبلها
واما لانها جازا تقدم معها وان دخلت على القبيلتين لانا حرف يتصرف فيه حيث عمل ما قبلها

فما بعد ما قبلها حيث بلاشني واريد ان لا يخرج في جاز ايضا اعمال ما بعد ما قبلها بخلاف ما ذكرنا في
العامل اصلا والكوفيتون جوزوا اتقيم ما في غير ما عليها قيا ساعل اخواتها قوله لغته من جند العرب
حيث لم يمتنع التقاء الساكنين على حدث مع كونه مفسقا ومن لغته التثنية الوقوف على النقد
قوله امين صوت اي لفظ وانما افتاد اما القرب اسماء الافعال من الاصوات ولذلك جمعها
في المفصل وفصل واحد وانما لانهم بجهة من اسما لا يعرف لها تصرف وانتفاء بالصوت
كانا القصور ما عن مرتبة اخواتها اخطت درجة من درجة الاسمية بل عن اللفظية واستحققت
ان يعبر عنها بالصوت الذي هو الاعم قوله سمى به الفعل الذي هو السجى الخ اشارة الى ان
اسماء الافعال موضوعات بازاء الفاظ الافعال كالسجى والتمهل والخرج وما قبل من حيث
من حيث يدركها بمعانيها لا من حيث يدركها بانفسها فاذا قلت امين فم منه لفظ السجى
او ما يرا فيه مقصودا به طلب الاستجابة كافي قولك اللهم استجب لامقصود اياه فم كافي قولك
استجب صيغة امر وبذلك صح كونها اسما وان استفدنا منها معنى الافعال لان مدلولاتها
التي وضعت لها الفاظ لم يغير اقدارها بلزمت ان واما المعاني المقترنة بالرفق في الافعال مدلولها تلك
الافعال ينقل من الاسماء اليها بواسطة واسطتها وهذا ما قبل مناسب لتسميتها باسماء الافعال وقال بعض
النحويين انه في الحقيقة اسما للمصادر والاسما في مصدر افعالها فم كافي قولك اللهم استجب ان اسكت
سكونك في معنى المصادر والافعال ومن ثم كانت اسما والقول بانها اسما الافعال فيفسد المعنى
فصل للمسافة وورد ان الزجاء في على ان امين كلمة موضوعية موضع الاستجابة كرهه موصوفه
الا ان عليه بنا على هذا القول لا ينضم ايضا على القول الاول وذكر بعض المحققين من النحاة
ان الزجاء لم على ان قالوا من الكلمات ليست بافعال مع تاء ديتها معانيها بل اسما لها وارتكبوا
تأويله في تقحيق امر لفظي هو ان يصيغها مخالف لصيغ الافعال وانما لا يتصرف فيها تصرفا ويدخل
الام في بعضها والثنيون في بعض ونقل عن بعضهم ان امين كلمة ايجية على وزن قابيل
وقابل وقد جعل اصلها التقص فيكون عينية مصدر على وزن النذير والتكثير جعلت اسم فعل

مخطا

موصوفه

ومن الشارحين من تصدى بيان مدلولات اسماء الافعال وتحقيق ذلك ان كل لفظ وضع
 لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم علم فهو نفس ذلك اللفظ من حيث يدل على ذلك الاسم
 او الفعل او الحرف الا يرى انك تقول في قولنا خرج زيد من البصر خرج فعل ماضى وزيد
 ومن حرف جرح فتجمل كل واحد من الثلاثة محكوما عليه قال الكوفي هذا وضع حيزه قصدى لا صيربه
 اللفظ مشترك ولا يفرق منه لانه معنى مساه وقد اتفق وضع لبعض الافعال اسما غير الفاظها
 تطلق ويؤيد بها تلك الافعال من حيث دلالتها على معانيها كما مر وسموها اسما الافعال
 ومنه نظر لان دلالة الانا على انفسها ليست مستندة الى وضع اصلها لوجودها في المهمات
 بلا تفاوت وجعلها محكوما عليها لا تقتضى كونها اسما لان الكلمات متساوية الاقدام في جواز
 الاخبار عن الفاظها بل موجودا في الانا في المهمات كقولك جئت من حروف ثلثة ودعوى
 ان الواضع وضع المهمات بازا، انفسها وضع قصديا او غير قصدي وانها اسما بهذا الاعتبار
 خروج عن الانصاف ومطابق لقواعد اللغة على ان اثبات وضع غير قصدي امر لا يسا على
 نقل ولا عقل وانما النزعة تفصيلا عن الالتزام بالاشتراك في جميع الكلام والتحقيق انه اذا اراد
 الحكم على لفظ بلفظ به نفسه لم يحتج مناك الى وضع ولا الى دال على المحكوم عليه للاستغناء
 بذاته كما يدل عليه فيثبت ركن الالفاظ كلها في صحة الحكم عليها عند التلفظ بها انفسها وانما احتاج
 الى ذلك دام يكن المحكوم عليه لفظا او كان ولم يتلفظ به نفسه فينصب مناك ما يدل عليه
 لتوجه الحكم اليه وما وقع في عبارة بعضهم من ان ضرب ومن اجواتها اسما الالفاظها
 الدالة على معانيها واعلام لها فكل ما تقر به قالوا ذلك لقيامها مقام الاسماء الاعلام في تخيل
 المدام وسياتيكن تتم لذلك في تفسير قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا ان شاء الله قومه وبرحم
 الله عبدا اولا يا رب لا تسلبني حبيبا ابا روى ان قيس بن المكحج لما قدم مكة قال يا ابا
 تعلق باستار الكعبة وقل اللهم ارض من يذل وجهي فقال اللهم من عني بليلى وقتي فاضرب
 ابي فانت يا رب ابيت قوله ابيت فندوا الله اولا تباعد عني ففعل اذ رايته

ان

ارتكبه

وروى

وروى الزجاج اذ القيت ويروى ما لا فحل على وزنه جعفر اسم رجل وحق ابيت ان يوتر
 عن الراء اعين قوله فندوا الله لان طلب الاسماية انما تكون بعد الاء فندوا الله فندوا الله فندوا الله
 قوله كاتخم على الكتاب لانه يمنع الراء عن فان الذي هو الحكيمة كما ان الحنم يمنع الكتاب
 من فان الذي هو مظهر على غير من كتب اليه قوله لا يثقلها اي كلمة امين اثباتا وبيل
 الكلمة او اللفظة لانه بها الدال على بقوله احدنا قوله ورجع بها صوته قيل كان رفعه تعليلها لاصحابه
 ثم خافت وخافتوا قوله الا اخبركم هذا حديث صحيح وقول بعض المحدثين ان من الموضع الا حاد
 المروية عن ابي بن كعب في فضائل اسور اربعة اشرفا قال ارضفاني وضع رجل من حبان وان
 واستدريان اناس لما اشتغلوا بالاشعار فوقف ابي حنيفة وغيره على تقدير ان وراءهم
 المصنف يجمع الصاد الحكة والافني ميار في
 بركة من بلاد ما وراء النهر
 اردت ان ارجعهم فيه واكثر المفسرين اوردوا النافي في اوابيل السور ثوبيا والمصنف
 اخر ما نظر الى ان اوصاف فخرها ان تخرى من موصوفاتها قوله لم تنفرا انت الفعل المسند الى المثل
 لاكتسابه التانيث مما اضيف اليه اوله اريد به سور اخر مماثلها في انفسه قيل لم يذكر الزيد
 لانه لم يكن متعلقا بكونه تالفا لالتصاقه بالتورية قوله قلت بلى الذي يتوضه سياق الحديث
 قال اي قال ابي في محاوره بلى فاحتج الى تقدير ابي ومن ابي انه قال قلت بلى وكان ما ذكره انه روى
 عنه عليه السلام كذا سائل سائل ما ذا روى عن ابي فاجاب بانه روى عنه انه قال قلت بلى
 اختصره العبد ولا يكن تقدير قال وحده كما توهم اذ يصير المعنى قال ابي في جواب رسول الله
 قلت بلى حرفان بيت وقوله عليه السلام انها السبع المشاة اشار الى تفسير قوله تعالى ولقد اثبتناك
 سباعا من المشاة والنذران العظيم قوله في الكتاب موبقم الكاف وتشديد التاء يطلق على الكتبة
 وعلى المكتتب ايضا ومواخره منها وخطا المبرور اطلاقه على المكتب ورؤيته نقل المكتبة اياه
 فاما ان يكون حقيق بالاشتراك واما مجازا لانه موضع الكتاب بمعنى على الكتبة جمع كاتب
قول يتبع بها التبعي تعدل الحروف باسمايتها ليجوز الحروف والتجنيها ومجبتها فافضه
 ومهمون عددتها باسمايتها في الاساس ومن المجاز لتجويها في تعدد معانيه قال رحمه الله اياه

الاصحاح الثاني

ولا يكن تقرير

اول سورة البقرة

لنضمين معنى الاتيان اى ثبوتها بالحق ^{قيل عليه انه سهل وان المسمى} المسميات لا الاسماء فالب
 للصلة والالاتى ^{اللاتى} تنفذها على حذف المفعول ^{بلا واسطة} اسطة اسنى الحروف واقامة الحار
 والحجور مقام الناطق كما فى قولك الخشب الذى ضرب به وفيه تحت ^{لا التهجى} لو كان بجمع عدد
 الحروف مطلقا كان الباء صلة والة على قياس قولك عدد حروف باسماها لكنه عدد الحروف
 باسماها فان الحروف اذا عدت ملحوظة بانفسها لم يكن ذلك تعجبا كما دل عليه فيما سيجى من الالفاظ
 بها خبر متعجبا لا تخفى بطايل وعلى هذا فتكون تهجيت الحروف معناه عددتها باسماها فلا يتعلق به
 الباء صلة والة فلا يقال تهجيتها باسماها الا اذا جرد التهجى عن التقييد بالاسماء وجعل معنى عدد الحروف
 مطلقا او ضمن معنى الاتيان اى انتهت باسماها الحروف متعجبا لا وكلاهما خلاف الاصل فى زوال الجمل
 على انشائي وان كان الاول اقل واياقوله ^{بالحق} فمعناه مسمى تبا وبشبهه قول الامصنف
 والسبب فى ان قصرت متعجبا اذا حمل على ان المعنى قصرت الاسماء متعجبا مسمياتها ومع قيام
 هذا الاحتمال لا وجه للجزم بكونه سهوا لا يقال ربا جعل تهجيت الحروف باسماها من قبيل ابرته بعين
 وبني منه الفعل للمفعول بواسطة كفى قولك بمر بالغير فلا حاجة الى ما ذكرتم من التخييل او التضمين
 لان نقول هذا على تقدير صحة معنى الف للظاهر ايضا بعيد عن مناسبة المقام فلا جرمه ايضا عن
 ارتكاب التضمين ^{قوله} المبسوط ان المتفرقة المنفردة التى يجمع وينظم فيها الكلام
 قوله شتى به ^{قوله} اى تذكر من قولك سميت زيدا اذا ذكرته واما التسمية فى قوله ^{رويت}
^{بمعنى} التسمية فمعناه وضع الاسم للمسمى فان قلت كيف يصح ذلك ^{بمعنى} التسمية اشارة الى مصدر
 سمى قلت كذا بل من اشارة الى ما دل عليه قوله اسماء مسمياتها الحروف لا الى مصدر
 سمى ولا الى ما دل عليه قوله اسم وقوله اسمان لقولك ^{بمعنى} التسمية بيان رعاية تلك اللطيفة
 بالاسماء الحروف مطلقا لا بالاسماء الحروف المخصوصة ولفظه منه بغيا فصاح الاله فى التلقظ
 وانما كتبت الاله على تقدير الوقت كما موقاة الخط والضمير ^{بمعنى} التسمية راجع الى ضرب
 التهجى بحروفه قوله وهما ان المسميات ^{بمعنى} التسمية ان اللطيفة من الاله كفى المسمى

قوله الحروف
قوله

تخليه صدر الاسم الا انه ادرج فى تفرد بيان امكانها بان المسميات لا الحروف كاسماها فان
 المسمى لو لم يكن لفظا لم يكن جعله جزءا من اسمه وبانها اقل من عدد حروف الاسماء او لو كان
 المسمى مساويا لاسمه لا تحذف او لم يكن جعله صدر الاسم كما اذا كان ازيد منه وبهذا التقدر
 طرا مكانها واما ان المسميات حروف وجدان وقعت فى احدى درجات الالفاظ وان
 الاسامى مرتقية الى اعدل او زان الكلمات المشتملة على الابداء والنوسط والانتها
 فبيان للمواقع لا مدخل له فى الامكان فان الاسم لو كان على حرفين مثلا او المسمى ازيد
 من حرف واحد لا يمكن جعل المسمى صدر الاسم اى اوله وانما قال مرتقى الى الثلثة ولم يثبته
 تلوحا الى ما ذكرناه وقيل لانه لم يتبين بعد ان مثل را با لثا اى ام لا وهو سهل لان المحكوم
 عليه لما كان شاملا على جميع الاسامى وحكم بان عدد حروف كل واحد منها مرتقى الى الثلثة
 كان هذا جريا يكون الكلى ثلاثيا كما لو قال ثلثة يقال تجر راس اذا ^{قوله} فظهر قوله فلم يتفلاوا
 اى لم يجعلوا تلك التسمية غفلا عن سمة الدلالة على المسمى من قولهم غفلا لاسمها عليها وانفصلت
 اذا لم يسمها او لم يتذكرها تلك الطريقة غير ملوكة او تلك الدلالة غير مرعية من انفصلت الشئ اذا تركته
 وانما جعلوا المسمى مدرا ليكون موافقا لواقع السمع من الاسم ^{قوله} الا ان الف من تطلق على الساكنة
 التى من المتى كما وسط حروفى قال وبهذا الاعتبار استثنى ما وتطلق على المتحركة التى من المتى
 مع خلوة عن تصويها لاسم مستحدث كما نص عليه ابن جنى والكلام فى الاسماء الاصلية
 قوله وما ايضا عليها اى شابه اسماء الحروف فى ايداع اللفظ دلالة على معناه زائدة على ما يقتضيه
 الوضع ناشية عن مناسبة الاسم للمسمى باشتراكه عليه او على بعض حروفه كاسماء الاعل
 ختمها لذكرها كنه اسماء الحروف فى كنه استعمالها غير مركبة ثم علم الحكم فى الاسماء كذا قوله فاذا
 وليتها السوا الى ما دلتها وتعلمت بها سواء تقدمت عليها او تأخرت عنها قوله الى تاديه
 ذاته اى مدلوله الا فى قوله ^{بمعنى} التسمية الطارئة فان الالفاظ المفردة تتولد من ماضيها الى زمن
 السامح باحضارها فيه وان سبق منه او راكبا عليها الوضع قوله شئ من تأخيرها فكلية من اما بتعقضية

المشتملة

يقول

وهذا مشترك
الاداء

اي انتم انتم انتم او اما ابتدائه اي انتم انتم من تأثيراتنا قوله انما لا من سمة الاعراب
 اي خالية عن سمة الاعراب ان غفل نقال ارض غفل ليس بها اثر عاين وفلا غفل لا علم بها واذنية
 غفل لا سمة عليها وكنت شططا اي تجاوزا عن حد اللغة وبعد اعنه قوله كما وقع ما كافة
 وفاعل وقع ضمير يرجع الى الاء حروف والتشبيه بين مضمونها بالجملة وقد جعل موصولة
 او موصوفة اي ملاءمت به زعمنا مثل النظم الذي وقع او مثل زعم وقع قوله قد استوضح
 ذكر الاستيضاح وعبر عن الدليل الذي هو عليه بالبرهان ووصفه بالبرهان واكثر كونا اسما
 بقوله غير حروف مبالغة في تيقنه بذلك وزوال الشبهة بالكلية ثم رتب عليه قوله ففعلت
 وايت بانتم قد سألتم في هذا التسامح في مواضع اخرى فاستعملوا الحروف في مع الكلمة اطلاقا
 للتخاطب على العام وعللنا في التسامح في اسما الحروف رعاية الموافقة بين الاسم والمسح
 في التعبير عنها بالحروف وان اختلف معناه فيها ويجوز ان يكون من باب اطلاق اسم المدلول
 على الدال واما في الظروف ونحوها فللتشبيه على نوع قصور فيها من مرتبة الاسماء الكاملة
 ومثابنتها للحروف قوله وذلك شأنه الى البرهان الذي استدلل على اسمية هذه الالفاظ
 بصدق حد الاسم عليها دون حد الحرف وبوجود علامات الاسم فيها وما كان المقصود
 قطع توهم صرفتها للاشتباه فيها حكم من ان اسما غير حروف واقصر منها في الحد على النقص
 بما يميز عن الحرف اعني الحرف الاستقلال ولم يصرح فيه بعدم الاقتضاء بل ومنه ليس بقوله
 لا فصل فيما يرجع الى التسمية بين الدال والتين واوردها في علامات ما هي خاصة للاسم اما مطلقا
 او بالاضافة الى الحرف قوله ولانها عطف على ما تقدم بحسب المعنى كانه قيل من اسما صدق حد
 الاسم عليها ولانها متصرف فيها او عطف على قوله ان قولك كذا بناء على ان ذلك اشارة الى انها
 اسما او كونا اسما ثابت لان قولك كذا في الالف قوله وبالتفخيم اعترافه عليه بانه ان اراد به ما يتبادل
 الامانة كما يدل عليه ذكره عقيبها فليس مختصا بالاسم لا مطلقا ولا بالاضافة بل يخرى في اخويه
 ايضا فلا استدلال به اصلا وان اراد اماله الالف بخروج الواو في الالف المتقلبة

وقوله والى ايضا ما اصل
 بقوله والى ايضا ما اصل

عنها وارجب بحججنا في غير المتقلبة والواو كما ينبغي في كسبه من ان الحرف قد انضم اليها وانما
 اذ بعد الضمة لا ينقلب الالف واولا بل يميل اليه والواو ان حوينا في غير المتقلبة عنها لم يصح
 ثبتت حوزا الضمة المنقولة عن الحرف قد لا تنقلب الالف واولا بل يميل اليه والواو ان حوينا في غير المتقلبة عنها لم يصح
 الى الواو كما في الصلوة والزكاة ويمكن ان يقال اراد بالتفخيم ضد الامانة وانما ذكره حوزا
 تحقيقا لشأنه وايضا حالها في لا يتوهم ان هذه الالفاظ من تنقلب امانتها موضوعه كذا وانما ذكره حوزا
 الحد بالعلامة وتعدى علامات مخصوصة تفصيلا وتفصيلا اياه بذكر جميع ما ثبت للاسماء المنقولة
 من الخواص كالنسبة والتشبيه ووجود الحرف اجمالا ان البرهان فانما يبرهن متعاضدا
 قوله ثم انما عرفت انما يتم الى انه توفى مقام الاستدلال على كونه اسما بالحد والعلامات الى التمسك
 بالنص الواو فيه من مقدم اصحاب العربية برواية من ملوا على كسبه كما قال من قال فقد يستغنى
 معصن مؤنة ذلك البرهان وان كان نقيلا ومن قال البرهان انما يبرهن حد الاسم عليها ووجود
 علامات فيها وتصفح الائمة الموثوق بهم بان اسما فقد وقع عن ذلك لطايف اختار في عبارته
 على مواضع وفي لفظ الجانب تعظيم التحليل كما ان لفظ النصف تحطيا للكلام واسان الى ملود وجدة
 والكشف عن المطلق قوله وذكر ابو علي كما انبع الحد بالعلامات انبع كلام التحليل بقوله اي
 على وكتاب الحرف يجب ان في توجيه القديرات وعللها قال اي ابو علي فاذا كان في الواو والواو من قوله
 من الحروف ان كانت بيانية كان المعنى انهم امالوا الحروف مع انها من شأنه ان لا تمال واداد بالامانة
 الحروف تعلق الامانة بها في الجملة كما املتهم في التردد وان كانت تبحيضية كان عيان عن حرف التردد
 ويا زيد والمعنى انهم امالوا هذه الكلمة الى من بعض الحروف وحقنا ان لا يمال اي يكونا بعض الحروف
 فان الامانة لا يجوز في الحروف لانها راعى التشبيه والاحاق بعين قوله الاسم الذي هو ياسين
 اي يامن يسين فانه المقصود كما صرح به المصنف في قوله فيس واما ما لا ياء فقد حكم ابو علي بان
 ياء اسم ثم علم الحكم فقال الابري ان هذه الحروف اي ياسين واخوانها اسما فغير عنها بالحرف
 وخرج بانها اسما فعلم ان اطلاق الحروف عليها تسامح على احوال وجهين كما توجه به قال بعض الساجدين
 الاستشهاد في قوله اسما لان قوله الاسم الذي هو ياسين اذ بان يتوهم انه اراد به ان يجمع ياسين

ذكر

كلام الى

اسم المكون لكن يعلم بالتأمل انه اراد به ذلك لم يبق لقوله الا يروى الى قوله كما يلفظ بها مع
وانت تعلم ان التوهم الذي لدفع اول الكلام واخره للعين بهذا يقع في الاستشهاد وقال
وكان الاولى ان يقول الاسم الذي هو ما وكانه حاول ان يقع على تقدير يكون الفاعل في اسماء
السوق فان ياح جزء من الاسم وقد عرفت ان ذلك التفسير منافي لقوله الا يروى كما اعترف
منه الزاعم فلا وجه للاعتناء لا ووجه ولا مع غرض قوله كما يلفظ بها الحروف المملوطة يقال لفظ
القول ولفظه كلاما معينا واحدا لظهورها راجع الى ما وانظر في مقام الفاعل وما يلفظ بها
كنية حروف البيان فانها هي المملوطة حقيقة اما حروف واما تركيب الكلام ان التلخيص يزيد مثلا
تلفظ بحرفه على وضع مخصوص ومثله معينة وقيل في لفظ ضمير ما وضميرها للحروف اي ما يصير
ملفوظا بين الحروف التي سماتها التي يجبرها تلك الاسماء ولا يجوز ان تجعل ضميرها راجعا الى ما
المعنى اذ ثبت من الالفاظ اسما كما يلفظ بها في الجملة بل المملوطة بعينها وفيه مخالفة الاستعمال المشهور
من ان الالفاظ وان المملوطة معنى المملوطة وارتكاب معنى ركبك وموجب الالفاظ مخصوصة بلفظ
ما تلفظ بالالفاظ اخرى اسما ما ومنشأها الغفول عن وجه الكناية قوله من اي قيل ان تحمل في السؤال
اولا ثم فصل بنوله معربة ام مبنية وان في الجواب بحرف الاضرب تنبيه على انه بحث في وجه
ومغرض وثانية رتبة وقد سبق من كلام في نظير الا يثبت قد علم ان هذه الاسماء اذا وليها العوامل
ادركها الاضرب فقد علم انها معربة فالسؤال مستدرك لاننا نقول المعرب يطلق على معنية
احدها منقول المعرب الكنية والثاني فائتا بل المبنى والذي علم من قوله ادركها الاضرب
انها اذا دخل عليها العوامل بالمعنى الاول والمقصود من السؤال والجواب انها حروفها
معدودة ساكنة لا اعجاز معربة بالمعنى الثاني والعلم بالاول والاستثناء العلم بالثاني كيف وقد سبق
ابن الحاجب ان كان من الاسماء وغير مبنية قبل التركيب على انه لو استلزم لم يكن مستدركا
ايضا او قد رتبته فقد اجدها علم ضمنا وقرنا به احتجا حازيل عن شبهة البناء واعلم ان المصنف
وجمهور المحققين من النحاة حصروا سبب بناء الاسماء في سبب ما لا تكلف له وسموا
الاسماء الحائزتين تلك المناسبة معربة وجعلوا يكون الحائزتين التركيب وقيل لا بناء قالوا لا

الاسماء الحائزتين تلك المناسبة معربة وجعلوا يكون الحائزتين التركيب وقيل لا بناء قالوا لا

راجع الى ما وانظر في مقام الفاعل وما يلفظ بها الحروف المملوطة يقال لفظ
القول ولفظه كلاما معينا واحدا لظهورها راجع الى ما وانظر في مقام الفاعل وما يلفظ بها
كنية حروف البيان فانها هي المملوطة حقيقة اما حروف واما تركيب الكلام ان التلخيص يزيد مثلا
تلفظ بحرفه على وضع مخصوص ومثله معينة وقيل في لفظ ضمير ما وضميرها للحروف اي ما يصير
ملفوظا بين الحروف التي سماتها التي يجبرها تلك الاسماء ولا يجوز ان تجعل ضميرها راجعا الى ما
المعنى اذ ثبت من الالفاظ اسما كما يلفظ بها في الجملة بل المملوطة بعينها وفيه مخالفة الاستعمال المشهور
من ان الالفاظ وان المملوطة معنى المملوطة وارتكاب معنى ركبك وموجب الالفاظ مخصوصة بلفظ
ما تلفظ بالالفاظ اخرى اسما ما ومنشأها الغفول عن وجه الكناية قوله من اي قيل ان تحمل في السؤال
اولا ثم فصل بنوله معربة ام مبنية وان في الجواب بحرف الاضرب تنبيه على انه بحث في وجه
ومغرض وثانية رتبة وقد سبق من كلام في نظير الا يثبت قد علم ان هذه الاسماء اذا وليها العوامل
ادركها الاضرب فقد علم انها معربة فالسؤال مستدرك لاننا نقول المعرب يطلق على معنية
احدها منقول المعرب الكنية والثاني فائتا بل المبنى والذي علم من قوله ادركها الاضرب
انها اذا دخل عليها العوامل بالمعنى الاول والمقصود من السؤال والجواب انها حروفها
معدودة ساكنة لا اعجاز معربة بالمعنى الثاني والعلم بالاول والاستثناء العلم بالثاني كيف وقد سبق
ابن الحاجب ان كان من الاسماء وغير مبنية قبل التركيب على انه لو استلزم لم يكن مستدركا
ايضا او قد رتبته فقد اجدها علم ضمنا وقرنا به احتجا حازيل عن شبهة البناء واعلم ان المصنف
وجمهور المحققين من النحاة حصروا سبب بناء الاسماء في سبب ما لا تكلف له وسموا
الاسماء الحائزتين تلك المناسبة معربة وجعلوا يكون الحائزتين التركيب وقيل لا بناء قالوا لا

الاسماء الحائزتين تلك المناسبة معربة وجعلوا يكون الحائزتين التركيب وقيل لا بناء قالوا لا

الاسماء الحائزتين تلك المناسبة معربة وجعلوا يكون الحائزتين التركيب وقيل لا بناء قالوا لا

الاسماء الحائزتين تلك المناسبة معربة وجعلوا يكون الحائزتين التركيب وقيل لا بناء قالوا لا

الاسماء الحائزتين تلك المناسبة معربة وجعلوا يكون الحائزتين التركيب وقيل لا بناء قالوا لا

ما تكتبه لا تصل
ولا تكتب

الانجم ای شفق و قمر
صفحه ایست الحرف م

واحد منها **قول** ان تفتح نونها فتصير طائفة من اسم واحد ثم يترك اسم آخر ونظيره
 دانا بجره علم بذكر مناسي فانه معرب دانا بكونه من مركب من كلمتين احداهما دانا
 اسم مذكر بنا واو والثانية بكونه وقيل هو معرب دانا بكونه فكون ثلث كلمات في الجملة
 لان وارلب معناه دانا بسمي بكونه لا بوجه في اللغة وصار بالعلمية اسما واحدا وضحت
 العلمية التي وصلت كجملتك وعلى هذا ما ذكرنا شبهة بينه وبين طائفة من معجم فانه ايضا
 في الحقيقة مركب من ثلث كلمات وقيل في نسخة المصنف دانا بكونه بلاء الف بعد الال
 وانه سهو من طغيان العلم والافان المقصود وهو ثبات موازن له في كلامهم
 واما النوع الثاني فسيارة فانه الاسمان الاعراب والحكمة في الاطلاق اغاير في
 في الجمل لرعاية صورة المتعبد عن اسباب نقلت لاجلها وفي الالفاظ التي وقتت لاجلها
 لا نفسا لتعديك ضرب فعل ماض ومم للكنزة ومن صرف جرح كلفا الحاشية مع السهم والاشارة
 مانها ليست منقول عن اصلها نالكه واما في غير ذلك فلا وجه للحكمة سواء كان معزدا
 او مركبا اضافيا او موزجا او لا يرى ان ضرب جرحا على التعبد اذا سمي رجل لم يكن حكما
 وما كان من هذا القبيل فينبغي ان نتفنن فيه للاعراب ولا يسوغ فيه الحكمة وهكذا نقول
 في النوع الاول واحصيان اسماء الحروف كثر استعملها معررة فاسمها لا يحاز موقوف
 حتى صار من الحكمة كانها اصل فيها وعادة ما عارض لها فلما جعلت اسماء للسور حوزت
 حكما على تلك الهيئة الرائحة تنبيه على ان فيها شبهة من ملاحظة الاصل لان سميها مركبة
 من مدلولاتها الاصلية اعني الحروف والبسطة والمقصود من التسمية بها الاتقان وفتح بعضها
 حتى يبرز الحكمة مخصوص بهذه الاسماء حال كونها اسما للسور فلو سمي رجل رجلا بيا و او سور
 بالفتح لم يكن الحكمة قال رحمه الله وما يشهد له من الاسماء لصحة الحكمة اسماء الاصول
 الحكمة فانه لما علم استعملها معررة فحكيت على حالها من حركة او سكون اذا وقعت
 مركبة الا ان تكرر سببية وهن موقوف وقيل لان غافة اصطلح على الشخص كان معررا بالحكمة
 واما هو كغائقة صوته الغراب فقد اريد به لفظ فذكره **قول** محمد بن طاهر هو ان
 طاهر بن عبد الله لقب بالسي دأمر ابو يوم الجبل ان تقدم للعقال فنقل دأمر بن

الكثير السجدة

رجل

الفتنة كذا و كذا

رجله عكلا على عليه رجل قال شذركم بريد ما في جم عسقا من قوله في الاصل اسمك عليه
 اصلا الالهودة في العرب يظهر بذكرانه من القراية الدوس وحيث يحبهم وكف الاذي عنهم
 وقيل كان شعار حبيب الحق في ذلك اليوم جم فكان محمدا يمدح بذكره ليس من حزب الحادي
 فلما قتل العنبر انشا معقه اهلوا شئت قوام بايات ربه قتل الكوي ويروي الاذي فجا
 ترك العنبر سيمو شكت له بالروح جيت قصه فخصر عا ليدش واللف على غير شئ غير ان
 ليس تابعا عينا ومن لا يتبع الحق يظلم يذكر في جم البيت دوي ان عينا كرم الله و
 لما ذاه بين العقلي استرجع وقال ان كان لنا باصالحا ثم فقد كسبنا شغف الى ذب اشغف
 وشكت الى شغف وقوله على غير شئ يتعلق بشككت الى حقه بلا سبب وغير ان نصبت على
 الاشياء من شئ الحوم بالنسب واذ ان جعل بدلا عن محمدا لم يوجد شئ من الاسباب غير
 هذا الا انه فتح للبنة والروح شجر الى طائفي او ووطن من شجرة بالروح طعنة وقيل الى تخلف
 من شجر الدرع اضلف التناجر التي سم وكل شئ دخل بعضه فقد شجره ومنه قوله فلهذا تلاها مع
 على الاول انه تلاها بعد مقتضى اليه قطعه ولولا ما قيل ما طعنته وعلى الثاني تلاها قبل
 بقدومه الى الحرب تروى الرواية وعلى هذا لا بد من عن ربه العبرة الظاهرة فيسلم اذ ذاك
 وقوله يظلم الى كادى يظلمه وان عدم استماع الحق ظلم **قول** ان تجي بالقول الى ما لفظه من طمان
 او مركبا وقد مثل لك وكثر الامثال بقدر الحكمة وانها ما ب حطرو في نوعي الجمل والمجولت
 معلوم بالا سقرة فامكن اجراء في اسماء الحروف واصحلت اسما بالسور وان لم يكن
 مسموعة فيها **قول** عن من عثران في حويل الكثر عثران او يكفكر عثران او ما اشبهها ومنها
 وعن من هذا الحديث ولو قيل من عثران لم نؤد هذا المعنى **قول** اصح الجبل بالركض المعار من
 حكمة حكيم وقت منقول جدينا وقيل على من باب الالفاء مع كون العلم مقدما او قدرا للام للعلقة
 او ضمير الشأن وروى شذرك ما وان تعبد الوجدان بالطرف التي في كتاب يرفعها فان المكتوب
 قد هو البيان وان كانت لا تاء الفتح فهو قدس الحكمة والمعارف ليس المراد من عار الفرس جة
 وذهبت عينا وشالا فرحا وشاشا واعارة صاحب الموصلي في كتاب من يقيم غير اصيلكم ثم اركضوا
 اصح الجبل بالركض المعار **قول** وانما كان الحق لانه اذا اعبدته بيا وارتكبه للعدو وروى المعار

لقام

يذكر فيهم والروح شجر
 تلاها طامع قبل القدم
 الا شغف من الشجر
 شجر راسه
 لا بعضه

لو عدى مائة
 الكثرة القلة
 فيكون اذن به

الذي هو قول القسمة اذ كان شيء واحدا والمقسم به اشياء متعددة كان المقصود هناك قسما
واحد اشترك فيه كل الاشياء فلا بد من اداة التشريك ليعلم المقصود على ما هو عليه ولو كان
المقسم مقدر اربس قل كل واحد جوابه كان ان لا يدل على شريك كما في قولك بالتم لا فليس
تألف الاضمة اما اذا كان المقسم عليه كقولك وحقك وحق زيد لا فليس ولا يقول ان جعل
الواو الاضمة للمقسم دون العطف بل يستلزم ذكر لقصور العيان كما قصدت من وجه المقسم
واشتمك ان يبين المشقة الذي وقع مقتضاها ولا يفرها ظاهرا في حق المقسم واقتضاها
كل واحد جوابا براءه وانما لم يتبعه لوان ان يفهم المقصود بشوا هذا القدر وقيل
معناه ان المقسم به من الاشياء على شيء واحد فلو جعل الواو ان الاضمة ان المقسم كان
كل واحد مقسما بقله بقصد ستانف يفتقر ارتباط الحولب به ارتباط الحذاء بشرط
فيكون الانتقال من كلام الى اخر قبل ان ياتي فان المقسم الاول انما يتم بالمقسم عليه وقد فصل
بينهما بالمقسم الثاني فاقصص القياس استماعه الا ان الثاني لما كان متوجها الى ما توجه اليه
الاول لم يكن اجنبيا عن كل وجه ولم يمنع الانتقال اليه والفضل به بل كان ضعيفا مستورا
ولو كان المقسم الاول مقصوبا بحولب مستوفيا صحة الذي هو المقسم عليه لم يكن هناك انتقال
وفضل وجاز الانتقال المقسم الثاني على ان كلام اخر عقيب تمام الاول كما في قولك تعد المقسم
لا يقال اذا اجمع المقسم والشرط على حولب واحد جعل لادها العطف ومنع ولا ضرورة فقط واعتمد
في ذلك على القدره ولم يستلزم اصلا مع ان العيان قاصرة في نفسه على نافية ما اريد بها من
اشتر اك الحولب بينهما والفضل واقع بين احدهما وجوابه فليكن الحال في المقسم على هذا المنوال
لانا نقول في ضرور على استلزام المقسم والشرط وتنا في جوابيهما في الكلام اللفظية وقعت
الى ارتباط ما ذكره والضرور في المقسم المذكور فيستتبع منه العدول عن الظاهر الى كنه
اي جعل الواو عاطفة لتكون المحرر مقسما واحدا على مقسم عليه واحد سواء اعتبر العطف
اولا وتعلق الاقسام ثانيا او بالعكس لا يلزم قصور الدلالة على المراد ولا فضل بين اداة
الكلام ونذكر مع ذلك ما يورد على المعنى الثاني من حذف حولب المقسم الاول فانه ايضا
عدول عن الظاهر ضرورة تدعو اليه الوجه الثاني في ان الواو هي الاخرين للعطف

المقسم عليه

المقسم عليه

لما لم يزل المقسم المذكور

موله خال وشول معناه ان ثم والفاء قد يقعان موقعا الواو في مثل هذا التركيب ان كان يكون
المقسم عليه متحدا مع فقه في المقسم به كقولك وجوبه ثم صوتك لا فليس وولدت والصفات
صفا فالزاجرت زجرا ولا تتفاوت المعنى الا باقتضاها فان الحرفان من الترتيب والترتيب
الزائد من على مع الواو فكل ان ثم والفاء للعطف والتشريك دون القسم كقولك الواو
فان قلت المقصود من نقل كلام الخليل ان يستدل على ان الواو من القسمين على مقسم
عليه واحد مستلزم وقد تم بالوجه الاول ولا فائز في نقل الثاني له لا لتعلقه بجديت
الاستدراك قلت هو انه لما نقل منه اولا وقته لمزيد لذكر العطف كانه قال لو لم تستلزم
الفعل مقسما بها مقصودة كانت الواو بعدا للعطف قياسا على العطف بذكره مستند
للمخالفة في الاعراب ايضا لانه العطف مدخل في استقراء فقه المقسم على شيء واحد
كما عرفت لا يقال انما في الاعراب لا يمنع العطف لولذا ان يكون على توهم الجري
عليه باضمار الجار كقولك ببال اني لست بمدرك ما مضى ولا سابق شئ اذا كان جائيا
لانا نقول التوهم انما يعتبر فيما كثر وجوهه كالمبا في صير ليس واما اضمار الجار في المقسم
فقبل جبا ولا عبرة بتوهمه بل هو اشتداد استكراه وقد يجب ان الجار في البيت عطف
لامقدرة ومن مرض مرض عامل في المخطوط عليه وفيما كان بصدده مقدرو وقد
عزل عن الفعل في الاقرب فلا يحسن اعادة في الابدع واعتراض على قول الخليل ان الواو
في والنهار اذا تحلى ان كان عاطفة لزم العطف على معول عاملين مختلفين على الفعل
محذوف الواو المقسم واذا يفتي منصوب بفعله وقد عطف النهار واذا جازي عليها
بعاطف واحد واذا كان المعنى ان الواو المقسم مطرحة معها ابدان الفعل اطرا طليا
كله والباء حيث ابرز مع الفعل واخبر بالواو فابعد ما باب الفعل والباء معا وسدت
مستورها فصارت كانهما على العاصد جدا ونصبا في البين والطرحة العطف على معول
عامل واحد كقولك ضرب قيدر عرا وبكر ضاردا ورو بعدم اقلده فيما اضطرر بالفعل
هو ابناء كقولك في فلا قسم بالحق الجار الكسب والليل اذ عطف الصبح فانفس
فان الصبح معطوف على الليل المحذوف بالباء واذا تنفس معطوف على اذ عطف المنفرد بالفعل

المعطوف

المقسم عليه

لما لم يزل المقسم المذكور

لما لم يزل المقسم المذكور

لما لم يزل المقسم المذكور

وهنا الشك ان هو قيد التسم بالطرف مع انه مطلق له ليس المعنى على انه اقسم بالليل
 وقت غيبانه او غيبته وبالصبح وقت تنفسه وهو لازم سواء جعل الطرف
 معمول لفعل التسم او الواو القام مقامه وجعل الطرف صلا كما ان ابي الحبيب
 لا يرضه فان كان قيد للفعل ايضا والاولى ان جعل اذا سما بذلك عاقبه الى اقسام بالليل
 بوقت غيبانه فالضيق المعذر هو العامل خفضا ونضبا فيندفع الاشتغال ان معاذير
 الغيبان وان كان حاضرا لانه لا يجري طائلا كمنه **قوله** الواو الاضيرة واو قسم
 جملته عاقبه تقول وقوله لا يجوز الاستدراك سائر وتاكيد لقوله لا تقول وقوله هذا
 فصل بين كلامي الخليل والمصنف في موضع هذا او هذا كما ذكرت وجعل اشارة
 الى الواو وصف لها او بدلا منها يؤدى الى ترك الفصل الذي هو البين ببيان الكلام على
 ان الاشارة ان يقال من ليسا سب قول الواو الاضيرة **قوله** وقدره مجرور الى افعال
 المانع مما كون تلك الفعالة مقسمتها جعلها منصوبة اذ تلك خالفه انما اعرب ما بعد
 فاعتنع العطف لولم الخ المستكن فاذل هذا المانع وقدره مجرور ما ضار الحارة واجعل الواو
 للعطف حتى يتم لكل المصير الى كونا اشترت اليه بضم الياء على الكلام كما في السجدة المعول عليها
 لما اشترت اليه عيان عن كونها مقسمتها منصوبة فانه الذي اشار اليه السائل ولأنه على تلك
 ولكن بقوله هلا زجت وكذا عيان عن كونها مقسمتها بمجرور في بعض اقسام يتم لكل المصير
 الى نظير ما اذا دل له فيما هو المقصود الاصل اعني كونها مقسمتها فانه ايضا وجه مغاير لكونها
 منصوبة بتقدير اذكر وقراء بعض المتأخرين فيفتح البناء على الخطاب كما وقع في بعض النسخ
 وقسم ما اشترت اليه بعدم الخ من القسم وهو منطوقه اما اوله ولان المفهوم من قول
 حتى يستتب لكل المصير الى ما اشترت اليه ان هناك مطلوبا لم يستتب المصير اليه طارعا واذا اقيم
 ما ذكر من ههنا زال ذكر المانع واستتب المصير الى ما هو كونه وقائم مقامه وعدم الخ من
 القسم ليس مراد مطلوبا عن مانع عن المصير اليه بل هو عدم مانع في طريق المطلق وهذا
 مما لا يشتبه على من له في موفقة تراكييب الكلام ونقد المعاني قد تم داخرا وخارجا فاطمنا
 ولان لفظه كولا يبين لها على هذا السبب معنى اصله كما لا يخفى على من له اذنه مسكها واما ثانيا فلان

او جاز في قوله وقدره مجرور
 او جاز في قوله وقدره مجرور
 او جاز في قوله وقدره مجرور

قوله
 وقدره مجرور
 او جاز في قوله

قوله وبعضه ما دوو اعني اس عباس بنافيه فان المدروى عنه لا بعضه عدم الاجتماع
 من التسمين بل لا تعلق له بذلك وانما قصد كونها مقسمتها لا تعلق له على العطف على
 العطف كما يظهر من كلام غيره فلا نقول في تغيير المعنى واجعل الواو للعطف حتى يتم لكل
 المصير الى العطف وحكم ما بعد لفظا وايضا يدفع الوجه الاول لان العطف ليس مطلوبا منها
 بل وسيلة اليه وكذا الوجه الثالث فان قول اس عباس قسم الله بهن الحروف لا يتعلق
 العطف وتبين اصله على ان لفظه كما انما يطلق على المشابهة والعطف مستلزم لعدم
 الخ من القسمين ههنا لا مشابهة له **قوله** يا ضار بالباء خفضها بالاضمار دون الواو والياء
 لا اصلها في القسم وكثرة استعمالها في قولها لا حذفا انسان الى ان المصنف يبق اشارة
 المحذوف وقال اوله وانها نصبت نصبت قولهم نعم الله لا فعلين وقال ههنا فعد طاة
 عنهم اسم لا فعلين محذورا تنبيه على كثرة الضم كحرف الجار وقلة الجدة ما ضار **قوله**
 لا اقول اصل ما له اضمار الجار وما حذفت الزاين المدغمة في الاصلية لذلك يلزم الابتداء
 بالساكن وقبل حذفت الاصلية لان الزاين محتلفة بفتح فهي بالابقاء اولى وربما يقال
 حذفت الزاين والاصالة معا وفتحت الجان ولا يكون نظير لما كان فيه ومعنى الله اقول
 مدح وتبى الى عظيمة وغزاة شانه حذفت باسم الذي يوجد بكما لقرينة عظام الامور المحب
 الشأن **قوله** يستتب الى يتم من التماس هو الملاك فانه تتبع التماس ويدور في مكان ما لم
 يطلبه ومنه اذا تم امره ونقص **قوله** قسم الله بهن الحروف قال العاصم المعنى وذكر
 لشرها لانها مباني كتب الله واسماه وتورعه انه يتوهم ان يكون له من الاسماء حال
 كونها مسروقة على لفظ التعقيد مرادها بها حروف المباني محل ثبوت الاعول وقد نص
 المصنف على خلافه فالصواب عند ان كل على الاقسام ههنا الكلمات صلا كونها معلوما للسور
قوله ما وجد في بعضهم اي ما ذكرته في قراءه الكسر والاعين جعلها مصروفة بكونها مطرا
 والالامت موقوفة ما وجد بها آتيا بان وجهها ما ذكرناه على سبيل المثال في قوله
 الفتح من التوكيد المجدي في الهروب من العقاب كذا فانه متوهم في هذه القراءة لاجل
 لها معنى غير **قوله** الذي يبيسط من عذر المحذوف الى فتى وكسر اوى ذكره هذا البسيط

يقول اوردك بالمعنى انما
 الحروف حروف المباني
 فيكون عليها

قراءة الفتح من اضمار
 الجار مع كون الفعالة
 منصرف ولا يثبت

قوله

نوعه فنفذ بهذا الوجه اعني التوحيك المجدي في الارب لتلا بتمسك بقراءة الكسر بل بالفتح ايضا على
ان الاسماء قبل التركيب جند اولها كانت موقوفة طاركة من الفعالة لا النقاء الساكنين
فانه مقتضى الوقف شانه وقاصلا الاعتذار ان هذه الاسماء كثر استعمالها غير مركبة موقوفة
ساكنة الانجاز كانها موضوع على حاله لا تختلف فاشبهت لذكر الحنيات التي كتمت في آخرها
ساكنان لو بنيت على السكون فعملت معاملتها فيان حركت بالفتح طلبا للحقة كالان
وتارة حركت بالكسر على ما هو الاصل في تركب الساكنين كقولنا **والله** هل تنسخ في المحكية مثل
ما سوغت في ذكر التوضيح اشعار بضعف دلالة معنى القسم في الفعالة ومما عايننا
لا يبعد عن الصواب ان آتت بالانزاع والحرارة بالمعربة ههنا ما اذكرها الا عرب كصا وقاف
ونون مفتوحات اذا قدرت مجرورة ما ضار النباء والمركبة ما تقابلها فيذكر فيهما كالاتي
منه الا عرب كالمرفاه على السكون وهو با وما تنافي فيه وذكر وكس لم يعرب بل على
على الحالة الوقفية سواء لم يغير عن سكونه او غير بالحويل المجدي في الارب كصا وقاف
ونون في قراءة الكسر مطلق وفي قراءة الفتح على وجه الضابط ان المحكية ما سكن
آخره او تركب لا النقاء الساكنين فمنه ما ذكرت على طريق الحكاية من غير حركه في
مقدركت به قدره **قوله** لا عليك في ذلكي لا بأس عليك في محل المحكية على ذلك في معنى
القسم منها وقوله وان قدر اعطف على ذكره فاعلم ان بعد المحكية مجرورة الواو
لقوله في الكتاب المبين وجعلتها مقسمات بها فقدرنا مجرور المحل بانها ردتنا القسم
لانضوبه كذا في الاامتع العطف ولزم من قسمين على شيء واحد واما اقام لكن
بعد ما مجرور الواو كقوله عزم لا ينصرون فكل اذا جعلتها مقسمات بها ان حكم لها بالنصب
واجتر جميعا على حذف الواو ايضا العمل اضمارا لا لا محذور في النصب بل هو ادنى
لكنه قال في هذا التسمية كقوله يكون بين قسم او ما يصح ان يكون حوايا للقسم واما
ما ذكره الكتاب في امه فلا تسوية فيه ومنهم من عزم على حذف حوالب القسم من كونه
لمحذ لكن اللفظ عام بل في القسم ليحصل دليله على انضما الحوالب لان حذفه ضيفا
جدا والنقول في ذلك على ان اكثر من الفعالة قد عطف عليه قسم او ذكر معه ما يصح ان يكون

في الارب كصا وقاف
ونون مفتوحات
منه الا عرب كالمرفاه
على السكون وهو با وما تنافي فيه
ذكر وكس لم يعرب بل على
على الحالة الوقفية سواء لم يغير عن سكونه او غير بالحويل المجدي في الارب كصا وقاف
ونون في قراءة الكسر مطلق وفي قراءة الفتح على وجه الضابط ان المحكية ما سكن
آخره او تركب لا النقاء الساكنين فمنه ما ذكرت على طريق الحكاية من غير حركه في
مقدركت به قدره قوله لا عليك في ذلكي لا بأس عليك في محل المحكية على ذلك في معنى
القسم منها وقوله وان قدر اعطف على ذكره فاعلم ان بعد المحكية مجرورة الواو
لقوله في الكتاب المبين وجعلتها مقسمات بها فقدرنا مجرور المحل بانها ردتنا القسم
لانضوبه كذا في الاامتع العطف ولزم من قسمين على شيء واحد واما اقام لكن
بعد ما مجرور الواو كقوله عزم لا ينصرون فكل اذا جعلتها مقسمات بها ان حكم لها بالنصب
واجتر جميعا على حذف الواو ايضا العمل اضمارا لا لا محذور في النصب بل هو ادنى
لكنه قال في هذا التسمية كقوله يكون بين قسم او ما يصح ان يكون حوايا للقسم واما
ما ذكره الكتاب في امه فلا تسوية فيه ومنهم من عزم على حذف حوالب القسم من كونه
لمحذ لكن اللفظ عام بل في القسم ليحصل دليله على انضما الحوالب لان حذفه ضيفا
جدا والنقول في ذلك على ان اكثر من الفعالة قد عطف عليه قسم او ذكر معه ما يصح ان يكون

في الارب كصا وقاف
ونون مفتوحات
منه الا عرب كالمرفاه
على السكون وهو با وما تنافي فيه
ذكر وكس لم يعرب بل على
على الحالة الوقفية سواء لم يغير عن سكونه او غير بالحويل المجدي في الارب كصا وقاف
ونون في قراءة الكسر مطلق وفي قراءة الفتح على وجه الضابط ان المحكية ما سكن
آخره او تركب لا النقاء الساكنين فمنه ما ذكرت على طريق الحكاية من غير حركه في
مقدركت به قدره قوله لا عليك في ذلكي لا بأس عليك في محل المحكية على ذلك في معنى
القسم منها وقوله وان قدر اعطف على ذكره فاعلم ان بعد المحكية مجرورة الواو
لقوله في الكتاب المبين وجعلتها مقسمات بها فقدرنا مجرور المحل بانها ردتنا القسم
لانضوبه كذا في الاامتع العطف ولزم من قسمين على شيء واحد واما اقام لكن
بعد ما مجرور الواو كقوله عزم لا ينصرون فكل اذا جعلتها مقسمات بها ان حكم لها بالنصب
واجتر جميعا على حذف الواو ايضا العمل اضمارا لا لا محذور في النصب بل هو ادنى
لكنه قال في هذا التسمية كقوله يكون بين قسم او ما يصح ان يكون حوايا للقسم واما
ما ذكره الكتاب في امه فلا تسوية فيه ومنهم من عزم على حذف حوالب القسم من كونه
لمحذ لكن اللفظ عام بل في القسم ليحصل دليله على انضما الحوالب لان حذفه ضيفا
جدا والنقول في ذلك على ان اكثر من الفعالة قد عطف عليه قسم او ذكر معه ما يصح ان يكون

حوايا

حوايا لا يدرى ضعف بل يفتي في الحالة وتتمثل النص في توحيد النصب الجرمي بقول الله
صل الله وسلم دون نظم القرآن من كذا المذكر الكتاب لا الحلو عن امة الى امة
له اسم وذكر في الفايون ان لا ينصرون فان شاعرا القدم يوم الاصل وفي ذلك اشارة
الى ان السور المصدر بها الفعالة شانه ضيقه يستلزم انضما الحوالب وفيه شبهة الكفار
وقال في اما مصوب بفعل مضمر اي قولوا لا ينصرون استيناف كانه من ماضيا يكون
اذا قلنا هذه الكلمة فقال لا ينصرون واما قسم على حذف المضام الى ورب لم ينزل
لم لا ينصرون حوالب القسم لم تعرض في الكشف لتقدير الحذف للاحاطة اليه وزعم
بعضهم ان من اسماء الله في الارب لا ينصرون وتكسر عاود في المدرك على على
ياكم بعض ياكم عسق قال الله هو وجه مسقط في الفعالة كلها ككسر ضيف لان اسماء الله
يدل على معنى تعظيم او تنزيه او كماله وكل علم ذلك بالاسماء والفعالة لا يدل على شيء منها
واما الدعاء فعلى تنزل باسمه **قوله** ما معنى تسمية السور الى قد كفي ما ذكرت
وفضلت انها اسماء السور فينبغي لنا وجه تسميتها بهذه الالفاظ دون غيرها مع تساويها
فيما يقصد بالاعلام من الدلالة على المسمى والحوالب ان الوجه في ذلك اشعار بان الفرقان
ليس الا كلمة عربية معروفة التركيب من سميات هذه الالفاظ على فان لغتهم فيكون
صحايا الى الاحبار والحدوي على سبيل الالفاظ ووجه الاشعار ان اولي الاعلام
المقبولة ان تدعى فيها مناسبتة ليس معانيها الاصلية والعلمية عند السمة وربما
بلافظ تلك المناسبة حال الاطلاق بحسب المقامات وعلمنا ان السور كلمات مركبة
من صرف مخصوص لها اسماء في لغة العرب وجعلت تلك الاسماء اعلمها للسر وكان
ذلك لتركبها من تكرار الحروف على فاعل اللغة الى طين الاسماء منها فاذا اطلقت
عليها لوحظ هذا المعنى لاقتضاء المقام اياه وعلمنا ان القرآن نوعا واحدا من النوعين
كان اشعار بكون بعض سور كلمات عربية معروفة التركيب من سميات هذه
الالفاظ اشعارا بان مجرور كذا وما قال كان ولم يجرم لان رعايه اكملته في الاعلام
غير واجبة واقصر على ذكر اشعار بان الفرقان عربية واستشهدت بالافتراض للامانة

له مجرور الدلالة
في تسميتها

على الانبساط اعني على كسيفصل في الورد الساني فان ما قصد منه اصال مقصود الوجه الاول
 تبعها كما ينبغي عليه وقد يتوهم من طاهر عبارة انه ان لم يجد الدلالة على كونه **عربا**
 لما لها آله ان من الالفاظ التي جعلت اطلاقها للسور على اسم الحروف لانه الحروف
 وقياس الخط ان يكتب كل لفظ على صورته ولم فاضولف الحركات ولم يكتب على الالفاظ
 على صورتها في النسخ بل كتبت على صور الحروف وقوله لا على صور اسمها اصلها لا على
 صورها على ان الضمير لمن الالفاظ كما في ثابها هو وضع الاسامي موضع ذكر الضمير اضيف
 الى ضمير الحروف فكري ما ان من الالفاظ اسمي الحروف محققا ان يكتب على كل اسمي
 والكول بوجه ثلثه الاول ان الكلم كلها مركبة من ذوات الحروف بل اسماء ما
 ايضا مركبة من ذواتها لاسي اسمائها وذكر بعض كثره وقوع صور الحروف في
 الخط واعتبارها لما كتب بها دون صور اسمها وانضم الى ذلك ان اسمها العادة
 بانه اذا اريد ان يؤمر بتصوير ذوات الحروف يتجه الى بكونها باسمها فيقال له مثلا
 اكتب الف نانا فيكتب بـ ت فيكتب في التلطف الاسماء وفي الكتابة الحروف
 انفسها ولما قيل ان كتب الف فيكتب في اسم ميم مثلا على تلك الطريقة لما لوق
 فصور ذوات الحروف وعلى هذا ضميمته راجع الى الحروف وقد يتوهم
 رجوعه الى الكلم اي عذرت حروفها باسمائها فالجواب ان اريد ان يؤمر بتصوير
 الكلم يتجه الى حروفها على الترتيب فيقال في الامر بتصوير ضرب مثلا التـب
 ضاد راء بـ مكتوب ضرب وقوله لا يصح في صوي اسمها العادة بل ذكر ان
 التلطف ما نفس الكلم في الامر بكتابتها اكثر من ان يتجه حروفها **قوله** ومن قتل
 للتلطف تنسوي لقوله من تهجيت وكيت وكيت كناية عما الحروف وان يلوظ
 متعلق باسمه وعمل جوب ما وهو مستند الى الطرف الذي بعث وان كانا للطرفه
 والجهة **قوله** ايضا اشار الى الوجه الثاني واصله انه اختير في كتابة الف في
 ما هو اقل من صور الحروف اثنا من الالفاس اذ لا يشبه ان التلطف
 في اقل اسر على الاسامي والسبب عدم الاستنباط امر الاول شهره من الفذاع

بافاض

بافاض السني العرب والجمع لها الثاني ان التلطف في الفذاع في الحروف في الفذاع لا بالاسم عاد
 عن الفاذين فان حروف المباني لا معاني لها طلاء في اسمائها لا يقال دبا بعين من تلك الحروف
 في الفذاع الفذاع مستعمل كالم في الم وحم في حم لا يقال في المقصود الاسمي وقوع
 اللبس بذوات الحروف لعلها لا يكلم مركبة منها فانه مستبعد جدا ولو قيل على
 الاس من الالفاس مطلقا قيل التلطف في الفذاع على غير وجه تقدير حروفها المكتوبة باسمها
 لا يشتمل على كثره فائين اذا حصل منها الفذاع يفيد بنفسه معاني يفيد بها الفاذين بعض
 الفذاع مفرد لا يخط بـ بـ ال احد غير موزون وهو ان تعلق باسم الحروف كص و
 ون ولما كانت الفذاع من باب واحد لم يبق اشتباه ايضا في الثاني وانما فضل الفذاع
 بعدم الاضطرار فلا يتوهم منها الفذاع موضوعا عن كافي بعض الحركات ولو كان في مثله
 امراسي الوقاة لكتبت بالهامة قوله واقامة عطف على شريه كجى كجى التلطف ولها
 وان الالفاظ وان بعضها عطف على اسم ان يكون عطف ان المفتوح مع ما في ضمها على
 اسم ان الكسوة وان لم كان يقع اسمائها بلا فضل وضميرها راجع الى الفذاع المصونة
 بصور الحروف غير متجهاة حال منها الى غير معدة حروفها المكتوبة باسمها وذكر
 ما ان لو تـ الحروف انفسها **قوله** كجى بطايل الى لا خطي كثر فائين في الاساس ما طليت عنه
 بطايل الى غايل وقال الطهرى لم كل منه بطايل الى لم يستفد منه غير فائين ولا تكلم به الا
 مع الجرد وقوله لا يخط بـ بـ ال احد غير موزون وهو ان تعلق باسم الحروف كص و
 فالحل ضمير ثان وضمير هو وموزون للبعض وضمير عليه ما فادنت ضمير لقوله فان شريه
قوله فذا تفتت اشار الى الوجه الثالث الى لا خطا في الفذاع الى اعتذار فان خط
 المصنف طالع الشمس في مواضع كثره وليس في ذكر مضرة حصول المقصود من الكتابة
 وهو استعمال الفذاع وبقاؤه محفوظا على حالها والخط بتصوير الخط حروفها
 وقد عرفت ان الهامزة في اصل تعدد الحروف باسمها ككتبة استعمل في تصوير الحروف
 ههنا وعطف على الخط لانه تفيد له على معنى علم تصوير الالفاظ وتصوير الحروف
 وقوله سنة الى طريقه مسكوله لا كالف وقدمه ما كل كونه الى الفة فيما يقصد النقاء

بافاض

كالمصاحف اماما لا يقصد الا الصديق كالمصاحف وما في جوامعها ان يكتب على
 قانون الخط كتاب الكتاب الى كتاب الكتاب في الناصب المعنى وفي بعض النسخ الكتاب
 بالشرع وخط المصنف وخط العروض مبتدا، خبره خطان لا يقاسان قدم تشويقا ولو جعل
 خطان لا يقاسان مبتدا، خبره محذوف اي ههنا او لما كان المقدر المعنى فاهل ما فاضت
 سواء كانت الفوارج على صور الحروف بتقدير كونها اسماء السور قلت لانه اذا اريد بها
 تقدير الحروف لا يقاطع الا بالاسم يستعمل كقوله على صور ما فان المقادير التي ان يكتب
 ذوات الحروف ويكتلف باسمائها كما عرف في الوجه الاول من الكتاب هكذا قيل في صفة
 مصدر محذوف اي وروها هكذا وسمو وسمو والاولى ان حال اي ما بينه على الهيئة التي وردت
 عليها وسمو وسمو بدل منها او بينا لها ولا يقاطع خبر لان يكون وقدره على الصفا كقوله على
 التبيين واصلا ان عايد من النظر في العروا اي كان احد فرسان العرب وكماليهم لا يقدر
 فلما طعن في السانكرشيا من عقده فقال لبيبة قد كبرت سني فاذا ليتموني خربت
 كلامي اصرت في غير ما فاقروا الى العصا فقبل ان العصا قرعت لدى الخلم قوله وكالتوكل
 عطف على لا يقاطع على معنى قصد بورد ما هكذا يقاطعهم وانما نوبتهم وعفلةتهم على حال
 القرآن وكماليهم للنظر فيما يورق الى معرفة انه كلامهم اي قوله وقد عرج واطل امام الصميم
 الجور في عليهم او المرفوع المنكس في المتلو قوله على اخر طم صفة مصدر محذوف اي جرحا
 صادرا على اخر طم وهو بيان على الشمول فان البحر اذا صدر على الاخر فقد صدر اوله على
 الاول وقيل جرحا وادعى اخر طم فيدل على شمول ايامهم وحياتهم عنهم فهو ابلغ من ان يقال
 جرحهم وادعاهم ورواها ان التماز في المعنى والمجاورة في المعنى والذين يتعدى
 نفس معناه العفو ويمكن ان يدفع بتقنين معنى التبع بعد جملة المقام اطلاقا ليعتد العفو
 او بان يتعدى حكمه على ايضا لورده استعماله متى يوثق به وقيل جرحا صادرا على اخر طم
 الى اولهم ورواها ان تغافل الى هو من لا عن قوله ليؤدبهم قليل للحوكر والمقدرة بضم
 الدال وفتحها وكسر العذرة والمجزة بفتح الجيم وكسر البحر ورواها اي دون هذا المتلو
 وفي اخره طمان منه وسياح كحققة وبعد المراحات طرف لياقوا وهم امرا الكلام حال

عفي الكتاب

الكتاب

من المصاحف اليه في بحرهم والعامل هو المصاحف الى بحرهم واوهم على صفة تافى بحرهم وذلك ليدخل
 في التبيين لاسي فاعل باء تاء السناد المعنى ويجوز ان يحمل لاسي فاعل المقدر للمراحات فانه
 يؤكد بحرهم واما كونه حال من الضمير المجرد في تقديرهم وسموهم على ان العامل هو الفعل
 المنفي فانه يصح ان لو كان حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما في قوله بسم الله ابراهيم
 ضيفا ولا يخفى ان تقديره ساقط اي على العذرة وظهور اي في البحر لكلف صفة وقدره
 الكولاي ساد لت الملاحات والمجاورة **قول** وطم الخراض وصف لهم بكمال الادلة بعد
 وصفهم بكمال العذر فذكر المذلة تنبيهها على ان وصفه افرى سخي ان تلاحظهم بالذلة
 وتنبهت لها استقلالها والتساؤل التاخر بان يصنع مثل صنعه واصلا في السجل
 الى الدلالة والمغالبة في تكملة واقضا ب الكلام ارجاه والمتمها كل على الضم المتبالي في الخصى
 عليه كانه يظهر من نفسه هلاكه فم ووكريمان لمزيد اهتمامهم بالنظر فقال افتنى الرجل
 في حديثه وفي خطبته اذا جاءه بالافانبي والقصيد في القصص وعلى الشعر كاسيغين و السفيه
 وفي الاسس اصله من القصيدة هو الخ السمين المكنى الذي يتقصد اي يتكسر سمعه
 اذا استخبر من قصيدته فيقلوه اليه وسموه به كالتعبير السمين ليكره من الكلام
 والفن لادري منه وقيل هو فصيل معنى مفعول فان الشاعر يقصد ليقف و تجوده والرجز
 ضرب من الشعر سمي به لفاد با صراة وقلة صروفه وتصور اصطرايب في اللسان عند
 انشاده من الرجز وهو ما يصيب الله بل في الحجاز فاطا نارت الناقه ارتقت
 محذرا ساعة لم تنبسط مقال رجز البعير بالكسر رجذ فهو ارجز وناقه رجذ
 ولم يبلغ الى هذا المتلو عطف على تنبذ وقوله من الجزالة اما قليل ليدلخ اي
 من اجلها واما حال من المتبالي وعلى المراتب التي يبلغ اليها واياما كان فهو اشران الى
 ان اعجاز القرآن ببلاغته وجزالة معناه وفيه فاعته وحسن نظمه وبخارته **قول** المبالغة للرب
 التي يبلغ اليها **قول** لبت اي غلبت **قول** وشتت موسى قول قصته لجذبة فادرك العضا
 فانه لا يشق عيان الا ان قصته كمن عن السنين بدم شق العباد و موطئ بضم
 والحسن كمن عنه بشفقة والمناظره بجملة المقام والمطامع من طم بصرت الى انشئ ارتفع

الخ من استخوان
 الاكثر كمن شذن
 من استخوان صم

وطح النبيرة اذا دفعه لينظر اليه ولا يخفى ان تجوز القدر الى الحد الرابع ووقفه ورا
الخطا اصل على انما زعمى بلوغ تلك المبالغة **قوله** الالان استثناء من قوله لم تتساقط وما عطف
عليه من المنفقات اي لم يكن سقوط المقدرة ولا ظهور المعجز ولا يورج المتوقعة الجزالة
ولا تجوز الحد الرابع من قوتى ارباب الفضاضة ولا وقوعه وقا ما يرتفع اليه اعلى ارباب
العلية لشي من الاشياء الالان **قوله** وهذا القول قاله جعل اسم الاشياء مبتدا وصفه
واستعمل لفظ القوم ثم لفظ الكلمة المنبئة على كونه مملوفا للقبول ونكر الجذر عن
ولاه على انما زعمى من الاول وركبى وجوه الاول انه اوفى بظان القدران ودعوى
اشارة واليق باساليب ووجه اقتضاه ان الثاني ان الاصل عدم النقل الثالث
ان المقصود من الاستلزام تعيين مسمياتها واكثر الفعولة تشتت فيها عن السور كالم
والد الرابع ان السمة باسماء منتزعة على وجه التقدير لم يوصد في كلامهم وما ذكر
سببويه مجتزعا قياسا كاسى ان ارباب الكلمة فيها بعد وقوعها في التركيب المقتضى
للاعراب مخالف للظاهر وما ذكرنا في توصفها بمجوزاتها في الكلمة منها وقد تنوع على
الثاني بان العلامة اكثر فائز اذ قلنا منها ايضا كما مر وما ان احصاها مائة
للمجوز والحوار عن الاول ان الاتفاق مع العلامة تبع غير لازم وهما مقصودا اصالة وكما
الثاني ان قولهم ما قل باسما على ان المتبع هو الدليل لا كثره القائلين واما الوجه
الثالث فهو ترتيب من الثاني وقد تبع من قواعد وفوائد واجزاؤه في الاول لا خلا
عن التكلف **قوله** يتي وزند كبر الفضل على انما سموا فاعله ومجوز اسما مفعول وبروى
بنايته على معنى لم تسمى وز العرب فيما سموا به مجوزا **قوله** صدقة اضرا كاسيات
من القول بانها اسماء السور مجازا الى مطلق اسمها اسماء لها على سبيل المجاز لتباينها
الاعلام فيما يقصد بها من افادتها التمييز **قوله** الى ما ليس في لغة العرب اي من التسمية
بثلثة اسماء كالم واربعة كالم و خمسة كالم **قوله** ويؤدى ايضا محذور اخر لازم
للموج الاول منته على توهم ان الحز لا ينفك كالم والاعراب جميع اضرائه وما ينافي
لنفسه وكون الاسم متخذا مع المسمى باطل لان الشئ لا يكون علامة موضوع لنفسه **قوله**
كان

كان اعرضت على انما على امر الوجه الثاني ما الى القول بكونها اسماء السور مفعول على وجه
الدهراى مشهور فيما بين الناس وقد مر نظيره في الخطبة **قوله** لا سبيل الى ردة لشدة
وقدم من الاجماع **قوله** سوى ما ذهب اليه اي من كونها اسماء لها حقيقة وتذهب على الخطا
وي بعض السج بالفتية على صيغة مالم يستم فاعله **قوله** على طريقة نصر موت الى سبيل
الحزب والتكليف حيث يصح ان يرى الاعراب على **قوله** غير مركبة الى غير مجوزة
اسماء اعدا على الطريقة المذكورة وهو نصب على الحال ومنتزعة بدل عنه او بيان
له وتقدير الكلام فاما التسمية بها اي ثلثة اسماء فضا جدا حال كونها غير مركبة
وقبل مفعول وتقدير فاما اذا جعلت غير مركبة وفيه بعد كسب **قوله** ناهيك
تسوية سببويه الى صبيك ولما فيك تسوية وهو اسم فاعل في التهم كانه ينهك
عن تطلب دليل سواة يقال زيد ناهيك من رجل الى هو ينهك عن غير حاجته
وعناية ودلالة قاطعة نصب على التمييز من ناهيك **قوله** والمؤلف غير المفرد الى
هاتما بيان خاتما وصفه فلا يلزم من تسمية المؤلف بالمفرد اني حاله سم مع المسمى
كما يلزم ذلك من عكسها في اسماء الحروف والاشبهة مدفوعة لان ما بين الشئ الاخر لا يستلزم
مغايرة لكل جزء منه صح يلزم ذلك المحذور لا يقال قد انشئ مقدم عليه واسمه
متأخر عنه ولا يكون جزء الشئ اسماء والالان مقدما عليه ومتأخرا عنه لان القول
ذلت الجز مقدم على ذلت الكل في الوجه العيني والعلمي واما ذلت الاسم فلا يجب
تأخره عن ذلت المسمى في شئ منها بل ربما كان جزء المسمى في الفعولة في نفسه
وربما كان كلامه كما في اسماء الحروف فيجب تأخره وديا لم يكن شيا منها فلا يضيف
بالقدم والتأخر بالكل الى اسماء نعم وصف الاسم متاخر عن ذلت المسمى مطلقا وان
وقوعه اجزاء للسور من حيث انها اسماء لها فاما ذلت الاسم متاخر يلزم
تأخر الجز قلنا يلزم من ذلك تأخر وصف الجزية عن ذلت الكل ولا يجوز **قوله**
سكون اول ما يفتح الاشياء الى من السور المصدرة بها مستقلة بوجه الاعراب
الى مستند غير محتاج فيه الى ما بعد يقال ان العرب الرسل اذاجا شئ غير **قوله**

وقد مر من حلال الايمان ان المقصود من الغلبة في احوال السور ان يكون حلالا
 على احوال ما يرد بعد ما وقد تم له من غير ان يكون على الوجه الثاني فقدم النبي
 على ان هذا المتعلق بالقرآن لتركيبه من الحروف التي تتركب منها كل كلمة على قواعدهم
 ليس احوالها ببلاغة الفايقة الا لكونه من السورة وعلى الوجه الثالث فقدم النبي على
 ان تكون لاسقلالها بوجه من الغلبة من حيث صدق ما عني بصدق منه اما ان الكلام
 الوارد بعد ما معجرا بالنسبة الى حال من ظهر على لسانه فيكون له كلمة بما يستغفر به طلالة
 على كلمة ما بعد منه معجرا فالوجهان في مدارجها على ذلك في قوله فاقوا بسور
 من مثله من ان الضمير على انزلنا او بعدنا وقد جعل الالحى زائلا بالانزلة على ان
 المنزل اما مطلقا او في نفسه فقد لوحظ ههنا حال المتكلم المنزل عليه في الغلبة الفعالة
 كما لوحظ هناك حاله في احوال ما يزل عليه والاول اسن وانسب اعترض صاحب
 الغربة بانه يمكن تعلم اسماء الحروف كلها ولو سماه من صبي في اقصر من فليس السطوق
 بها الغلبة وقد مر ان احوالها واقرب بان السطوق باسما الحروف عن اشتراك
 انه لم يتعلم شيئا قط بل يتفاهين اقوام اميين ولم ياتي لفظ اصدا مني قراء وخط مستقر
 قطعا وقيل ان قوله واعلم ان مني تمة هذا الوجه وحول هذا السؤال بان المستغفر
 هو النطق باسما الحروف مرعيا فيها تلك اللطائف التي لا يمكن رعيتها من احوال ابوي
 لا مجرد اللفظ بها وقد بان صريح النص لعل على ان المستغفر هو النطق باسما
 الحروف الى النطق بهذه الاسما المحصورة مطلقا مع الاعتناء بعدم الاضلال وايضا
 المقصود بيان الغائب في كل فاعه وتلك الرعاية الماطية في الفعالة ناسرا وايضا لانهم
 منها الاما في اوصاف الحروف واحوالها بعد تامل بلغة ودرج لم يتفطن لها قبل النص
 احد من ذواق العلماء البورس فيما يتعلق بالحروف ففعله عن ان يتفطن لها غيرهم
 فكيف يكون اول ما يقدح اسماء الحروف الى طليين بها مستقلا بوجه من الغلبة وقد مر من
 حلال الايمان وايضا قد جعل النص تذكرا ما قبله بقوله اعلم ان اسماء
 حروف على العرب الالفاظ التي يتركب منها كل كلمة مهم بتكيتها لهم وانما ما ليج عليهم

بان المتكلم به مؤلف منها لاسيما عنده فليس عجزا لكونه من الله فدل على انه جعله مزيد
 تحقيق وتفضل الوجه الثاني المتعارفين وان امكن ان جعل تاييدا لاختيار التسمية بهذه
 الالفاظ المحصورة وتقدم للاغلب في النطق بها وقد نظرنا الى بصرها وما يحل ويحوي
 انقصاها بالوجه الثالث لادبها **قوله** واهل الكتاب اذ به اهل الكتاب وقوله كما قال عز وجل
 استشهد معنوك يدل على ان لكونه امثالا لا يتلو ولا يكتب ينبغي الارتياح ويقطع عن اصاله
 اذ لا يتصور منه الاتيان مثل هذا القدر ان ولو كان يتلو كتابا في خطه بهيمة لكان لا يخط
 في ارتياحه شبهة متمسك بها فكذا اسماء الحروف مستغربة من اللام في الكلام لاسيما عنده
قوله في ان وكل متعلق بقوله فلان حكم السطوق بذلك حكم الاقا صبيح الى حكمها في ان ذلك
 هو وجه الشبهة **قوله** عنده ان يكلم عطف على قوله حاصل فيدرج في وجه الشبهة **قوله** اربعة
 عشر صوتا جعل اسما الحروف ثمانية وعشرين من ان الحروف تسعة وعشرون كما قرع
 به بناء على ان الالف اسم يتناول المد والهمزة ومن ثم قيل الالف اما ساكنة او متحركة
 والفاء الوصل سقط في الدرر والالف واللام للتعريف وقال النص في بسم الله فقلت
 فلم صدق الالف في الخط الا انهم استحدثوا اسم الهمزة كما مر عينا المتحركة عن الساكنة
 ولذلك لم يترك الهمزة في التهجى بل اقتصر على الالف ولم يستثن عن حكم تقدير الاسم بالهمزة
 فادرجه عشر نصف الاسما محققا وانما قال سواء اي وصفتها بنفسها مستقويا بلا زيادة
 عليه ولا نقصان عنه وفعل التوقيع كون الاسماء على من الحيات وصل الاسماء ايضا تسعة
 وعشرون الا انه اذ لا نصفها بغير بالاسماء اعتارا لكسر كافي المستقلة وحروف
 التعليلة وسواء صفة لاربعة عشر تاييدا لافا لم تكن من نصف الاسما لاسيما عنده
 وصفتها اي ستونه وسواء للنصف لاربعة ولانا قصته وضعفه لا **قوله** اسم
 الهمزة والالف صرف واحد عند الفقهاء وصرفان في عرف العام حيث قال نصف الاسما
 اربعة عشر من على الاول حيث اظهر المناسبة بين احوال السور والحروف في على الثاني
 منية على النظر في ضمن فكر فاذن من ولا يخفى انه تاويل لا ضرورة لارتياح فان قلت
 قوله الالف فانهم استغفروا الهمزة مكان اسمها لانه لا يمكن الاساكنة دل على ان

الالف ما كنت فانها ساكنة ابداء وان الهززة مغايرة لهما فقلت قد مر هناك ان اسما
الالف انها هو باعتبار احد سميتها فقط الف السائكة واما ههنا فقد اعتبرنا في صحت
انها اسم سرك بينهما **قوله** ثم اذا نظرت الى بعد ان عرفت ان المورد في الفوارق نصف
الاسامي في سور على عدد الحروف اذا نظرت في هذا النصف وجدت مشتملا على انصاف
اسماء انصاف الحروف اما حقيقة كما في المهموسة فانها عشرة مجموعة في قولك ستشتمل
صنفه وقد عد منها خمسة وكما في المهمون التي هي باعداد فان اسماء حروفها ثمانية عشر
وان كانت على تسعة عشر وقد ذكر منها تسعة وكما في الشديت المجموعة في اصدك قطبت
وقد اورد منها اربعة وكما في الريح المفسرة ههنا بما تقابل الشديت فان اسماء حروفها
عشرون ان ضمن الالف بالهززة لخص بالشديت كما يظهر من كلامه وقد ذكر منها عشرة
وكما في الطبقة المخففة في اربعة وقد عد منها اثنان وكما في المنفحة وهي التي تقابلها فان
اسماء اربعة وعشرون والمورد منها اثني عشر واما بقية ما في المسئلة فانها سبعة
لانصافها صحيحة واقصر منها على ثلثة وتذكر في اسماء المخففة وذكر منها اربعة عشر
وبذلك عشرة وكما في حروف الثقالة المحممة في قد طبع والمذكور منها اثنان ثم اورد
باسماء انصاف الحروف اكثر لان المذكور من حروف الدلالة التي ترين اربعة
فقد ذكر الاكثر منها ونقص من المصنعة المتعاقبة لها في من اسمائها بعشرة على ثلثة
وعشرون حروف الصعبة ثلثة وذكر منها اثنان وقد ذكر ايضا ما لا عدد له صنفه كما سلكه
والمخرف قال رحمه الله فلهذا لان المتروك مكثورا بالذكور لفظا ومعنى وربما يقال
من الاصل المهموسة اعني التاء لصعقتها وحفاها ولم يذكر اصلها ومنها اليها وى
كالالف طعن المتن ولم يذكر على توجيه الحاصل يقال ما ذكرتم من الانصاف مصطلحات
استخدمتها ارباب العربية حين وونها فكيف بقصد حال نزول القرآن المقدم عليها
لا بما نقول استخدمت هو الاسامي والعبارة لا المعاني المرادة بها وهي المقصودة ههنا
وانما قلنا انصاف الاجناس على انصاف اسمائها لانها انصب بما ذكرناه يشتمل عليها انصاف
الاسامي الذي هو المراد بقوله في هذه الاربعة عشر ولو علمت على انصاف الاجناس انصاف

هذا المقصود

لم يعم النصف كصفا في مقابلين معا مثله اذ صحت في المهموسة لم يصح في المهمون واما اصل الف
ههنا مثالا لما سماه في الحاصل ما بين الشديت والريضة اعني حروف لم يرد ههنا فط
على النصف اذ لو ضمت الرخوة ما عداها لم يصح في شديتها ولكن انصاف الالف على
الهززة وقد عداها عدتها في الشديت المشتملة على الهززة دون الرخوة المثاول للثمن وورد في
ان اسم الالف اشهر في الهززة غير مسموع **قوله** ثم اذا استقرت بين اولائه ذكر نصف
الاسامي في سور على عدد الحروف ولا طعن في ذكر اثنان في مجموع الحروف مع رعاية التقصار
والاعتدال وثانيا ان ما ذكره سجل على انصاف الانكس الحروف وفيه نقول لكون الاشارة
مع انه مخصص في نفسه لكون على الانكس واما ان الاشارة مسخرة وتا لئلا ان المذكور من هذا
الاجناس اكثر وقوعا في تراكيب الكلام مما انفي وكر ما فيها فصار ذلك فقطم ما ذكرنا منها كلامهم
وجله فينزل منزله كالمجمل ههنا في اكثر من في اكثر من في اكثر من في اكثر من في اكثر من
في اكثر من **قوله** قد علمت ان هو معلوم كذا والمجمل حال وعاملها دابة وقد اخرج من بينها
بقوله فكان **قوله** عاين اسم عزاسم ههنا فالتين متعلقه بمجموع الفوارق من حيث من
عالم قد تم من ذكر الحروف المشتملة على انصاف الانكس النازلة منزله كلها ولم يجرم في الاصل
والناوب وادله ما لا نفا لا التي منها تراكيب كلامهم حروف التهج باسماء وتذكيرا
وكرها باسماء الا ان نصف الاسامي ههنا قائم مقام **قوله** الى ما ذكرنا في الوجوه
التي نال بكتها ما كفي غلبها **قوله** والزمان الحجابيهم عن في ان المتلو كلام الله **قوله**
ما تكاد ان كانا كان وقوع الالف واللام في تراكيب الكلام من من الحروف الغالبة على غيرها في كثرة
الاستعمال اكثر من غيرها فوقع ما عداها فيها حالنا مكررها في معظم من الفوارق التي هي اكثر منها
ومثلت عشرة ولم نرد في اكثر من في اكثر من في اكثر من في اكثر من في اكثر من في اكثر من
منها فلما اردت ان يكون محتمل في تراكيب الكلام وليس في الفوارق حروف اكثر من المذكور
مشتملا وحش نسب نكر برعما الى مجموع المنظم لا الى كل واحد منه ولا فاجبه الى ناويل
كما في تكرير الفاظه في كل ركعة من الصلوة **قوله** وهي فوارق الضمير المنظم انما نظرت الى اظهر
اول ان من المنظم فوارق كثيرة وقد راعى في عدة الاسامي الاربعة عشر ترتيب السور الواقعة

من فيها وانما ههنا فقد عقب الزهراء في ما ربيح سور توافقهما في الفاكهة وعقب الاعراف
بالرعد لا شتر اكهما في الزيادة على الحروف احد ثم لاحظ ترتيب المصحف الا انه قد لم يراع
على حروفه ونوشه فان كان لفضله فالا ولى ان يقدم على يونس ايضا **قول** فملا عدوت
وحالها كانت سؤال واحد فقدم على الوجه الثاني الذي لم يخط اولا واصتان اضلا كما يدل
علم جوابه اى احاطا بالانقص من الفوارج الانقاط والتحكم للنظر في ذلك وتكررت محققه
فانه سواف بالعرض في اول القرآن فانه ادلى به من غيره واى فادى في تقريرها على السواء ان
اريد تقريره على ما ذكر في نحو الفوارج فان يقال ان ذكر نصف الاسامي عند اواخر الحروف
بكتيبها والزما فملا عدوت الحروف باسرها بنصف اساميها في اول لم ينطبق عليها كالم
لان النسبة المتفاوتة من عدتها جميع الحروف بنصف الاسامي لم تنكر انما المنكر من النسبة كالحاصل
بعد شئ من جنس الحروف فانه ايضا يدل على ان المتحدى به مؤلف منها اى سى الحروف
لاخبر وان كان عدتها جميع ادل على ذلك الهم الا ان ياول بانها اصنعت لتعرف لتكرار
احد السنين في مواضع متعده وفي ذلك رعاية لها على ص **وقول** وكبدت عطف
على اعادة والضمير للنسبة **قول** وصل اى اشترى ايضا الى العرض هو ما ثبت علمه من ان
المتحدى به كذا وما يتوصل به اليه **قول** واقتر اى اشتد اذ اى تغزيرا وتبشيرا الى
العرض وكله مما اسم لفصيل من من العزير والضمير في ذلك راجع الى النسبة **قول** وكذا ذكره
كل تكرير اى تكرير ما يد المعاني في العرض الى اعادة السنين في طلب التكميل امامه اى اللفظ
كالم في سورة وويل يومئذ للمكذبين واما بدونه كص و **وقول** فملا عدوت الحروف
متخلف وكذا ان تورد السؤا على الوجه الثالث وتقول فاما ان تعدد السور بين الانقاط
لتعدد الاغرب فملا عدوت محققه وجيب عنه بان اعادة الاغرب في تكرير اعمان الاغراب
او في المخط ولا ورون لهذا السؤا على الوجه الاول فان المقصود الاصل من تلك الدلالة
على مستحبات مخصوصة ماسما على اجزائها واما الايقاف فربما يقصد منه تبعا **قول** فملا عدوت
ولم اختلف ههنا سؤا الى حلة فاما الفوارج المتفرقة على طريقة واحد مع ان يقصد
من اعادة السنين وتجديد ما حصل بذكر وايضا لم كان افضله في التيقظ المحفوظة

والضمير ان في جات وورد منها للفوارج باجمعها وقوله ووردت تفصيل لاصلا في اعدله
صروفها المعقولة بها وقيل الضمير ان للمصنوع المكتوبة في الفوارج فان الحروف المملوطة
في صداد مثلا فملا عدوت وهو سهو وقيل بها لدولت الحروف المعقولة باسمايها وفي اضاف
الحروف الى ضميرها نوع سما **قول** وكما ان ابنته كلانهم حول على السؤا الثاني والخ
على التوزيع الى بعض الابنية على حرف واحد وبعضها على حرفين وهكذا انتهى الى خمسة
احرف اصول ونهتس **قول** لم تنبى وزاى الابنية ذكر اى كونها على خمسة احرف
والجمله حال سى ضمير الابنية في الطرف وجوز ان يكون ضميرا اخر لان ولا يخفى عليك
ورد مدعى السؤا ليس على الوجه الاول والثالث وتطابق الوجهين **قول** فملا عدوت
الى مدعى الوجه في بحثها مفرقة على التسوية في اعدله الحروف ففردنا وجه اختصاص
كل سور بما يخصها من الحروف فاصطاح السور بما يخصها على الاطلاق اذ لا يوجد فيها فاك
اخرى وخصائص الفاك بسورتها اما على الاطلاق واما ما لا يضاف الى بعض السور الوال
يتم الوجه الثالث وقوله اى ان العرض هو النسبة حبيب على الوجه الثاني المدعى عند
وقوله كما اذا سمي الرجل تقوته لم واشتد الى الوجه الاول ويعرف منهما
بالمقاييسه الوجه الثالث **قول** اية على مجردة عن معنى الاستفهام وقطعنا
الحاصل وتنوينا عرض على المضاف اليه والجملة الخ سلك صف لها الى الحقير حاصل
في اية طرفة سلكها الرجل ولا يعتد في ذلك عروص الاستبعاد لاصل الاستدراك في الاعلام
كما في بعض الفوارج اذ قد يراد بالفرائض وصل التميز عن الكل حاصل بالنظر الى الوجه العلوي
صل اعتبار الاستدراك وورد بان العرض عتبه حال اطلاقه عليه ليس حاصل شيم ان كان
الواضح متعده كان العذر واضحا كذا وما قاله وان اهدا كما في الفوارج **قول** وكذا ذكر
حدثت الاعلام واور في ذكر الاجناس واور لها امثلة من الاجرام والاعراض زيادة
ناييد ما هو فيه **قول** بالهم اى ما بال القول او العلم على الاطلاق عدواى وصفا
العد فيما بينهم لاسي كل واحد منهم ولا نافي قول ومن عدا علم لم يعدوا شيئا منها **قول**
عذرا ذهب الكوفيين قيل ههنا رواية المصلى الذي يعلم من كتاب المحدثان الفوارج

على قول نعم لما علم فيمن جعلها اسما للسور ووجه الجواب عن قولك لهذه الفوائج على
الاغراب والفاصل بينهما ليس اجنبيا عنهما بل موقوف على علمه فلا اشكال
في لاجل الجملة المتداية اي التي وقفت في ابتداء الكلام فلم تقع موقع المفرد ليطرأ عليها ما يقتضي
اعرابها في علمها **قوله** والمفردات المعذرة اي الواردة على اطلاق التحديد فلم تقع في تركيب فقصور عليها
ما يوجب اعرابها لفظا او محلا او حاصل ان هذه الالفاظ او اسمرات على طريقه التي لم يكن
لها اعراب اصلا لفقد المقتضى والعامل في ذلك اورد مثالين بينهما على ان اسما اعرابه لفقد مقتضى
تسمان جملة ومفردة وريما يقال بعض الفوائج كما جملة في قدوة كل كلمة وبعضها كما المفرد
في انه كلمة واصل **قوله** الى ما ليس بعيدا موعدا بل عليه لم اعني السورة او المنزل المؤلف
من هذه الحروف يريد ان الم ذكر انما قد لول ليس بعيدا فكيف صح ان يشار اليه بما وضع للبعد
اجاب اولابانه اشارة اليه لكن في حكم البعيد من وجهين الاول انه يقتضي ذكره والمقتضى
منزلة المتباعد وشار بقوله وهذا في كل كلام الى انه مطرد في العرف اي جعل المقتضى في حكم المتباعد
واشار اليه بلفظ البعيد جار في كل كلام الشئ الى ما وصل اليه وشار ايضا الى الطوازه عرفا بقوله
كما نقول واعتبر من عليه بانه قبل الوصول الى المرسل اليه كان كذلك واجيب بانه لم يرد بالمسار
اليه الشئ صلا عليه وسلم بل من وصل اللفظ اليه حال اجاده كان مع الكلامك وفيه حث
لانه خلاف ما بينهم من العبارة وايضا ان اربعة اللفظ الذي وصل الى الابع لفظ الم فذلك
ليس اشارة اليه بل الى ما دل به عليه وان اربعة لفظ جميع السورة او المنزلة فقبل ان يوصل
اليه هذا كان ذلك على حاله والصواب ان المتكلم اذا التفت كلاما ليلقيه على غيره ويوصله اليه رجا
لا يحفظ في تركيبه وصوله اليه وبني كلامه عليه واجاب ثانيا بان ذلك ليس اشارة الى الم بل الى الكتاب
الموعود في لسان موسى وعيسى عليهما السلام او بقوله مع سلفك عليك قول لا تفتلا وفيه ان الاسح ان يقول
الذي وعده ومنها انما قال بعضهم السؤال خصوص ما اذ كان ألم انها للسورة وقد عرفت
عمومه ويؤيد قول الحنفية مما بعد اي ذلك الكتاب المنزل هو الكتاب الكامل وقوله اي موبيع
المؤلف من هذه الحروف نعم رجا يقال لما كان مجموع المنزل مرموزا اليه لا موجه حابه كالسورة فقبل
لذلك ايضا منزلة البعيد كقوله ولانه لما وصل عطف على قوله وقفت الاشارة لا معناه لانه وصف
يقربه قوله لم تحت واما قوله وقيل عطف على قلت ولما لم يكن مختارا عنده اخوه وان اقتضى
ترتيب اللفظ فتدبره بان قال ليس ذلك اشارة الى الم وان سلم فتدبر حكم البعيد في ذكر الامام
السكاكي ان اشارة اليه باسم الاشارة امامه مرك بالبر او منزل منزلة وتحقيقه ما فصل في بعض
مشرحة الكافية من ان المعبر في اسماء الاشارة سوال اشارة الحسية فالصل فيها ان يشار بها الى محسوس

على ان ما استقر اعرابه لفقد مقتضى تسمان جملة ومفردة وريما يقال بعض الفوائج كما جملة
في تعدد كلماته وبعضها كالمفردة في انه كلمة واصل **قوله** الى ما ليس بعيدا موعدا بل عليه لم اعني السورة
او المنزل المؤلف من هذه الحروف يريد ان الم ذكر انما قد لول ليس بعيدا فكيف صح ان يشار اليه بما وضع للبعد
الاجاب اولابانه اشارة اليه لكن في حكم البعيد من وجهين الاول انه يقتضي ذكره والمقتضى
منزلة المتباعد وشار بقوله وهذا في كل كلام الى انه مطرد في العرف اي جعل المقتضى في حكم المتباعد
واشار اليه بلفظ البعيد جار في كل كلام الشئ الى ما وصل اليه وشار ايضا الى الطوازه عرفا بقوله
كما نقول واعتبر من عليه وسلم بل من وصل اللفظ اليه حال اجاده كان مع الكلامك وفيه حث
لانه خلاف ما بينهم من العبارة وايضا ان اربعة اللفظ الذي وصل الى الابع لفظ الم فذلك
ليس اشارة اليه بل الى ما دل به عليه وان اربعة لفظ جميع السورة او المنزلة فقبل ان يوصل
اليه هذا كان ذلك على حاله والصواب ان المتكلم اذا التفت كلاما ليلقيه على غيره ويوصله اليه رجا
لا يحفظ في تركيبه وصوله اليه وبني كلامه عليه واجاب ثانيا بان ذلك ليس اشارة الى الم بل الى الكتاب
الموعود في لسان موسى وعيسى عليهما السلام او بقوله مع سلفك عليك قول لا تفتلا وفيه ان الاسح ان يقول
الذي وعده ومنها انما قال بعضهم السؤال خصوص ما اذ كان ألم انها للسورة وقد عرفت
عمومه ويؤيد قول الحنفية مما بعد اي ذلك الكتاب المنزل هو الكتاب الكامل وقوله اي موبيع
المؤلف من هذه الحروف نعم رجا يقال لما كان مجموع المنزل مرموزا اليه لا موجه حابه كالسورة فقبل
لذلك ايضا منزلة البعيد كقوله ولانه لما وصل عطف على قوله وقفت الاشارة لا معناه لانه وصف
يقربه قوله لم تحت واما قوله وقيل عطف على قلت ولما لم يكن مختارا عنده اخوه وان اقتضى
ترتيب اللفظ فتدبره بان قال ليس ذلك اشارة الى الم وان سلم فتدبر حكم البعيد في ذكر الامام
السكاكي ان اشارة اليه باسم الاشارة امامه مرك بالبر او منزل منزلة وتحقيقه ما فصل في بعض
مشرحة الكافية من ان المعبر في اسماء الاشارة سوال اشارة الحسية فالصل فيها ان يشار بها الى محسوس

مشابه قريب او بعيد فان اشبه بها الى ما يحد احساسه نحو ذلك الله او الى محسوس غير مشابه
نحو تلك الجنة فلتفهم كما تشاهد فان كل غائب عينا كان او معني اذ ذكر جاز ان يشار اليه
بلفظ البعيد نظر اليه ان المذكور غائب تقول جاز ان يشار اليه بلفظ البعيد نظر اليه بلفظ البعيد
فما لشيء من ذلك الغيب وجاز على قله ان يشار اليه بلفظ البعيد نظر اليه بلفظ البعيد
هذا الرجل وهذا الغيب وكذلك يجوز لك في القول المسموع عن قريب ان تشير اليه بلفظ
البعيد لانه زال سماعه فصار يحكم البعيد كقولك بالله الطالب الطالب وذلك قسم عظيم
لا فاعل كذا او الاغلب في مثله ان يوتي بالقريب فيقال وهذا قسم وبالحكمة لما كان الحكم بالاشارة
موضوعا للمشار اليه اشارة حية فاستعماله فيها لا يدرك تلك الاشارة كالشخص البعيد مثلا
بما جاز بان يحد الاشارة العقلية كالحكمة لما بينهما من المناسبة اذ عرفت هذا فنقول لفظ
ذلك ان كان اشارة الى المفسر له سواء كان اسما للسورة او رمزا الى المنزل ليس مدركا بالهر
منزل منزلة فان نظر الى ابتداء نزوله كان كمن حضر جعل كاشا مدله ذكره وفي حكم البعيد لنزوله
ذكره وتقصيته وان نظر الى انه لم ينزل بتمامه كان كمن غاب حية مشاهداً ابعد الما ذكره وجاز ان
يعلن مشاهداً بالذكر وبعد به بغير وصوله الى المرسل اليه وقوعه بذلك في حدة البعد في المرسل
وان كان اشارة الى الكتاب الموحود فهو لبعد ذكره بمنزلة مشاهداً بعيداً وقيل انما تحت
الاشارة اليه مع انه ليس محسوس لانه جعل كالحسوس اشارة الى صدق الوعد والقول بانه
لا حاجة الى تاويل لان المحسن على ان المشار اليه اذ كان مذكوراً مع اسم الاشارة صفة له
لم يلزم ان يكون محسوساً على منشاءه ان من نقلنا كلامه في تحقيق اسماء الاشارة ذكره في موضع
لغزان اسم الاشارة مبهم الذات وانما تبين الذات المشار اليها اقبالا لاشارة الحية او با
لصفة واراها ان ازاله الا بهام اما بالاشارة الحية وحدها واما بالصفة معها بدل على ذلك ان وقع
في كلام المنقول انما بان المذكرة في حدة اسم الاشارة هو بالاشارة الحية فقط وانه موضوع
ما هو مشار اليه اشارة حية واستعماله في غيره مجاز لغم وعوى ان لفظ ذلك شاع استعماله
فيما هو من المعاني والمعتولات مع ذلك التاويل مستقيم ان المصنف لم يذهب الى ان ذلك
للتعظيم اشارة الى بعد رجفة الهداية كما اختبر في المفتاح لان ما ذكره اشهر في الموقف واجرى
في الموارد واقرب الى الحقيقة بل ربما يخيل انه صار فيه حقيقة عرفية وذكر بعض الافاضل
ان الكتاب الموعود ان اريد به ما وعدوا به في التوراة والانجيل اعني القرآن لم يبعث ان يكون
ذلك الكتاب خبر الالم لانه جاء من القرآن لا من الالم لان القرآن كله بناء على انه
جزءه او جعل موعود ان يبعثه وان اريد ما وعد به النبي صلى الله عليه وسلم من خبر القرآن اذ ذكر لفظ

مفرد او مركب وزال سماعه جاز ان يشار بلفظ البعيد او البعيد الى كل واحد من اللفظ والمعن
بلا تفاوت بينهما ذلك **قوله** لم ذكر اسم الاشارة هذا السؤال اعني اذ كان اسم السورة فذكر
وجه به فان قال الم علم المنزل بخصوص وليس هناك تانيث لانه لفظه ولا في معناه فحيث ان يشار
اليه بذكره وانما ان لفظ السورة يطلق عليه فلا تعني تانيث لم لو عبر عنه بالسورة كان مؤثراً لم
لما اشهر في المعارف التعبير عن ذلك المنزل بالسورة واسم السورة حتى كان حق ان يعبر عنه
بها فيقال سورة البقرة مثلاً وقصد بوضع العلم بغيره عن سائر السور كان كونه سورة ملحوظ
في وضعه له وكان قوله الم في قوة قوله هذا السورة فحيث ان يشار اليه بالاسم الا انه لا يمكنه والقبائل
نجبت عنه عن مدلولاتها تارة بالفاظ مذكورة واجرى بالفاظ مؤنثة ولم يستعمل فيها شي منها جاز تذكر
وتانيثها وهذا اعتبار مناسب لانظر من في احوال الالفاظ **قوله** فان جعلته اي ان كان الكتاب
خبر وذكر كان ذلك في معنى الكتاب ومسماه مسي الكتاب اي بعيد كان على شيء واحد وان تغير
مفهوماً جاز اجراء حكم الكتاب الذي هو الخبر على ذلك الذي هو المبتدأ في التذكير كما اجري حكم
الخبر على المبتدأ في التانيث في قولهم من كانت أمك حيث انت جاز تذكره فيه وتانيثه للفظ
ومعناه كان هناك خبر مؤنث او لا واجب بانه تعييل لا استدلال ولا تنافي بين الا
عبارتين اجماعاً وانفاً او قبل ما ذكره المصنف من تانيث من نظر الى ما هو
عبارة عنه وهو مردود بان ما ذكره اخضع منه وقيل الجدل على اللفظ اكثر فاعتبر الخبر
وهو ضعيف لجواز ان يكون من اذن قبيل الاقل **قوله** وان جعلته اي ان جعلت الكتاب
صفة لذلك كان موقفاً الى الكتاب من حيث لا يخفى كما في الوجه الاول فان الواجب ان يطابق
في تذكيره وان كان المجموع عبارة عن مؤنث وانما ان السورة مسماه بالكتاب في تذكيره يثبت
الربا لذلك مع قطع النظر عن الخبر فهو وجه لغو توهم بعضهم ان قوله من حيث اشارة اليه **قوله** انت
نما او رد الموضع الاول لان الاستشهاد بالثبات غايته به وتغليب النون اسم امرأة حرف لانه
ثلاثه ساكن الاوسط كوعده وروى لغى على وزن جبلي وكذا اسم السورة لان المعنى لذلك
الان ان او الشخص والى هذا التاويل اشار المصنف بقوله يقول عند ذلك الانسان
اي وقيل ذكر لانه اشارة الى الغائب الزاري على معنى النسب كما نقول سند لابن
اي ذات ليني يقال عتب عليه اذا عفت وزري عليه اذا عابه وقوله على الجواز ان ظرف
لغاسه وجوز ان يكون حالاً من لغا او من ضمير في عاتبه وقيل عوجو نحو النعم ومنه التدار
ما ذا يحبون من لغا واحجار لغدار لغا ونفا لاسمين بها وروى ما يفسر بها والسر والعيش لم يمار
الجمع عطف وعلم البحر ليقف وقوله ما ذا يحبون كانه يرد به على نفسه قوله في خبر **قوله** الجمل خبر المبتدأ

الضمير الراجع الى
وهو مذكور في
اكثر من مكان
او يرد به مؤنث اولاً

الاول والعايد فيها اسم الاشارة اليها مقام الضمير قوله ومعناه ان ذلك هو الكتاب
 ادخل ضمير الفصل بين المستداه والخبر اذ بان ان التركيب يفيد الحذف على ان اللام
 الحذف وصف الكتاب بالكمال تنبيه على ان المقصود من حصر الحذف هو حصر الكمال
 واللام لكن الحذف صحى وقال كان ماعداه تصرفا بما تضمنه حصر الكمال فيه من اثبات
 النقصان لما يقابل من الكتب تأكيد له على لفظ كان نوع تاثير مع سائر كتب
 السبع وقيل موثقا الى ان الحذف على وجه المباعدة دون الحقيقة وليس شى
 فانه لو حرم نقصان ماعداه لكان الامر كذلك ولما فرغ من بيان المعنى المتصور الذى هو حصر الكمال
 اثباتا وثباتا شرحه ووجه افاق حصر الحذف اياه بقوله وان الذى معطوف على قوله ان ذلك لا يد
 انه لكانه ثباتا ونقصان ما سواه من جنس هو الذى سيجى ان يسمى كتابا كانه الحذف كله
 وماعداه كان خاضعا لمثل له مثالا مشهورا في الحرف وادروا فيه ما صرح فيه بحصر عليه الحذف
 في الكمال ان قوله هم القوم كل القوم ازاله لما عسى يحتاج اليه الا واما من استبعد حصر الحذف
 في بعض افرادهم وادركه وان الذى كانت ينفع ما ودم ارادوا ان الذين طاعت من الحث
 مفتوح الكمال مع الملك الى ملكك وماءهم وارقت بلغ وهو موضع قريب من البصر وقيل
 من الجينونة والمفعول كان سفلك وماءهم قولا سماء على ان يستحق قال في اللسان
 استاملك فلان لكدا الى مواملكه ولا ملل الحجاز يستعمله ان استعمالا واسما وفي الصحاح
 وذن الفواص في اوصاف الخواص ان المتامل من ياخذ الا لك او ما ملها فان قلت
 اذا كان اسم السورة وذلك اشارة اليها كان حصر الكمال فيها اثباتا لنقصان سائر
 السور فانها المتألفة لكانت المتقدمة قلت هذا لما يلزم اذا لوحظ في الحصر السورة من
 حصر خصوصها واما اذا لوحظت من حيث انها قران فلا لان امثاله من من الحثيم هو
 الكتب المتقدمة لا سائر السور وارجو ان يرد له باسم السورة القرآن كله محاذرا قوله
 وان يكون الكتاب صفة الى ذلك فيكون حينئذ ذلك الكتاب خبرا مفردا وان الكلام جملة
 واحدا ومعناه ما ذكره وفلسفة حقيقة وحصل الكلام ان الكتاب العهد على تقدير كونه
 صفة لذلك لانه المتبادر عند الاشارة اليه وايضا لان في الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الكتاب عليها وان قصد الحصر كان اسم الاشارة لقوا واما ان ذلك الكتاب يدل على تقدير
 كونه مستداه ما بعد خبره فلم يفتت اليه فلم يقع الابدال فيه مع قوله لا في المجهول ولا في الحذف
 شهاد في الفطرة السليمة قوله ان الكتاب صفة الى ذلك سواء كان خبرا ثابتا او بدلا من الخبر
 المفرد وقد ذكر في المحقق ان الخبر اوضح او البدرج هو مجموع الجملة لا ذلك وحده المتقدم

موقعه
 الاول اي الم وما اذا
 جعل ذلك مستداه
 صفة او بدلا من
 خبره

خلافة فان قلب كيف صح الاخبار عين منى بام قلت صح ذلك على معنى ان من السورة
 هي السورة المشهورة فيضلا من الاو بالخط وخطه او على ان اسمها بهذا الاسم قوله اي ذلك
 الخبر لا يريد ان ذلك الى ما مر من ان بعد لفظ الاحرف وكذا قوله كيف المولى
 من من الخوف اشارة الى ان الضمير المقدر يرجع الى ذلك المرموز اليه وهو كما مر الوجه
 الثاني قرع العصار واما اذا قصد به كذا الخوف والاعراب كان دلالة على الخبر المكون
 منها تنبها لا قصد او ان خبره يدل رجوع الاشارة الى الضمير اليه قوله ونالف هذا اظام
 فاعلم اذا جعلت اسم اسم السورة في موضع مقتضى ان تنزل الى اسم تنزل الكتاب
 او مخرجه من المحذوف اي من الم وان جعلته تعديدا فنزل الكتاب اما خبر مستداه
 محذوف او مستداه خبر لا ريب فيه او هو اعتراض والخبر تقدير للمتمم وانما جعله
 ظاهرا للملاحظة بان وجه السابقة في القراءة المشهورة وقيل نقلتها بالقياس اليها قوله
 والريب مصدر روي اذ احصل فيك الريبة في اصله كذا في الاشارة استوعب هذا الموضع
 ونظير مع الريبة والشك ولو اردت معناه الاصل لقل لا ريب له كما قال الاخر
 لزيد قوله وحقيقة الريبة ان الريبة وان اشتهرت في الشك الا ان حقيقتها ومعناها الاصل
 قلقت النفس واضطربتها قوله ومنه اي ما ورد فيه الريبة على حقيقتها استشهد بقوله
 عليه السلام ورسلا فان اشكركم على ان الريبة غير الشك واللام يكن في الكلام فليس يجعلها
 مقابلة للطائفة على انها الشك ومع الحديث ومع ما يربك اي يتعلقك ذمبا الى ما يطعن
 بتقليد فان كون الشك في نفس مشكوكا فيه غير صحيح مما يتعلق بالنفس الزكية وفعل مشكوكا فيه
 صحيحا فاما ما طعن به اي اذ وجدت نفسك مضطربا في امر فدره واذ وجدتها
 مضطربة فيه فاستمسك به لان اضطراب قلب المؤمن في شى علامة كونه باطلا محلا لان
 شك فيه وطمأنينة فيه علامة كونه حقا وحقا وقيل معناه مع ما شك فيه الى ما تطه
 فان العمل بالمشكوك فيه يقتضي قلنا ونزدوا وفي ذلك مشقة بخلاف العمل بالمعلوم
 فانه يقتضي سكونا وراحة والاول قوي وعساة الكتاب محمول عليه واعلم ان
 الحديث من رواية الترمذي والشيخان وفيها فان الكتاب رتبة فترجم بعضهم ان
 ما ذكره المص لا يصح روايته ولا دراية لان الريبة هي الشك فلا قد يقع في الاخبار بانها
 واجاب رحمه الله بان معنى آخر الروايتين لاشاق في صحة الاخرية فانما في الاخبار
 فقد حقتها العلامة بما لا مزيد عليه قوله في شخص بالقبول اي ثبوتها من شخص به او اورد
 عليه امر يتلقاه في محله شاخصا بضم فلا يتصرف من حيرة وقيل ان يرمب بالقبول
 يتكلم شخص من بلد الى بلد اي ذميت فالباء بالندبة قوله بظني فاقني هو الذي تثنى

لا يفهم

وابان

فان نحن نؤمنه لا يؤيده ان لا تعلقه ولا يترتب على التعرض له روى انه عليه السلام من هو احكاما
 بتعلي حاقق في ظل شجر ثم خرج موت فقال يا فلان فني ههنا حتى يبرأ الناس لا يبرأ احد بشئ كيف نفي
 الرب الى الشك كما مر على سبيل الاستغراق فان معنى لا ريب فيه لا يشك فيه من احد قوله
 ما نفي ان احد لا يرتاب فيه الظاهر يرتاب فيه بدون لا فان وجوده يفسد المعنى لان نفي نفي
 الرب انبات له ففعل لاننا قد قيل من سندا الى مستقرا جاع الى الرب كما يدل عليه السؤال
 وحرف الجر محذوف اي ما نفي الرب لان احدا او على معنى ان احد لا يرتاب فيه ورد ان النفي
 مع منوجه الى العلة او الى التفسير ولا يتبادر قوله وانما المعنى كونه بل الواجب ان يقال
 وانما نفي الرب لكذا او على معنى كذا او قبل النفي معنى الاتيان بالجنس منفي اي ما اتى بان احدا
 لا يرتاب فيه منفي اي ليست الجملة المكونة بها منفية هي بل هو محصور في ان ليس المعنى الارتاب
 فيصير المتبادر له لان الكلام في استعمال النفي بهذا المعنى على ان الحكم بزيادة لا اقل تعلقا قويا
 وانما المعنى جمع بين تعريف السند اليه وكلمة انما مبالة في السطر الى ليس المعنى ههنا
 الا كونه النفي محلا لافعال في نفسه لتعلق الرب به ومظنة له اي موزة نفسه بحيث لا يرتاب
 فيه بل هو مستطوع البرهان على كونه حقا منزها عن عند الله بحسب ملكا كذا احدا ان يكون منه على
 يقين وهذا معنى صحيح ما دفع لا يتحد في صيغة ارتياب جميع الناس فيه فضلا عن ارتياب بعضهم
 وفي اختيار انما اشعار بان كون المعنى ما ذكرنا امر مكشوف متبادر من العيان فكل من تصور
 بعد تخصيص الحق في المسئلة هذا اما لا يشك فيها ولا يشك فيه على احد انك تزد يد لك كونها
 يقينية في نفس لا يشك في تعلقها بالشك لان احد الاشك فيها وكذلك اذا قلت
 لمن نيكرا امر الانكار فيه اولس هذا محلا لانكارا رادوث انه ليس خليف بالانكار ومظنة
 لصلوحي ولا يشك ان يرتاب فيه وبعد التحقيق يرفع ما يقال من ان القرآن مبني على الرب
 فكيف يثبت كونه مظنة له قوله ان يقع فيه الضمير للارتياب الذي دل عليه مرثا الى الاستشهاد
 لصاحب الارتباب فمعنا هل يثبت في ان يقع فيه وقيل للقرآن على معنى ان يطعن فيه من قولهم
 وقع في فلان اذا اشتابه وطعن فيه ورد بان المفهوم من ان طعن المتباينين مما لا يشك لاما هو
 المقصود اعني ان يرتاب مما لا يشك الا ان يجعل الارتياك طعنا وانما تحل عنه معنى قوله لا ريب
 استشهدا على اننا معني ليس هو الارتياب بل كونه متعلقا للرب بالمعنى المذكور قوله فابنه
 ما فيه نافية لا تعجب اي لم يبعد وجود الرب منهم ولم ينفهم عنهم بل ارشدهم الى ما يزيل ريبهم
 ويوصلهم الى ان يتحققوا ان القرآن مما لا يشك ان يرتاب فيه قوله فاما قدم ما بينا
 ان انقطعوا بالنفي ههنا ليس هو الرب بل كونه متعلقا له توهم ان النفي لم يتوجه

الاستشهاد
 الى الاستشهاد
 الى الاستشهاد

الى اصل الرسل الى متعلقه الذي هو الطرف فكان ذكره اهم فلا قدم اجاب بان النفي متوجه
 الى الرب لا الى متعلقه ليكن لم يقصد نفي الرب عنه انه لم يرتب فيه احد بل قصد اثبات انه حق وصدق
 وان الرب فيه غير واقع موقفة كما ذكرناه لا يقتضي تقدم الطرف على ان فيه ما نفيه وهو انه
 لو قدم لا فادفع بعيدا عن القول وهو ان الرب ثابت في كتاب الحق لا في هذا الكتاب وهذا
 المعنى وان فرض استقامته لا يناسب المقام اذا المقصود ان القرآن حق لا مجال فيه للريبة
 رد الما يترتب المشكوك لان الرب منفي عنه وثابت في نفس ان لم يكن متناك منازعة في ذلك
 وفي المحتاج اذ منع تقدم الطرف لادلة الله على ان ريبا في سائر كتابه وانما بطر ولا خفاء انه توجيه آخر قوله
 في ابياء الرب حرف انشئ اي جعله بحيث يلي حرف النفي اي قدس منه وعقبه بلا فصل وعلى هذا
 فقوله ولو ادعى الطرف بالرفع وتحتل النص على معنى ولو جعل حرف النفي تحت على الطرف اي قدس
 منه ويتقدم بلا فاصل قوله ان كتابا آخر فيه الرب لافيه هذا بيان حجة لا يخار عليها فالرب
 مبني اقدم عليه حين التخصص وقوله لا فيه عطف على ذلك الجنب المقدم وتصح بما تضمنته
 التخصص من النفي تالكيد اليه والمجموع خبر لان وقدر وبي فيها لطيفة هي ان التخصص
 يتالف من اثبات ونفي فيصح اما با او باحد ما على ما يقتضيه الحال ونظم التنزيل على تقدير
 التقديم اعني لافيه ريب بعد تخصيصه صرح فيه بالنفي وحده لكن بعد عن المرام ويتفق
 عن متاسبة المقام انما هو للاثبات فلهذا كان اختار الصلوات التنصيح به مع الحيا فخط على
 طريق التقديم واستنبط الطرف على صورته واستدرك بالعطف ما فات من كون النفي مخرج
 به في ذلك النظم وقيل حق العيان ان كتابا آخر فيه الرب لا اياه اي القرآن او ان
 في كتاب آخر الرب لافيه وكلاما مودعا ان اما انما تعلقوا بقاء الطرف على مبيته
 في النظم واما في الاقول فلان قوله فيه الرب ان كان جملة مفيدة للحصر كما بيناه كان المعنى
 ان الرب لا يخصه بكتاب آخر الا بالقرآن وانما فاسد وان كان محمدا على ان الرب
 فاعلم للطرف لم يوافق النظم في اتفاق التخصص بالتقديم وكان تعريف الرب مستدركا وهذا
 القابل توهم في البيان الكتاب ان الطرف خبر لان والرب فاعلم ان قد يترتب ان يحط
 عليه قوله لا في كتاب آخر خبرا مختصا عنه فاستبدل الذي يتواري بالذي كونه قوله
 لافيه يقول ان نظرا الى حاصل المعنى كان قصر الصفة الانشائي على خور الدنيا وان روى
 التامع التائيلة ان ندم المسند فبعد حصر المسند اليه على قصر الموصوف على الصفة
 اي القول مقصور على عدم الحضور في خور الجنة لا يتعداه الى عدم الحضور فيها بالكلية او عدم
 القول مقصور على الحضور فيها لا يتعداه الى الحضور في خور الجنة بل محمول على حرف النفي

جزأ من المسند والمند اليه وقيل على ذلك نظاير قولنا بوالشفا متابعين مشهورا سمعنا
 اسود الخ رائحة قور ان المشهور في وجوب الاستغراق وهذا يجوز بيان ذلك ان
 المشهور لنفي الجسد ان الحقيقة ويلزم نفي افرادها سيما اذا لو ثبت ثبوتها كانت
 الحقيقة ثابتة في ضمنه ولا يخفى معنى قوله في الاستغراق نوصيه فاذا قيل لا رجل
 في الدار بالفتح لم يصح بل رجلان او رجال وغير المشهور في محو الاستغراق على معنى انها
 طام في فيه ومحملة لغير اخر اما الاول فلان المتبادر من السكنى المنوطة فردا لا بعينه وهو
 ساوفا فاذا ثبت استلزامه في جميع الاول واما الثاني فلانه قد قصد بذلك نفي الوحد المتفرقا
 الى المحرقة عن العدد فيقال لا رجل في الدار بل رجال الجسد موصوف بالتعدد
 لا بالوحدة اما زدت لفظه من الاستغراقية قلت لا من رجل زان الاحتمال وهذا زندق
 في الاستغراق كالمبنى الا ان مفهوم المبنى في الحقيقة ومفهوم لا من رجل نفي فردا لا بعينه اذا
 فترت الاول باننا رسيه قلت ليست مدد رسد او اشارة قلت ليست مدد رسد او اشارة
 لا رجل فعنه ليست مددي وقيل استغراق المبنى لنفسه معنى من مقدار فيجب ان لا يتفرقا
 معلوما لا يقال صحة الاستثناء من لا رجل ولا من رجل تتفرقا في خصوصيتها لانا نقول لا يفرد لبرايه
 في الاناظر اننا صفة اتناقا لاسماء العدد وقد تحقق في موضعه قوله هو المشهور وقيل على هذا
 كونه الكتاب نفسه مددي وعلى الاخر طرفا له والاول الجاهل المشهور اولى قور من ان
 ينوي خبره فيكون الموقوف عليه مفيدا تاما والا كان الوقف قبلي ناقصا قوله
 بدليل وقوع الضلالة في مقابلته استدلال على ان الهدى هو الدلالة الموصلة الى البغية
 الى المطلوب لا مطلق الدلالة على ما يوصل اليها بوجوده فلهذا الاول انه يقال بالضلالة
 استحال الكافي لا يتبين ولا شك ان الحثية وعدم الوصول الى المصطوب مفهوم الضلالة
 فلو لم يعتبر الوصول اليه لم مفهوم الهدى لم يفهم التقابل واعتراض بان المذكور في مقابلته
 الضلال هو الهدى بمعنى الاستدراك اما مجازا واما اشتراكا في الصياح مددي واحتدي
 بمعنى الكلام في المتعددي ومقابلته الاضلال في الاستدلال لا يتم اذ بهما يستلزم الدلالة على ما
 لا يوصل الى المرام لا تجعله ضالا اي غير واصل واجب بانه لا فرق بين اللازم والمتعددي
 وباب المطاوعة الا ان الاول ماثر والثانية تأثير فاذا اعتبر الوصول الى المرام كان
 معتبرا للمتعددي ايضا واما الضمير في مقابلته في بيانه الاستخدام ويرد عليه ان التمسك
 بالمطاوعة وجه مستلزم فكذا في مقابلته مستدرس لانا اعتبار الوصول الى المرام مستلزم
 عن الدليل انما انه قال في موضع المدح فلان مددي كما اشار فلان ممدودا مدح الا بالوصول

اي ملازم
 الحقيقة
 اذا

وحقق

الى انكار

الى الكمال المطلوب ونوقش بان استدلاله الكمال والتمكن من الوصول اليه ايضا فضيلة
 يستحق عليها المدح وبان المهدى في مقام المدح يدل به المنتفع بالهدى كان في حقيقة كانه
 معدوم اذ لا اعتدله بالوسيلة عند فقد ان الحقيقة واجب عن الاول بان التمكن
 مع عدم الوصول بقضية يذم عليها وعن الثانية بان الاصل في الاطلاق الحقيقة
 فلما استعمل المهدى هناك في الاصل كان حقيقة فيه الثالث ان احتدي مطاوع مددي
 يقال مدديته والمطاوعة عبارة عن حصول الاثر في المفعول بسبب تعلق الفعل
 المتعددي به فلا يكون المطاوع مخالفا لاصله الا انه تأثر واصله تأثرا فان التمسك فيه
 مخالفة حالة يستحق تحصيلها كسرا وقبولا انك را فلو لم يكن في الهدى ايصال الى المطلوب
 لم يكن في الاستدراك وصول اليه وتقتضى بنحو امرته فلم يأتها وعلمته فلم يتعلم ورد بان حقيقة
 الايتار حيد ورتة ما مودا وموهذا المفع مطاوع للامرغ المستعمل في الامتناع المجازاة صا حثية
 عينية وبسبب موافقة الامتناع مطاوعا للامر وان كان مرتبا عليه في الجملة على صون المطاوعة
 قال اننا فضل اليمين رحمة الله مطاوع له لكنه نادى بالحق به غيبا بل بالعلم الاغلب واما علمته
 في المثال المذكور فلم يرد ما هو حقيقة اعم حصلت فيه العلم بل اورد به معناه المجازي
 اي وجهت نحوه ما ينطوي الى العلم غالبا وليس التعم المطاوعا الى المعناه الحقيقي قال رحمه الله
 وبذلك ينفذ ما يقال من ان المتأثر ان كان محتارا لم يجب ان يكون المطاوع موافقا
 لاصله وان لم يكن محتارا وجب نعم قد كثر في قسم الحث والاستظهار الاصل في معناه مجازا
 اعني توجيه ما يقتضى الى الفعل غالبا وقيل في جواب التقض بالايثار ان قضية الامر
 لغة ان لا يثبت الا بالامتناع تلك متع من ذلك لزوم الجبر وسقوط الاحتياط فينتج
 عنه مانع مخصوص وفيه ان هذا المانع موجود في الامتناع كيتخلف عن الهدى فينتج
 الوجه الثلثة متوهم في واما مود فهدى تام وبسبب بانه مجاز عن اذاحة الحكم والقاض
 اسباب الكمال الى الامتناع بقوله ج فاستحقوا اسم على الهدى اي ابروع ورد بان
 الاصل الحقيقة وقع بانه نزل تلك القرينة او ما يشبهها بقبول ومنه غير ذلك المعنى ومنه
 كونه مجازا فانه اذا ما فوزه ويقال فهدى وقوله ولان امتداه قطع ما من على
 قوله بدليل وقوع الضلالة تكسب المعنى اي لان الضلالة واقعة ومقابلته ولا ان
 يقال قوله فلم قيل انما مودنه بالاستدراك اي ما ذكره في تفسير الهدى يقتضى ان
 يكون مددي للمتقن والاعل تحصيل الحاصل كانه قيل في الدلالة في موصلة الى المصطوب
 الكوا حيد ورتة ما مودا وموهذا المفع مطاوع للامرغ المستعمل في الامتناع المجازاة صا حثية

٤٤٠
 فان من لا يتفهم
 بالهدى كانه

حصلت

اريد بالمدى الزمان
والمتنفس على ما كان
حاصلا كما في قوله
احدنا

تعلق بالمتنفس ما رعن النابض فان من اعتدى الى مقصود كانت دلالة على ما يوصل اليه لغوا
قوله موتوك يعني لا بد من امرين اما ان يولد بالمدى الزمان والتفتيت على ما كان حاصلا كما في
قوله تبع امدنا او يولد بالمتنفس الشارفون للشقوى والاولى هو الحق والملازم لنظر الكلام هو
وسيلة اشارة اليه ان شاء الله تعالى فقدمه ذلك وليلا يفصل به بين اشارة وما يقتضيه عليه
من سوال الله لا يقال قد سبق ان الهدى والتفتيت مجاز قطعها وفي الزمان اما حقيقة
او مجاز فكيف جمع بينهما هنا لانا نقول لم يرد ان اللفظ متعلق فيها متعلق في الزمان
فقط والتفتيت لازم تبعا وان صلح ان يتحمل مقصودا بنفسه يستعمل اللفظ فيه ومن
فان قلت قلت نحو ذلك الله واكرمك كذا ج الى اتاويل المذكور فانه طلب مختص بالاستقبال
فلو لم يؤخر كان طلبا لتحصي الحاصل واحدا من المتنفس فلا حاجة الى تاويل اصلا او لادلاله
له على زمان قطع بل معناه مدى المتنفس المستوفى بذلك الهدى فلا اشكال او لا يرى
انك اذا قلت السراح عصفه للمعتصم على انه سبب الهام بهم ان هناك عصفه اخرى خافية
لما كان الشخص معتصما بها قلت انك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى وصفية وعلمت به
معنى مصدرها ما في صيغة فعل او غير فافهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف بشكلا الصفة
ما يتعلق ذلك المعنى به لا بسببه مثلا اذا قلت ضربت مفرقيا فافهم منه في ذلك العرف انه موصوف
بالطهروية ما يتعلق ضربك به لا بسببه ضربك اياه والسرقة انك في بيان تعلق ضربك به لا بغيره
على ما هو عليه في زمان التعلق وتعتبر عنه بما هو مسلمة واستحق ان يعبر عنه وان لم يتعلق به ضربك
سواء كان اسما وصفه فاذا عبرت عنه بالمضروب كانت مفرقة بينه صفة ملية له ما حوفا على انها
حق له ولا شك ان مفرقة بينه هذا المفرق متفرقة عن ما انت متفرقة بين ثبوته في ذلك الزمان
فلا يكون ملية فيه مستحقة له فان اردت انه مضروب بغيره كان مخا انما للظاهر ومجازا
باعتبار الماكرفوتوك على الزمان واللفظ والاضلال لكبر او للمتحدث جاز على ظاهره بخلاف
قولك مدى للمتهمى واصلا للفعال واحادوث العصفه فلا يجدك نفعا اذ لم يرد بها من
المصدر الى المتنفس للتجدد والحدوث بل اريد الحاصل بالمصدر ومعنى مستقر ثابت
يقا ف الى المعتصم ونسب اليه باللام على ان الطرف مستقر اي عصفه كائنه للمعتصم وان
جعلت مصدر او اللام لتقوية العمل كما هو الظاهر من مدى المتنفس احتيج هنا ايضا
الى احاد تاويلين وعلى هذا التماس نحو قولك صحة للصحة ومريض للمريض وعكسها وما يتوهم من
ان متعلقات الافعال واطراف النب حقا على الاطلاق ان يمتنع عنها بما يستحق التسمية
حال التعلق والنسبة لاجل الحكم بالنسبة حتى لو خولف ذلك كان مجازا منطوقا منه لان قولك

مدى المتنفس
المتنفس على ما كان
حاصلا كما في قوله
احدنا

مدى المتنفس

هذا الخلل في السنة الماضية من غير ان يحضر عندك مجازا باعتبار المال وان كان خلا حال النصير
فالواجب ان يكون ان يرجع الى وضع الكلام كما في مدون المتألمين ثم المجاز باعتبار المال
قد يكون بطريق المشاركة كما في قتل قتلا فانه قيل حقيقة عفت تعلق التفتيت به لا تراخ
وكذا الحار في غير متن المريض وتفضل الفاعلة وقد يكون بطريق التصريح في متن المشاركة
كما في قوله ولا يلدوا الا فاجرا كذا فان الاتصاف بالجنود والكفر متداح عن تعلق الولد
بالمولود فذلك فصله بقوله ومنه قوله فلا قيل تفتيت على الوجه الثاني اي اذا اراد المتنفس حقيقة المدرك
ما ذكره فترك الحقيقة راى فابن في العدول والحوار ان فيه فاديتين الاولى الاختصار الذي
هو من قبيل ايجاز القصر الثانية قصد السورة المعطية بذكر اسم اولياء الصريح وبما تلحق
المطلع والمركب بقوله على الطريقة التي ذكرنا طريقة المشاركة لانا المصريح بها فافهم كذا التفتيت
بقوله علم ان مصيرهم الى الهدى وما يتلون ان يكتفي بملوك الصريح فكانه اشار به واختار
المشاركة لكونها اوفق لما ذكرته من صفات المتنفس قوله وايضا قد جعل معطوف على قوله
فاختصره لانه من تقديره وايضا اذا كان كذا قد جعل او ونقول ايضا قد جعل ذلك الى الاجزا
المؤدى الى الاختصار سيما الى قايين اخرى من اجل منه وتخصيص فقد احرى الكلام على تلك
الطريقة للاختصار والتقدير وقيل هو معطوف بحسب المعنى على قوله لان الاختصار
بما علم ان المتنفس المذكور قد خلا لا تفرج الاختصار دون التصدير فيكون لفظ ذلك ح
اشارة الى شكر الصالحين الى المتنفس ولا يجوز معطوف على فتيل لانه متضمن دخوله وتقصير
الاختصار قوله اول الزمراوين اي المتنفس في الايجاز ما حوذا من قوله ثم اقد الزمراوين
البقرة والرحمان الحمد شقيل سميت بذلك لانها زمر او انما لا الايجاز والبقرة سنام القدران لانا اعظم
سورة منه وارفها كالسنام من اعفاء الابواب وسميت اولي المشكاة اي السبع الطوال التي تنشق فيها
صفات المؤمنين والكفار والوعود والوعيد وغيرهما من البقرة والاعراف وما يتبعها مع سورة يوسف
ولا يصح حمل المشكاة منها على مجموع القدران او الناحية كما لا يخفى وذكر لفظ اول لانه اراد مشي مواول
المشاة وقد ثبتنا كعلل ان المرحلة بذكر اولي الله تعالى ذكر اسمهم وهو لفظ المتنفس الذي وضع موضع
الضائتين الصابرين الى التقوى مع لفظ المرحلة منها فافهم ان المتنفس جعل مولا او ياء
الفرج نظرا الى ظاهر لفظ المتنفس فقد رتبها قوله من وجاء بها اي بمن اجل وجع وحافز ما يتقار
وجع النفس بالسر اذا وجد وجعا من رقة حافز والضائير في قوله احاب الى قوله بولسما
للقوس او لو احد من القوس والادام الاضرب بضمه فانه الحافز وقوله ادنى شيء اشارة الى قنط
الضائير قوله من فعل او تركي استرخا بان صوابه وترك لان ما يستحق به عام يتناولها معا

ذكرتم في هذا
حقيقة المدرك
المتنفس

واما عطف
على فتيل فتعني
انما احرى تفتيت
الاختصار

مدى المتنفس
المتنفس على ما كان
حاصلا كما في قوله
احدنا

واجب بانه مطلق مفسد لانه واقع مع تفين بعد ما يتفهم نفي ففيد استغراقا
 كانه قيل لا يفعل ما يستحق به العقوبة من فعل او ترك قوله واختلاف في الصفا برميل
 يعقب اجتنابا في المتق او لا فليل نعم لان قول الصيانة تقتضي ذلك وتبين قوله صل الله
 عليه وسلم لا يبلغ العبد ان يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذرا مما باله وح
 يفسر المتق بما ذكره وقيل الصفة انه ان المتق لا يتناول الصفا يرى لا يعقب مفهوم اجتنابا
 وعلى هذه اتيان موافق بحتب الكتاب بر من المعلوم ان الامر على الصفا يربى فيندرج في الاجتناب
 وقد قال الاختلاف في ان ما يستحق به العقوبة هل يتناول الصفا او لا فمن ذهب الى التناول
 قال احتياجا الى التكفير دل على كونه سببا لا تحقق العقوبة ومن اختار عدمه تسكن بانها لما
 وقعت مكلف لم يظهر للاستحقاق بها اثر فكان لا استحقاق فلا يندرج فيها مستحق به العقوبة
 عند الاطلاق قوله وقيل يطلق ليس هذا اقولا اخر متابلا لما تقدم بل هو نقل كلام بضمين نوع
 بيان حال اسم المتق ويشير الى الفرق بينه وبين اسم المؤمن اذا اشتد دخول الاعمال الايمان
 واذا لم يشترط كان الفرق بينهما اظهر قوله او خبر بجمع لا رب فيه لذي اراد المعية في ان
 كل واحد منهما خبر له على حد قوله والعامل فيه مع الاثنان كانه قيل اشير الى الكتاب جارونه
 هاديا فالعامل في الحار وصاحبها واحدا لان المنصوب المحل بالفعل المذكور هو المحرور وح
 على ما سلف تحققة وموهبة الاعتبار وقع اذا قال المصنف في قوله تع هذا جعل شيئا العامل
 في شيئا مع خوف التنبية او اسم الاشارة فاعترض عليه بلزوم اختلاف العامل لان الحال محوور للابتناء
 فاجاب بان التقدير بانه عليه او التنبية اليه شيئا فاقطع العامل وقصد به ان التقدير بانه من الفعل الذي يتضمنه
 خوف التنبية او اسم الاشارة اي مع هذا جعل بانه على او اشير الى جعل ولم يرد ان هناك فعلا محذورا
 كما ظن واورد ان العامل حينئذ ليس ما فيها من معنى الفعل قوله والظرف بالرفع اي العامل في الحال المنصور
 الطرف اعني قوله فيه ويروي محوور اي مع الطرف وهذا الحال هو الضمير المحوور لانه مفعول مع لاء الضمير
 الضمير المستتر في الطرف الراجع الى الرب فساد المعنى وما قيل من ان كونه خالاه من المحرور ايضا
 ليس سببا من جهة المعنى الا ان مراده بيان وجه الاعراب على ما يحتمل ظاهر اللفظ باطل اذا لزم
 تبين ان محقق الاستغراق مع قطع النظر عن سداد المعنى بل المراد ان العامل في الحار هو حاصل
 معنى الطرف اعني انتفاء حصول الرب كانه قيل لم تحصل فيه الرب حال كونه هاديا على انه قد للشرقة
 يرد ان التقدير بالمقيد متساويا فان طاهر وان الشرح يتوجه الى التقيد فيفسد المعنى قوله والذي مواده
 اي انبت عرقا وادخله البلاغة وذلك لانه على ما هو مدارها ومبناها من رعاية صاحب المعنى
 وفحاشته وبجرائته واعتبار لولالات العقلية والارتباطات المعنوية وما في ما عداه من الوجود روي جانب

الانفاط

ببرين اشبار
 مجموع الاثر على واحد
 فان بعضها انشراح

الانفاط وانتظامه على وجه الصفة مع سداد المعنى في الجملة قوله ان يفسر اي يفرض عن سداد
 الانفاط المحال اي من اعتبارنا ميلها باسرها ويكتفي ببعضها فان كون الم خبر مبتدأ محذوف
 وكون ذلك مقدره خبر الكتاب وكون مدي خبر مصاد محذوف وكون فيه خبر المار ب
 مقدر على حاله وهذا الوجه المختار وصفي اما ظرف اي صنف وجانب واما مصدر اي اشارة الى ان الكلام
 اعدا فاما ومع كونه طائفة من حروف الجمع مستقلة بنفسها انما في امان ما ارد بها من الانفاط على من كلام الراجح
 او تقدم الاعجاز غير محتاجة الى غير ما فتتكررت لذلك منزلة جملة لا محل لها فان ذلك الكتاب ان يثبت لغز المعاني
 جملة ثانية على هذا التقدير ايضا ومفصل السلاطة منصوب على ان الباء للتعدية الى جعل والحافظ عليها ومحل الال
 ترسيها تصديق اياه وقد رفع على ان الباء السببية والآلة وقوله ملة امفعول مطلقا على هذا
 الشرح من التماسق وذلك ان الجمل لا يغير متعاطفة لمجملها متاخية وقوله اخذ بعضها بعين
 وممن بعض ما كيد للتأني واقوى في الدلالة على كمال الاتصال مما تقدم من اخذ بعضها بحرف بعض قوله
 اشارة الى ان حال على ميثمة وسهولة واصله من الجزء السرق وهو ان يتكرر الابل حرف في خبر
 الرب وكبر مصدر وقع حالا اي جازا او منجى وعند الكوفية منصوب على المصدرية لان علم مع خبر
 وهو معطوف على مقدر راس فاحكم باتحاد الجملة الثانية بالاولى وعلما بخبر قوله على انه الكلام المتخذي به
 اي على ان المنذر من الكلام الذي يحكى ان يتخذي وذلك ظاهر على تقدير ان التقدير انما هو
 واما على تقدير ان العملية فلما مر من ان في التسمية بده الانفاط خاصة اشعار بان التفرقات
 ليس الا كما عرفت معدومة التركيب من مستمياتا قوله بناية الكمال اي في نظمه ومعناه تحت الاستحقاق
 غير ان يسمى كتابا تقديري تحقيق لجملة التحدي وانه الحق بانه يتحدى به قوله وتجيلا بكلامه اي حكما
 قطعيا بانه يكون لا رب فيه فانه كذا في الكتاب كما ان مدي للمشتبه ناكدا لا رب فيه وكل واحد
 من مثل الجمل التثنية موكدة مع ما اتصلت به لفظا فلا محال للمعاطفة بينها فان قلت اذا كان ام معذرات
 معذرة لم يتصور ان يعطف عليها جملة ذلك الكتاب فلا فائدة لاعتبار التثنية فائدة الاشارة الى انه
 لو عبر بجملة عما ارد بذلك المعذرات لم يصح العطف ايضا وجعل السكاك لا رب فيه ناكدا لانه الكتاب
 نيا لتوهم المجازفة فيما بولج فيه من وصف الكتاب بناية الكمال حيث جعل التقدير ذلك ومنه
 ثم قال مدي للتثنية تقديري ما كيد لمجموع ذلك الكتاب لا رب فيه وقد حققناه في شرح المفتاح قوله
 ثم لم يحل عطف على قوله قد اصاب ومن عطفه على حرف كانه متناسقة فقد اصاب لان جمل بارة خبر
 تحليل اصابه مفصل السلاطة بشرتب تلك الجمل ومن البتة ان عدم طوطف في احد من نفسه
 عن نيكة لا يدخل في تلك الاصابة وانما قوله بعد ان رتب هذا الترتيب الايق الى المعجب
 ونظم هذا النظم السري اي الحسن الى ايهي يبادي على فساد ان يجعل عدم الخلو خيرا

واقع
 اي اصاب
 المعجبة

الذين يؤمنون بالغيب

من علة اصابة الترتيب المفصل وموجب حسن النظم وايضا اذا جعل جملتها من علمها فلا وجه
للحفظ بتم وانما على ما قرأناه فكانه قيل تلك الاصابة كافية في علو درجته الكلام وان جاوزنا
وطبقت وجرى لزياد رونقه وحسنه لاحظت عدم احتوائه فقولته بعد اختياره من الترتيب
لعدم طرفه الحلو ولا لخدمته بل لما دل عليه سيات الكلام من اعتبار عدم الحلو بعد اعتبار
ذلك الترتيب وقوله كل واحد من القولين الذي لم يخلو واحد منها من تلكه دارت حوله بل اشتملت
عليها كل منهما فنقول الاول حذف المبتدأ الذي هو مؤيد والرمز الى العرض وهو ان المفضل ثم يخرج من الله
ففي تقدم الرب على الطرف نفي الرب بالكلمة غير من غير تعرض لوجود رب في رب في غير
وتنكيره بل يدل على انه مدعى لا يكتفى لنفسه قوله اما موصول جعل المنصوب على المدح والمرفوع
موصولا كالصفة الموصوفه دلالة على انها تاجان حقيقة وان خرجا عن ذلك صواب قال ابو علي اذا ذكر
صفات المدح او الذم ووضعت في بعضها الاخبار فتوصل باللاقباس ويسمى ذلك قطعا فذكر
ان الكل صفات وانما سمى قطعا نظرا الى اللفظ فلا ينافي جملته موصولا من حيث المدح وجعل
المستأنف منقطعا تنهيا على انه ليس تابعا حقيقة كالمخصوص بالمدح والستفهام ان الصفة اذا
قطعت عن اجراء موصوفها مدحا او ذما او تقيما لم يتغير حكم المدح ما قصد بها من اجراءها
على موصوفها واما المستأنف فقد قصد الاخبار عنه بما بعد الاشارة لما قبله وان لم ذلك ضمن
فليس موجبا عليه في المدح حقيقة بل كالجاري عليه كذا في دلالة القطع الصفة موصوفها او رخصا
على تلك المعاني من حيث ان تقييد الما لوقف يدل على زياد تزيين في استماع المذكور ومزيد اتمام
بانه يتامع الترام حذف الفعل والمبتدأ ولا اشك ان ذلك انما يكون لما يقصد به من المعاني
ويتعين بمعونه المقام قال ابن مالك التزم حذف الفعل والمبتدأ بانه انشاء كما في المنادى
وحذف المبتدأ في المرفوع اجراء للوجهين على سنن واحدا قوله اعني الذين او هم الذين بشر ما تقدم
قوله حنا غير تام فترقت ان التام هو الوقف على المستقل يكون ما بعد ايضا مستقلا وان الحسن
هو الوقف على مستقل سواء استقل ما بعد او لا وكان المحض المدح بما حقيق لم يكن مستقلا كيف
وقد شبهوا على شدة انشائه وعدم استقلاله بالترام حذف الفعل والمبتدأ ليكون في صون متعلق
بما قبله والوقف على المتعين ح حسن غير تام ومن اشترط لا ذلك ان يكون لما بعد الوقف
عليه تعلق امرائه تشبها بها بان المخصوص وصف في المدح لما قبله فكانه تاج في الاخبار
قوله كان وقتا تاما لان المستأنف كلام مفيد مستقل وان كان مرتبطا لما قبله ارتباطا مضافا
ما في الصواب ان يحذف عليه قوله ان الذين كفروا سيا يتك تحزين قوله ما في الصفة جعل في الاستقام فقص
تبيينه على ان ملأ الصفة لها شان ولها يجتمع وجودها وقدم الكاشفة اشارة الى اننا ارجعها وان كانت
المختصة

الحذف اي

ادوية الاستعمال وغيره الاسلوب في المادحة لثقلها كما شان في النحو وقد عجزوا عن انشاها لثقلها وقوله
وارن خبر مبتدأ محذوف على معنى ارضى وارن وقيل بدل من ما لا انتقاميه وانما يصح اذا جعلت ما خبرا
مقدما لثقلها كانت خبرا لم يخلو عن طعن ام جاءت على وارن وان فرضت صحة ما بدا لها عندها لان
الفعل لا يحذف على ما هو يدل من المحكوم عليه وبينا ان ما منعون له لكون وارن مع مورث
واما حال ويورد اشارة ان قوله تفيد حال والضمير في قايدها راجع الى الوارد بانيان كما يشوبه
المحتاج او الى المحققين بنا وبل الكلمة او اللفظة وهذا اولى لان مع قوله بانيان وكذا للمحققين
انها قبل قايدها غير قايدها لفظا للمحققين بل يفصل مفهومها والذي قابل ذلك انما تفيد غير قايدها
وايضا قوله قايدها يكون صفة يبراسها معناه انها صفة مخصوصة منبذة غير ما افاد موصوفها قوله
ام جاءت على سبيل المدح فقد فرق بين المدح صفة والمدح اختصا كما ان الوصف في الاول جعل المدح
تبع وفي الثاني ما يحسن وبان المقصود الاصل من الاول انما كان المدح والاسناد اذ لا يكون
وربما تقييد تخصيص بعض صفاته بالذكر تبيينا على ان الصفة المذكورة اشرف من سائر صفاته
ومن اشارة الى ان تلك الصفة احق باستعمال المدح من بارة صفاته الكمالية اما مطلقا او حسب
ذلك المقام وقوله تحيد المنعول له اما على جعله فعلا للصفات مجازا او على جعله جاريا مع المجرور
قوله يحتمل ان يرد على طريق البيان والكشف يعني ان المتقنين الشريعة كما مر من بقى ثقتهم من ارتكاب
ما يستحق العقوبة من فعل سيئة او ترك حسنة ومحصلة انه الذي يفعل الحسنات وترك السيئات
فحال المتقنين مؤسسته على طريق الامر من هذه الصفة اعني الذين يؤمنون بالغيب في مشتملة
عليها ما ساق في كاشفة لموصوفها على وجه لطيف هو انه عدل عن تلك العيان الجامعة الى المتكبر
لنوايد ان الحسنات اصل ومدح وان واحدة منها ومن الصلوة تستحق تركها اساسا في انتقام
الحسنات الى قلبية وقائية ومالية التتبية بترتيب ذكرها على نفعها وانه يقتضيه من القلبية
على الايمان ومن الاخرين على الصلوة والصدقة تريا الى انها اصول وما بعد انما منطوقه مستحسنا
ومن قوله اساس الحسنات ومنهها اي احكامها الذي نصب من فقه مع قوله اما العبادات
البدنية والمالية دلالة على تفصيل الايمان عليها من جهتين الاولى ان اصل الحسنات كلها بخلافها
فانها اصل ان لمعناها الثانية انه اساس لا يوجد حسنة بدنية وكما لا يوجد شاة بدنية اساسا
بخلاف الصلوة للعبادات البدنية والصدقة للمالية فانها ليستا بشرطين لصحتها وان كانا
احكاما للمبتدئة الام التي قد يستغنى عنها بعد ايلان في قولنا العبادات اي الشاة على غير ما من
العبادات است اى يشهد ان بان من اية بها كان اتياسا يربطها وقوله العبادات يكون في الاصل مصدر
غايثها كالميل والموازنة اذا قاسمتها ثم الى الالة اعني ما قاسم به ثم الى الدليل الذي يعرف

قوله

بحال النش قولهم عاد الدين حيث قال في حديث طويل راس الامور الاسلام ومحمود الصلوة وقار الصلوة
 عاد الدين فن اقامها الحديث واذا تذكر الصلوة فاصلا تفوت من تركها منعها فقد كفر كان الايمان
 بالعلم في الاسلام واذا كان ترك الركوع سببا للوعيد مع الاشارة ان كان ايتاؤفا عن صاحب حق فخصه النجاة
 اما حديث سيرة الركوع فسطوة الاسلام فقد ضيعت الصلوة في الاستحسان سائر العبادات اي سائر كل منها
 ما يجي اشهرها ويناسبها مزيد مناسبة من البدنية والمالية فقد استدل بالاحاديث والآية الكريمة على كونها
 اتمين مستتبين للمعاد كما يلزم من ذلك كونها عبادا راعية والمقصود انما يتم به فلذلك قال ومن ثم
 اي ومن اجل انها تتبعان سائر العبادات وانما راي كونها عبادا راعية بقوله كالصنوان وهو
 ظ الكتاب الذي يدل على باطنه اجمالا والى السجود وما بعدهم توفيق الاخر استدل بالاعتقاد في قوله
 والذي عطف على ما هو وان تقترن صحه بالياء وتزيد النون بادغام لام الكلمة في نون الضمير
 مع ما في ذلك من بيان في ذكرها تبيين العبادتين وجعلها دليلًا قاطعًا في تبيين الاختصاص والافصاح عن فضلها
 بانها اصلان يتبعهما ما سواهما فلا حاجة الى ذكر وعلى هذا فساد العبادات تكون منومة تبعا لادخاله
 فيما استعمل فيه اللفظ وكذا انكر السيات ومنهم من زعم ان الايمان بالغيب وقيام الصلوة واتيان الركوع
 كناية عن فعل جميع الحسنات وترك جميع السيئات ولا يكون الطاعات باسرها مذكورة بلفظ بعضها فلا يخص
 المذكور فيما هو عنوان لها وانما مخالف لا يتبادر من عيان الكتاب ولا حاجة اليه فان المعاد المقصود
 تبعا لم يستعمل فيها الالفاظ وليست ايضا اجزا لما استعملت في غيرها واقا انكر تركه في قوله
 انطوى فيما ذكر قوله ويرى بالمتكفف الذين يحتجبون قيل هذا هو المعنى المخوف لان التقوى
 لا اللفظ هو الاحتراز ويرى عليه ان المراد منها احتراز خاص فلا يكون حقيقة لغوية وبالجملة لفظ المتق
 يطلق على من يجتنب المعاصي سواء في الطاعات ام لا فيكون اللفظ مخصوصا بالتعقل بعض الاحوال
 الخارج عنه واعتراض بان اجتناب المعاصي كلها سئلزم الايمان بالطاعات لان ترك الطاعة معينة
 لقوله لا يصحون الله ما امرهم واجيب بان المراد بالمعاصي كما هو المتبادر ما يتعلق به من النهي
 وترك الامور به من غير غفلة وبان معنى كلامه هذا ان المعصية فعل ما نهى عنه وان التكر
 ليس بفعل الطاعة الا انافيا الى معلوم وزادنا وذلك لما مر من ان تخصيصها بالذكر من بين ما يشتر
 عليه هذا الاسم يدل على اننا اشرف تمامنا قراوى بالمدح وليس منها ملاحظة استعمالها لاسواء
 كما في الاور فلهذا نرى ما ذكرنا لافصاح والفضل واورد منها الاطوار والانافة وخاصة ما قرأ
 من الاحتمالات ان المتق ان حمل على المعنى الشرعي فان كان خطابا لمن عرف فهو مفضل لا كانت
 الصفة مادية والا كما شئت وان حمل على مجتنب المعاصي كانت مخصوصة ولما كان الاستيفاء راجح لم يكن

من ان الامور الاسلامية
 من ان الامور الاسلامية
 من ان الامور الاسلامية

في التجميع بين هذه الاقسام فانه ثم ان المتقين ان ارادوا ان يرفعوا من حسن ان يجعل الدين
 يؤمنون بالغيب صفة لا مخصوصة بالمدح بها او رفعا ولا استيفا ايضا لان الظاهر
 الصائرين الى التقوى ليسوا متصفين بشئ مما هو حمل الكلام على الاستقبال والمشارفة
 بآياه مسايق الكلام عند من له ذوق سليم وهذا ما وعدنا ان نتاوله الهدى بالزبان الشايف
 والايان افعال من الايمان يتعدى الى المنعور وادعوا من رافضة فاذا عدى باليمن فتدنى
 الى المنعورين فتتقوا من غير ان يستعمل الايمان حقيقة في جعل الشخص امتا ثم اطلق
 على التصديق لاستلزامه آياه فانك اذا صدقة فقد امتنت المذنب واما حقيقة لفظه كما يشعر به كلام
 في الاساس فيجمل ما ذكرنا منها على بيان المعنى الحقيقي الاصل الذي وضع اللفظ له او لاد اللفظ
 ثم وضع فيها ايضا المعنى الاخرين سببه وهكذا ادبهم في تحقيق الاوضاع الاعلية وبيان مناسبات
 المعنى المخوف بعضها لبعض مع كون اللفظ حقيقة لغوية في كل متنها ولما ذكرنا ان الايمان بمعنى التصديق
 الذي يتعدى بنفسه كان مظنة لان يتردد في حال ايباء الى يتعمل معه فصلة وصفت بان ذلك التقصينه
 مع الاعتراف فانك اذا صدقت شيئا فقد اعترفت به والتضمين ان يقصد بلفظ فعل معناه
 الحقيقي ويلاحظ مع مع فعل اخرين سببه ويدل عليه بذكر من متعلقات الاخر كقولك احمد
 اليك فلان فانك لاحظت فيه مع الجماع الا انها اود لثقت عليه بذكر صلة اعني طم الى انك قلت اني
 حمد اليك وقايد ان تضمين اعطا المجموع المعنيين فاللفظ ان مقصود ان معاقصه او شعا قال
 المصنف من شأنهم انهم يفتخرون بعملهم مع فعل اخر فيجحدونه فيقولون عيسى شوقا
 معدي بنفسه الى مظهرين وان كان لم يتعدى الى انفاذ ما يقال فليح الى كذا او ذلك لتضمنه
 مع ذكره وقايد ان تضمين تضمينات العرب لا جمعت مجلدة ثم انهم اضطلعوا
 فذهب بعضهم الى ان اللفظ يستعمل في معناه الحقيقي فقط والمعنى الاخر محذوف
 عليه ذكر ما هو من متعلقاته فتارة يجعل المذكور اصلا في الكلام والمحذوف قيد فيه على انه حال
 كما قرأ في قوله نوح وتكلموا الله على ما هذاكم قبيلا وتكلموا الله على ما هذاكم قبا
 يلك فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا كما مر من المثال او الحار كما يدل عليه
 قوله اي يعترفون به فانه لا بد من تدبر الحار اي يعترفون به مؤمنين اذ لو لم يقدر
 كان محارا عن الاعتراف لا تضمين فان قيل اذا كان المعنى الاخر مفعولا لللفظ محذوف
 كان ذلك من قبيل الاضمار فكيف يقال ان المذكور يتضمنه اجب بان لما كانت مناسبات
 المذكور ومعونه ذكر صلة قد رقت على اعتبار جعل كانه في ضمنه ومن ثم كان جعله حال

وتبعاً للذكر اول من عكس وما يتوهم من ان ذكر صلة المذكر المذكور يدل على انه المقصود
 اشارة مرفوعة بان ذكرنا انما يدل على كونه مراداً من الجملة اولاً لم يكن مراداً اصلاً وذهب
 اخرون الى ان كلا المعنيين مراد بلفظ واحد على طريقة الكتاب اذ يراد بها معنى الاصل
 لتوسل بهم الى ما هو المقصود الحقيقي فلا حاجة الى تقدير اللفظين المعنيين واما ان وجهه
 لان المعنى الممكن في الكتابة قد لا يقصد بتوهمه في التضمنين فيجوز ان يقصد الى نبوت كل من المصنفين
 والمضمن فيه والاظهر ان يقال اللفظ مستعمل في معناه الاصل فيكون هو المقصود واما
 لكن قصد بتبعيته معنى اخر يتناسب من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او تقدير لفظ
 اخر فلا يكون من باب الكناية ولا من باب الاختيار بل من قبيل الحقيقة ان قصد
 للمعنى الحقيقي معنى اخر يتناسب ويتبعه في الالزام فيكون معنى التضمنين واضحاً
 بلا تكلف ولما بين ان حقيقة الايمان بمعنى التصديق كما هي اقتصت ذلك انما بعينه
 بيان حقيقة معناه الاخر الذي حكاها ابو زيد اي الوثوق فينبغي ان يكون حقيقته
 حصة الامانة الى الامانة للصيرورة فان من وثق بشئ صار اماناً به وفقد الامانة
 بالسكون والطمأنينة فان الاطمئنان بحدهما من نفسه كما ان الخاف يجر قلقاً واضطراباً واثار
 بقوله كل ابو زيد الى قلته استخاله في هذا المعنى وكون الايمان مجازاً فيه كما ثبت على كثرة استعمال
 في التصديق بقوله ثم يقال وعلى هذا الحكم مدنا بان حقيقة كذا اخرى على ظاهري والنظر في
 اعني به مستند وقع صفة الامانة بخلافه قوله وثقت به فان الباء صلة للوثوق والمراد بالثقة
 الرقابة وهذا الكلام بقوله من نوى سفراً ثم تاخر عنه هذا العذر ويجوز ان لا يكون هو عطف بحسب المعنى
 على قوله وكلما الوجهين حسن في يومنون بالعبادة كانه قال ويحتمل ان يكون بالغيب صلة للايمان
 فيكون كذا النظام ان تقول فقال او قال عبد الله الا انه اراد من يصدقهم واحتمل ان تغرب اللفظ
 قوله من ايمان بالغيب اي ملتبس بالغيب عن المؤمنين به وهو ايمان من امن بحججه صلى الله عليه وسلم
 ولما قرأ هذه الآية دل على انها مجوزة على هذا المعنى وقوله في المراد تنقسم على حوزة من كون
 الباء صلة وبغير صلة فانه محتمل للسؤال عن معنى الغيب وانما يدل بتحد فيها اولاً والمطمان يروى
 بفتح الهمزة على انه مكان وبكسر على انه صفة والتقدير كبر اعتبار الموضوع والخصصة المحفزة
 في موضع الكلية واصلاً الجوزة واما ان يكون اي لان يكون وهو عطف على التامية في معنى ان
 الغيب اي من الغيب بمعنى الغائب سواء كان معصوماً او مخفياً ما علمناه في المجمع

يدل قوله فتاى
 ابن مسعود

اي جعلنا اللطيف الخبير عالمين به وهو اشارة الى الدليل السمي كما ان قوله او نصب
 لنا دليلاً اشارة الى الدليل العقلي وقد قال اراد بالاول ما نطق عليه نفسه واما ثانياً
 ما نصب عليه دليل عقلي او سمعياً يتوصل منه اليه ولهذا الى ولان المراد بالغيب
 ما ذكره وانما نحن الاطلاق في غيبه لان ما يتبادر منه تعلق علمه بالغيب انما فيكون شيئاً
 واما اذ قيد وقيل اعلمه الله الغيب او اطاعه عليه فلا محذور فيه وذلك لكونه للحق
 وما يتعلق به اي بالنبوت كاحوال المعجزات فهو ما ذكر قبله مثال لما نصب تعالى عليه دليلاً
 عقلياً وما بعده مثال لما علمناه به ليدل على وقدرته على تعلق بالنبوت بالشرايع والاحكام
 فيكون من قبيل ما بعد والاولى ان يثبت بها ما لا يتصور في الاعيان لان بعض
 الصفات ايضاً كما يعلم بالسمع فقط وغير ذلك كما لميزان والحق والظواهر المكتوبة وتطابق قوله
 وان جعلته حالاً الفوق بغير جعله صلة وجعل حالاً لان الايمان على الاول انما مضمرة في معنى الاقرار
 او مجاز عن الوثوق والغيب في المعنى صفة للمؤمن به اي يؤمنون بما هو غيب عنهم وعلى
 انما يقع التصديق بلا تقييد والغيبية صفة في المعنى للمؤمنين والمؤمن به محذوف
 اي يؤمنون به حال غيبته كما يؤمنون في حال حضورهم لا كاذبين ناطقين بالامانة
 سران عن الايمان الشرعي اذ قد فرغ من بيان معناه الاذن وانما ذلك في باب ما تضمنه
 اي المعنى شرعاً ان مقتضى الحق اي حزم به ويدفع له تسليم وهذا هو المعنى بالتصديق الذي
 الكسب به الاشهر واتباعه في الايمان وحصوله الاقرار بربوبية الاجزاء والاحكام والكنهية
 جعلوا بما جازيف له الا ان الاقرار قد سقط بضرورة الاكراه دون الاستطاعة والاعتقالات
 رادوا فيه العمل ومن اخل بالشهاد اي من ترك الشهادة او ما يقوم مقامها كالاشارة
 في الاقرار مثلاً ما يمكنه سواء كان معتقداً او لا فهو كافر اي مجاهر بكفره بخلاف
 المناقاة فانه كافر مخفي كمنق واما المناقاة اعني ترك الكبر بل لا توبة فله عندهم مرتبة
 بين مرتبتي الايمان والكفر والسكوت القائلون قد اطيعوا الله انما مؤمن كما دلت عليه
 الاحاديث الصحيحة فانقل عنهم من الايمان معرفة الحق وان اقرار باللسان وعمل بالاركان
 مجوز على الايمان الكامل قوله ومن اقامة الصلوة وذكر لاقامة الصلوة معاني اربعة فعل الاول
 يقبضون اصنافاً بتبعية وعلى الاخرين مجاز من قول من اقام الصلوة انما هو الانتصاب
 والاقامة افعال منه والحق للتعبد في اقام الشئ حمله قايماً اي متتابعاً في اقام الصلوة اذا
 بقوه اي سقاه وازال اعوجاجه فصار قواماً في اقامته استعبرت الاقامة بين تسوية الاحكام
 فانها حقيقة في التسوية المعاني كتحديد اركان الصلوة على ما هو حقها لا من تحصيل متية اقام

فتاى
 ابن مسعود

فيها مراعاة للنسبة قوله من قامت السوق تناق السوق كاشفاب الشخص في حال
والظهور فاستعمل القيام فيه والاقامة في انفا قدام استعيرت منه لمداف على الشئ فان كلاً منها
يجعل متعلقاً بمرغوب اليه ومتناً فيه واسترض بان انشا بته حنية جداً وايضا الاصل اعني
اقام السوق مجازاً للتجوز منه ضعيف واجب من الاول بانه مجاز ليس بعلاقة للزوم
ورق بان الانفاق لا يلزم المد اوقه ولا يستلزمها وايضا هو خلاف كلام المصنف من التام
بانه عار بمنزلة الحقيقة قوله اقامت عند النمل اسم امرأة شبيب الخارجي لما قتل
الحجاج وزوجها حارثية سنة كاملة سوق الضراب اي سوق المضاربة بالسوق على التحمل
او التشبيه والعراقان الركوفة والبصرة والتقيط كناية عن التام كانه شدة بالظاهر
جانبا قوله قام بالامر يقال قام بالامر اذا اجتهد في تحصيله وتحل فيه بلائذ ان وصفتة قام
ملتبس بالامر والقيام لم يدل على الاعتناء بشئ ولا يلزمه التحل والتشبه فالقيام القيام
على لازمه ومنه قامت الحرب على ساقا اذا التحمت كذا قامت وشهدت سلك
الارواح وتخرس الابدان واعتزى بان الاقامة اذا كانت مأخوذة من ذلك كان معناه
على قاس التعديت جعل الصلوة متحللة مشتقة ان المصل متشمة الا ان المصل متشمة
في ادائها لا فتور عنها وايضا لا يصح ذلك المعنى الا اذا وضعت الصلوة بما هو لها على قياس
باب جديف ولا معنى بعد الاقبال اليها في قام بالامر للتغذية فالمستعمل معنى التجلذ والرجاء وهو الاقامة
في الحقيقة لاننا نقول هي الملازمة كما اشترانا اليه يدل على ذلك قولهم تقاعدوا الامر في حق وان القيام
يناسب التشمع الا اقامه كما ان التقاعد يلائم التشكك والاقاعد لان القيام بعض اركانها ان اراد
ان القيام يطلق على الصلوة لكونه بعض اركانها لم يؤخذ منه الاقامة وتور عليه ان الهم ان
جئت للتعديت كان معناه جعل الصلوة مصلية ان كانت الصلوة منعولة لا وجعل نفسه
مصلية ان كان منعولا مطلقا وكل بعيد وان اراد ان القيام لما كان ركنا منها كانت
الاقامة التي هي فعله ركنا ايضا انما عليه ان الركن فعل القيام في المصل معنى تحصيل
مليئة القيام فيه حال الصلوة لا فعله الصلوة وجعلها قايمة فان تجوز عن هذا المعنى كان
يقومون وحقه معنى يعملون فيكون الصلوة منعولا مطلقا وهو المستبعد لا يقال اراح
ان القيام لما كان جزءا منها كان ايجاز الى الاقامة جزءا من ايجازها الذي هو اداها
لانا ايجاز الجزء جزءا من الكل فجاز ان يعبر عنها بها لاننا نقول الحمد وور لازم فان معنى
يقومون في يودون الصلوة فيحتل مرة ذكر الصلوة معه الى تاويل بعيد قال في الاقامة
قد استعمل معنى جعل الشئ قايما في الخارج الى حاله فيه فان القيام معنى المحصول شايح

الاستعارة

منه القيام فانه القيام بنفسه المقيم لغيب ومنه القوام وهو ما يقوم به الشئ الى تحصيله وهو
اقاموا الصلوة من الاقامة بهذا المعنى اي جعلوا وكذا وايضا ابا على الوجه المجازي شرعا وهو معنى
الاذا وما نحن فيه اعني يقومون الصلوة لما كان في معرض المدح بلا دلالة على ايجاز كان قوله
على تعديت اركانها كما ذكرنا اول اول فانه المناسب لترتيب البدن الكامل والفلاح الشامل
ومن جعله معنى يودون الصلوة فوجهه ما خلفناه لا ما ذهب اليه المصنف والمنا المعنيان
الاخير ان اعني المد اوقه والتحلل فلا وجوه تحركها عن خزانة قوله لوجوه التفسير اي
اذا جاز التعيين عن الصلوة بالنسبة لوجوه فيها وان لم يكن ركن منها فلان يعبر عنها
بما هو ركن لها اول قوله على لفظ المتخيم التخييم من اماله الا انك تحوخرج الواو لا ما هو من
الاماله او الترفيق قوله وحقيقه صلي يريد ان صلي ما خوذ من الصلوة على معنى تحرك الصلوة
وما العظامان النتيان في اهل الفخريف ثم استعمل معنى فعل الديات المخصوصة مجازا للنوا
لان المصل تحرك صلي في ركوعه وسجود ثم استعيرت منه للدلالة على المصل لا خضوعه
وخشوعه وفيه ضعف من وجهين الاول ان الاشتقاق مما تبدت حديث قليل ان
الصلوة بمعنى الدعاء شاع في اشعار الحاملية ولم يورد عنهم اطلاقها على ذات الاركان
بل كانوا يعرفون اقامتها لهم التجوز عنها فالاولى ما ذهب اليه الجمهور من ان الصلوة حقيقة
في الدعاء مجازا لقوله في الديات المخصوصة المشتملة عليه وفي هذا المقام كلام مشهور في امور
الفقه فان قيل اذا ثبت فعل معنى تحرك الصلوة كان المناسب ان يؤخذ منه الصلوة
بمعنى الهيئة ثم يشق منها صلي بمعنى احدتها فاعكس قلنا لان المناسبة بين تحريك الصلوة
واحدتها الهيئة اقوى منها بين تحريك ونفكس الهيئة على ان قوله الصلوة من صلي قد رآه
انها من جنس وانها يتلاقيان في الاشتقاق فجاز ان يكون الصلوة مشتقا منها قوله كثر
اليهود في اي حرك الكافرين وما الايمان واما الكاذبان وما اللعنتان المكتشفتان من
الفرس والفخريه على الفخريين في موضع الكين من جماعة الجاروقيل الكاف في حكم طاهر المكتشفتان
الفرس اسفل من الجاعة والمص لم يندف بين الكاذبين والكافرين ولا بعد علاقة الحزبية
قارن استعار التكفير في الخضوع والانقياد مشهورا في الجبر ففعلوا السلاج وكفروا كثر اي
اي اخضعوا وانقادوا واورد الحديث فان الاعضاء كلها تكفر لئلا اي تدن وتقر بالطاعة
في الاوضع ان مشتق من الكفر من باب قررت فهو معني ازالته لان الخضوع باب من الشكر او
او من الكفر معني الشكر فانه يستمر متاخ من خضع له قوله واستاء الزرق لا خلاف
بين الجماعة والمعتزلة في ان المراد بالزرق ما هو الحال الا ان الجماعة تسموا الحرام

رزقا واسدوا الاشياء كلها الى الصواع تمسكونه ذلك بان المدح انما يكون بالاتفاق من الجمال وان الاتفاق
بالتقوى يقتضيه ايضا وبان الاسناد الى الله عند الاطلاق ينصرف الى ما هو افضل
والكل واما المعنوية فلا يسمون الحرام رزقا ولا يجوزون اسناد الى الله تعالى
عن القابح فلفظ الرزق واسناد الى الله تعالى دليلان لهم على ان المنفق هو الحلال الاطلاق
اي الحائز الطيب والمصحف تمسك بالاسناد فقط نظرا الى استقام الرزق لغيره موافقا
لغة يتناول الحرام وتخصيصه بما عداه عندهم عرف شرعي ولهذا قال وسيع رزقا منه
وبما قال بنى الكلام على الفرض اي لو فرض انه يسمى رزقا شرعا او غير ذلك الاسناد الى الله
تخرجه قطعا واعلم ان الرزق لغة هو اخراج خطا الى اخر ينتفع به ثم شاء استعماله عرفا وشرعا
على اعطاء الله الحيوان ما ينتفع به ويستعمل في الرزق فتارة يراهم ما اعطاه الله عبدا
ومكنه من التصرف فيه وهو الله المانع يمكن ان ينتفع بجزءه او كله واخرى يراهم ما هو لقوا
وراية خاصة فلا ينعرف فيه اتفاق على غير قوله في عطف تفسيره لقوله في بيان قد نؤمن
ان الكلف اليقين واليقينة لما ضيق او الكلف في الاستقبال واليقينة في الماضي
اي للدلالة على كونهم مصونين عن رذيلة الاسراف قوله وقدم مفعول الفعل على اسم الجار
والجار ومفعول الفعل على الاطلاق تنبيه على انه مفعول به في المعنى اي بعض ما رزقناهم
ينتفون وذلك قال ويختصون بعض المال بالجمال واما محسب اللفظ فيقدر رزقا موصوفا
اي شيئا ما رزقناهم فان قلت ادخال من التبعية ينافي عن التقديم للتخصيص فان
اتفاق البعض يتناول رزقا موصوفا ومن ثم كان ضياعه وكيف قلت قد يجوز معه
الشمول على انه محتمل مرجوح فاذا تقدم زال اهتاله تدرك على ذلك ما دلل في الفرق بين
قوله انتفى زيدا بعض ماله وقوله انتفى ماله انتفى قوله وجاز ان يدر به اي بعض
الذي خصص بالتقديم او بقوله بما رزقناهم قوله باحت الزكوة وشقيقتها اي من حيث
انها اما ان الى سابق العبادات البديهة والمالكية ومن حيث انها كذا ان في القرآن
نحو اقموا الصلوات واتوا الزكوة واما قوله باسم الصلوات وباب الزكوة فلان يقدم
الصلوة وبوابة الزكوة فتتفرع على استعمال القرآن فلا يشهد به منهما فان قيل تخصيص
الزكوة بالاتفاق نف ما يقابلها من الشطوح ومصدقة الفطر والمقام بابا قلت لما عبر عنها ببعض
ما رزقنا كانت هذا الاستيارة مقابلة للمعنى المار فاللفظ موجه نحو جنط عن منقصة التذير قوله
لحمه اي النظم وهو ما رزقنا مطلقا اي غير مقيد بما حسب الزكوة وغيره وقوله يصلح منه مطلقا
وقد مر وجه الصلاح غير مت فان قلت الاقتران الصلوة غير الزكوة قلت مقام المدح قد مر

الاطلاق والعموم قوله اخوان اي بينهما الاشتقاق الاكبر لا اشتراكا في اصل المعنى واكثر الحروف
الاصول ويعقوب حيث اطلق في كتب اللغة اريد به ابن السكيت صاحب اصلاح المصطلح
قوله متافقون وعينه فاء كونه في نفي ونفع ونقص وتفت وافتا لا قوله كما يوسط
بين الصفات على بعض كثرة الكلام قد يكون بالواو وقد يكون بغيره على ما يقصد فيها من
معاني الحروف العاطفة القدر مواليد واسم الفاعل المكرم الذي لا يحل عليه والهام هو العظيم
الله وهو من اسما الملوك وليست الكنيسة اي الجيوش تناول بعض الصفات والمفرد ثم موضع
الارواح وهو المعركة قوله باللف زياته اسما موصوفا للجاسة والشعر لابن زياته اي حسن
المن اجل الحارث فيما حصل له من حراة وانصف به من الارواح المتعاقبة قيل ان
لان الحارث توعده ابن زياته بالقتل ثم نكس من خرابه وقيل موعلا ظاهرا والصلح هو المتغير
جاءا وعطف بالياء ونظرا الى الترتيب في الاوصاف اي صفة فخره فاب وبعد والله لا يخش
وقد لا يتقانع الغالب اراد من الكثرة التفت ادعاء المصنوع ان الغلبة له وقد يظلم
فيقال زياته مواليد صاعدا في الحارث او زياته اسم اي المجرى او الممدوح والحارث اسم
قوله واخره اي امثاله قال المصنف انما سئل على انه جمع فخره في الفخر والفضل بكسر الفاء
يعني مفعول كالتحسين وهو الذي يهرب به الممثل واللاية ان يكون المصروب به مثلا لما لا للمفرد
قوله من الذين امنوا اي بالقرآن من امل الكتاب فان جعل متعلقا بجموع المعطوف
والمعطوف عليه كانت من بيانته وان خصص بالمعطوف كانت تبعية والاول هو الوجه في المعنى
قوله فاشتمل عطف على امنوا اي الذين امنوا منهم القرآن من كونهم مؤمنين بكتابهم فاشتمل اليانم
على كل وثي سابق ولاحق اي امنوا بطل على القرآن قوله واقنوا عطف على امنوا اي قوله
استنوا واقتنوا ايذان بانه الاصل وانما عدل في النظم الى المضارع للاستمرار وكذا الحارث مؤمنون
وفهمون وينفقون ان حمل المتعين على الحقيقة قوله ايذان بانه الاصل وانما عدل في النظم الى المضارع للاستمرار وكذا الحارث مؤمنون
يوصف بخصه بهم كما اشار الى اختصاص الايمان ايضا بظهور ذلك وجه حمل الكلام على مومن اهل
الكتاب واجتماعهم بركوب محورا عطف على ما بعد من قوله من انه لا يدخل الجنة ومرفوض
على ما كانوا وقوله كما اقترا قتم بالجر والرفع معطوف على اجالهم والمعنى ان من اجتمعوا على السجود
للاقترا في الزوال مكنونه نحو اقتيد الله من مواسم اقتاب الاقتراق اي صاروا محتملين
من الامانة وحرمان التلذذ من طرقة الحيوة الدنيا وانما ذكر الاجتماع مع انه لم يذكر فيها على التبعاد
فان الاقتراق ولا ذلك قد مر النفاة بالاتفاق الارواح والجن ادوارا ومنع اخر من فزعها
قال لا تفضل لغيره اشار ولا اي زوال ما كانوا عليه من محض ابطال عقائدهم اي زوال خيالهم

جنان

وقد يقال في الافتراق المذكور مستبعد بعد ابعاده عن الاجتماع ودور
 ولا سيما ان هذا لا يستبعد في الافتراق في هذا الاجتماع فحين
 ايراهم سواهم في الافتراق في هذا الاجتماع

الحق ان الاجتماع بما بعد قولنا في الافتراق على اجتماعهم وجهه لا على ما تقدم والافتراق
 المقصود ان الاجتماع على زوال الاختلاف فان اجتماع المتعقب للافتراق
 في الكيفية والاختلاف في الكمية وما كان نزول احد هادون الآخر فلا فرق في جعل
 قيد الاجتماع كما في الافتراق في الارواح جمع راجع فان اصله وادواته يخلق الطيب بالكسر
 اذ الصق به وانه قوله فيكون عطف على ان يولد في قوله كمال ان يولد وصف الاولين
 فان قلت الايمان بالكتب المنزلة يدرج تحت الايمان بالغيب فلم يخص بالذكر قلنا
 للاعتناء بانه كانه السعد فان قلت لم اعيد الموصوف ولم يكتب بعطف الصلوات
 قلنا للدلالة على استقلال الصفات كما ان الموصوف بها مقابله للموصوف بما تقدم
 واما فان عطف فما اشار اليه من معنى الجمع بين تلك الصفات ومنه قال في هذا الافتراق
 ارجح من الاول لان الايمان بالانزال الى النبي عزم وما انزل من قبله مشترك بين المؤمنين
 فاطمة فلا وجه لخصه بمؤمني اهل الكتاب فان قلت ايمان غيرهم بما انزل من قبله
 في ضمن ايمانهم بما انزل اليه وقد افردوا بالقرآن في الاية فدل على الايمان بكل واحد منهما استقلالاً
 وذلك لخصه بهم قلت لا دلالة للافرد على الاستقلال الا بقرينة قوله في قوله
 انما بالله وما انزل اليه وما انزل اليه من الاية كيف افرد في الكتب المنزلة من قبل
 وامرنا بالايمان بها والاقراء به ولم يقتض الايمان به على الافراد وايضا ما ذكر في تقدمه بالافق
 وبناء يؤقتور على انهم انما تقع موقفة اذ اعلم المؤمنين والاولى تقيده عن الطائفة الاولى
 وايضا اهل الكتاب لم يكونوا مؤمنين بجميع ما انزل من قبل الاستقلال فان اليهود والنصارى
 بالانجيل واجيب عن ذلك بان اشتهار ايمانهم على كل من في النظر الى المجموع بمعنى ان ايمان
 اليهود اشتمل على القرآن والتوراة وايمان النصارى على القرآن والانجيل وهو صنف
 لان المفهوم من امثال هذه المواضع ثبوت الحكم لكل واحد لا للمجموع من حيث هو
 والحمل على بعض المنزلة يخالف النظام ويوجب اكل النظر وايضا الصفات السابقة
 ثابتة لمؤمني اهل الكتاب فتخصصها بهم عدم حكم وجعل الكلام من عطف الخاص
 على العام لا يلزم المقام واما ما يقال من ان اصل الاصل في العطف الخاص بالذات
 فتصديقه ان اداة العطف ان توسطت بين الفروقات اقتضت تعاقبها بالذات
 وان توسطت بين الصفات اقتضت تعاقبها بالمفهوم وكذا الكثرة التاكيد والبيان
 ونحوهما وان وقعت فيما عداها احتجنا لسواء كان الحمل على التعاقب بالذات او بالمفهوم
 الصلوات وضع الذي يكون صفة مع ان ما تقدم من الوجوه يشهد له اقول وقد كانت

صحة التقوى مشتتة على الفرضين وكان المعنى على تقويم المتقين اليها وهذا العطف
 صحيح سواء حمل الدين يؤمنون بالغيب موصولا بما قبله او منقطا عنه واما العطف
 في قوله المتقين فاما يصح على تقدير الوصل فقط قال في الاول ارجح اذ لا وجه لاختلاف
 بين المتقين مع اتقانهم بالتقوى الا ان يزل المشار في قوله فيتعين العطف على المتقين
 لبعده عن الحمل على المشار في العطف واذا اتخذ الموصولان ذاتا فان جعل الاول استئنافا
 وجب ان يعطف الثاني عليه وان جعل صفة او موصولا كان ذلك ولي الا ان الكشف
 قدم بالمعطوف عليه فليست على قوله وجب واشمال الايمان على الجميع سالفه ومترقبه
 واجبت لم يرد ان الايمان بتفاصيل المترقب واجب حال كونه مترقبا فان ذلك
 انما يكون عند تحققه بل ارجح وجوب الايمان بان كان ما ينظر فيه هو حق والافتقار
 اليهم اذا وضعوا بالايمان بما يجب ان يؤمن به وجب ان يشار اليه الى اشتهار
 ايمانهم على كونه المدة المنزلة كل اختيار ذلك لانه المطابق المتقضى للمال كما ثبت في السؤال
 وموافقا سبب ما سبب من ترتيب الله له الكامل والفلاح الشامل ويؤيد انفس
 ان ما انزل اليك قولك بما انزل من قبله وانما يقابل مجموع ما انزل اليه لا بعضه وكذا قوله
 يؤمنون فانه بدلالة على الاستقلال يدل على عدم الافتقار الى ما تحقق نزوله
 في الماضي كما في قوله تعالى قال بعدد من الايمان شكا فشاخص خبره الانزال
 واما التفسير في الماضي والمترقب بصيغة الماضي فله وجهان احدهما ما وجد نزوله
 على مالم يوجد اشارة فيه مجموع المنزلة بما انزل في تحقق النزول وذلك لا بعينه
 بازل وبعضه منتظر فينتظر قطعا وقد اورد على الوجهين لزوم الجمع بين
 الحقيقة والمجاز اذ ليس هناك معنى يجمع بينهما عموم المجاز واجب بان الجمع انما
 يلزم اذا كان كل واحد منهما موصولا باللفظ وهذا ارجح من كون واحد منسب من المعنى
 الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في احد منهما بل في المجموع مجازا او لا يلزم
 جوازا فيكون جميع المعاني الحقيقية والمجازية يجوز ان لا يكون متاكر ارتباطا
 جعلها مع واحد اخر فيقصد اليه بارادته واحدة في استعمال الاستعالات الانطوائية
 قوله يدل عليه اهل البيت ما ذكر من الوجهين فان المراد بقوله كتابا هو مجموع
 لانه المتبادر عند الاطلاق خصوصاً اذا قد يكونه منزلا من غير كتاب موسى
 لا بعضه والاقدر المشهور بينه وبين كونه قد مر عن انزاله بالخط اهل البيت مع
 ان بعضه كان مترقبا فوجب ان يزل باخذ اشتهار ايمانهم وما قوله سمعنا

فالظاهر فيه تعليق المسحوق على ما لم يسمع في ارتجاع السماع عليه ولما ذكر ان المراه
 بما انزل النبي هو المنزل عليه وبين وجهه واستشهد في ذلك بما ورد في الخبرين
 مما ظهر منه في الجملة على الكل فاستدلوا بشواهد كثيرة في ذلك فظهر انما سعاره
 اهل اللغة ولا ينبغي على احد تناوله الماضي والماضي مع الا ان جملة على التعليل
 اولى من جملة على التشبيه في التحقيق هذا الجيب بان ذلك اذ لم يغير من
 غيب بطريق الخطاب او الغيبة اما اذا اعتبر ما فيه ان يجزى على تلك
 الطريقة لا ان يحل تابعا للتكلم وقوله لا انه معطوف على تعليل والاضحى راجع
 الى المنزلة عليه وكذا المستند في جعله واما الجبر وانه يظن فمات الى ما انزل في قوله
 يكون معطوف وتعليل لعدم اذ اذ الماضي فقط وانما ان الى ان الحقيق ارتبط
 بالماضي بحيث صار اتم واحدا كما هو ما نال اليه قوله وفي تقديم الاختلاف يري ان
 هناك تقديم الاول تقدم الطرف الذي هو بالاضحى وبعد خصص انما
 بالاضحى اي انما لم يقصود على حقيقة الاختلاف لا سيما انما الى ما هو على خلاف حقيقة
 وفي ذلك تبيين بان ما عليه مقابله من من حيث حقيقة الاختلاف في شئ ما في قوله
 بالاختلاف لا يغير كما في الكتاب انما في تقديم المسند اليه اعني الضمير الذي بنى عليه
 الفعل ويقتضي ايضا اختصاصا بالاختلاف مقصود عليهم لا يتجاوزهم الى الذين
 لم يؤمنوا من اهل الكتاب وفيه توفيق بان اعتقادهم الذي يترتب انما بالاختلاف
 ليس ايقانا اصله بل هو من محض كمال ان معتقدهم كمالا بل وانما الايقان ما عليه
 المؤمنون كما ان الاختلاف من التي يعتقدونها فقولهم ما على الكتاب سر عظيم ما بعد اعني
 ما كانوا وان قولهم عطف على طريقة قولهم محض زهد وكبرياء والكلام على الشكر
 اي في تقديم الاختلاف تلميح بان كانوا عليه وفي بناء يؤمنون تلميح بان قولهم ليس
 بصادق وقوله وان ايقنت معطوف على ان قولهم وتتم له بانما يفتي بانما يفتي بان
 ايقنت بانما عليه اهل الكتاب وهذا الاستمرار صحيح وقوله محض المعطوف والمعطوف
 عليه محمول للتحويل واما انباء ايقنت بانما عليه من امن فمصرح به ومن ثم توهم
 انه معطوف على تعقيب اي في بناء يؤمنون توفيق بان قولهم وتتم بان ايقنت
 ورد بان البناء لا مدخل له في ذلك اذ لو قيل يؤمنون فكان التفسير بانما عليه قوله تعالى
 اشكوا الشبهة قبل اذ ان العمل الذي من شأنه ان سطرت اليه الشك والشبهة اذ انما
 عنه كان ايقانا فذلك لا يوجب العلم القديم ولا الفرق في الايقان فيقال تبين ان

الكل

الاصح

ان الكل اعظم من الجواب قوله الذي هو نقيض الاول صفة كاشفة الى الآخر الذي معناه الآخر المقابل
 للاول وهو اسم الفاعل من اخر يجمع تاخر الا انه لم يستعمل وكذلك في الآخر فمعه الخاء افضل
 منه قوله من الصفات الغالبة قال المصريح الغلبة قد يكون في الاسماء كما ثبت على الغلبة
 والكتاب على كتاب يسيرة وفي الصفات كالرحمن والرب دون اضافته على الترفع
 وفي المعاني كالحوض على الشروع في ابطاله خاصة والاضحى صفة غالبة على تلك الارب والوسا
 على معنى انما مع كونها من الصفات الغالبة فهو ما يحس بالاسماء اذ قد علم ترك ذكره هو قوله
 معا كانه اليك من الصفات قوله تحت روى شتم الخاء ومنها واصله حيث على وزن
 شرف اي صار محميا فادغم الياء بالاسكان او يفتل ضمها الى الحاء يقال ان فلان وفلان
 على زيادة الياء ما احب اليك واللام حواس قسم محذوف ولم يزل بعد لاجراية محسوس
 فعل المدح كقولك والله لنعرجن زيد قوله الموقدان ان اراد ايقان ان الترتيب فانه المتبادر
 في استعالات العبد خصوصا في مقام المدح ومنها بالكرم فكيف يمكن ما ينادى بالاشتهار به
 فكيف يمكن اضافة التوقير وقد صرح فيها بضم الواو وهو مصدر واما بفتحها فهو اسم لما يتوقره والاشهر
 بغيره على ما في الحواسي وموسى وحققت اياه وقيل لا يوجب التمسك قال الاصل الجنب روى
 يسيرة قلب الواو يعني في الموقدان وموسى قوله الجارية على الرفع هو مذكور فيما تقدم وانما كثر
 ليربط به قوله والاولا على لا اي وان لم يكن الدين يؤمنون بالنسبة مبتدأ ابل هو محمول على المتعجب
 صفة او مدحا منصوبا او مرفوعا فلا محل لتلك الجملة مع على ما سبق من جعل والذين
 يؤمنون معطوف على المتعجب او على الذين يؤمنون بالغييب واما اذا اخرج الى الموقول
 الاول على المتعجب وجعل التام مرفوعا على الابتداء مخبرا عنه ما في قوله فلما على ايقان كاسان
 قال روى في هذا الاطلاق توفيق بان الوجه الا اني مروج كما يكتشف من قوله التوفيق
 استعمل في هذا الوجه اذ اوقيا يقابل ان اشعارا ترجح انه وان التام في احتكاك وذكور انما
 ويجوز على الاول ليقان على ما سبق فانه اذا قيل من المؤمنين فذلك باللام الجان على اختلافهم
 يكون التمسك بغيره لم يجر ان يثار ما بال المتعجب خصوصا في ذلك على من احقاره قال
 السؤال الى قولهم مستعجب بانما ثبت لهم من الاختصاص من الهدى وزيد فيه ضم بفتح الهدى
 ومن الفلاح تقوله تلك اللفظة التي تفهمها قوله مدس وسلوكا لاسلوب الحكيم واما على الثاني
 اضاف فلا وجه للسؤال لان الاوصاف التي اجريت عليهم مقتضية ذلك الاختصاص اقتضاها ظاهرا
 فبان انما قد فعل من اقتضاها فسادا ولذلك احب باعانا الدروس ميمنا تيسر على
 ان التام فيها بغيبة عن سورة السؤال لكن في قوله نسبة من الهدى والمتعجب
 والجواب بتمسك على هذا العلم المطول لم يحس موجه بذكر صفات محضه هم استعملوا بالاختصاص ١٢

وجه التفسير

وزيد النضر بالنتيجة احتراز عن شذوذه انما رفق به فوقع سقط على انما قال
 كانه جواب اول من سأل بل اتجاه سوال فحصل لذلك كانه مقدر قوله بصفة
 المتقين ازلها بجميع ما ذكر من احوالهم وجعل حكمه الاستحسان في قوله ففما يصح
 اثنان الى ان كل واحد من تلك الاحوال مما يعلم ان يكون سببا فكيف اذا اختلف
 قوله استوجبوا الى استحقوا اما عند جميعه انما يجب على الله ذلك بموجب حكمته وجوب
 عقليا واما عند كل سنة فجميعه ان ذلك يلزم مجازي الحاد است قوله اي الامن من
 عقابهم اي الذين كملوا اعتقادا وعملوا احسانا ان يختصوا بالهدى في الدنيا والافلاح
 في الاخر فليعلم من الجواب انهم مستحقون للاختصاص وان السبب في ذلك تلك
 الاوصاف المخصوصة بهم التي رتب عليها الحكم واستغنى عن تأكيد التبيين
 على وقيل المقصود من السؤال هو السبب فقط اي ما سبب اختصاصهم
 واستحقاقهم اياه لكن يتبين في الجواب من ذلك ان ذلك هو السبب في حصول
 السبب فنكحتم انما تكلمنا في الجواب وقيل انما قصد مجموع الاوصاف اي من
 احصا ذلك وما السبب فيه فيكونوا كذلك وقد علم ما ذكرنا من قولك
 اجبت رسول الانصار قوله وان جعلته مطلقا على اذا نويت اي جعلت
 الذين يؤمنون بالغيب تابعا اما صنف واحد او اوصاف قوله غير مستغنى اثنان
 الى سقوط السؤال وانه شاذ من استنباط السائل كون تلك الصفات
 على الاستصحاب والاختصاص وليس ذلك مستبعدا فان قلت صفة
 التقوى كافية في الاستحقاق والسببية وكيف لا وتلك الاوصاف بيان وتفسير
 للمتقين فكون السؤال على الوجه الاول ايضا ساقطا قلت ان سلم كونها
 بيانا كان المفهوم من المتقين مع جملة نتيجة مع السؤال واتا اذا فعلت تلك المعاني
 وحضرت فالسؤال باق طمعا لا تخفى قوله وورث الناس اشارة الى الاختصاص
 الحاصل من ترتيب الحكم على الوصف لان المعنى كما سياتي تحقيقه اولئك الموصوفون
 تلك الصفات على قدرها واذا كان الحكم مرتبا سببا عن الوصف انتفى بانتفاء
 فان قلت فعل الوجه الاول يلزم ان يكون الوصف ساقطا قلت لا بعد في ان يكون
 الصفات مخصصة ثم ثار الوجه المجمل في تعليقها العلم من وجهين ثم يرتبط بها
 ما هو سبب عنها فان ذلك اوردنا في الغرض وانك حينئذ تنطبق مثال
 الانصار على هذا الوجه ايضا وان الخط بالسؤال فيه في الحكم والسبب

او ما

او ما على قس ما تقدم قوله ان هذا النوع من الاستنباط يرد به ما شغل على اعاد
 ذكر ما استأنف عنه الحديث جوابا عن سوال استحقاقه لما نسب اليه فاذا قيل احسنت
 الى زيد الجح ان يقال هل هو حقيق بذلك فاجيب بانه حقيق بالاحسان وتكرر تأكيد جريا
 على خلاف مقتضى الظاهر والجواب بانه كذا الصفة بغير الحكم المطامع بيان سببه وفعله اراد به
 النوع ما يكون مثله على تلك الاعاد المذكورة سهر دايما ان اعاد الاكرر بدل اجمالا على ان
 منكريها فكان الاستنباط بالاعاد الصفة الجمع لا التكمال على تفصيل السبب وتلخيص صفة
 بحيث لا اذا قل ما سبب الاحسان اليه والاستحقاق ان كان طلبا لمعرفة سبب معين بعد ان
 عرف ان له سببا في الجملة فلا يلزم ان يجاب الا ما يفيد تقييد سبب مخصوص ومن هنا يعلم
 امتناع الجواب على السؤال عن الحكم مشفوعا بسببه تعالى ومع قوله بالاعاد اسم وانما في
 صفة انه تعاد ذكر من استوفى صفة او بصفة فالاعاد هو ذكره فلا يرد ان الصفة غير مذكورة
 او لا فكيف تعاد والمقصود من هذا التقسيم ان الاستنباط الذي في التذييل سواء
 وقع على الذين يؤمنون بالغيب او على اولئك وادخل الوجه الاحد الذي هو
 الصفة وان كان الاول اخرج بخصائه وقد يتوهم انه على اثنان من الاعاد الاسم
 ولذلك كان مرجوحا وقد مر في قوله فاجيب بان اولئك الموصوفين وقوله وفي اسم
 الاشارة قوله نعم على ان يحصل اختصاصهم الموصوفين اثنان ان اتحدوا الاول ذاتا فحققة
 ان تجري على ما يجزى عليه الاول فان قطع كوجعل مبتدأ او فاما ان يجعل الاختصاص
 الحاصل من تعليق الحكم بالوصف المناسب الذي يتضمينه المبتدأ تعريفيا لما ذكر
 اولافعل الثاني قطع بواقعة وامتنع فاقين الاستنباط بلا عرض بل على ذلك
 مع انه نوع تكملة لما تقدم وعلى الاول كان التعريف فان لم يتركب له خلاف
 الظاهر وجهه انه لما عرفت عن المؤمنين بانهم جامعون في الايمان بين ما انزل
 اليهم وما انزل من قبله قابلية هذا الاعتبار من انفراد واحد مما فارغ ومع الكلام
 في ان الكتاب مدي للذين امنوا به والذين لم يؤمنوا به ليسوا على مدي وان خفف
 ولا خلاف لهم وان طمعا فيه فالجملتان بحسب المعنى وان توفقتا في الظرف وتماثلتا
 في الايمان انما يكونان سببا على حد واحد من العطف بينهما كالحسن فان الاول
 من وصف الكتاب ببيان الهداية للمؤمنين واثباته سلب للاعتقاد عن طائفة اخرى
 ثم يؤمنوا به وقيل المعنى على التعريف ان الكتاب مدي للمؤمنين وليس مدي
 لمن عداهم فاما المصروف عليه يتبين غاية التناسب وفيه نظر لان سلب

في بيان انما هو
 في بيان انما هو

كونه حدى لطائفه اخرى ليس صفة كماله فلا يلام تلك الاوصاف الغافلة التي يشبه بعضها
بعضا بخلاف الهداية عن المؤمنين فان قيل اشارة الى كماله وان اختلف الموضوعات وانما
فالاول بالان ان يعطى على الاول تقريبا للمقنعين فاذا جعل مبتدئا فان لم يجعل للاحقا
تقرضا فقد ترك ما هو اوله وفاته ثلثة السور المتدروك ان التخصيص المقصود
من المعطوف منافي في النظام لما قصده المعطوف عليه من التخصيص وان
جعل تعريف كان وجهه منها الظهور لم يكن التخصيص من المعطوف مقصودا بل وسيلة
اليه وتبين ان يكون بالقياس الى المعرفين لهم والعارفين المعطوف لما سلف قور
وفي اسم الاشارة بوجه بعضهم ان الايدى ان يختص بما اذا وقع الاستيفاء على
اوله يمكن وايضا بطل فانه جار على جميع الاوقاف وذلك لما عرفت من ان اسما الاشارة
حقا ان يشار بها الى محسوس من هذا ال ما ينزل منزلة في تبيين وظهور ولما
كانت الصفات الطارة على المتقين محققين لهم جملة انما كان حاضرا من هذا
وضع اوله موضع المقصود اشارة اليهم من حيث انهم موقوفون اياها كانه قبل اوله
المقيدون وتلك الصفات فصار الكلام من ترتيبك الى على الاوصاف المتناسبة
وافادة العلية بخلاف الضمير فانه راجع الى الذات وليس فيه ملاحظة اوصافها
وان كانت متصفة بها في نفسها فلا ترتب منها على وصف مناسب فان قلت قد
تقدم منك لا توجيه قور ليكون الخطاب اقول على ان المعنى ان له لذلك التميز ما يدل
على ان في الضمير انما في الجاه والسياق كلامه مما ينافيه قلت اذا حمل التنوين في
ايدى ان على التعظيم زالت قوره فالذكر ووز ادخل الفاء في خبر ان على معنى النسبة
بحسب الاخبار وانما قال ادخل لاكتسابه لان الهمد والافلاج نتيجة الكسب قوله
ولقد جعلوك اوله يحيى الله صلوا كما مناة وممة من العيش ان يخلق بيوتها ومكعبها
بنام الضمير ج اذا قيل اني سلبت النول مؤثرا ولله جعلوك يساور ممة وبعض
على الاجد رت والدمر مقدما فتى طلبات لا يري الخضر ترجمه ولا شعبة ان نالها
عند مينا اذا ما را الى يوم مكارم انقضت تتيم كبرا من ثقت شيئا يري في الخضر
او بركة ومحنة وذا انتطع غضب الفريه مخزما واخذ مسج قاتروا لجانه عتاد
اخر قتيلا وطر فامسوما ونقش اذا ما كان يوم كريمة صدور النول وهو محتج
اذا الحرب ابدت ناضها وشمت ووتى مدان النجوم اقدم معلما فذا الى ان يلقى
فمن شافق وون عاشق لم يقطع ضعيفا متهما يقال نجاه لا رقيه وانه والصلو

الفقه وصالح الكيل العرب متلصصوم واللبوس بالفتح ما ليس وتلك كذا كلمة تنجب ومدح قال
عند استفاد الشئ والتعظيم الى صفة مع ومخصوص به مع اذله القدر على خلق اشاله
والحق ورة المعانيه والاهم القصد والعزيم وقوله على الاحداث متعلق بمض الى لا يخلط
الاحداث والدعوى الاقدام على ما هو المرام وفتى اما بد من جعلوك اوصفة له لا محذور
بالمدح رفعا او نفي او اضافة الى الطلبات اشارة الى ملو ممة والخص الجوع والقرضة الشقة
ونسبة منفعون عدا عرضت ان استبانته طرقت وتم للتداني في الرتبة بين القصد
والتصميم وعطف النبل على الرمح واذا قلنا نجح بينهما وممة معطوف على مدح ما تقدم
اعني احدهما وشطب السيف بضم الشين وفتح الطاء وضمها طار يقيم الى في ممة جمع شطبة
والعصب القاطع والقيمة المضرب بالسيف وانما دخلت اليها وان كانت مع منفعون
لانه في هذا الاسماء كالنطيحة والمخزم بلحا والذال المعجيتين القاطع وقدير وويلها
المهله من الخدم ومدا التلح السريح والاضا جمع خنوب الكس وهو ما فيه اعوجاج من السريح
والقشب ومنفرد الجبل وعندها قاترا بالقاف واق لا يقر ظهرا الفرس عتاد ثاني
منفعون تروى واولها راحة وما عطف عليه ولقد طبق المفصل في افرج العتاد لان الكل
عتاد واحد ون اضافة الى اخي فتيلا دون نفسه وول جعل طرفا وموبا الكس الكرم من الخيل
عتاد اخر على صفة مقوله وطرفا معطوف على اقول المنفولين والمسوم المعلم شديرا
لعتبة من السومة ومن العلامة او المسبب ليسوم فلا يركب الا في الحرب والهدان
بالكس الاحمق الثقيل وحسن مصدر من حسن ويروى فحشا فاشاف على التمداد
قوله ومع الاستعلاء يريد ان كلمة على هذا استعمالا تتبعية شبه تمسك المتقين بالهدى
بالاستعلاء الراكب في النمل والاستعلاء فاستعلاء الحرف الموضوع للاستعلاء كما شبه
الاستعلاء بالصلوب على الجذع بالاستعلاء فاستعلاء الحرف الموضوع للاستعلاء كما شبه
فاستعلاء الحرف الموضوع للظرفية وقوله مع ولا صلبيك في جذوع النخل وانما قال
ومع الاستعلاء دون معني على لان الاستعلاء في الحروف كنع رولا متعلق معانا
ثم تسدى اليها بتبعيته قوله مثل اي تصوير اذ في الاستعلاء تصوير المشبه بصورة
المشبه به ابراز الوجه المشبه في صورته في جانب المشبه به مبالغة
في شانه كانه موفاكل اذا قلت رايت اسدا يرمى فقد صورته وشي اعنة بصورته
الاسد وجراثة وانما قدم تصوير النمل والاستعلاء الى مع وجه المشبه على تصوير
التمسك له المشبه لانه المقصود الاصل بالقياس اليه وزعم بعض الناس

ان الاستعانة بغيرها تتبعية تشبيهية قال اما كونها تتبعية فلما بانها اولاً في متعلق معنى الحرف و
تبعية بالحوادث واما كونها تشبيهية فلكون كل من طرفي التشبيه لا منفردة من طرفي
واستعرض عليه بان انتزاع كل من طرفي التشبيه من معنى الحرف استلزم تركب من معان
متعددة ولا شك ان متعلق معنى هذا الحرف هو الاستعانة وانه من المعاني المتفرقة كما لا
وامثاله فلا يكون مشبهاً بهذه التشبيه الذي تركب طرفاه نعم ربما يعتبر هناك مع شئ آخر
يتحصل منها مجموع هو التشبيه واما ان يكون معنى الاستعانة مشبهاً به في ذلك التشبيه
سواء كان جزءاً منه او لا فكيف يسرى التشبيه والاستعانة منه الى معنى الحرف فيحصل
ان كون على استعانة تتبعية استلزم كون معنى الاستعانة مشبهاً به وان تركب الطرفان
استلزم ان لا يكون مشبهاً به فلا يجتمعان فاد اجعلت استعانة على تتبعية لم يكن تشبيهية تركب
الطرفين بل كانت استعانة في المفرد كما بيناه فاحاط بان انتزاع كل من طرفي التشبيه
من معنى الحرف لا يوجب تركبه ونفسه بل يقتضي تعدد ما قد ورد عليه بان التشبيه
مثلاً اذا كان متعلقاً بمشبه استعانة فاما ان يقتصر بقاءه من كل واحد منها وهو يوجب
لانه اذا اخذت بتمامه من واحد منها كان اخذ من ثمانية من شئ آخر لقوا بل يحصل الحاصل
واما ان يقتصر من كل واحد منها ببعض منه فيكون مركباً بالضرورة فاما ان لا يكون
فذلك لا يمتد ولا ذاك وهو ايضا باطل اذ لا انتزاع في التشبيه منها اصلاً فتعريف التسمي
استلزم المثل والمركب وقد صرح هذا الزايم لا تفهم قوله مثله كمثل الذي استوفى نارا
بانه لا معنى لتشبيه المركب بالمركب الا ان ينتزع كغيره من امور كحدوث تشبيه كغيره
مثلاً فيقع في كل واحد من الطرفين امور متعددة وايضا قد اتفقوا على ان وجه التشبيه في
التشبيه يجب ان مركباً وما ذلك الا لكونه مشتركاً من متعدد وامثال ذلك مما لا يتسنى
على ذي عقله ثاقبه وفكره صافية وكان بل قد تطلعت نوازح من قلبك الى ما يشق عليك
صدرك من تحقيق هذا المقام الذي زلت فيه الاقدام فيقول وبالله التوفيق فقرر على هذا
يحتمل وهو ثلثة الاول ان يشبه بالتمسك بالهدى بالاستعانة بالهدى كما سلف ان
ان يشبه مشقة من المشق والهدى وطائفة بالهدى المنتزعة من الهدى والمركب
وامثاله عليه فيكون هناك استعانة تشبيهية تركب كل واحد من طرفيها الا انك لم
تصرح من اللفظ الذي باز التشبيه به الا بكلمة على فان مدلولها من المعنى في تلك الهيئة وما
تبع له ملاحظه صفين اننا قد متفق ولعل في كل استعانة بل من على حالها
اذا صرح بتلك الاشارة الى التشبيه بالهدى بالمركب على طريق الاستعانة

بالكناية وجعل على قرينة لها على الاول كما اختار الامام السكاكي فن استعانة بغيرها تشبيهية تشبيهية
الواحد انه وحكم بان الاستعانة بتبعية فقد اشبه عليه الوجه الاول بالثاني وقد تبادر في ذلك
من امرين فليكن في الكشف وهو يربى عنه وتوهم ان عيان المتعاقبة تقدر الاستعانة
التبعية في فعل يتبعه دعواه وليس الا تشبيه حال المكلف بحال المرحح والحال
اعم من المفرد والمركب كما لا يخفى فان قلت اذا جوز تشبيه التمثيل ان يكون طرفاه مفردين
مع تركب وجههم امكن ان يحاط مع الاستعانة بتبعية في الحروف والافعال قلت
نعم لكن الحق استلزام التمثيل تركب الطرفين فان المتبادر من قولهم التمثيل
ما وجهه منتزع من على امور في كل من الطرفين وان امكن ان يربط انتزاع
من امور من اجزاء كما في الهيئة المنتزعة عن الحروف فيجعل مشبه او مشبهاً بالثاني
تركب طريقه واجب بحسب المعنى واجب بحسب اللفظ فلا ادري ما يطلق لفظ
واحد على قصة كقولهم كمثل الذي لا تقول المولى يكون اللفظ مفرد
ان يلاحظ ملاحظته واصل في ذلك لفظ واحد سواء لم يكن له جزء او كانت له
اجزاء متعددة لو حطفت دفعة اجزاء لا يكون المعنى مركباً ان يلتفت الى اشياء
على كل على صفة ثم يضم بعضها الى بعض ويعتبر هيئة ١٩ صديقه وذلك من اجزاء متعاقبة
بلفظ واحد لم يكن تفصيلاً ملحوظاً ولم يعد مركباً واما التشبيه بالمثل فلا يقضي على تشبيه
فان الحالة المختصة المشبه بها فانهم من الانفاظ المتعددة أي مثله فيما ذكر من افعال
الايام وابطال الكفر وما يترب عليه كلف الخداع المستبوع للشافعي كما ان الحالة المشبهة
بها منهم من جرح الانفاظ المذكور هناك قوله ونحوه هو على الذي يربى فيه الوجه الثلثة قوله وقد خرجوا
بذلك كما ذكر ان كلمة على الاستعانة فازالة بان هذا التشبيه فيما ذكرنا من غير مقصود من الكلام وقد صرح
به وجعل مقصوداً منه اما صورة التشبيه في قولهم جعل العواذ مركباً فانه في قولك العواذ
مركب من كالمركب واما في الصورة الاستعانة كما في قولهم افتقدوا رسل الهوى فقد شبه الهوى
بالطغيان على طريق الاستعانة المكنية وحمل الغارب وراية بذكر الافتقار واما قولهم امسحوا
الجبل قال كان بمنزلة قولك ركبت مطا الجبل كان الاستعانة بالكناية كغارب الهوى كما ان
كان في قولك اتخذ الجبل مطية كان تشبيهاً كالاول واما ما كان تشبيهاً للجبل بالمطية مقصوداً
من الكلام وهو المراه من كونه مقرباً ومنهم قالوا استعانة بتبعية شبه انصافه بالجبل واستعانة
عليه بالمطية واستعانة اسم التشبيه بالتشبيه وسرى الاستعانة الى التمثيل وذكر
المفرد انما الجبل قرينة له لا يرد ان لا فرق بين تشبيهه وبين قوله على فاق تشبيهه الهوى والجبل

المراد من مقصودا

ففيها والتشبيه متبادر من الاستعارة تتبعه فعمله في احد ما هو كادوني الاخر كذا والنق
 بان معنى الاستعارة خارج من معنى الحرف ومعنى المصدر داخل في السمع غير صحيح
 صحة فان قام امره بوجوب الاختلاف المذكور وقد يتوهم ان لفظ ذلك في قوله وقدم حوا
 به لكل شارة ال التشبيه المدلول عليه بقوله اعني التشبيه المقصود بالاستعارة في عمل
 وهو بعيد اولا لا يطبق عليه شئ من الامثلة وقبل اشارة الى ارادتهم بالاستعارة
 والكروب وهذا احد قولهم ان من شئ من اشارة الى من ارادتهم بالاستعارة
 تاكيد اللاتجاه في البيان والمقصود ان من ارادتهم بالاستعارة ان من ارادتهم بالاستعارة
 وتغييره باللفظ والمقصود في التوفيق رعاية لمذهبه وامامه الجاهل في قوله خلق الامم
 فيهم والتوفيق هو اللطف الذي لا يعلم ان الامم الخيرة كما ان الله هو اللطف الزاجر
 عن الاعمال الشريفة قوله لا الا فضل قبل الفاء فلفظ التحقيق على سبيل التاكيد
 والمعنى انه اذا ساعد علم اللطف على عمل فاقدموا عليه استنزلوا الرضا اخر المثل
 من الاول فيستجيبوا به كما لا افضل ملكه الكسوف يدعوا الى عمل يستجاب لطفه فلا
 يزلون يفتقرون في الاعمال الفاضلة قوله المذكي هو ابو خراش بن برة خالدين
 زهير لا زابغ في اول القسم وقد وقعت جواب القسم والخطاب للظهير على طرفة
 الالتفات وتكسر كح للتعظيم اي كح اتى كح استعظم كح خال كعظمه فاستعظم الظهير
 الدافقة عليه واما كح اقسمة ولا حاجة الى ما توهم منك ان اي منها جمع على الشدة
 نظرا الى شدة الظهير وقيل لا كح في او اريد به خال كعظمه واخفف اليها كوقوعها
 عليه وملا بته اياها كما يقال ابو الشرايد وابو تراب والمهترية الملازمة من ارت
 بالمكان اقام به ولزمه وعن معنى انه كان يتورع في اقصى ما يثبت اقربه تحت
 وبغير غنة المشهور عند القراء ان لا غنة مع اللام والراء وقد وردت عن بعض
 الروايات الغنة معها على تفصيل تنوب ما ذكره المطيب واما بحسب السبعة فلا نزاع
 في جواز ما قد كانهت في موضع المصدر لقوله ثابتة والاشارة الى ان السبعة المتقدم
 والاستبداد والافعال المدللة على ان الاشارة بالبدن بسبب اللاتجاه بالانحلال وقد سبق خيلة
 في نظرين وقوله في غيرهم ما يتعلق بحملت او بالنظر في الان في موضع المعقول انما اراد
 بالاشارة الى بالمتنزه له وسياك بيان اشكاله في قوله وشارة للناس واما حيل ان تكسر او ليس
 افادوا ضمهم كذا في احد منها على حد فتكون كل منها ميمية الميم من مد الكرم يوم كبر
 لربنا فم اختصهم بالجمع فكأن هو المحيى لا كح احد قوله على اياها حيل ان اشارة

فيستجيبوا

تأصلها

وحولته لمعنى ان كانت مما يفر على انفرادها مستقلة في ذلك مع حولا وفي حيزه بقوله في مختلف الجزان
 منها اي على مدى والمفرد ان يريدها مع تناسبها معنيين متمايزان تعظما وعلو وجودا
 فان المدعى في الدنيا والخلق في العقب واثبات كل بها امر مقصود في نفسه فالجملتان المشتملتان
 عليهما المتحدتان في المعنى متوسطتان من كمال الانتقال والانتقال فلذلك ادخل العاطف
 بينهما واما الخبر ان ثم اخرج كالا نعام والعاطفون متحدان مقصودا لظايع للتشبيه بالانعام
 الا لمبالغة الغنى لفتله فكانت الجملة الثمانية المتراكبة الاولى في المحكوم عليه موكولة بالانحلال للعاطف
 بينهما قوله وقايدته يريد ان لفظ الفصل هو ايد لا وحى الدلالة على ان ما ورد بعد خبر ما قبله
 لا نعت له ولذلك سيج فصل التاكيد اي تكويد الحكم لانه لانه على ربط المسند بالمسند اليه وقيل
 تكويد المحكوم عليه لانه راجع اليه فهو كبرو الشايف العكالة على حصر المسند لا المسند اليه فعلا كان
 او اسما مفعلا او مفعلا فان قوله زيد هو افضل من لمه ومعناه بالترتيب زيدا وسيت كذا افضل
 است ازعمو ومنهم من استشهد على اقامة الحرف بالاستعمال في مثل ان الله هو اللزاق وكنت
 انت الرقيب ثم قال في هذا انما يتم اذا استشهد منه التخصيص فيما كان الخبر فيه كمن والاشارة
 الخبر باللام الخفية هو الحفيد يخص على العبد وان لم يكن هناك فصل كقولك زيد الامير
 وقدم من قبله بان الفصل بينه تاكيد الحكم قوله او مومئدا اقول هذا جار على تقدير
 العبد والجس واما كونه فضلا فمخصوصا للجس قوله على ان المستقيم هم الناس الذين
 فاللام في تعريف العهد الخارجي ولا حاجة الى اعتبار قهر كما في قوله الزيد وكنتم المستعملون
 اشارة الى موهوب الا انما يحل لهم ثم فضلا فيجهد فيقصد الى فقر المسند على المسند اليه
 اقول انما انما ليس هو من تناول المهورين بالانحلال في الاخر غير المتشبهين بافعال قوله فتقبل
 التايب اعترض عليه بانه غير مستقيم فانك قد عرفت ان اشارة قد تاب فانك بسواك عنه فالتايب
 ما تخلص عليه بانه زيد مثلا فالتايب ان يقال التايب زيد في قوله فاقصر على ذكر زيد
 كان خبرا مستندا المحذوف لا مبتدأ خبيث محذوف واجيب بان التسمية في قوله من هو راجع
 الى التايب اي من التايب فن مبتدأ والتايب خبر كما هو مذهب شيعية والحق ان زيد
 التايب لم يروا غير ما قاله السؤال انما بان التايب على خصوصية ما من تلك الخصوصيات
 فالتايب ما ذكر العلامة ليكون الجواب مطابقا للسؤال والاشارة موافقة لنظم الترتيب في قوله فاقصر
 بمعرفة ما في العبد والحق ان هذا مع شدة وضوحه قد حقق على كونه من الاذمان ولا يخفى منه ان بعضهم
 يتم على ما قررناه ولم يثبت له وزعم ان دعوى رعاية المطابقة منقوضة بان ما قام عليه اسمته وى سا
 بطله فليس كقولهم مع قل بحسبها الذي انشأه في جوارب بين عبي العظام ومعه ليتقون فكل من

العزير العلم في جواب من خلق السموات والارض ولم يدرك ان الحكوم عليه حقيقة في زيد
قام مؤزير قدم او اخر فالسائل من قام يطلب الحكم بالقيام على زيد او غير او فاذا احبب بقاء
زيد مطابق سواله في المعنى وان خالفه بكونه جملة اسميه لست بطلب الحكم عليه اذا كان وقته كحالي
زيد القاب فان التقدم فيه بوجوب اختلاف الحكوم ثلثه فنفوت المطابقة المعنوية التي يجب
الحكاية فظهر بها كما في قولك اخوك زيد وزيد اخوك ثم ان هذا الزايد هو الذي في قوله
التمام وذكرا ان الشيخ بعد التام في ذلك لا يلزم ان يكون اول الكلام المقصود والآخر
كلام المعترض وهذا ايضا ضبط آخر فان حصل ما اورد في الشيخ هناك انك اذا عرفت
اشياء بالانطلاق وجوزت ان تكون زيد وشيخ فاذا قيل زيد المنطلق او المنطلق زيد
كان بيان الاتحاد زيد مع الشخص المعهود لا بانطلاقه فانه معلوم ولم يدرك ان تقدم زيد
على المنطلق وتاخير عنه يجوز ان معاني حاله واحد بل اورد ان كل واحد منهما انما
موجب ما يقتضيه مقابل او حاكم من طلب الحكم على هذا يدرك اورد في هذا الا انه
لم يعرض لهذا التعريف وقوله في آخر كلامه واذا قيل المنطلق زيد فالمعنى على انك رايت انسانا
ينطلق بالبعد منك فلم تعلم ان زيد هو ام لا وفلان لك صاحب المنطلق زيد في هذا الشخص الذي
من بعيد مؤزير ليس فيه اشارة الى تقدم السواء من الخطاب بل قوله زيد هو ام لا وبيان
لجهلك باخا و زيد بذات الشخص المعهود واما في المباحث لا يتناول فيها من تقدم
راسخة في قواعد المعاني والشيخ نكتها موسسة على تلك المباني قوله وعلى انهم الذين ان
حصلت اشارة الى المعاني التي تعرف المنطق من معرفته فيجب ان يفسر الحقيقة الا ان
الحق المعرف بلام الجنس قد يقصد به ثمة حصص على المبتدأ او الحقيقة او اعداد مؤزير الامير
اذا اقتصرت الامانة فيه او كان كاملا فيها كما في زيد لكل الامير وجميع افراد فظهر الوجه
في افاق الجنس المحذور قد يقصد به اخرى ان المبتدأ هو عين ذلك الجنس ومتممه لا ان
ذلك الجنس مفهوم اخر فغير له مخرج في المبتدأ او بحيث لا يوجد فيه شيئا في الحق الحقيقي
فيه حيث لا يعتمد به في عين كما في الحق الاحصائي فهدا مع اخر للجنس المعرف بلام الجنس
ذكر الشيخ في ذلك الا ان زوايا من هذا ما اورد في ان الجنس المعرف بلام الجنس فلا يرد به العهد
كما في قولك زيد المنطلق لمن علم انه كان انطلق ولم يعلم انه كان وقد يرد به حقيقة مفهوم في
المبتدأ على ان المعنى انه لم يحصل لغيره اصلا او على ان كان كما في زكيا الشجاع وقد يرد به ظهور انصاف المبتدأ
بهذا الصفة كما في قوله ووالله ان العبد ان ظاهرا اتفاد بالعبد به وقد يرد به معنى اخر فيكون
المبتدأ عند كما يقال يعرف ويذكر كقولك هو البطل الخاسر فانك لا تريد به اسم ولا حقيقة

ولا ظهور انصاف بل تريد ان تقول لصاحبك مثل سمعت بالبطل الخاسر ومثل تصور حقيقة ما هو قال
كنت قبلت علماء واحفظت بكنية جبر افعليك بفلان والاشارة به يكون فهو ضا لك وعند بعينك وطريقته
طريقته قولك مثل سمعت بالاسد ومثل تعرف ما هو فان كنت تعرفه فزيد مؤزير حقيقة له ورايه
ثم ان دعوى كون زيد عين حقيقة الاسد مثلا انما تأتي اذا انصورت في الوجود بصورته بيا سب
ملك الدعوى فانها لو تركت على حالها لم يكن ادعاء لها وزيد بها مستحسنا مقبولا فلذلك قال الشيخ بعد
توضيح هذا المعنى وتكثير اشكاله على ما هو في الوجود والاشارة به وان تصور في خاطره شيئا لم يدرك
ولم يعلم ثم يجري مجرى ما يلزم ليس شئ ما غلب على هذا النص الموصوف من الذي فانه في كثير
يدرك انك قد رشيده ويحكم ثم تعينه عليه بالذي كقولك اخوك الذي ان تدرك ملكية بحسب وان
تغضب الى السيف بغضب فتجلب من ذلك بعض الناس ان تعريف الحق في هذا المعنى
ليس تعريف الجنس وقال الحق الناظر في هذا الكتاب على انه يريد به الذي تعرف الجنس ويغيب
ان يعلم انه اشارة الى معنى اخر لتعريف الجنس وهو قاسدا اذا قد عرفت ذلك انه تعريف لجنس لا تعريف
تصوير حقيقة تصور وحقته توصلا الى دعوى الاتحاد بينها ومن ما خفيته باعنه فهو من فروع
الجنس كالحمل على الكمال وكيف لا والتعريف باللام منحصر في العهد والجنس فان قلت لظهور
الاتفاق بمضمون الجنس ليس شيئا منها قلت مودا جمع الى الجنس ايضا كما انه بعد ما جعل جنس
غيره باللام اشارة الى حضور الجنس في الاذنان من حيث انه صفة للجنس عنه وهو معنى ظهور انصاف
وقد اشارة الى ان تعريف المفهوم في ذلك المعنى على حضور الجنس لا اذ في وابلغ فقره ما
مستوفى ان تحتقوا ومثله لا يسمي تطبيق الوجود والعمل في المفهوم الاول وقوله وتصور
بصورته الحقيقية اشارة الى تعريف حقيقة المفهوم بتبين بالصورته الحق ان يكون عليها
وقوله فهم اشارة الى الاتحاد والضمير الاول للمفهوم واما في المفهوم وقوله لا يقدور
تلك الحقيقة تأكيد للاتحاد والبيان كحده المبتدأ في الخبر كما ظن حيث قيل اذا جعل اللام للعهد اريد
قصر الفلاح عليهم واذا جعل للجنس اريد قصرهم على صفة الفلاح فانه مخالف للقاعدة المقررة
من ان تعريف الجنس بلام الجنس يفيد قصر على المبتدأ الاعلى وان اشعره كلامه في النايق
حيث قال معنى قوله فان الله هو الذي هو الله هو الجالب للمحاور لا غير الجانب وذهب
رجم الى ان الحصر على الوجهين للسند على المبتدأ انما اذا قيل للعهد حصر افراد وعلى الجنس
قصر قلب الاخر وما حقيقته هو المعقول عليه فان قلت اذا اورد من المتقبن هم عين
حقيقة المفهوم فلا يتصور هناك حصر اصلا فكيف استعمل فيه ضمير المفصل قلت قد حذر
الشيخ عن النعت وتأكيده الحكم وكذا في اريد حصر المبتدأ على الجنس وبسطها كقولك الحكم

هو التقوى اي الاكرام الا التقوى وما اذا كان الجنب المعترف مفيد الحق في المبتداه
كان الفصل موكد انه كقولك زيد هو الامير قوت فانظر كيف تكرر ما كان النظر وسيله
الى العلم كان مقتضى المعناه فما زلت ايقن على الاستفهام قوته عز من قائل قيس من
النسبة ان مقتضى اليقين او حال على ان المولى بقايل هو الجنب اي عرقا يلا من انما يلزم
قوله على طريقه شتر متعلق بكبر راقا التبيين باسم الاشياء وتكرس فلما عرفت
من انه بمنزلة اعان الوصف وتعلق الحكم وان تكرر ما كان على اختصاص كل واحد
من الهدى والافلاج بهم واما تعريف المتكلمين فعلى العهد ظاهر استبراهيه حله ولا واما
على الجنب فلان المقصود هو الايجاد وتلك الحقيقة وذلك بلوغ من الاختصاص
واما بنوع الفصل فنحن حيث دلالة على الحصة او ما كبر الحكم بالانجاء وفي قوله
وفي شبطك الجا انما الى ان اصحاب الكلباء لا ينزورون بالثألة والنجاة من العقوبة
ودخول الجنة وانهم يخلدوا في النار وتعرف بابل السنه حيث يطعمون في ذلك الجوار
ان المقصود اختصاص الكمال من الهدى والافلاج بهم ولا يلزم من ذلك ان يكون
لغيرهم مدي والافلاج احصا قوسه استلحق من كتابات الطلاق اي قوزي الشك
بامر كقولك على معنى الشق تقال فليحت الارض اي شققت والجديد بالمجد يدفع الشق
ويقطع ومنه الفلاحه بمعنى الحاشه قوسه فليق شق وفله قطع وفلي فرق الشق طلب
القول قول قتي على انما يقال قفيتها به وقفيتها على انما اي اشبعته اياه وفي قوله
وسوا عليهم وجود الكتاب وعدم اشارته الى التناسب بين التفتين الذي من
به تعقيب احديهما بالآخر وان لم يصلح مصحح للعطف بينهما **قوله** فبين الجملتين
تباين في الغرض والاسلوب اما التباين في الاول فلان الغرض من الاول
بيان بلوغ الكتاب بنهاية الكمال في الهداية لتقرير الكونه يقينا لا محال فيه للشك وتحققت
لكونه ذلك الكتاب الكامل في جنب المجد والبيان ومن الثانية بيان احراز الكفار
على ما هم عليه من الكفر والاضلال وانه لا يحوز عليهم الاطلافا والانداز واما التباين
في الثاني من الاسلوب فهو الغرض والطرف فلان طرف الاول في الاول ان الحكم على الكتاب
مع حذف لفظ وجعل المتعين قيدا لما حكم به عليه وفي الثانية ان الحكم على الكتاب مقيدا
مع ذكرهم لفظا بالآخر الذي لا يتصور معه اطلاق اصطلاحه رت ايضا بان اشعار
بالانقطاع والاشروع ففن انما يقال الجملتان مسوقتان لبيان حال الكتاب فالاولى
بيان انه مدي بالتفتين والثانية لبيان انه ليس مدي لا خسر له سم فاما على حد ثنا

الكتاب

حفت جعل مبتداه لفظا محجبا عنه باو كين لکنه مرتبط به ارتباطا معنويا صار به من تنه
ما قبله متعللا

العطف ايضا لان الانقطاع به حفته كمال له نوتن ما سبق له الكلام لفظا المقام من تنه
واطلا مكانه بخلاف عدم الانقطاع **قوله** فهو في الحقيقة كالجاري عليه يعني انه وان كان في صوت
كلام مستقل منقطع عما قبله متصلا به اتصالا في التابع بمقوله وكلام يصح العطف على تدبير
كونه منقطا وانما قال كالجاري عليه اشارته الى الفرق بين المسانف والمخصوصين نصبا
او رفعا فان المخصوص وان لم يكن جارا على متبوعه صوت فهو جارا عليه حقيقة فانه مسوق
للاشياء مفروصه للبعوث الذي قطع موعظان لغيره بخلاف المسانف الذي سبق الحكم
عليه بالهدى واما يفهم المتعين فمما هو كالجاري في الاتصال وعدم الاستقلال وذلك
لانه مبني على السؤال على ما شاء منه فهو من مستعانة فاذا لم يصلح المنشاء عن مدي للتفتين
لان يعطف عليه ان الذي كثر واما يصلح لذلك ما هو من توابعه وروادفه فان قلت
يد عليه الوجه الاخير وهو ان يجعل والذين مبتداه حين او ركن على مدي فانه حمله مستقلة
وهو صف الموصوف فليعطف عليه بجملة وصف الكافرين قلت يرفع بانه من الكلام
وهنا على الوجه المرفق وما ذكرته وجه ضعيف كما لوح اليه بل ربما يستدل به على ضعفه
وايضا قد عرفت ان مدي على محله على التعريف وان معناه على ما حققناه يناسب
وصف الكتاب بالكمال ولذلك جاز عطفه على سابقها واما جملة ان الذين كفروا
فلا يدخل لها في ذلك فلا وجه للعطف فيها هذا وقد رغب بعضهم ان خلاصه الجوار المذكور
في الكتاب ان الذين يؤمنون بالغيب الى ما فته استئنافا وقع جوابا عن سؤال
وقوله ان الذين كفروا لا يصلح ان يكون جوابا عن ذلك السؤال فامتنع العطف لذلك ورد
بانه مع كونه غير كلام العطف غير متقم فانه اذا قيل ما بال المتقين محصورين يكون الكتاب
مدي لهم دون من عداهم حين غايه الحسن ان يقال لان الموصوفين بتلك الصفات احتواء به لك
والكتاب موصوفين لا يفتنصون به بل مشتق عليهم وجود الكتاب وعدمه فان هذا العطف
يؤكد اختصاصهم بالغيب وتوهم اخرون في الآية ان ترك العطف لانه استئناف
احتواءه قيل ما بال غيرهم لم يمتدوا به فاجيب بانهم لا عداضهم والال اسعد اذ تم ذلك
السؤال لم يبق وقيل ترك العطف لغاية الاتحاد والاتصال ومما يفسد مرد وبيان شرح
تعدد الكفار لا وجه يركه كون الكتاب كما سلا الداية قوله والتعريف في الذين كفروا
وذلك ان تعريف الذي وتعاريفه من بين الموصولات كتعريف ذي الام كونه للسموات
والجنس اخرى سواء جعلت من المعرف باللام كما ذهب اليه شذوذه من النجاة او لا كما
عليه المحققين والوجه في هذا ان مولد الاعلام الكفار المشهور ووزن فهم لذلك كما صرح

و هو صلا على
الضمان على تقدير
كونه

من انما هو من الكتاب بالانجاء وانما جاز انما هو من الكتاب بالانجاء

في الاذن ان فاذا اطلق اللفظ التفتت اليهم واذا حمل على الجنس لم الكفا را الا ان الاختيار
 عنهم ما يدل على الامر ان على ان المولى لم المصنف ففقط ففكرت عما مقصورا على بعض
 افرله بقرينة الخبر لا يقال المصنف لم يذهب الى ان الجمع المحلى بلام الجنس للاستدراك بل
 موعنه للاطلاق الصالح للكل البعض حيث صرح في قوله فاذا اطلقت النساء انه لا يعموم
 ولا خصوص في النساء ولكنه اسم جنس وفي قوله والمطلقات يستويان فانك من ثلثة قروا
 بان اللفظ مطلق في تناول الجنس اصاح بكلمة وبعضه فيا في واحد ما يصلح لبعض ذوات الافراد
 كالاسم المشترك لانا نقول هو لا يعم صلوته للعموم بل يعمون فيه كما هو مقتضى اخصر الاصول
 فزميت من هذا ان هذا الصالح للعموم مستعمل فيه ومقصود على البعض هو اسطة التميز
 وفيه انه نظير المسافة بلافا في وقيل الاختيار عند ان مثل هذا الجمع للعموم واما كونه
 للاطلاق فثبت في بعض المواضع من هذا الكتاب وهو مورد وبالنصف المستعمل عنه
 واما تعيين الجمع المعرفة باللام في الاستدراك فذلك لاستعداد به منها بمعنى المقام لا
 لظهور فيه ولا موعنه للمقام منها فالصحيح انه اذا كونه مطلقا في تناول الجنس صالحا فيجب
 مفهومه لان يرد له كلمة وبعضه لكن الخبر ان على تعيينه ففقط متنا والاصل من صميم لم يرد به الشمول
 بل التناول بحسب الاطلاق نظر الى اللفظ واذا استعيرت التميز منه ذلك على تناوله
 على اراق للمصنفين فقط قوله كما يوصف بالمصادر يعني كما ان المصادر راجعت على ما كانت
 بها كذا في مواجرت على ما يتصرف بالاستعداد الى جعل وصفه له معنويا اما نعتا خبريا كذا في قوله
 كلمة سواء وقوله في الربعة ايام سواء فيمن فراه بالجزء واحدا فيكون فيه فان سواء في هذا
 الآية في موقع مستوا ما خبريا قبله مستدا الى ما بعد كما سند الفعل الى فاعله وح ففقط
 واما خبريا بعد واما ترك تثنيته رعايته لجهة المصدرية وكانه ثمة على ما ذكر في قوله الاول
 مستعمل عليهم انذارك وعنده وفي الثاني سواء عليهم انذارك وعنده قال الشيخ ابن الحاجب
 المختار وهو الوجه الثاني لان الاصل فيه ان لا يعمل لانه اسم غير حقة ويؤيد ان المقصود من الوصف
 بالمصادر رعايته لجهة لاشان محالها كانا حادرت عليهما ما قام بها فان معنى قوله لا يرد
 انه المصدر بعينه كانه جسيم منه واذا جعلت ما قوله معنى اسم الفاعل او محمول على حذف المضاف
 فانت ذلك المقصود قوله ان فعلك ابد الماحكم بان قوله انذاركهم مرتفع اعاك انه فاعل لسواء
 واما على انه مبتدأ فقدم عليه خبر انذاركهم اسوة ان الفعل كيف وقع مجزئة عنه ومستدا
 اليه فاعلا او مبتدأ مع انه لا يكون الاختيار ومستدا ان ما ذكر في مطلق المصدر الاستفهام
 ان المضاف واما من جنوعان لا احد الامرين وما سند اليه سواء بحسب ان يكون متعددا او فاعلا

بالسؤال الاول واجاب عنه ثالثة بما هو جواب عن الاخرين قوله فكيف صح الاخبار عنه
 ان على الفعل قبل المجرى منه امنا من الجملة لا الفعل وحده فقط جعل الفعل مع فاعله
 المضمير فاعلا وذلك شايخ في عباراتهم وفيه بحث لان الاخبار عن الدعوى فاعلا
 عن الفعل واما فاعله فهو قيد للخبر عنه لا جزء منه قوله في جمهور المصنفين رعية جانب
 اللفظ يريد ان الفعل اذا نظر الى لفظه واستقر معناه على ما يقتضيه فاعله امتنع
 الاخبار عنه لكنه محي فبالبحث فيه مقتضى اللفظ واقول نعم مصدر مضاف الى
 فاعله كما اشار اليه انشا فذلك صحيح ان خبر عنه قوله مع المعاري يميلون وايرين
 معها ولا يلتفتون الى الاشارة وما اقتضاها بظاهر ما قولك من ذلك قولك
 فانه ان اجري على ظاهر اللفظ يلزم عطف الاسم وهو تشرى بالتصديق على الفعل
 بل عطف مقدر على جملة لا محال انما من الامر ان هو ما هو فيه جانب اللفظ ان معناه
 من حيث انه اول لان كل السكت على فاعله اسم مفعول ان عطف عليه ان تشرى اي لا يكون
 منك الكمال السكت وتشرى اللين لامن حيث جعل لا تلي وتاويل المصدر من قاس قوله انذاركهم
 ام انذاركهم قوله والامن وام من ذما كونه ميانا وتفسيرا للمتن في تضمين فاعله تميز الاول
 تاييد الجواب عن السؤال الاول وذلك لان خبره المفعول وام لما ذكر من الاستواء انه
 هو الجانب اللفظي الثانية وقع السوا بين الباقيتين وتقرر ان المتن وام من ذما كونه ميانا
 عذرا معنى الاستفهام بالكلية من زال عنها الالة على احد الامرين وصار تأمل ومجزاة التناول
 فان الدعوى الحاصل للمعتفين قد تفرق لاحدهما وسقط في وجهه وحل كما في حرف الله اوصفت
 جزوت معنى الاحتجاج من ذما كما قولك في لفظ الفعل وايريد المحدث ففقط الاخبار
 لانه كذا في قولك في المتن وعذرتا حيث جزوتنا من الاستفهام واستعملت معنى الاستواء
 في طلب اقتضا مصدر الكلام وزال كونها لاهل الامرين لا يقال في المعنى ان المتن سواء
 وان تكرر بلافا بل لانا نقول بل المعنى ان المتن سواء الامرين في المعنى ان المتن سواء
 قارر وحقيقته ان المتن وام يدلان على استواء الامرين في المعنى ان المتن سواء الامرين
 ايضا فثبتت من هذا الخبر واستواء الما في صحة الوقوع من غير الاستفهام والاعتبار على الخبر
 عن السوا على انه عطف بعد المفعول او ما يجري مجراة محسب اقتضا المقام قوله امين
 الاسماء اراد ان ذلك معناه ما في اصلها ليطهر تضمنها الاستواء فيصير الحكم بجزءها
 له ولم يرد ان الاستواء لا يعلم المستفهم من ذما منها مديان كيف وما بعد التميز
 في كلام المتكلم فيقول ولا يخفى ان يرد الاستواء لا يعلم المقطع على معناه سلم في وقوع احدهما

في حكم الختم كما سبق من ويؤيد في قوله لا ختم ولا تخشية ثم على الحقيقة ردت على من زعم ذلك من
اصحاب الكلام وادريان الجواز ما يكون علاقة المشابهة لا ما يتناول المرسل وذلك لانه في
النوعين كما يقتضيه ظاهر عبارة وبالاستعانة المجاز المبنى على المشابهة في تشبيه مفرد مفرد
والتشبيه ما يبنى من المجاز على تشبيه هيئة متفرعة من امور عدة بالهيئة مثلها ويسمى مجازا مركبا
واجزاء المركب وان كان له مدخل في انتزاع وجه الشبه الا انه ليس في شئ منها على انفراد
تجوزا باعتبار هذا الجواز المتعلق بمجموعها بل هي باقية على حالها من كونها حقيقة او مجازا كما حقق
في موضعه فظهر ان المجاز المبنى على التشبيه ينقسم عندنا الى هذين القسمين كما ذكر في الايضاح
وواقعة كلام الشيخ عبد القادر وشيخ من التقديرات وقد ذكر في هذا الكتاب الفرق بينهما حيث قال
في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ان يكون استعانة وتوصل السكالي
التشبيه بالمعنى المذكور نوعا من الاستعانة التي اراد بها المجاز الذي يبنى على المشابهة ومبنى من
النوع الآخر ان سماء استعانة تشبيه في الاصطلاحات لكن نوع التشبيه عليها كمالا في كمالها
ما تلافى في قولها ما لا استعانة فان جعل حاصل ما ذكر في الاستعانة لان لفظ الختم استعانة من غير المجاز
على نحو الاول والاحداث هيئة في القلب والسمع مانعة من ظهور الحق اليها كما يمنع نقض الختم على
الظروف من نفوذ ما هو بصدد الانهيار فيها فكون استعانة محسوس لمعقول كجامع عقل هو الاستعانة
على منع القابل عما من شأنه وحقق ان قبله ثم اشتق من الختم استعانة محسوسة اما في حق استعانة
تفصيلية بتعبير وقوله من قبل اعراضهم واستكبارهم اشارة الى الهيئة الحادثة في القلوب المانعة من
ان ينفذ فيها الحق ويخلص الى ضايرها فبغير تشبيه على المشبه وعلى وجه الشبه كما ان قوله لا تفرقوا وتنبؤ
اعاء اليها فاج الحق والنبوءة والاصفاء اليه انا ما لا جل عليه حادثة فيها مانعة من النفوذ ويلزم
من التشبيه الذي يتضمنه من الاستعانة تشبيه القلوب والاسماع بالاولا لانه لكونه تابع لاول التشبيه
والا فلو ان يقصد ابتداء لفظه فيسقط ما توهم من ان القلوب والاسماع استعانة بالكتابة والختم
تجسيم وكيف لا وسير عليك ان ردة التبعية في امثال هذه الصنوع الى المكينة كما ينبغي
اليه السكالي بما لا يستحسن اصلا ومن هنا يعلم ان قوله فان جعل قلوبهم واسماعهم كانهما متفرق
منها بالختم لا يدل على ان المقصود تشبيه القلوب والاسماع كما يشاء واليه الا وجه بل هو منطوق ان قال
يجعل كمالا لكونه دالة على كذا كانا ناطقة به مع ان المراد تشبيه دالها بالناطق لا تشبيها بالناطق وان
لفظ الغشاق استعانة من معناه الاحتمال الحادثة في اربابهم مقتضية لعدم اجتنابها ايات الله واولاها
فهو استعانة مخرجها اصلها من محسوس لمعقول والجامع ما ذكره في ذلك التبعية وهو كونه الابرار
استعانة مكينة باطلية اربابا لما لا يرى انه حكم بان الختم والتبعية من باب المجاز ومحمود ما قرأ

في التشبيه ان يشبه حال قلوبهم واسماعهم وادبارهم مع الهيئة الحادثة فيها من الاستعانة بها في الاضراس
الدينية التي خلقت هذه الالات لاجلها في اشياء معينة للاستعانة بها في مشاغلها مع المنع عن ذلك
بالختم والتبعية ثم يستعانة بالهيئة اللفظ الدال على المسببة فيكون كل واحد من طرف التشبيه مركبا
من عدة امور والجامع عدم الاستعانة بالهيئة لانه سبب عروض مانع فكل في كمالها منع الاصل وهو ان يظل
منتزعا من تلك الهيئة فكون الاستعانة في تشبيه وليس للاستعانة الى الهيئة والمفصلة في ما تبين
لجملتين التعلية والاسمية قد دخل في هذا التشبيه كما لا يدخل له في قولك ادراكك انتم رجلا وتوخر افرى
فان قيل اذا استعانة اللفظ من حالة مركبة لاخرى مثلها وجب ان يكون ذلك اللفظ مركبا فقطعا
ادلاير له بالمعنى المركب منها ماله اجزاء في نفسه بل ما دل عليه بلفظ مركب فان منع كل واحد من
الاسم والكلمة واللازم من استعانة المفرد التي تلاحظ ملاحظة واحدة بالناظر مفردة وان كانت
مشتملة على اجزاء متشككة واذا قصد تلك الاجزاء بانها متفرقة متانفة كانت معاني مركبة
بلا تشبيه وعلى هذا كيف يمكن حمل الالية على التشبيه وليس فيها لفظ مركب متعارف من
المسببة به للتشبيه بل منكر لفظان مفردان هما الحان الاستعانة فقط قلنا اذا حمل ما نحن
فيه على الاستعانة كان المستعار لفظا مفردا كما تحققته واذا حمل على التشبيه كان المستعار لفظا مركبا
بعضه ملحوظ وبعضه منقوص في الازالة وسنظلم على ان ملاحظة المتعاقبة قصد اياها بالناظر
من كون او متفرقة في نظم الكلام او منوبة بلا ذكر ولا تدر فيه وانما خرج بالختم وهذا والغشاق وهذا
لانهما الاحتمال في تلك الحالة المركبة في ملاحظة في الاجزاء قصد اياها لفظا متشككة اذا لا بد في التوكيد
من ملاحظات قصدية متعلقة بتلك الاجزاء والاسم الى ذلك لا يتجسس الغشاق بالازالة
كما يقتضيه جريان العاد وشهد به وجوب على الى وجد انك ومن قوايد من الطريقة جواز الحمل
على كل واحد من الاستعانة والتشبيه فعلى الاول كون التجوز لفظ الختم والغشاق وعلى الثاني
لا تجوز فيه بل في مجموع المركب منها ومن المنع عنها قوله وقد جعل بعض الكمازين هذا الحسب
طاهر تاييد للاستعانة فانه لما جاز ان يستعار الختم للتبعية التي لا تنبؤت معها بالكتابة ما هو المقصود
اعني النطق كان استعارته تلك العبات المانعة عن المتعاقبة بالحق اول ما يجوز ان يكون مانعا
من التشبيه يقتضيه ان يورد ان تشبيه الختم لا يقتضيه تشبيه على مجرد معنى الختم كما في الاستعانة
بل يقتضيه حاله خصوصية مركبة من امور متفرقة على قياس ما سبق ذكره في البيت الثاني من اشار
بالتشبيه قوله فلم اسند تقريخ هذا السؤال على ما تقدم مبني على قلنا الاستعانة الى ان اذا كان
الختم مستعارا للاحتمال المانعة او تشبيه للاحتمال المشتمل عليها لم يجز استعانة اليه مع اول لا يلزم منه
صل الحقيقة بل ان يكون سببا مانعا من قبول الحق كختم القلوب ومن السوء على اليه كختم الاسماع
وكما لا يقتضيه منع صدور حقه بل على من يستحق من التشبيه وعلم بغيره وبغناه عنه فيمنع

عن بعضهم ان النافذ جمع لثبوت الف واختار وادعى انه ليس واحدا لم قطعهم ومن هذا
قالوا ان جعل اغنام عند مالك واحدا من لفظه في التثنية بين قوله وبين قوله من في خطه بالعين
كقولهم البهايم على انها ليست بواحدة من لفظه عليه تكليف وقوله وليس له عز وجل فعل
تجافيا معطوف على قوله فكلت الجوارب الثالث ان يجعل الختم على الاستحسان او التمثيل السابق
كما اوردناه او لا يجعل استنادا الى الله مع محاذ من باب استناد الفعل الى المستند فالحاكم في الحقيقة
لمواشيتان او ان كانا في نفس الاية سبحانه لما كان هو الذي اقرنا ومكنه استناد الفعل كما استناد الى الامر
وقوله من الامير المبرين وفي قوله ان يستعد الاستعداد الى ان الموصوفين بالجماد العقل هو الاستعداد
لا الكلام التمثيل عليه وقوله اسم في قوله الى اسم الله مع التثنية والمبالغة في كون استناد الختم الى الجار
صرفا في كانه مستندا الى اسم الله كونه وهو لا يخلو من الاستعداد ثابت في نفسه حال كونه حقيقة وقوله
باعت راجعا الى العقل في الفعل ومنه راقص من ملاحظات الفعل على ما يصح لاستناد الفعل الى
المفعول معه والحال والتميز وادى الى الفعل المحذوف وبالفعل ما كان الفعل وصاحبه قابلا لكونه
حقيقيا او اعتباريا ما صار راعية او من غير قالوا في راقصا فاعل دون المفعول للفعل المبني للمتكمل ان الصانع
صفة قائمة والمفعول فاعل دون الفاعل للفعل المبني للمفعول لان المفعول به هو صفة قائم به فاستند الى الاول
وصحة والى الثاني راسا وفرا بالظن وتسمية المحاذ العقل بالاستحسان انما هي على سبيل التسمية
بالاستحسان الاصطلاحي كما اشار اليه بقوله وذلك الى استناد الفعل الى هذه الاشياء لمقتضى انما
والمستعار منها مع ومثال لفظ ومن ثم جعلها مستقالية في قوله مع ان الالهي لا يوافق بالافضل انما العالم
حيث قال له طريقا لا يعلم البان احدهما ان يكون من المحاذ الذي يسمي استحسانا والثاني ان يكون من المحاذ
العقل البهايم لا يكتف الى وفي تقييد المقتضى بقوله في ملاحظة الفعل اشار بان المقتضى محذوف
ان يكون من المحاذ وفي كلامه ما يكتف من كتب والمنع المعلوم هو الوادي فقد بين الفعل للمفعول واستناد الفعل
الذي هو اسيل على كسبه ما تقدم يقال ذال اي ايمان واذا له امانة وذيل ذال اي مؤان شديدا وهذا
الظن في التمثيل من شعر شاعر لان المبدأ ومن الشعر كلام المنظوم لا معنى المصدر وناقضه صوت
من التي تشكل في سنها فتصبت اسحق باليد فلما كان ما يحمل الراي على حثها جعلت كانه تفتت
نفسها ومنه ناقصه جلوب ما تشرب وطريق ركور والمقصود من جعلها محاذ العقل انما هو تصور
كلوا متعارف من كونه يجمع النافذ دون المفعول قوله اذ اذ عا في الفذ راولة فلاش اي من طليقت
اسا الى من طليقت وخلق في ايام الحديث وذلك ان العا في بقية من المرفة في الفذ راولة فاذ استقر
الماضي السابق كانه سأل في حيا ان يعطيهها فما جاب التذروا جالنا خضرا من جهة الفذ
توق من عا النبات اذا عا وكثر ما لا ناهي في سيرة عا في الاثر فليل كما نوات السيرة الجدية

لاستيفانها قايما يعطى العا في فليس مانع للمستحسان في نفس الالهي كما ينبغي
الفعل الى سببه وقيل كانوا اذا استعملوا في الخط قد اوردوا ما فيها شيئا ما فيها وعلى هذا يكون
عا في القدر مفعولا سكن فيه الياء حال النفس كما في اسطفا القوس بارها وكان تقربها على النافذ
مع انتفاء الاورب اللفظي لوجود التبرئة المعنوية بل وجب ذلك لا سيما النافذ على ضمير راجع الى
مفتلق المفعول ولم يستحسن المصفا فاختار التذروا في الاظهر للمعينة مع جواز واستكان المفعول
ايضا قليل محاذ للماص الكوارب الرابع ان الختم عبارة عن ترك التذروا الى الجار الى الجار فيجوز
استناد الى الله مع حقيقة وجوده ان الختم على القول يستلزم ترك التذروا الى الجار الى الجار فيجوز
ختم الله على قلوبهم انهم يقسمهم عليه وليس هذا المعنى اخذ ترك التذروا في نفسه بل يستلزم منه
الى ان مقتضى حاله الجار لا ينافي التثنية على الاختيار ويستلزم من هذا مقتضى الى ان الايات
والند لا تثنى عنهم وان الا لطف لا يجرى عليهم ويستلزم من تقدم الاغنام واللاحد الى تباينهم
في الاحراز على العقل فاطلق الختم على ترك التذروا امر سلا في من ذلك التباين فيكون
هذا وجه مستقلا في الآية كما جاز استنادا ما يقتضيه قوله عن ترك التذروا الى الجار بالجملة اشار بانهم
المؤمنين من قالوا حله ان الختم المستعار لما هو جليل محاذ اعين ذلك ترك بطلاقة الكلام فهو
محاذ لمقتضى ولا يجوز ان يستعار الختم من معناه الاصل لترك التذروا في المنع
وضور الحق في شأن قوله خاصة لان الختم احدث مانع محسوس وترك التذروا في المنع مانع
واستحسان الاحداث لعدم بعيد على ان المنع في ترك التذروا لا بعد سبب العلم بحالهم والاحداث
بيانها وقد مر في الاطراف ومن اما مقتضى او محقة فان حقت العامة تسع كونيكا وان
حصلت ترك المعصية تسع عهده وقوله ان اعطوا ما شرط دل ما قبل على جزمه وقوله بغير حور
لما كانوا قوله ومن اي التسمية بالختم عن ترك التذروا في الاشياء من الغاية والسماح باقتدار
الحج والاستشهاد الجارية في الحجاج يقال شر من التذروا في الجاه والبعيدة في جامع من خيرة
الحجرات الخامس ان يكون مانع ما فيه كناية لما كان الكنف يتوهمه الجاه فان كور الطور
لا انتم مومعة الختم عليها كما ان ثبوت الوفر في الاخر ختم عليها وثبوت الحجاج في نفسه
للايقار وكون هذه كناية على سبيل التذكير بما يعرف بالذوق السليم والاستناد الى الله مع
حقيقة لانهم يجوزون استناد التبرئة اليه ولا ما الختم فيجوز ان يكون خفيف وان يكون مجازا
وماله اذ فانه في قوله تعالى قلوا يا ربنا في اعطيتك حيلة وقطع وفي قوله قلوا قلوا
في اكنة الآية انما هي للاشارة الى التذروا في الختم حقيقة كان وجه مستقلا وان جعل
محاذ كما هو الاول كان راجعا الى ما تقدم وقد عثر سلب كلام في وجه الرابع حيث لم تنل

علاوة ان التذروا في الجاه والبعيدة في جامع من خيرة
الحجرات الخامس ان يكون مانع ما فيه كناية لما كان الكنف يتوهمه الجاه فان كور الطور
لا انتم مومعة الختم عليها كما ان ثبوت الوفر في الاخر ختم عليها وثبوت الحجاج في نفسه
للايقار وكون هذه كناية على سبيل التذكير بما يعرف بالذوق السليم والاستناد الى الله مع
حقيقة لانهم يجوزون استناد التبرئة اليه ولا ما الختم فيجوز ان يكون خفيف وان يكون مجازا
وماله اذ فانه في قوله تعالى قلوا يا ربنا في اعطيتك حيلة وقطع وفي قوله قلوا قلوا
في اكنة الآية انما هي للاشارة الى التذروا في الختم حقيقة كان وجه مستقلا وان جعل
محاذ كما هو الاول كان راجعا الى ما تقدم وقد عثر سلب كلام في وجه الرابع حيث لم تنل

و يجوز بنا على طول مباحث الاستاذ المجازي ففرج بكونه وجهار ابعاد اعترض على الوجه الثاني بقضائه
استاذ جميع انواع الكفر والمعاصي بل جميع افعال الاجسام الى التوجه لانها تقدر ان تكون على الارض مائة
لا قدر من علمه اصلا وعلى الحكم بانها مائة سوق النظام لان المقصد من التوجه الى التفرع ما تقوم من حال
الكنار وتكون كواهل جبل السينا في اوله وفي ظلاله في الحكاية والتميم قوله اللفظ محتمل وذلك لان الواو
الاولى اما لفظ على ظرف قبله والثانية لفظ الحيلة الاسمية على الفعلية او الامر بالعكس قيل لما كان
ادراك القلب والسمع من جميع الجوانب جعل المانع فيها الحتم الذي يمنع من جميع الجهات ولما
كان ادراك القلب البصر من جهة واحدة فقط خضع المانع بالتشابه المتوسط بين الراي والمربى
قوله كان ادل على شق الحكم في الموضوعين لان ملاحظه مع الحارة كل منهما يقتضي ان لا يفرق
مع كل واحد معنى الفعل المحرك به فكان الفعل المذكور مرتين قوله يفعلون ذلك انما
الى جوان مطرد اذا من اللبس وكذا الحال في المصادر وعند المصطلح اما المخرج فالاختار
والتميز بتوحيد السمع وجمع احواله مع انما لطيفة الى ان مدارك تنوع واحدا مدركاتها
انواع واحدا مختلفة وما قيل من ان دلالة وحدته على وحدتها متعلقة لا من ان الدلائل هي افع
بانه من الدلالة الاتزانية التي يكتمل فيها ما في لزوم كان ولو لم يكن الاعتقاد في اعتبارات البصر
قوله يدل عليه اي على ان توصيد السمع للسمع الاصل جمع الاذن مع الامن من اللبس قوله
اي على حواس سمعهم فكون السمع بمعنى المصدر وفيما سبق من الوجهين كان معنى التوجه اليه
قوله ونور العين هو الحق اليها الابصار كما ان نور العليم هو الحق اليها التعمق والافتكار
ولفظ كان في قوله وكانها ليس للتشبيه بل للظن والتخمين الذي كثر استعماله فيهم والمرد بالجوهر
الحق لطيف النوراني لا ما هو قائم بذاته كما بال الى جعل النور من قبيل الصور دون الارض النورية
قوله الكبر والنصب لا بد ان نصب مطلقا من تقدير فعل جعل واحدا على طريقة قوله علقته
تنبها وما تبارد او الغشا مصدرا لا غشي لا بغير نصب وهو من لا يصير بالليل ويبيض
بانهما روي عن النبي صلى الله عليه واله اشياء ابصار غلظ لا ابصار غلظ قوله ويدل عليه اي على ان العز
فيه معنى الامساك والتعقير كقول علي القلب اي على جعل العيزر من لفظ الغشا قال زرق الشئ برفقته اي
فقد يمس كما يرفق المرد والحوظ العالي وعلى هذا فوردت فزات مغلغل قوله ثم اشع فيه اي في العز
بالتميز دون النظام قال قد حزن الشئ اي انكسر فيواجه والمرد بالانقضاء منها ما يرفع به الشئ عن مكانه
قيل على الكبير وعظيم وفي الاول بانه صغير والثاني بانه جليل ولما كان الحق دون الصغر كان العظيم
فوق الكبير لا يري الى جوان العادة فان الاحسن قال لا يشرف والكبير لا يشرف كما تنوع
من ان يقتض الاقصى اعظم مما لا يلفظ اليه في امثال هذه المباحث والتكليف في هذا

الشمس وفن ينعى غير متعارف وقال غطاء السحاب دون الشمس تنبيه على ان ذلك من سواها كما روى
وساعة اصراهم على انكارهم وقيل هو لتعظيم الشوق والاشواق وما ذكره السبب قوله
عذاب لان ذلك تنكيس على الشوق الظاهر لاستناده التعظيم من جهة وصف الدال عليه بكونه وصيغته
مع تنكيس ايضا ثم ثنى بالدين محققا الكفر طائرا او باطنا هذا الفا يظهر اذا جعل التعريف في الدين ففروا
للحذر مراد به بانهم اعلموا الكفر واما اذا جعل على الحبس او جعل عاما خفا بالحر او مطلقا قديما
على ما مر ففقيه اشكال انما ورد للمؤمن من الماحض والمناقضة معا واجبت انما افرد المناقضة
وقيل ان احوالهم بالامر به عليه علم ان المقصد من الاصل بذكر ذلك الحكم المشترك بينهما الماحضون
فقط وقد يجاب بانه لا دلالة لقوله ثم ثنى بالدين محققا على اختصاص الاله كونهم فلا يباس
بتناوله بغيرهم ويرد بان المتبادر من سوق كلامه الاحتجاج فاحتج الى ذلك التاويل
قطعا قوله ثم ثنى عليهم فيمن اجنبهم اي عارلهم وعدم طيبهم بذكر اجنبهم فيان الربان
من جانب البعد او المعاد وتكلم في ذلك ما هم بغيره في هذا وعرض الله وقضيه بقوله وما هم
بغيره من غير ما يحل على من وفي قوله هم مرضى والتميز بين ما يشعرون ولا يعلمون ولا يشعرون
ولهم بغيرهم حيث قالوا اشتروا الضلالة بالهدى وقد ذكره في قصة المناقضة اي ليس هذا من عطف
جملة على جملة ليطلب بينهما المناسبة المصحح لعطف الثانية على الاولى بل من عطف جملة متعدي
موقفة لغرض على مجموع جملة اخرى فسر طريقة التماس بين الفرضين دون احاد الجملة الواقعة
في المجموعين وهذا اصل عظيم في باب العطف لم يتنبه له كثير من زوايا شغل عليم الامر
في موضع شتى كما قيل لورقة الثقة الترتيب بالترتيب وقيل الترتيب هو حد ما يتاثر لوقت النظام
اذا اخلص بالترتيب وهذا يدل على ان الثقة اخرى غير اخرى كما نقل في الصحاح عن ابن عبيد
عز ابنه اسكن الا ان المصنف جعل لوقت النظام ما خرد امن بركة تخفيف الثقة قوله
كاللزام سواء كان قياسيا او غير قياسيا كما في لفظ الله كلف الحذف هنا في المنكر شاملا للثاني
وسمى الظهور مع هذا هو انما يريد بدل المتقابل وقيل اشتقاقه من الانس ضد الوحشة
لان الانسان مدني بالطبع لان الله تعالى لا يصون هذا في المحذوف اذا عطف بالترتيب
فيه التنبيه على الحرف الا على والزيادة وكيفية التدرج الى حصول الحقيقة بالتصريف
وقد يقصد على قلته بيان الحان وزن قاصد فاجاب واما في المخطوب والفرقة على السورج
فيقال ليس شلا على وزن شئك اذ يعرف به الاصل من التراب مع كسفيه التفسير
ولو روي في الاصل لا تشد الحان قوسه وهو اي اناس من اساء الجمع كخار
بضم الداء اسم جمع وكسر تاجع رخل على وزن يمد وما لا يلفظ من قوله ارشاد

وقد عرفت ما من بالضم جحا نظرا الى المعنى او الى الضمة بدل من الكسرة للدلالة على التثنية
كما ابدلت لذلك من الكسرة في كاري وعياري فوسه واما نوبس وفتح لما يتوهم من ان
اناس مأخوذ من النوس وهو الواو كانه يبدل بـ نوبس ثم ان نوبس لان جعل
مصغرا ناس فلا شبهة في كون نوبس خلافاً لمكتسب وان جعل مصغرا ناس فقد قيل مع كونه
على خلافه ان نوبس اصل عليه اذ لو كان على ذلك لقلبت الياء في نوبس بدلا من الواو
لان الواو في نوبس ما هو ف منه شيء ان يبق على ما ياتي في منه مثال المصغر لم يرد الى اصله
فيقال في مقياس وماروناس ميبس وهو يرد ونوبس فظهر انه مع كون نوبس قياسا على
مخالف لقياس اصله الذي هو ناس وقيل ليست المخالفة في عدم الوجود لغيرها بالتصغير بل في
قلب الذوا والانهما لشيء مختلفا وانما قلبت الياء الى واو لان كانت ثمانية زائدا او اصبحت
مكتوبة على الواو ووردت ثمانية صوتا وقلبت الى واو لئلا يمتزج بها ان فلا مخالفة و
وان شئت بان يصحير انسان وقيا سر ان شئت كسر تحين ووزن تحين تصغير رجل مياس
رجيل فكل منهما مخالف للقياس والمكسب واذا جازى لفتها مما كان مخالفا للمكسب واما
في نوبس اول بالجواز كذا قيل وليست نوبس اذ لا مع لفظ المصغر مكسب الا كونه على خلاف قياسه فلا وليه
من من الجهة بل من حيث ان المخالفة فيها مع المكسب نفسه وفي نوبس مع اصله كما اما طر به على قوله
ولام التعريف وفيه اي في الناس للجنس فان قيل لا فائدة في الاخبار بان من يقول كذا او كذا
منه اناس اجيب بان فائدة التثنية على ان الصفات المذكورة ساقى الاشياء فينبغي
ان يجعل كون الموصوف بان من الناس ويتبع منه ورد بان هذا التركيب قد ياتي في مواضع
لا ياتي فيها مثل هذا الاعتبار ولا يقصد فيها الا الاخبار بان من هذا الجنس طائفة متصفة
بكذا كقولهم من المؤمنين صدقوا الا اولها ان يجعل مصغرا للمعروف والمبتدأ على معنى
وبعض الناس او بعض منهم من انقصت بما ذكره فيكون ما اذا بقا تلك الاوصاف ولا
استبعاد في وقوع النظم في بيان معنى مبتدأ يردشك الى ذلك قول الجاحظ فيهم نبوت
لا ثناء وبعضهم مما قسست ومنهم كسب الحاط حيث قابل لفظ منهم بامع مبتدأ
اعني لفظ بعضهم وقد يقع النظم موضع المبتدأ يستلزم الموصوف كقولهم ومنه دون ذلك
وما سأل الله مقام معلوم فالقدم قدره الموصوف في النظم التام وجماع مبتدأ والنظم
الاول حبط وعكس اولى بحسب ابي جهم ووزن ذلك ما احدثنا الله مقام معلوم
لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس رجلا كذا او كذا دون رجلا يشهد لهم قول
والاشارة الى الذين كفروا يعني على تقدير كونه محمولا على الجنس مدله اية المصرون مطلقا

وفي ذلك مورد تقييد القسم الاخير بذكر ليدم الاولين كانه قيل ومن هؤلاء المصنفين على الكفر الذين
عرفت حالهم القوم الذين من شأنهم في التصميم على النفاق كيت وكيت وان كان اليهود
ههنا مذكورا بلفظ اخر اشار الى جواز ذلك بقوله وتخير موقفا في موقع الناس موقع القوم
وجعل من موصوفة مع الجنس موصوفا مع العهد رعاية للمناسبة والاستعمال اما المناسبة
فلان الجنس مبهم لا يوقت فيه فناسب ان يعبر عن بعضه بما هو مذكور والمهود معين
فناسب ان يعبر عن بعضه بموصوفه واما الاستعمال فلان الايتين المذكورتين لما ارد به بالمؤمنين
الجنس مبهم عن بعضهم بالنكون واما بالضمير جامعة فحينئذ من المناققين بغير من بعض المصنفين
قيل والسبب في ذلك انك اذا قلت من هذا الجنس طائفة شأنها كذا كان التثنية بالجنس مقبولا
بخلاف ما اذا قلت من هذا الجنس الطائفة الناعلة كذا لان من عرفهم عرف كونهم من الجنس
او لا واذا قلت من هؤلاء الذين فعل كذا كان جنسا اذ فيه بيان تعريف له ولا يحسن كل الجنس
ان يقال فاعلم كذا الا انه عرفهم كذا الا اذا كان في تنكس غرض كسره عليه او تحييل وكلامنا
الآن في الاصل قوله كيف يجعلون هذا السؤال على جواز كون اللام في الناس للعهد اي كيف
يجعل اصل التصميم على النفاق بعضا او لكل الكفرة المصنفين الذين وصفوا بالجنة
على قلوبهم والمناقضون المذكورون غير المحتوم على قلوبهم اي غير من اخبر عنهم فيما تقدم
بالجنم لانهم الذين محضوا الكفر طامرا وباطنا كما دل عليه قوله ثم شئ والجواب ان الكفر على
سبيل التصميم والاصرار بالجنم والتعصية جمع الغريقين الى الماحضين المصنفين والمناقضين
المصنفين معا وصية حاجت واحدا هو الطارق الذي لا يدعوى ثقتا كقوله اصلا لكن
المناقضين امتازوا عن الماحضين بزيادة راد واما على الكفر الاصراري ويزيد على ذلك
عند ذلك الجنس الجامع بينهما والمحال ان المراد بالدين كفروا على تقدير كونه من المصنفين
مطلقا فيندرج فيه المناقضون المصنفون وما ذكرنا من انه ثني بذكر الماحضين محمدا كما مر
على ان المناقضين لما افردوا بذكرهم ما هو كاف في بيان احوالهم كان المقصود بالذات في ذلك الحكم
المشترك بيان حال الماحضين لا على ان الماحضين هم المرادون بمطلقا وبما فرناه صرح بجعله بعض اولئك وانما
قوله وثني على اشكال لا يقال فعل هذا الاكفر المناقض الذي لا يصدق نفاقه واخلاف احوالهم هذه الايات
لا تدل على اناس به كما وعدم دخول الماحض الذي لا يصدق نفاقه في احوالهم هذه الايات
للمستقيمين مع كونه من المؤمنين عند الجمهور والمذكور من الاقسام الثلاثة من المصنفين ورواها
واعلم انهم ومنهم من قرر السؤال بان المناقضين من كلهم الا بان فلا يصح جعل كلهم من الكفرة
الذين ضم على قلوبهم واجاب بان الكافر جنس يندرج فيه انواع متباينة خصوصيات واذا كان اللام
في الناس للعهد

كان اشارة الى ذلك مطلقا الى المصيرين الذين دل الاجار بالاشارة على انهم المرادون فقط
ولا الى الخلق الذين لغزو الظاهر واظن انهم قالوا ما الجواب بل كل المناقشات ايضا على مقتضى
بولس ما في الايات من التشديدات والحكم بالظن وانهم في بعض المصنفات فيما قرأنا من
التصديق على النفاق وفيما سياتي بانهم من اصل الطبع فهم بعض الكفرة المتخوم على قلوبهم واستلزام
الظلال بالهدى يتوقف على تمكنهم منه بحسب الفطن ولا ينافي الختم العارض بتقصيرهم فليس
انه لا يوافق تقرير الكتاب وكلاما مردودا ان اجابته فلا نال من العهد بعد ذكر المعهود انما يكون
اشارة الى ما اراد به من نظم الكلام لال ما جمعه او ما دعواه عدم الموافقة فلما اشترنا اليه من ان
الكفر المذكور في تقرير المصير اراد به الكفر الذي اقر اليه اعتقادا على ما علمنا من سلف قولا قلت
اختصاصها بالذكر كسلف هذا كنهه متعلقة بحكاية مقالهم اي كلامهم على ما قالوا كسلف
بذلك من افراطهم قوله في الدعاء الفسق والفساد من دعوى العود كسلف اي كسلفه
يقال فلان دأبه في فتنه ناعية قورس كما نراهم في اليهودين يقال يهودين و يهود كسلف
وزيد واما يهود منفردا فلو علم جري في كلامهم بحسب القبيلة دون الحق قار انما هو قورس
يؤدوا فقلت جديرا انها حتى لما فعلت يهودا قولهم كسلفا من جري اي ذاهبي كسلف
من قولهم كما هو جديرا وحيث ان وايضا فقد اومعوا اي واذا قالوا وخصوا ما باله كسلفا وومعوا
انهم امنوا بالهدى والمعاد على ما ينبغي ويندرج فيه الايمان كله ومنه كنهه متعلقة بمقالهم
لا يحكم بينها والاول في ذكر شأن الفعل اي في بيان انه متخلف عما در عنهم والساد في ذكر
شأن الفعل اي في بيان انه محتمل بعد عنهم ذلك الفعل وسواء قصد بذلك خفاصه
بنفي الفعل كما سياتي في قوله ح ومانت علينا بغير نيز او لم يقصد قاذرة الا بابقا رد دعواهم الكاذبة
فان اخذوا لهم في شكل المرمين وكونهم طائفة من طوائفهم من لوازم نبوت الايمان المحقق
لهم وانتفاء اللازم اعدوا شامدا على انتفاء ملزومه ففهم من التاكيد والمبالغة ما ليس في نفي الملزوم
استدراكا وكسب وقد يوقع في اللازم بالدلالة على دوامه المستلزم لانتفاء دعوى الملتزم مطلقا والى
ذلك كنهه بالبيان ايضا فليس في هذا الاسمية تقدم بقصد الاختصاص اصل ولا يحمل الكلام
في شأن الفاعل انه كذا او ليس كذا قطعيا بل المقصود بهما ذكرناه من سلوك طريق
موالغ واقتوى في ذلك الدعوى ونظير في سلوك طريق الطائفة قوله ح ومانت بخارجين
منها قولهم جارا اي اذا ارادوا الاسمية انكارا دعوى في تلك الفعلة كان الاول نظاما
في تقييد الايمان اجاب بانه قصد الاختصاص او زير في الجواب واللام الاخر في قوله شامدا
متعلقة بغير ادوات ان الى تحليل شبهة الوقت الذي لا انقطاع له باليوم الآخر وقس

وفيه

اي

عليه

عليه السلام الاخرى قوله ان يوم صاحبه خلاف ما يريد به من المكروه يعني وصيه بكامل عليه
تفسيره لا عليه الذي اخذ منه ويؤيد ايضا قوله محذورا وعاديا بالملك ومن وجه حق تشار
ومثقت الشئ اجمعا اذا ذهب اليه وطمعوا او حكمة غيرى كيف ذلك في حادثة الله يريد ان صيغة
الحادثة تقتضي صدور الفعل من كل من الجانبين متعلقا بالآخر وخرج المناقشتين الله وموان
يقعوا الى عليه خلاف ما يريد به من المكروه ويصير بهما الاخفا في استحالة وضع الله
اياتهم بان يوقع في اوامهم خلاف ما يريد به من المكروه من المكروه لتقتضوا انهم يصيبهم به قبيح على مذمبه
واذا اراد كما قيل في تفسيره مع استنصار خوف والسيما من المحامد المتع صدور عنهم
مطلقا وايضا من العلوم ان حاله مع مع المناقشتين لم يكن حقيقة هذا المعنى المذكور وان
المؤمنين وان جاز ان ينحصر على المارة او امثالهم من غير ان يرجع اليهم في ذلك نقان لم يحز
ان يقصود واحد منهم فانه غير مستحسن بل مستحسن به قوله في السطر والى استقوا
واطلبوا السطرا وقام البيت ان الكريم اذا خادعت اخذها وقد يروى بالنفا هكذا
لاخير في الخلف لا يبرح نوافله فاستطردوا من قريش الى منخرج تحال فيه او خالفت لها عن
ما به مودوا في العقل والنوع وفي من الرواية دلالة واضحة على الاخذ الذي يمدح به مود الخادع
اعني اخذوا لا اخذوا كبريا لا منشأ من اليك وكذا جنة الصدر فانه منقضة ومن ثم قيل
في حق الفاروق كان اعتل من ان يخذل واورع من ان يخذل وفي الرواية الاولى ايضا دلالة
على ذلك كنه مع دقة وفناء وصدور قوله في الوقت تلك الفتاة التي غفلت عن قضاها يقال خلق
بالمرأة اي اجتمعا وكذا اعلقها على صيغة المبتدأ المنعور ومعنى عرفها من غير قصد وروية
بل ما خذاع كما هو دأب الخلد والمسلم ويختلف في الخدع والوجه في تحليل محبة العشقة بالخلم
والسلام انما دلان على رقة القلب التي يابستها تاتر البان من الجبال سرجا وقد رجع
في ذلك تصاقه بدين الوصيف قوله يتظاهر بالابان اي بظهوره مع ابطال الكفر
فما فعل حاد عنهم ما تيسر الى الله في المؤمنين شبه الخدع بحسب الصورة وكذا الحال
في وضع التبرع والمؤمنين معهم والحاصل ان بينهم من الجانبين متعلقة شبيهة بالخادعة فتقوم
خادعة من استنارة تبخيه واليس في هذا الجواب اعتبارية مركبة من الجانبين وما جرى
بينها مشبهة لغيره اخرى مركبة من الخادع والمخدوع والخذل يحمل الكلام على الاستنارة
التمثيلية على قياس ما حقت فيهم الله على قلوبهم فلا نفعل والجواب الثاني ان الخادعة
يخبر على حقيقة كنهها فترجعت عن معقودهم الباطل وانهم انما كانه قيل يبرحون انهم يبرحون
الله وانما خدعهم وقد اشار بقوله ولا ان لا تعلقا بكل معلوم الى مذمبه ان مواعلم بالذات

عليه

لا يعلم قائم بذاته قولي ان يدكر الله وورد الرسول لم يرد ان لفظ الله لم يطلق على رسول الله
لا يطلق على غيره مع لاجنبية ولا مجازا بل اراد ان تلك نسبة ايقاعية من قبيل اطلاق العقل
كما فصل في المقال الذي اوردوه وخلص الجواب الرابع ان ذكر الله ليس لتعريف الخلق
بمعنى بل مجرد التوطئة وفائدة التبيين على قوة اختصاص المؤمنين بالسمع وقبولهم منه
فكانت الفعل المتعلق بهم دون مع يفتح ان يتعلق به ايضا وكذا الحال في الجنتين زيد وكرم
فان ذكر زيد توطئة وتبيين على ان الكرم قد شاع فيه وتكون بحيث يفتح ان ينداء ايضا لا لاجاب
الذي هو كرمه ومثل هذا العصب يسمى جاريا من التفسير وما قولك الجنتين زيد وكرم على الابد ان
قليلا في تلك المدة من افان التباين بينهما كذا لانه على ان المقصود بالنسبة هو الثاني فقط وانما
ذكر الاخرين سلوكا لطيفة الاجمال والتفصيل وفي صورة العطف قد ورد في محسب اللفظ على النسبة
اليس بها معافكون اذ على حق التمكن قوله ومثله وورد في حق ان يرضوا فانه وقوله في حق
للدلالة على ان المقصود ارضا الرسول وان ذكر الله لا شارة بالرسول من ان يرضوا فانه وقوله في حق
الافراد منه اليه وكذا الحال في الاية فانهم لا يرضون ان الله حقيقة بل الرسول وحده وما قولهم على ان
فهم نظير الخن فيمن حيث ان المقصود الاصل هو انشاء على مناه انما يلد ومضت العرف من
الحكم او منه ينتزع الحكم بالنسبة وان لم يكن الاول ملحق بالكلية فلا يرد ان العلم متعلق بالنسبة الثانية
بالطرفين فاما مقصود ان معافكون ذكر زيد توطئة وتفسير فيذكر فضل وانما كان كانه قيل علمت
فضل زيد نظرا الى ما ذكر المعنى وان المعلوم مضمون الخبر لا الى ان المعنى هو ذلك بعينه كيف وعلم النسبة
في الاستعمال بعد ان منصوص الخبر الاشارة على احد ما ولا يوجب عليك ان الجواب ان الله في الرابع
مستبين ان على ان حاد مع بعض خذ اخذ من الرسول والمؤمنين كما تقدم ولا مجال ايضا مع انما واللفظ
ان يكون الخدم من احد الجانبين حقيقة ومن الاخر مجازا قوله الا ان الله اخرج في ربه فاعلمت قارا المصداق
ونظير فلان على ان الله ان يحشاه خشية عظيمة والباراة المعارضة وان يفعل مثل فعل صاحب
لتعليقه وح يقوى الدليل الى الفعل ويحل المعنى والحكم واذا قرى بخلافه من توجيه السؤال بان خذ علم
مع ويحل فيه الاجابة الاربعة بالاختلاف وجملي بخلافه وان يقول اولى من جملة مستانفا لانه انما
ما سبق في قوله ان قولهم كان محذورا وانما ليست الخادمة امرا مطلقا لانه قد يكون الجواب به
شافيا بل يحتاج الى سوال اخر كما ذكر قوله وما رفقهم اي شتمهم يقال ما رفق ومترفع رفق ان يهلك
المطلب وان رفقته به انتفعت به واسترقتة فان رفقته به انتفعت به قوله لم كانوا يخافون
ان عندهم من الاطراف خضعت لخدمتهم ولا في سبب كانوا اخذوا من الجوارح انهم قد ذكروا
دفع المقصود عن انفسهم وجربوا لشفعة له واسما المصنف الى المؤمن من ان يرقم طروقاته

يلوا

ليلا وطرقه الزمان بنو اية اسبابها والظاهرة العداوة المصاحبة المعاد فكان كلاما من المتعديين يند
المصاحبة ما في قلبه من العداوة او يند عهده اليه فلو اظهر خذ في جوابه وموقد اصحاب محبة من المبالغة و
الضمير في الفعل له مع والبارزة عليهم اتا المؤمنين اي لو اظهر الله مع نفاقهم على المؤمنين وموالبغة من ان يقال
الظهور لهم لانه على ظهوره مكشوف ومستقل لا مدفوعه واما المنافقين اي لو اطلع الله المؤمنين على نفاقهم فيخبر
الظاهر مع الاطلاع كذا اعلم عنهما اي بعد ردها عنهم عن تلك الاغراض بقوله بخلافه عن اخراهم على تفسير الظاهر
مع الصدور والمقصود الحقيقي هذا السؤال طلب فائدة الخداع من الجانب الاخر كما ان محقق كان طلبا لغاية من جانب
المنافقين الا انه قرعهم على بيان ما رموه من الاغراض من المصالح التي لو اظهر عليهم لانقلب مفاسد من جهة تلك المصالح
ان السرا عليهم يومهم الخافين انهم من عداد المسلمين فيجعلهم ذلك ان يستشعروا الخوف ويحسبوا ان قتال المؤمنين
لكثرة عددهم ومنها انهم اذا خاضوا من يصحرون ويظهر انهم كان ذلك سببا لنفرة غيرهم عن الاسلام ومصاحبتهم
ومنها ان ملائكتهم ومن معاشرتهم ربما اوتت الاستمالة لقلوب جماعة اخرى يقولونهم كلمة الله العليا مالم لا يقولوا
بخادعون اي هل يريد به الخادعة الاولى المتعلقة بالله والمؤمنين او خادعة اخرى فاجابا قولا بان يجوز ان يراد به الاولى
واشارة لتطبيق على الوجه الاقل من الوجوه المذكورة من كونه تلميحان الخادعة مستعارة للمعاملة الجارية
فيما بينهم وبين الله والمؤمنين المشبهة بمعاملة الخادعين فقهرت هذه المعاملة من انفسهم بعد تطبيقها على الخلق
به سبحانه وانما ان خروا على يد الله لا بعد وهم ونظيره فلان يضار فلانا وما يضار الآنف ومثل هذا الاستعمال شائع
في اللغات كلها بجر جازية باب المعاملة وغيره وتكون العبارة الدالة على حقيقة تلك المعاملة مجازا اكنية عن الحصار ضرورة
فيهم جاز ان يدعى ان نفس تلك المعاملة مقصورة عليهم ويكون في الحصار ضرورة فيهم مفهومات متعاقبة فلا حاجة الى
القرار راجعة اليه غير مستحقة اياه نوع اشارة الى ما ذكرناه وكان تطبيقه على الوجوه الثلاثة الباقية وثانيا بان يجوز
بان يجوز ان يراد به خادعة اخرى اجازية فيما بين اثنين ومقتصرة على واحد فالاول ان يراد به الخادعة
الحقيقية الجارية فيما بينهم وبين انفسهم فانهم في ذكر اي في خداعهم لله وللمؤمنين على تلك الوجوه الاربعة يزدعون
انفسهم فيؤمنونها الا باطيل والا كاذبين ان يستفزع على هذا الخداع امور مهمة واغراض مطلوبة وهي تخدم
ذلك وتطمئن وكذلك انفسهم خدعهم حيث تخبرهم وخدعهم بالامانة والاطاعة الفارغة ومن البين ان حقيقة الخادعة
تقتضي فاعلين مختارين يفسد كل منهما المصالح الاخر بحكمه فلا يتصور هذه الحقيقة بين المنافقين وانفسهم
سواء اراد بها ذواتهم او دواعيهم ومن قد قيل يريد بذلك ان الايهام معتبر في هذا المعنى فلا يكون لفظ الخداع
مجازا عن ضرورة كلامه الثانية ان يراد بالخادعة الخداع فلا يحتاج الى اعتبار الخداع من جانب الانفس والقول بان
الاولى جنبية على التجريد من الجانبين والثانية عليه من جانب واحد تكلف بادر على لفظ ما لم سم فاعلم فينتصب
انفسهم على انهم في الخافض يقال اخذت زيدا نفسا من نفسه على طريقة واختار موسى قوم او على التفسير

تعليقها
مخبر وانما في قوله اي في الخادعة
42

ان يجوز كونه معرفة ثم قيل للقلب معنى العضو الصنوبري نفس لان النفس اي الذات اي قوامها بذكر العضو
الآيري الى قولهم المراد بالصنوبر اي بقلبه ولسانه وكذلك قيد النفس للقلب بمعنى الروح اذ جاء النفس بهذا
المعنى ايضا والمتبادر من كلامه ان لفظ النفس حقيقة في الذات مجاز فيما عداه وذلك ظاهر في الدم والماء
والدري كما سيذكره ومعنى عين الرجل اصابته العين وصدر الرجل اصاب صدره وقولهم مبتداء خبره
كانهم ارادوا والعاير مخذوف اي داد وابدا واذا ترددت في قولهم والهاجر ما يخط في النفس ويدور
من محض اذ اخط واطلاق النفس على الراي والداعي من قبيل تسمية المسبب باسم السبب واستعارة على المشابهة
والثاني ان سبب هذا المقام والظاهر بحسب المعنى والمراد بالنفس هنا ذواتهم وهم يتعين ان يراد بصيغتهم في قولهم
قصر صدره عليهم كما ذكره في جواب الاول عن السؤال عن المراد بقوله وما جاء دعوى الانفسهم ويجوز ان يراد
قلوبهم وروايتهم وآراءهم ذكر القلوب ثم يبدى الذكر الدواعي والآراء وما اذ اراد بالانفس الداعي
تعيين الجواب ان الاخير ان كان اعتبار الشبهة او كما يحكي في بيان ان المراد بالانفس احد معنيين المعنيين في
الاجوبة الثلاثة كما ذكرنا لاحتماله في ما يشعرون اشعار باخطائهم عن مرتبة البهايم لا يدركون اهل العلويات
فيكون ابلغ واليق بالمقام من لا يعلمون واشار بقوله والمعنى ان حقوقهم كغيرهم كالمحسوس الى المعنى الاول
من معاني فعلهم لانفسهم فقدم ولا تتعلل المرضي في المرض في اللغة فديستعمل في القلب سبيل الحقيقة بان يراد
الالم وكونه مرضا حقيقة مما لا شبهة فيه عند اهل اللغة وقد استعمل سبيل المجاز فاما في الآية فالمراد بالمعنى المجازي
الذي هو موافق في الادراك كسوء الاعتقاد والكفر او ملية باعثة على ارتكاب الرذائل كالغف والحسد والغضب
او مانعة عن اكتساب الفضائل والحيث والحور فقوله او يراد من فروع عطف على قوله والمراد به ههنا الى
وجعل مضوبا معطوفا على ان يستعار عما لا وجه له اصلا لان هذا ايضا من الاستعارة وما لم يقل او من الضعف
كما يقتضيه السور كلام بل ذكر الارادة لظهور الضعف واوردها بصيغة الفعل خلا لها عن الارادة الاولى وقدره
بالنقل لان ذلك قد حدث في قلوبهم بصيغته لظهور الاسلام وقوة المسلمين كما بينه وقوله لان صدره رحله
تفصيل لثبوت الغف والحسد والبغضاء في قلوبهم المفهوم من الكلام الغد الفضي والحق الغيظ ونهيهما على
التحيز اظهر وبغضونهم معطوف على خبر ان بحسب المعنى كانه قيل لانهم كانت صدورهم تغلي ويخرجون من حق
الانسان الى سحق بعضها ببعض حتى سمع لها صريف وممكنة عن شدة الغيظ لان محرق بجمع احترق وان شئت
ان الحسد كانا روي الحسد كالمخيط في الاحتراق لان المتعالي على معنى هذا المعنى وصدا مفعول لاجل لا يحيز كان
من ان اية وموان النبي صلى الله عليه وسلم في اسامة على حماره يعوده سعد بن عبادة قبل وقعة بدر فمعه على حماره
بن ابي قبل اسلام واخطا من المسلمين من المشركين واليهود فلما غشيت الحمار عمامة الدابة فخر ابن ابي
النعير داه وقال لا تعبروا علينا فكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وتردد دعاهم الى الله وقرأ عليهم القرآن فقال
جدا لله عقالة اذ يها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما دخل على ابن عبادة قال بعد الم تسمع الى حال ابو صابر يريد بالية

فقال

الرواية

كما مر

فقال يا رسول الله اغفره ومقصود المصنف من الاشارة الى هذه القصة اثبات الحسد والبغضاء للمنافقين ببيان
رسوخ السبب الحاد فيهم قبل ان يهاجمهم الاسلام فلا يقدح في ذلك اشتغالها بما ان ابن ابي كان حيا بالكلية
وعلى صريح الرواية بانها كانت قبل اسلامه وحمل اشارة على قصة اخرى مستبعدة او لقد اخطأ على صواب
القسم وقيل حال فترك اللام اوله والمراد بهذا النجدة المدنية يقال هذه كجرتنا الى ارضنا وبلدنا واصل التركيب بدل
على السعة والعصاة العامة عقبة اي عمة ولما كان العوام نجاة العرب جعل النعقيب كناية عن التسويد وقيل كانا
اذ ارادوا ان يملكون رعايا توجوه فان لم يجدوا تاجا عقيموه بعصاة مرسعة نحو امر شريك بذكر ان لم يقدر
على اساغته والصبر عليه تعاطف بل اختر في حلقه كالماء في حلق الشارب وقوله لان قلوبهم على لئلا الضعف
الحيث قلوبهم كان قوله اما القوة طمعهم واما حرايتهم على كون قلوبهم قوية او لا وقد شبه الدولة في نفوس
امرئ وبشيتة بالزح ومبوء بها فاستعيرت لها فضعفت حبنا اي ضعفت لاجل واعلم ان قوله في قلوبهم مرفوعة
مستأنفة ببيان موجب ضد اعلم ومما فيه من النفاق ومعنى زيادة الله دل كلامه على ان قوله نعم في رادهم اخبار
ولما دام صدره لمخذوف اي فاستنداته الى نفسه لئلا يفتعل الى المسبب فهو لئلا يجازت اسواء فسر الحرف بالكفر
او الحسد والغف والضعف والحذر كالحذر بعبارة وبما جاز اسناد زيادة المعنى الاخر الى الله تعالى ايضا
الزيادة ستعمل لازما ومتعديا والمشهور في الازدياد الزوم لكن ما اردوا به يدل على انه يتعدى الى مفعول
واحد وعلم هذا فالاسباب يكون المنصور في قوله فازدادوا وكفوا وزادوا وادوات قلوبهم ضعفا
مفعولا وان جعل غير كان فاعلم في الحقيقة لا ازيد الا لازم ويحتمل ان يراد بزيادة المرض الطبع اي الختم فلا يراد
بها ازيدادهم في الامراض كما قرره في الوجه الاول بل يراد ان الله يعطيهم على قلوبهم ويحكم عليها فلا يفلح فيها ما يريد
عنها تلك الامراض فزيادة المرض تكون مجازا عن الطبع والاسناد الى الله بما في فهم الله وتكثير مرضا على الوجهين
لكونه مغايرا للاول ضرورة ان المزيد يغاير المزيد عليه ولكن ان تقول المراد بالمرض التامو الطبع اي رادهم الله
طبعوا وان يحمل كلامه على ارادة هذا المعنى بتقدير مضاف الى زيادة الطبع ولعل هذا اقرب وقرا ابو عمر وهذه
الفرقة ليست من المتواتر قال ابن جنيد يجوز ان يكون مرض بالسكون كخفيف مرض لان المفتوح لا يخفف الا
شاذ بخلاف المضموم والمكسور بل يجب ان يكون لغة اخرى فيه وصدر البيت وضيل قد دلتهم
بجيد و اراد بالحيد لفرسان يقال ذلف الكتبية تقدمها و ذلف الشيخ اذا قارب الخطم وكلا المعنيين حسن
ههنا والباء للتعدي ومما على طريق قولهم حدثته اي على طريق الاسناد المجازي ولم يزد ان من قبيل الاسناد
المصدر المسند كما في المثال بعينه بل هو قريب منه كما يرى في الذي هو من قبيل قولكم ايم و وضع وبيع و
ويكشف عن ان الاسناد المجازي لا ينحصر فيما ذكره من مصدر الفعل ونظيره وانما اقتصر على ذكر المجاز العقلي
ردا لما يقال من ان الالم بمعنى المولم كالسبع بمعنى السبع فانه ليس بثبت وسيتم في ذكره في قوله لا يدري السموات
والارض والالم في الحقيقة للمولم هو على صيغة المفعول والمراد بكذبهم اشار بذكر ان لفظ حام مصدريه ولما

التعقيب

اللم اليم

كلية كان فلذلك لا على الاستمرار في الزمنة وقولهم انما الضار باحد انهم الايمان فيما مضى ولو جعل الشاء للايمان كان متفقاً
للاضار بصدور عنهم قوته وفيه اي جعل الضار باحد انهم مستبداً لغيرهم انما الى اشارة حقيقة لا فيج الكذب حيث يحجب بالزكر
من بين جهات التحقيق اياه مع كثرة التخييل ان حقوق العذاب لهم انما كان لاجل كذبهم نظر الى ظاهر العبارة المقصودة
على ذكره واختار لفظ التخييل بناء على ان السامع يعلم ان ذلك الحق كجهاة كثيرة وان الاقتصار على ذكره امر لا يسمي
وتفسير عن ارتكابه والكذب الاضار بالاعلام بالشئ كذيد على خلاف ما هو متبني به من ثبوت القيام لهم او انتفاء
عذو الاعلام بالشئ الذي هو النسبة بخلاف الوجه الذي منتهى به من كونها ثابتة ومنقبة ومباحث في عقلها او شرعاً
مستقصاة في موضعها ثبت كذبات في قولهم انهم ساقم واراد به ساقم وقد علم بالامانة من النجوم او انه سقيم الان
بسبب غيظ وحقق من اتحادكم الالهة وقولهم كبرهم والمراد به انهم لم يقدر على دفع المضرة عن نفسه وغيره فكيف
الها او ان تعظيم كان هو الحامل على كبره وقوله بذكر الشام ان سارة اخي والمراد بالافوة في الدين وقيل كذباته الثلاث
في الكوكب منذ ان تلت حمرات وقصده الحكاية او الغرض والتقدير ليس بشيء في عدم صلاحية الالهية وسياتيك
تحقيق القريض في هذا الاضار ان صادقة لكنها في صورة الكذب فسميت كذبات موهبة الفتن كذب اي هو يد على قوة الكذب
وعظمه كما ان بين يد على كماله هو الشئ وايضا وقوله يدل على شدة قلوب الثوب والضمائم بعضها البعض فكان
قيل كذبون كذا على او بمعنى الكثرة عطف على ما قبله اي ومن كذب الذي بمعنى الكثرة في الفاعل واما كذب الوشاة
فهو مجاز مأخوذ من كذب الذي بمعنى التعدي كانه يكذب ربه وطه فيقف لينظر ما ورأه وما كثر السواد في هذا المعنى
وكان حال المنافق شبهة به جاز استهزاء منه وان كان ما تقدم اوله والمذهب بالمعزة وبين امرين وعازب
في الاضار والعبارة الشاذة خرج من الابل الى اخرى ليظهر بها الفخيل بين الغنيين الى القطيعين والاولاد وادبوا
وذلك تقرب ولا فائدة تسبب الف واللعاب فيدل على قبحه وجوب الاحتراز عن كذب في خلقه عن تحلل البيان
او التبيين وما يتعلق به بين اجزاء الصلة وقدير في كذا يكون الايات في على تقدير قيامهم وقادها
اتصافهم بكل من تلك الاوصاف لستقلا لا قصد او لا انتها على ان حقوق العذاب لا يسم بسبب كذبهم الذي هو اذ
اهو الهم في كونهم ونفاقهم فافكر سارية واما عطف على الجملة الاسمية اعني قوله ومن الناس من يقول فليس مما
يعتد به وان توهم كونه اذ في بداية هذه المعاني وذكر عدم دلالة على اندراج هذه الصفة وما بعد في قصة
المنافقين وبيان احوالهم اذ لا يحسن في عود الضمير اليه فيها اليهم كانه يهدم سلامة الفطرة لمن له اذ في دية
باسبب الكلام يقال في الشئ مباح ومباحا ومباحا اي ثاروا به غيره يتعدى ولا يتعدى والمراد بقوله
يبيع الحروب والفتن هو اللانم لان المتعدى افعال لا فاد وقوله لان في ذكره في الارض توصيه للطلاق
الفاد على بيع الحروب وقد سميت حرب الفاد بذلك لانهم مثلوا فيها بانواع المثل في دعوا الانوف وصلوا
الاذان لا غير ذلك ما يدعي مال اليه واحده ومالائه اي عاونوه وكان فاد والمنافقين اي الفاد النشئة من افعالهم
لافادهم في انفسهم والاول ان يقول افسادهم لا بما يلهمهم الى الكفار ومالاهتهم بافاد الاسرار افسادها

ولما كان حقيقة الافاد جعل الشئ فاسدا ولم يصنعهم كذا جعل الكلام من قبيل المجاز باعتبار الماء الى لا تفعلوا
ما يؤدى الى الفاد وقد يقال ما كانوا فيه كان عين الفاد في انفسهم ومعنى لا تفعلوا لا تأتوا بالفساد ولا
تفعلوا فلامابة الى المجاز وليس بشئ اذ ليس ايمان الشخص بفساد نفسه حقيقة الافاد وفائدة في الارض
التنبية على ان صنيعهم يؤدى الى الفاد عام فيها انهم يبيع الحروب والفتن المؤدى الى انتفاء الاستقامة عن اهل
الناس في دينهم وديارهم كما فترج به في تفسير الفاد في الارض وانما لم يحذف الفاد على تحريف الكذب في تفسير الاحكام
ودعوة الكفار في السر الى كذب المسلمين كما فعل غيره لانه لا ظهور في تلك العبارة خلصت من غير شائبة اراد به
من قبيل قصر الافاد فانهم لما نهوا عن الافاد توهموا انه قد علم عليهم بانهم يخلطون بالاصلاح فاجابوا بانهم
مقصودون على محض الاصلاح لا يشوبه شئ من وجوه الافاد والفساد واختاروا التنبية على ان ذلك مكشوف
لاسترة عليه فلا ينبغي ان يشك فيه والامر كنه ذم على ان لفظه الا وكذا اختارهم كنه من مهمة الاستفهام التي هي الا
نهار وصرح النفي لا فادة التنبية على حقيقة ما بعده فان انكار النفي تحقيق الاثبات لكنهما بعد التأكيد صارتا كالتبيين
تنبية تدخلان على ما لا يجوز ان يدخل عليه حرف النفي كقولك لا او اما ان زيد عالم وذمب كثير ونحوها لا تركيب فيهما ما نحو
ما يتعلق به القسم كان واللام وصرح النفي وطلبه الجيش ما يتقدم واخر المصير الى الاول ويحكي العظام البيض
وميدم وجواب القسم هو قوله لقد كنت اختار الحوى طاولي الحشا ذرة من ان يقال ليسم وجواب القسم في قوله اما
والذي لي والضحك والذي مات واجبه والذي امره الامر قوله لقد كنت اصد الوشاة ادر الفين من هذا الاير وعهما
الذعراد انما ادعوه اي لما بالعبادة كونهن محليين بولغ في كونهن مفدين من جهات متعددة الاستيناف بقصده
زيادة تمكن الحكم في ذهن السامع لوروده عليه بعد السؤال والطلب وما في كل واحدة من كلمتين الا وان من تأكيد الحكم
وتحقيقه وقوله لا يشعرون لعل الله على ان كونهن مفدين قد ظهر ظهور المحسوس لكن لا استلزام ليدركوه واما وجه اللامعة
في تعريف الجبر وتوسيط الفضل فقد قيل الاول يفيد الوجه المسند اليه في المسند والتأني في تأكيد هذا الحصر ومداد وان
كان مناسبا لرد دعوائهم الكاذبة فانهم لما قصروا انفسهم على الاصلاح قصروا في طلب في ادمهم ايقصروا على الافشاء
قصر قلبى هم مقصودون على الافساد لا على الاصلاح لكن يرد على ان تعريف الجبر بلام الجبر يفيد جبره
في المتداه كما هو المذكور في المفتاح والمشهورة الاستعمال وان ضمير الفضل يفيد هذا الحصر ايضا ويؤكد وقوله
بما يدل عليه كلامه في الفارق من ان تعريف المسند يفيد جبر المسند اليه فيه حيث قال معني ان الله هو الذي ان الله هو الحالب
للحوادث لا غير الجابر كما اشرنا اليه فيما سبق فيكون الفضل ح مقدر لهذا الحصر ولا يخفى عليك ضعفه وقيل للمنافقة
في تعريف المفدين على امر من المنطقين اذ اذ اختلفت همة المفدين وتحققوا ما ونصروا تصوراتهم الحقيقية
فالمنافقون هم هم لا يبعدون لان تلك الحقيقة فيكون الفضل مؤكدا للنسبة الاتحاد الذي هو اقوى من القهر في
افادة المقصود انهم في النصيحة المؤمنين نصوص المنافقين ولا يترك الزايد وثانيا بالكتبة الفضائل
قد مر هذا الكلام على ان القائل الامر بالايمان هم المؤمنون لا بعض المنافقين بعضهم فيبينهم كما ذكر في كتب بعض

تفعلوا

محافظة

الانها كما في احده وازمة اليك اني حده وزمته من ابيان الحاصل المعنى واما تقدير الكلام فهو هكذا و
واذا اضلوا الى سحر وامرهم بين الهم واحده واذا احده منيا اليك هذا في سلف التمرد العتق والاعتبار وقوله
من السحرة الباطل نوع تقوية الاشتقاق التكم كانت مخاطبتهم يعني انهم لما دخلوا المؤمنين المنكرين بالانهم
بجملته فعلية مجردة عن التاكيد ومخاطبوا شيئا طينهم الذين لا ينكرون مقالهم بحجة السحرة مؤكدة والتعبير عن ذلك
ياقوى الكلامين واو كرم ما قبل معناه ليس جديرا بالكلام القوي والوكيد فضلا عن الاقوى والا وكذا وادبها
القوى الوكيد كما شوبه قوله فكان مظنة التحقيق واثمة للتوكيد ومحمول ما اجاب به الهم اختاروا في الخطاب الاول
الفعلية لانهم الاخبار مجرد وش الايمان منهم وتركوا التوكيد ليعلموا انهم لم يوافقوا ولم يوافقوا ولم يوافقوا
والجمل الاسمية المؤكدة كونا مؤمنون والاستفيد من كلامهم اذا جاء الهم واحدهيون في الايمان غير مشقوق فيه
غبارهم اي هم سابقون في الايمان مستقرين عليه حقيقة فلا ينبغي ان يشك فيهم شاك مع انهم لا يدعون ذلك اما لان
انفسهم لا تساعد على ذلك لا يروج عنهم على لفظ التوكيد بآرائه والمبالغة بايراد الكلام جملة اسمية يقال
اخذت ارجحة اذا ارتاح للندى اما الى واجبة وام فلان بين اظهر قومه فظهر انهم اي بنهم وفائدة الاقيام الاظهر
الالدلالة على ان اقامتهم على سبيل الاستظهار بهم واما اظهر انهم فغير زيادة الالف والنون في ظاهر عند التثنية مبالغة
كما زيدت في النسبة كنف في الرجال النقول وزبان وكان معنى التثنية ان اظهر انهم قد ادهم واخر واره فهو مكشوف
بين الجانية هذا الصلة في استعماله في الاقامة بين القوم مطلقا وان لم يكن مكشوف الا ترى الحكاية انه يريد ان
في قولهم ربنا اننا امنا بكلمة ان واداد الاسمية المفيدة للتقوى كما كان لصدق رعبهم فيه وكونه راي مقبلا
منهم واما مخاطبة افواههم يوم ابتداء خبره جملة هي قوله فهم على صدق رغبة والعابيد محذوون اي فهم فيما اخبروا
فيها وهذا الظرف اعني فيما اخبروا ان تعلق بالظرف الذي هو قوله على صدق رغبة فقد تقدم الظرف عليه وان كان
متعلقا بصدق وخبر ان يقدم مثل سابقا اي فهم على صدق رغبة فيما اخبروا فلكون المذكور دال على المقدور
وما قاله من ذلك اي من التثنية والقرار والبعد فكان اي ما قالوه واما اخبروا به افواههم ومخاطبتهم بكلامهم
ايامهم على تأويل خطابهم مظنة الشيء موضوع وخالف الذي يظن كونه فيه ومثنية موضع الذي تحقق وجوده
فيه فمفعلة مشتقة من لفظ ان بعد ما جعلت اسما ومفحة حروفها تنبيه على اشتغالها على معناها كما كانت قبل خلقه
للاستعمال في ان وقد اتفقوا بقرار ان عدم التاكيد في الكلام قد يكون لعدم اعتناء المتكلم شدا اعتضاده
اوله ورواه عند السامع وان تأكده قد تكون لا اعتناء بشان او تقبوله ورواه عند مخاطبة من توكيد الاستبهة
في ان معنى قولهم اننا معكم هو الشك على اليهودية وليس غاخن مستتر ونظامه تورا وتاكيد الهم المفع
فاعتبر منه لازما يوكلا ومولاه رد ونفي الاسلام فيكون مقورا للشك عليها لارفعه نقض الشيء تاكيد
لثباته وقد عكس صاحب المفتاح فاعتبر اللازم الاول حيث قال معي اننا معكم اي قلوبا مواتا نومهم الصلح محمد
الايمان فيكون الاختلاف فيهم وبينهم تاكيد الذكر اللازم وما ذكره المحرر وكما لا يخفى او بديلية الهم قصدوا

من الكسوف

في قوله

تسليمهم

تسليمهم في دينهم وكان في الكلام الاور نوع فصور عن افادة اذا كان في الظاهر يوافقون المؤمنين في بعض الامور
فكسافوا القصد في كبريائهم يعظمون كفرهم بتحقيق الاسلام واصلهم ارسخ قدما فيه من خباياهم والحق على
الانبياء واوله لكثرة الغايه وقوة الحرك للحوال وهذه الوجوه الثلاثة بيان لترك العاطف بين المؤمنين في الكلام
واما تركه في حياتهم فلهذا افقة فيما هو بمنزلة كلام واحد واللغوب التعب والاعباء ولغبت الفتح معناه
انزال الهوان والحقان بهم فيكون من قبيل الجاز المرسل للعلاقة السببية في التصور والمسيبة في الوجوه
والغايه المخصوصة بهذا الجاز التنبيه على ان مدعيهم تحقيق بان يسخر منهم ويسخرهم بهم لاجل في قوله غرضه
الذي يريد ان يقصده لظاهرة الان غرض المستر وهو الحجة لاطلها والباء في عن برزاء متعلق بفتح الا
المفهوم من الكلام رزى عليه اي عتب عليه وازرى به اي هاون به وازدره اي حقرة قال ابو عمر والزوارك
على الانباء من لا يعده شيئا وينكر عليه فعله وقد كثر الترهك اي وقد كثر في كلام الله تعالى الترهك بالكلية وكما
اريد به تحقيق شانهم والدلالة على جدارة مدعيهم بالسحرية والفتنة لضعف الترهك كذلك معناه اطلق لفظ
الاستهزاء واريد به ذلك المعنى ونك الدلالة لا حقيقة الاستهزاء ان يراد به ما عرف ما يخادعون فيكون
استهزاء مبني على المشاهدة في الصورة وهو الظاهر والاجراء مبطن من مبطن الثوب جعلت له بطلا
وقيل سمى جواد الاستهزاء بهلته وذكر ما بين الفعل وجزائه ملازمة قوية ونوسبته مع وجود المشاكلة المحنة
ههنا مولى تنبأ في غاية الجزالة اي ليس ترك العطف فيه لدفع توهم كونه معطوفا على انما معكم فيندرج ح
في مقول المناققين لوعلى قالوا في تعيد الظرف اعني اذا اقلوا بل هو لكونه مستبنا فافا كان في غاية الجزالة و
التي اتمه لدلالة على الهم بالوحي لستهم الهم مبالغة تامة طهر بكشاعة حار تكبوه وتعاطيه على الاسماء على و
بحرك السامع ان يقول هو الذي هذا شانهم ما يصير احدهم وعقبة والهم وكيف معاملة الله والمؤمنين بايهم ثم
ان هذا الاستهزاء لم يصدر الا بذكر الله مع وحده لغايته بين الاولة التنبيه على ان الاستهزاء بالمناققين موه
الاستهزاء الابلي الذي لا اعتداد معه بستر الهم وذلك لصدوره عن يسخر عليهم وقدرتهم في صلب علمه وقدرته
والثانية الدلالة على انه يعكف مؤنة عبادة المؤمنين وينتقم لهم ولا يحولهم المعارضة المناققين تعظيم الشانهم
وفي اثنين الغايدين تايد بجزالة الاستهزاء ونجاسة والفهم فيهم في موضعين راجع الى قوله تعالى انه يستهزئهم
واغما او رد صيغة المحرر في تقدير بلفظة الاستهزاء مع انه لا حاجة اليها تنبيه على ما هو مدلول الكلام فان بنا الفعل
على المبتداء مطلقا يدل عند على الاختصاص كما هو في في مواضع من هذا الكتاب وقوله ليس يستهزئهم اي الذي
حال كونه منسوب اليه ومع ولا ينزل بهم متعلق بستره وقوله من النكال ويحل بهم من الهوان والذل اشارة الى حق
الاستهزاء الثالث والاول ودل بقوله ويحجج المؤمنين على ان المحرر بالقبيل الهم اي هو المستهزئ دون المؤمنين
لا يقال الاستهزاء بمعنى السخرية لا يتصور منه ومع وبالمعنى المحرر اعني انزال النكال والذل يتصور من المؤمنين فكيف
يتصور المحرر الذي ذكره لانا نقول معني هذا المحرر انه يتولى الاستهزاء بالمعنى الذي يليق به لا هؤلاء المؤمنين

من لغير بلغيث تشدد

ولا يتولاه المؤمن

المعنى الذي يليق بهم ويماثل لمتناهى المتناهي وفي بيانه اولاما اريد بالمتناهى وقوله ان افعالهم بمتناهى
اي في كونه متناهية ولا تتخفا قاتنه في كونه غير متناهية اريد بالمتناهى جزاؤه احسن منه ووجهه ان يكون المعنى
هو الذي يتوحد جزاء لمتناهى دون المؤمنين فلا يحال في يقينه ووجه الاستدلال اما افادة المدح والتجويد
فلكونه فعلا واما كونه ذلك وقتا بعد وقت فلا في المضارع لما كان دالا على الزمان المستقبل الذي يتقلب حاله
بعده على الاستمرار ناسبا ان يقصد به اذا وقع موقع غيره ان معنى مصدره المقارن لذلك الزمان يحدث عن متناهى استمرار
بمتناهى اريد بالمتناهى كما في الجملة الاسمية لتشير فلان هو فاذ افهمه وفاعله ان يتغير مستراى من لمتناهى في
ينضمهم كفاك ليلابريان القراءة بضم الياء ههنا وفي نظيره دليل واضح على ان معنوه الياء من المدح كالمستعمل
امتد من المدح الى الحاضرين من المدح لان الهمزة في الالف واللام وحده على حذف ولا يصلح مخالفا للاصل فلا
يرتكب الا بدليل فكيف جازيغ ان ابلاء المدح في الطفيان من الافعال القبيحة التي تسد الى الشياطين فلا يجوز كنهنا
الى الله تعالى واجابوا لا بانهم عاقلون واعيا كهم خذلهم الله ومنهم الطائفة فتزايد الزين في اللبس في قلوبهم حتى
ذلك التزايد اي ما تزايد من الدين مددا في الطفيان واسند ابلاء الله في السند مجاز لغوي وفي الاستدلال مجاز
عقل لانه اسناد الفعل الى المسببه وفاعله في الحقيقة هم الكفرة وثانيا بانه اريد بالمدح في الطفيان بترك القسرة
والاجاء الى الايمان على ما يليق تقريره وهو فعل الله فكنساده اليه حقيقة وان كان السند مجازا او ثانيا بانه المراد
من معناه الحقيقي وهو فعل الشيطان لكنه السند اليه مجازا على ما ذهب اليه لا يمكنه واقداره وقد يتوهم ان ايقاع
المدح عليهم تجوز لازم على كل من ذهب الى حقيقة ان يقع على الطفيان ونحوه مما وقع الزيادة فيه ويرفع بان
المنوم من مدح الطفيان ومدحهم في طفيانهم واصدوا لا اي وان لم يطابق اللفظ المعنى ولم يشهد لصحة كان
المعنى اي نسبتهم من اي من اللفظ بمنزلة نسبة الاروى من لوم الخسر الماروية اخذ الاثنى من الوعود والاسكن
المجد من الفعالم الذي لا يسكن الاسهل وبما مثل لفظة التباعد والتباين كالضرب والنون تعامد
الشيء اي تحفظ به وتيقده افعيه منه وما وقع في بقاء ما وقع به التحدي كسما حال من الوصول قوله
من تعامد النظم متعلق بمفعول البعد المستفاد من قوله على ما مر قوله ويعضد ما قلناه من ان يمدحهم من المدح
دون المدح قول الحسن ان التمداد في الضلالة يناسب قوله ويعضد ما قلناه من ان يمدحهم من المدح
وكسرة الهمزة على ان تامة قوله وهم واللقيان مو اللقاء والفتيان هو الفتح يقال غشيت المرأة بزورها
غشيانا اي لتغشيت وقيل هو مصدر غشي المكان اذا اقام به فيها اي في اضافه الطفيان اليهم ولم يرد بما ذكره
ان هذه الاضافة تدل بالوضع على ان الطفيان بايجاد العبد ولا بايجاد الله واداته ليرد عليه ان الامور
المخلوقة لا تدع غشيتها اتفاقا اذا قامت بالعباد كالحسن والقيح والبياض والسواد يضاف اليهم اضافة
حقيقية لا مجازية لانه ملاسبة فلا دلالة لاضافة الطفيان اليهم على ايجادهم اياه بل لاداءه كما ينبغي
عليه قوله اي نكتة في اضافته اليهم ان في هذه الاضافة اشارة لطيفة الى ان الطفيان والتمادي في الضلالة

الذين

من الافعال التي اكتسبوا باختيارهم مستغلا لان الله يرى منه فليس يتعلق به لاخلقا ولا ارادة فحقه ان يضاف
اليهم لا اليه لشعار هذا الاختصاص بالاختصاص باعتبار المحلية والاتصاف فانه معلوم من تحاديهم في
الطفيان فلا حاجة فيه الى الاضافة فلو لا جعلها على قصد ذكر الاشعار لعميت عن الفائدة ومثل ذلك معتبر في الاشارة
الحاطية عند رباب البلاغة وقوله ان معنوه المعنى الكلام اي اضيف الطفيان اليهم ليفيد كذا ردا ونفيا قوله
من يلحق في صفاته اي يميل عن الحق ويرغم ان الله تعالى مع مريد الكفر والمعاصي وموجوبها ثم يعاقب عليها والجوار ان
امثال هذه الاشارات الخطا ببيت لا تعارض البسامين الدلالة على انه تعالى خالق الخالق سواه بانه لا يقع الا
ما اراده الله تعالى واول البيت وهمية اطراف في محمدي رت منارة لانتسب سبيل طرافها هو الهامزة اخر
اعني الهدي اخصى المناد بالحقير المحمدي لا يريته في المسالك جعل ضفاء العلم على طريق الاستعارة وقيل
اعني صفة من علم عليه الامر التيسر اليه اية الاطراف على ان يحمل ويخبر بها وقد يقال اعني فعل ما في اي اخصى
طرق الامتداء والعلم جميعا وعنه اشتراء الضلالة قيل ان قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى الا
الابلغة لاستحقاقهم الاستدناء والمدح في الطفيان على اللين في اوجلة مقرة لقوله ويعدهم في طفيانهم والجملة ممتنع
الرسم والازرع القليل شعر والدر در معارزا صور اسنان الصبي قيل المراد ههنا الاسنان التي تناثرت
روسها والهمزة عطف بيان للطويل الذي هو صفة في المعنى والمجدد القصير والمراد بالمسلم الذي شتم في النهر
بالاسلام مثله بن الايام من ملوك عسك فان وقديكة على عمره وسلم انه ارتد وحقق بغيره ونظرو
قصته مشهورة في العرب قوله ان هذا اي اعرف الهدي لهم من اعرض لك الصبي اذا امكنك من عمره اي جانبه
والجوار الا قولهم لما كانوا متمكنين من ثكناتنا بعد التكليف وتيسر الباب الشعيبة ثبوت ايمانهم فثبت
لتمكنهم واما الجمل على جعل الهدي مجازا عن ثكنة فما ياء باه فاعلم كلام والجواب الثاني المراد بالهدى هو الهدي
الذي جبلوا عليه وقد كافوا على هذا الهدي بالهبة ثم لم يستدلوا به الضلالة فلا مجاز في ثبوت الهدي لهم بل
في لفظ الهدي ان لم يكن الفطرة مندوبة في حقيقة والدر في الكسر ولد الفارة والبر بوع ونظائرهما ونقطة
اي حجره ومثل يقرب لمن نسجته وقد مر ان النصف من الاضداد يطلق على الزيادة والنقصان قوله كيف كنهنا
الحجر ان قبله ان يقول كيف كنهنا الريح وذكر ان النفي لا مدخل له في الاستدلال فالفعل لا السند لا فاعله الجملة
بينهما كالنوم الى الليل كان مجازا عقليا سواء كان الانسان ميتا او منقيا فقولك نام ليلى وما قام ليلى
كلاما مجازا لان النوم قد لا تدفيرا الى غير ما موله اما طريق الاشارة واما طريق النفي وليس شيء لان
نسبة الفعل قد تكون ثبوتية وقد تكون سلبية وكل واحدة منهما معتبرة في نفسها لا يري انك اذا قلت ما
رحت التجارة بل التاجر لم يكن هناك مجازا أصلا وعلى هذا فحقه ان نقول كيف كنهنا عدم الروح الى النجاة
الالان انه عدل عنه بسمها على ان عدم النجى ههنا جعل كناية عن الحسن وان اعجم منه ثم كنهنا بذكر
اله انه لو قصر ههنا على انتفاء الروح كان منسوبا الى ما هو محله حقيقة فلا مجاز نعم اذا كني به عن الحسن

تقليل

ولم يزل التجار كان مجازا وافية هذه الكتابة التصريح مع حصوله بخلاف ما لو قيل فخرت تجارتهم وكذا الخ
فيما اذا قلت ما صام نهارة بغير اظهر وما نام ليلة بمعنى سره فانه يكون من قبيل المجاز وان قصدت بهما في الصوم عن
والنوم عن الليل فقط كما في قوله صام النهار وما نام الليل لم يكن من قبيل قطع والضابط ان الفعل اذا انفرد عن غيره
وقصد مجرد فيه عن كان حقيقة واذا اورد ذلك النظم فخرت تجارتهم فانه كان مجازا فخرت بولائه الموفق
ومما يلاحظ من هذا تفسير المجازي بما هو اعم مما سبق اذ قد شرط من كراهية الفاعل المجازي كما هو
للفاعل الحقيقي فمما لا ريب فيه وقد فسر من هنا على ما تطلب به مطلقا وكان يحمل على التقيد اعتمادا على خلاف
وتعمل التجارة سبب في كل واحد من الزرع والحسن والاولى اجزاء على ظاهره فان التلبس بالزراعة في
الحقيقة صحيح لا سناد كما في قولهم قال المكي كذا ورسم واني الفاعل الراسم بعض خاصته على ما سطر نعم اذا دل الحال
اي اذا قامت الغلبة على انجاز المجاز ان يستدل به المجازي ولا يجوز بدونها فان الشرط في المجاز ان يكون او غلبا
قيام القرينة ولا وجود السماع في افراده رد على علي بن عيسى والربيع حيث حكم بعدم صحة ما لو قوع الالبس بالزراعة
الحقيقي في قوله بشارته الى نوع انكاره على الاشتراء على الاستدلال المذكور بولطه ما قارنه عن ذكر الزرع وتجارة
من الصنعة البديعة اي القرينة المستحسنة ومما يلاحظ تلك الصنعة والديباية ان الخدان واولى سيف حاد ومنه او يقال الفهم
التشريح ان يرشح الام ولد بالابن القليل بحبل وفيه شيئا بعد شيئا مع بقوله على المصنف ان يرشح للوزارة اي يريه و
ويؤمل بها وقيل اصل ترشح الظبية ولد ما وهي ان نفوذه المشي اي يريه وترشح الغزال اذا امشى وترشح مور ترشح
وترشح المجاز في الاصطلاح ان يقتصر بصفة او تفريع كلام بلام معناه الحقيقي وهو الاستعارة كثير وقد وجد في المجاز
الموسم كما يقال لفلان طوله اي قدره كاملة ثم ان ترشح الاستعارة انما يتصور بعد فهمها بقرينتها ولا يشبه ان التخييل
في المكنية قرينة لما فلا يكون ترشحا مع كونها ملاميا للمعنى تعارفا من بل حازا على من ملامية بعد ترشحا لها وذلك
مخوفا العرب في هذا الكلام بهر في المجاز المرشح فاعني في هذه العبارة بلاضافة الى ان يقال رايته حمارا كان
اذ في قلبه خطلا وان فيجعل الحمار استعارة واثبات الاذنين والخطل ترشحا يقال اذن خطلا اي مسترخيا طويلا
وتحقيق ما صرح به انهم استعاروا الحمار للبليد لاصري بل كناية حيثما ثبتت له بعض ما هو من لوازم الحمار وهو
المشهور بان الاذنين ثم قرن به ما يلائم اذن الحمار وهو الاسترخاء في نظام الكلام ان يقال كان اذنيه خطلا
وان الا انهم اقموا الخط القليل الى محل الزكاء والبلاغة فنه نشاء التشابه بينهما وايضا لو قيل اذنيه رجا
سبق الموسم الى الاذنين والترشح هو الخطل وليس كذلك ان تجعل قلبه مشابها للحمار واثبات الاذنين والخطل
ترشحا يقال اذن خطلا اي مسترخيا في هذا وتحققا ما صرح به انهم استعاروا الحمار للبليد لاصري بل كناية
حيث اشتهر البعض ما هو من لوازم الحمار وهو المشهور بان الاذنين ثم قرن به ما يلائم اذن الحمار وهو
الاسترخاء في نظام الكلام ان يقال اذنيه خطلا وان الا انهم اقموا الخط القليل الى محل الزكاء والبلاغة
فنه نشاء التشابه بينهما وايضا لو قيل اذنيه رجا سبق الموسم الى الاذنين التابطين له حقيقة فظهر الاستعارة

السامع

بجمله

طو

لفظة

لفظة الحمار الذي سكت عنه وان التخييل الذي من تحتها اثبات الاذنين والترشح هو الخطل وليس كذلك ان تجعل قلبه
مشابها للحمار واثبات الاذنين والخطل تحسيدا وترشحا كما يتوهم ادلا حسن فيه ولا ان تجعل القلب
عبارة عن البليد لان اضافته اليه تبعه وقوله وما تعليل للرشح وقوله فادعوا القلب
اذنين من تيممه جعلوه كالحمار كما ان قوله وادعوا لها الخطل من تيممه ثم رشحوا فالكلام على طريقة
اللف والترشح وقوله يمشوا بالبلاغة علة لادعاء الخطل فان قلت لفظه كان آية عن الحمل على الاستعارة
قلت هي هنا ليست للتشبيه كما في قوله كان زيدا ركبها انما لم تدخل فيها من الاستعارة تدر على جعل
البليد حمارا بل فيما هو ترشح من اثبات الخطل ونظيره من الاستعارة ان يقال حاورت
بحر كاد مثلا لظلم الامواج وتحقيقة ان اثبات الملائكة كما يكون بطريق الجزم يكون ايضا بطريق
القرن في التشبيه وقيل صرف التشبيه في مثل هذا المقام لتحقيق المؤكد وفيه بعد ولما دلت النظم
استعار لفظ النسر للتشبيه لفظ ابن دابة والغراب النسر السعد ورشح الاستعارة تين تذكر
التعشيش وموافق العشر وذكر الوكر وهو موضع الظاهر الذي يأخذ للتفرخ واعلم ان الترشح
قد يكون باقيا على حقيقة تايها للاستعارة لا يقصد به الا تقوية ما تقول كما دلت اسدا واذا لا ان
فانك لا تريد به الا زيادة تصوير للشيء فانه لا يكمل من غير ان يذهب لفظ البراء الى معناه
وقد يكون مستعارا من ملام المستعار منه بلام المستعار له كما في البيت فانه لتغير فيه لفظ الوكرين
من معناه الحقيقي للرأس والحية والفودين الخ جانبي الرأس ولفظ التعشيش للحول والنزول
فيما مع كونها مستعارين ترشحا لتبينك الاستعارتين لا باعتبار المعنى المقصود بهما بل باعتبار
لفظهما ومعناهما الاصل يقال غزاى غلبا وباشا فطر وبولم تشبه الشيب بالنسر يذكرك
فادعوا توهم من ان قوله جعلوه كالحمار ترشح بانه تشبيه كما يقتضيه لفظ كان فتأمل والفتاك
جمع فانك فهو الجزئي بلامبالاة والمقصود بنفي علمها باطلاق الكرام انها تجاوز حد الادلال و
الكرم لا يدل الا لالا لطيفا قطع البروع اي دخل في قاصعاته وقصع الشيطان في قفاه خلقه
وغضب ونفق البروع اي خرج من نافقائه وتنفق اي اخرجته منها استعار التقصيع او لا الحرد
واساءة خلقها ثم صم اليه التنفق مستعار للاجتهاد في ازالة غضبها وامالة ما سوء من خلقها
ثم الجدل التوام مستعار السب قوي يتوصل به الى تلك الاذلة فهاتان الاستعارتان تابعا
للاو وترشحا لانها باعتبار لفظها واصل المعنى كما سلف انفا لان منها شيئا وموانه لولا
استعار التقصيع اولا لم تصح استعارة التنفق ولما الجدل التوام نظاما من تيمم الثاني فتابع
له تحسيدا لخارجه اي المقصود الاصل من الترشح في الآية تصوير ما فاتهم من موايد الهدى بصورة
ضارة التجارة حيث كان هو عينه مبالغة في تحسيرهم بهذا الاستبدال ووقوفهم في حقيقة

وتذكر

ترشحا

ترشحا

ترشحا

الذي يتجاشأه اولو الابصار لا تصوير الاستبدال بصورة التجارة فانه وسيلة
الى ذلك المقصود ومعنى قوله فما رجت يريد ان عطف بالواو وعدم اعتدائهم على
انتفاء ربح تجارهم ورتبا معا بانفاء عما اشتراها الفضل بالهدى فما وجه الجمع بينهما
مع ذلك الترتيب على ان عدم الامتداد قد فهم من استبدال الفضل بالهدى فيكون
تكرار الحامض والجواب ان رأس مالهم هو الهدى فلو استبدلوا به ما يضرده ولا يجر
اصلا انقضى رأس المال بالكلية وصين لم يبق في ايديهم ان ذلك الضد اعني الفضل و
صفوا بانتفاء النسخ والخسار لان الضال في دينه خاسر دأمر ان ياكل واصبار فوايد
دينية ولان من سلم له رأس ماله لم يوصف بالزعم بل بالانتفاء فقد اضاعوا السلام
رأس المال بالاستبدال وترب على ذلك اضعاف النسخ واما قوله وما كانوا مهتدين
فليس معناه عدم امتدادهم في الدين ليكون تكرار الجلبق بل ما وصفوا بالخسران في
مذه التجارة البصر بالامور التي ينح فيها ويخسر فهو راجع الى التوسيع لعطف على
اشترى والفضل بالهدى او كما يشكر اليه تملك كما جاء في الحاشية بقوله ومن الناس
من يقول اننا لا نمنها حقيقة صفة المنافقين اراد ان يكشف عنها كشافا تاما ويبرز
في معرض المحسوس المشاهدة فحقيقها بفرض المثل مباينة في البيان والامثال جمع لمثل
والمراد منها ما عجم من القول السائر الذي سذكر كما قوله في ذلك الامثال نفسها وقول
ومن سوء الانجيل سورة الاحمال والمثل جمع المثل فانه جمع على امثلة ومثل فيقال بكنه
بالجاء اي غلبه اسكت وقعه اي قهره واذلة والسورة المحذرة والعنيفة ثم قيل اي
ثم نقل من معناه اللغوي الى معني اخر عرفت بتفرع عليه معني ثالث محاذر كما سذكر
والسائر هو الفارسي ويعتبر فيه مع الفسق ان يكون تشبها تخيليا كما سبيل الاستدلال
وانما سمي مثلا لانه جعل مقربا وهو ما يظن به فيه ثانيا مثلا المودة وهو ما ورد فيه اولاً ومن ثم
حفظ عليه وجه من التفسير فانه لو غير لربما انتفى الدلالة على تلك الغاية والظاهر كما في
المفتاح ان المحافظة على المثل انما هي بسبب كونه مستعارة فيجب لذلك ان يكون هو عينه
لفظ التشبيه فان وقع تفسيره لم يكن مثلاً بل مأخوفاً منه وإشارة اليه كما في قوله الشريف
ضيعت الدين على صيغة التذكير ما معني مثلهم يريد قد ذكرت للمثل معني لغوي ومعني
عمرقيا وشي من هذا لا يناسب المقام فاما المعني المراد بالمثلين معني شبه اعداء بالاف
فقوله وما مثل المنافقين عطف بغيري وقيل ساء اولاً عن معني المثل ومفهومه و
ثانياً عن الامر الذي يصدق عليه ذلك المفهوم في جانب التشبه والتشبيه هو اجاب بما

بالتسارع

يفيد

يفيد الاول صريحاً والثاني ضمنياً وما ذكرناه الصق بعبارة الكتاب وقوله اذا كان
لها شان وفيها عناية اشارة الى العلاقة المجوزة الاستعارة وهي الاشتراك في
الغاية والمثل في الشان وكلمة اذا ظرف لقوله استعير وقد مجردت عن الشرطية
معني الوقت فصيح وقوم معولته لماضي محقق كما موصوف كلمة اذا وقيل لفظه كاذب لفظ
دلالته على المعنى لا ينقلب الى الاستقبال بدخول ان التي هي اخرجت في الشرطية
فقد لا عن دخول اذا لاجل حاجة الى التخييد كما كان قيل لما كانت كذا استعملها لفظ المثل
من المعنى المطلق ثم اذ في بيان على ايها ان بقوله يجر الى اخره وقوله في الخبر والشرع متعلق بقالوا
لا مثله كيف شئت الجماعة بالواحد قيل لا وجه لهذا السؤال بعد الفهم بان المقصود
تشبيه الحال بالحال واسباب بان الاصل يقتض رعاية المطابقة بين الحالتين في كونهما للواحد
او الجماعة فان المماثلة في اقوى والتشبيه اقرب الى القبول فذكر اولاً ان تلك المطابقة التي
هي اول مرجعية مهننا وثانياً ان ترك ذكر اولها جائز وشائع في الاستعمال خصوصاً المقصود
بلا اختلال نعم قصد تشبيه الذات بالذات وحب تلك الرعاية ولا يجوز انما لا يلائم منها
تشبيه ذوات الجماعة ائمة المنافقين بذات الواحد الذي هو المستوف قد فانه مردود
قطعا بخلاف مثل قول الشاعر الناس الف منهم لو اهدوا واحد كالا ف ان امرئ
بكلمة على قوله ان المنافقين الى ان الجواب الثالثة اما علو واما معقول عليه و
ذكر في الجواب الاول المشتمل على كونه التشبيه بجماعة ايضا وجوه ثلاثة الاول ان الذي
وضع موضع الذين بطريق الحذف والتخفيف والذي هو ذكر مع انه لا يجوز وضع
القيام موضع القيامين بهذا الطريق ولا وضع كوا القاي من الصفات المفردة موضع
جموعها بخلاف علامتها امر ان احدتها راجع الى ذي العلامة فان لفظ الذي يستحق التخفيف
لما ذكره ولذلك خففوه من وجوه كثيرة فكذا جمعه جرى فيه هذا النوع من التخفيف وثانها
راجع الى العلامة وهو البناء والنون في الذين ليستا كالبناء والنون في جموع السلامة
في قوة الدلالة على الجمعية مع لم يسمع خديهما الا يركن ان لم يختلف في حالات الاعراب في ان سائر
الموصولات كمن وما تحذفها لفظ الجمع والواحد فلهذا علامة لزيادة الدلالة وشي
من مذهب الامرين لا يوجد في الضمير ويرد على هذا الوجه من جهة الجواب ان الذي
جمع بخففه فيجب ان يجمع ضميره في استوف قد كما في الذكر فاضوا بجارية وان كان جمعها
حقيقة الا انه مفرد صورة في افراد ضميره نظر الى صورته فان قيل فغلي هذا ينبغي
ان يجوز مجردت بالرجال القيام بتوحيد الضمير الراجع للام لكونه في صورة المفردة

اذام

بل يخفف الذين كالذي بعينه واذا جعل اللام موصولا برأسه كان ذلك او بالحوار
فلما القيس يقضي ذلك الا انه في صورة لام التعريف وقريب منه في المعنى قد
الماز في انه حرف تعريف فلذلك جرى مجراه في وجوب مطابقة الصفة التي بعد
الموصوف به بخلاف الذي فانه ليس كذلك في تزويد ضميمه نظر الالف لفظ
الوجه الثاني من الجواب الاول انه قصد بالذي المستوفى من المستوفين
فلا يختص بالواحد فتح يلزم المحذور الوجه الثالث منه ان يقدر موصوفه لفظا
مفردا معناه الجماعة كلفظ الجمع او الفعول او نحوهما قوله او قصد او اريد
معطوفان على وضع ولا يخفى عليك ان كون الشيء وصلة يناسب التخفيف لان
الوسيلة اذا كانت اصف كان الموصول بها الى العرف اسرع وقوله وتكاد عطف
على كونه ولم يعد اللام فيه لقوة يقال بها في المعنى لما شئ عنه قوله في وصف كل معرفة بخلاف
كونه مستظلا بصلته يقال نهكت الحرج بالكسر تقصت حجه واضنته والمتبادر موقوله
احد ما ان الذي كونه وصلة الى مواد كماله اسم موضوع معرفة يتوصل به الى
وصف المعارف بالحكم كما ذهب اليه كثير من المحققين وظاهر ما ذكره في المصطلح
صريح يدل على ان اللام في الذي حرف تعريف وان هذه اللام هي بعينها اللام التي تعد
من الموصولات الا انها في اسم لا حرف كونه بمنزلة الذي كونه تخفيفا في الصالح
الذي اسم مبهم للمذكر معرفة واصل الذي فادخلت عليه الالف واللام ولا يجوز
ان ينزع عنه وجهه وانما على ان اللام التي تعد في الموصولات ليست منقوصة
من الذي بل هي اسم برأسه الا انها ليست حرف تعريف في الصورة التزم ان
ان يكون مضافا اليها اسم مبسوطا من الجمل الفعلية فهي اسم في صورة الحرف وصلتها
فعلها في صورة الاسم فلذلك كان امرها ظاهرا في صلتها لا مقدرها في محلها والموجود
في النسخ المعقولة عليها وذواتهم بالكسرة في الصالح هي انها كملت وليست الباء
اصلية الا يرى انك اذا وقعت على الواحدة قلت ذاه بالهاء ويوجد في بعض
النسخ بالفتح والوجه فيه مع بعد ان التاء في ذاه ليست كالتاء في بنت الا يرى
انهم جعزوا اطلاقا على الله سبحانه فقالوا ذات الله وصفاته وذات قديمة
مع تحاسنهم عن الاطلاق نحو علامة عليه تع وايضا نسبوا اليه تع مع الباء
فقالوا الصفات الذاتية فكان التاء اصلية لا علامة الجمع على ان صاحب الكون
نقل عن يونس الفتح في كونهات نصبا والنار هو هي لطيف عين او لا ما يطلق عليه
لفظ النار في معارف اللغة ولا شبهة في ان مجموع ما ذكره مفسر في فلا

معنى المناقشة فيه بان كوة الاثير شقافة لا ضوء لها ولا بان الاصراق قد يتخلف
غيا واطلاق كل واحد من الضوء والنور على الاثر مشهور فيما بين الجمهور
فلما في الفرق الماء جوه استعمال البلفاء بما ذكره ولا الماء ضوء من اصطلاح
الحكماء ولموان الضوء ما يكون للشيء من ذاته كما للشمس والنور ما يكون من
كما للشمس ثم حكم بان اشتقاقها من نار ينور نورا ونورا او بان اشتقاق النور
منها بناء على المناسبة للغة فان الحركة والاضطراب توجد في النار والا
بالذات وفي نور ثانيا وبالعرض فحكم به اول من جعل النار مشتقة من النور
المشتق من نار واضاء في الآية اما متعدي فيكون ما حوله متفعولا به اي جعلت
النار ما حوله المستوفى مضيفا واما لازم فيكون مستندا الى ما حوله اي صارت
الاماكن والاشياء التي حوله مضيفة بالنار الى ضمير النار وحي اما ان يكون كلمة ما
ما حوله وصوله طرفا لغوا للاضاءات واما موصولة وقعت عبارة عن الامكنة
فيكون مع صلتها متفعولا به لاضاءات وكان ينبغي ان يصرح على الاخير بكلمة في
لان حذفها في لفظ مكان انما كان لكثرة استعماله ولا كثر في الموصول الذي عبر
عن الامكنة فيحذف على انه من قبيل عمل الطريق او المستوفى في الفعل والتعليل يجعل
اشراق ضوء النار كان سائلا تقول اذا اشتد في الفعل الضمير النار وجب ان يوجد
النار حوله المستوفى قد جع ينصور اضاءتها واشراقها فيه فاجاب بان النار وان لم يوجد
فيما حوله فقد وجد في ضوءها في جعل اشراقها ضوء النار حوله بمنزلة اشراق النار
نفسها فيه فاستدل بها اسناد الفعل الى السبب كما في بنى الامير فان النار سبب لا
اشراق ضوءها حوله المستوفى وماله ما شتهر في العرف من ان الضوء ينتشر من
من المضي الى مقابلاته فيجعلها مستضيئة وحوله نصيب على الطرق اما القول كما في تقدير
واحد على ما مر واما متعدي كما في سائر التقادير وتأليفه اي تأليف حروف حوله
على هذا الترتيب للدوران والالحاق يقال طاف واطاف والمتطاف بمعنى واحد
فيل للعام حوله لانه يدور ومنه كل الشيء والتمثال اي تغيره وحال الانسان ومن
عوارضه التي يتغير عليه والحالة هي اسم من احوال عليه بدنيته ابن جواب لما لا يخفى ان
اذما يبال نور يناسب الاستيقاد فالظاهر ان يجعل ذهب الله بنورهم جواب لما لا ان
فيه ما نفاه لفظيا هو توحيد الضمير في المستوفى وحوله وضمعه في بنورهم ومعنوا ياهو
ان المستوفى قد لم يفعل ما يستحق به اذ باب نوره بخلاف المناقش فجعل جوابا بحتاج

الآ تأويل كما سيأتي فلذلك ساءل وهو ان يكون الجواب محذوفاً ثم لا بد للحذف
من قرينة تجوزة ومن دأب يرجع على الانتهى الذي هو الاصل فاشارة الى
الاول بقوله وانما جارحذف لاستطالة الكلام اي لطوله يقال استطال ان طال
ولاستطالة اي عتده طويلاً ومنه قوله ولكونه مستطالاً بصلته واورده عليه اولاً انه
المستطالة منها بخلاف قوله فلما ذموب واصيب بان المراد لو احذف ذلك
الجواب لطل الكلام وثانياً ان عدا الاستطالة في المزج او من عدا في المحذور
ودفعه بان حاور ان يترك كل منهما امرين ليس بشئ وقوله للدال عليه اي على الحذف
او المحذوف تعليل لا من الالهي وذكر الدال على ان كلمة لما تقتضي جواباً وفي
ذمب الله مانع وان سباق الكلام في التمثيل لزم المناقضين بانهم بعد انتفاعهم
بفضاء كلمة الاسلام واقعون في ظلمة النفاق التي ترمي بهم في برقة ظلمة العقاب
السرم فلا بد من اعتبار المحذور ليصح التشبيه ويحصل الفرق والى الثاني بقوله
كان الحذف اولاً اذ فيه فايديتان الاليجاز والمبالغة في سوء حال المستوقد
بايها م ان الجواب مما تقتضي العبادة عنه ولم يرد بما اشار الى تقديره ان الجواب
مقتصر عليه بل بنية به على ان من جنس وجه الفماير في بقوا وما بعد نظر الى ان
ايقاد النار في الاغلب انما يكون للجماعة واشارته ان حمل الذي يستوقد
على الجمع او لما انتهت عليه قوله وكان الحذف عطف على انما جاز لا يجرى بذكر اليه
سلاطة لفظة والاعراب الافصاح والكشف ابلغ من اللفظ اي من التلخيص فانه
انسب بالحذف والكشف مستفاد من السين في المستوقد وقد قيل جعل ذمب الله
جواباً اولاً لعدم الاستطالة ولان كونه من يتم التمثيل الاول يجب مطابقة التمثيل
الثاني لا شتمه على ما لفت ومن دأب البليغ ان يبالغ في التشبيه ليلزم من المبالغة
في المسبب فمما والجر على الاستيناف ضعيف لان السبب في تشبيه حاله
قد علم مما سبق فلا معنى للسؤال عن وجه التشبيه لو تعين التشبيه وجعله
بدلاً من جملة التمثيل يدرك على ان المذكور لفظاً وفي تبادلية الفرق مما
ضد لقصور العبارة عنه وهو باطل نعم لو قيل ذمب الله
ابتداءً كلام ببيان حال المشبه لم يكن بعيداً وعلو ما ذكره
المهذب من انكته الحذف ليس ايتاراً له بل ايتاسابه وازالة
الاستيقاد فالوجه هو الاول وسيرد عليك من كلامه

المحذوف

من كلام ما يشهد به واجبت بان الحذف لما كان ابلغ كانت المبالغة في التشبيه اكثر والنظر في
سن التمثيلين اقر وايقظ اذ ياب النور وتركه في الظلمات يدل على انه كان لهم نور فزال
وصاروا محجوبين بخارطين فيكون المبالغة في الطرفين معاً اما في التشبيه فبالحذف
واما في التشبيه في اللفظ وهذا اورد بتأديده العرض الذي هو بيان حال المناقضين كلاماً
مستأنفاً الى جواب السؤال عن وجه التشبيه فان مثاركة حال المناقضين بحال المستوقد في المبالغة
المذكورة ليست بظاهر وقد عرفت ما فيه قوله بحال المستوقد الذي ظننت ان ذمب الله
على ان الشرطية انما فلما خاضت مع جوابه المحذوف معطوف على السابق فيكون المستوقد
موصوفاً بالمضمون ذلك الجواب وقوله على بسبب بيان ان الاصل ليس في كماله
الذي هو في غنى التفسير وقد رجح الضمير في هذا الوجه اذ هو الوجه الثاني وهو انما جعل محذوفاً
وذمب الله استينافاً او بدلاً لبيان على قوله وسوق الكلام فيه واراد الوجه الثاني اذ كان اولاً فانه
لما ابتداء بالوجه الاخر كان اولاً لوجهين ثانياً والمقصود بيان ازالة المانع اللفظي وضيق توحيد
ضمير قوله بالذكرة اقرب الى ضمير الجمع وبارز مثله بخلاف ضمير المستوقد كما ان المقصود بتقديره فامع
السناد النمل بيان ازالة المانع المعنوي اجاب اولاً بان الاسناد مجازي من قبيل اسناد
المسب وقابض الاسناد اليه مع المبالغة اذ ياب النور وثانياً بان المراد مستوقداً لا بوضاً
القرع فلا يكون اظناً فيجاء من النار اجمالية واما حقيقته فان قيل المناقض مستوقد
نار الفتنة والعداوة مع ما ذكره الاضاعة فلا معنى للتشبيه قلنا هذا المستوقد اعلم منه وتلك النار
مقتصر على اشتغالها بالاشارة الى معنى ذمب الله بنورهم اذا حملت النار على المجازية
ولما استعمل لفظ النار للفتنة وشئت بالاضافة الذي يلائم معناه الحقيقي لقوله فلما اضاءت
اي لنياسب اول الكلام اخرج السؤال محتضراً اذا كان ذمب الله الجواب لما واجهه على
التقدير الاخر تكلف وكيف يجمع كذا لفظ كيف اشعاراً باستقلال كل واحد منهما المقصود
فلم وصفت بالاضافة تفريق على ما ذكر من ان الضمير يدل على الزيادة اي لما ذمب الله
بالاضافة الى من اقوى من الانان مع ان المقصود الازالة بالكلية التي يناسب الضمير والظلمة
واجاب بانه في الكلام على قوة الظهور وسرعة التهور يتبين على مريد الحين والخشية واشعاراً
بالبطان اذ قد تقررت في الاذئاب في امر الباطل في بدو الخار الاضحة لا سرعان في المار
ومن ثم قيل للباطل صورة اي ظهور بغيره ثم يضمحل بسرعة والقرع ثبت شغل قوتاً ومخيراً
والشوق الى الحق والاطح من طمخ النفس قلت راسخ في رافض فوطح والمرد
من تعدى طمخاً بما اولى من رتبة لا يتحقق في الصحيح رجلاً كالحاج في شئ من طمخ

المراة نظمت الى الرجال فهو المبلغ من الازدباب لما فيه من الاخذ والامساك فان الباء
وان كانت للشعيرة كالمبلغ الا ان فيها المعاجزة والمصوق تركب في ظلة اي كناية
الذي سقطت به في حق الحر ومثل ذلك الكمال فان النظر في ذلك من مكان لم يجد له اصلا وذلك
في الصغیرا قوى لتفتق طبعها وعدم تدبر اي المنزل والله به وتمثل المتخرج في خياله فلذلك
صفتها اخر البيت يقضي شدة ثباته والمخفف ويروى ما بين قلة راسه والمخفف
جوز السباع الذي تاكله لانها تجزى بانها تجزى القفاي ما تحديدها في معنى مفصول والتناول
اشبه والقضيم الاكل مقدم الاستاذ في مقال قصته بالكسر والمفصول موضع السوار من والنوش
اساعد ومنه اي ومن القليل الساكن ما ضمن مع خيرة وانما فضله لان البيت نظمت
المحدث الى مفصول لان جزر السباع معرفة لا تحمل الحار بخلاف ما في الآية اذ يجوز ان
ان يكون تركب فيها مع خلا وظلمات لا يبروز من جالين متراذين او متداخلين والظلمة عدم
النور بين هذا انكرا لما تقدم اذ قصده من تقديرا وما ذكرنا لا يطرق جملة جارية قصده
تحقيق ان ذهاب النور يبلغ من ذهاب الضوء ومن عند بعضهم عدم النور عما من شانه وعند
بعض المتكلمين من ان النور في هذا وجوده وعلى الاكبر عدمه وعلى التناوب
صح ما مر من ان النور تقيض له اي منافي للظلمة لانها اي الظلمة تسيء البصر وتضع الرؤية
وهذا ما يستفاد الجهور وهو المناسب بحالهم فلا يتجه ان العدم لا يكون مانعا وتوحيد الظلمة
في الالباب ظاهرا واجمعا باعتبار الضمان ظلمة الليل الى ظلمة النهار وطبيعة مثلا كان الفعل
غير متعدي اصلا في قول من ان لازم وقطع النظر عن المردى وقصده الى نفس الفعل كانه قيل
ليس لهم ارباب وهو المبلغ من ان يقدرا المفصول اي لا يبروز شيئا لان الاول يستلزم الثاني
ووالا العكس وانما رايه بقوله تجوز لانه يوافق تركب في ظلمات لا يبروز شيئا
بخلاف وتقدم من طغيانهم تجوز فيم شبهت هذا اسوال عن وجه الشبه كانه قيل في اي
معنى قصده اشتراك طرفي التشبيه اعني حال المناقذين وحال المستوقد وقيل سوال عن
نفس المشبه اي في اي حال من الاحوال الكثرة من المناقذين وقع التشبيه بحال المستوقد
وعبارة الكتاب اية عنه اذ يقسم معناه في اي حال شبهت ظلمة بحال المستوقد في انهم اس
المناقذين المستوقد والمناقذين معا في قوله عند الاضائة اي بعد ما وصل اثرها اشار الى ان وجه
الشبه مركب في نفس ملكتهم من عدة معاني على وجه يورن تركب طرفيه ايضا قوله في قوله في جرح
مخطوف على خطوا في ظلمة تشبهه في اي الحقيقين من الاضائة ما يقابل الوقوع في الجرح
مكة فالوجه الشبه هو انهم يعقب حصولا تشبيرا لمقصود وقوع الرجاء وهو ان حين الحزمين في حقيقته وهذا

معنى تركب فيه المشبه والمشب به قطع الا انه راي موافق نظم الآية فعبارة عن الجزء الاول بالاضافة
وعن الثاني بالخط في الظلمة مع نفس ما يعلم منه وجه الشبه المشترك بين الطرفين كما ثبت عليه
فقط ما يقال من ان الاضائة وكذا الوقوع في الظلمة ان حملت على الحقيقة اختص بالمستوقد
وان حملت على المجاز اختصت بالمناقذ فان قلت كما ان الاضائة الحقيقية مفصول
في حال المناقذ كذا الخط في الظلمة الحقيقية فلما اخفق سوال بالاضافة قلت الظلمة على الكفر
مجاز مشهور لا يري قوله الا حائضا بظلمة ظلمة الكثرة وقد وجد في المناقذ الظلمة ببعض معانيها
بخلاف الاضائة اذ لم يوجد في معنى ما الحقيقي ولم يظهر له مع مجازي فاجبت الى السؤال واحاب
بان الملام من الاستغناء عن الاضائة في الجرح انهم الكمال على السنتهم من حيث سائرهم الحاربه والظلمة
المخطوط من الحرام الى غير ذلك وادان نفع الكلمة هنا قائم مقام الاضائة في المستوقد وليس مثلها
تخصيصه معتبرا في التشبيه بل ما يلزمها من ظهور او ابل المقصود ونحوه في حال المحبوب وكذا الحال في
ظلمة المستوقد والمناقذ فان المعقبية فيه ما يلزمها من الجرح والحمان كما عرفت وقوله ووراء التفتاتهم
ينور من الكلمة النفاق ناظر الى معنى قوله غلب الاضائة خطوا في ظلمة وفيه ايضا اشار الى تركب وجانبه
وانه منتزع من امور متعددة في المشبه واما انتزاعه من متعدد في المشبه فاما لا يشبه فيه فقد اشار
الى انه من التشبيهات المركبة كما هو المختار عند في التمثيل على ما سياتي ولا يلزم كلام من تلوه الى
جواز التعريف في هذا التشبيه فان قوله الملام اما استغناء وارب قليلا من الانتفاع بهم منه جوار
تشبيه الاجزاء بالاجزاء وتلخيص ما قرناه انه اعتبر في المستوقد السقي في ايقاد النار والكدح في اوقار
وحصول طرفي من الاضائة المطلوبة وزوالها بانطفاء النار بختة كما يدل عليه كلمة قلما واعتبر
في المناقذ القصده الى ادعاء الايمان واجراء الكلمة على اللسان وحصول منافع الايمان والامان
وانتقال ذلك دفعه بالموت ووقوعه في ظلمات متراكمة فان لوحظ ذلك واحد من الجانبيه
وحداية ملتزمة من تلك المعاني المتعددة كان تشبيها مركبا ووجه ما ذكرنا ان قصده تشبيه كل واحد
من تلك المعاني بما يماثلها كان تشبيها مفردا لا يحتاج وجهه الى بيان وفي قوله ظلمة النفاق
الاجنبية على توجيه الجمع في ظلمات نظرا الى حال المناقذ وقدمت توجيهه نظرا الى حال المستوقد فان
قيل ظلمة النفاق مجامعة للاستغناء ينور من الكلمة لا مستعينة بالظلمة نعم الا اننا لم نحضت
فلهذا حكم بتعريفنا منظمه الى ظلمة من اجزائهم ويجوز ان يشبه منه اوجه ثان في بيان وجه الشبه ولا يخالف
الاول تركب وتعددا لافيا هو بارادنا بوجه ينور المستوقد من امانته امام ظلمة انفسهم وتكون
ان يشبه فيه تفرق بالتفريق والوجه منه اوجه ثالث في التفرق والتفريق كالاولى لان
المشبه منها بالادنا بوجه من انهم قد خد لهم في نفاقهم فطبع على قلوبهم وهو ان حيث النفاق

اذا طوى ذلك بالكلمة ظهر التناهي خلاف ما اذا كان مذكورا في الجملة فانه مذكور للتشبيه على انه قد تأسر
ايضا مع النص في مذكور فيه كقولك هي الشمس مسكنها في السماء فغنى القول عن ذكر المسكن
فلن تستطيع اليها الصعود ولن تستطيع اليك النزول لما اخبر عنها بانها شمس كانها يمشي
ولو ذكر الاداة التشبيه او وجهه من عند التناهي كما لا يخفى ويصعد استعار الصعود
للعولاء الرتبة وبنى عليه ما ينفي على العلوية المكان من طين الجوار يانه له حاجة في السماء قيل الصعود
ايضا من على ما تقدم من قوله فانه ان يفتخر تلك العلوية مع التناهي من يد يا بالعلماء فانه استعار
للتفوق في المعالي فروع المتبار والجالا ثم بنى على ذلك حديث ما جعلوا لبعضهم اربابا به نقله استعار
القيث للجوار والبيت للشيء وبنى على الاول المشبه الى الارتفاع وعلى الثاني المشبه الى
النشيل وعليها النهي عن ان يظن ان في سره الى في ورعه او غيره رجلا تناسى التشبيه وادعاه
انه حقيقة الجوار والبيت كما في كل استعارة مرشحة فان قيل فذكر لنا المشبه اعني الصعود
في سره فلا يكون استعارة احب بان المثل من على التشبيه ان لا يكون مذكورا على وجه اخر
الا يرى انهم اتفقوا على ان التورية قد رازوا على التورية استعارة ولا شبهة بان الصعود
في قوله فغنى راجع الى السالك دون الشخص اسد على جاز فتلحق الطرف به ملاحظة ما يلزم
من الجورة لا لانه مبني على مع مجتري وصيدى والا كان مجازا مرسل او فوات مع التشبيه
بالكلمة كما في قولك زبد شبيها او مجتري وكذا الحال في غناء تلاحظوها مع الجحش والفرار وما قيل
من ان اسد لا يرد اسد من جعل في المشبه الى الرجل الشجاع فيكون استعارة مذكورة بان هذا الجمع
ليس مشبها بالاسد فان الشجاعة خارجة عن الطرفين اتفاقا والحي ان اسد استعمل هناك في معناه الحقيقي
وقد حمل على زبد بناء على دعوى كونه من افراق فلا يظهر في تقدير الاداة لغواست المشبه فانك اذا
قلت زبد كالاسد فقد جعلت مشابها للاسد مقصودا بالاشابة واذا قلت زبد اسد كان مقصودا
اثبات حمله عليه لا مشابها اياه كما ساءد افران ثم انه قد لا يحفظ على اميل النسخ لمعناه الحقيقي ما يلزم
من الجورة والظهور في غيره مما من المعال لازم فيجعل في الطرف باعتبار ذلك المعنى التابع وقد يرفع
به التعليل ايضا كما في قولك زبد اسد اسد البوع اما المقصود من المشابة او الاعتبار اللازم
سواء جعلت تابعا او مستغلا فيه اللفظ والفتية المسترخية كما جرت من صفة له زمة للنعام والبيوت
لغير ان بن حطان حقت الحوارج وزادها وبعدها خلا بفرسك الى غدا في الرعي بل كان
فليس في جناحي طائر وقدمت ان غدا في حيا شبيب الحار في قال ابن زبد من المرأة
الكونية في شبيب فارسا وغيره فيكون ان هذا في الجور وقرأت البقع بقى منها عث ومولانا في افران
وان تقدير الآية لهم مع ذلك ليس المستعار له مذكورا مذكورا لانه احوال من استعار المماثلة

وحواشهم لا ذواتهم كما دل عليه كانت حواشهم لينة الخ ففى هذه الصفات استعارة تعينة متصحا بها
فلا يخفى ان مختلف فيها لانه استعارة صادرة عن تلك الاحوال ثم استعانت من منها فاما انما
بانها ضارت في عدل الاسماء ونافية قوله الا ان هذا في الصفات وذلك في الاسماء او بان
قوله هم هم فقولون حال السماع الضم متلا وموا ايضا تحمل مستغن عنه فان قولك لقيت
فتما استعارة قطع مع تعريف الاشياء صاعدا وموودة في الحمل وغاية ما يتكلف له ان يقال تشبيه
ذات المتماثلين بذوات الاشياء هي الضم متفرج على تشبيه حالهم بالضم فالقصد الى
اثبات هذا الفرع اقوالا وبلغ كانت التشبيه المتشابهة بين الاشياء كذا في الذايتز
فجلى الآية على هذه التشبيه رعاية للمبالغة اثبات الاقوة واية الاشارة بقوله جعلت
كانها ايفت من علمم والاقتضى ظاهر الصنعة الحيل على الاستعارة بتعبه المصداق
ومعنى لا رجوع من هذا المعنى انما هو على التفسير الاخير وقد اتفق بتفسير واحد الصلابة لان الاخرى
معلومة منه تسجيلا مفعول له لئلا يكون مقدر اقبله وقوله او ارا ديم التقاسير ويدل على ان
لا رجوع من قبيل التشبيه كقوله هم ثم ثنى معطوف على قوله عقبها بقدر المثل والغيب مع الورد
والزبان والحيث ان يحصل ذلك في يوم دون يوم واستعمله هنا مع غيب اي ايضا حاشية
ايضا وعلى انهم وكما يجب اصل الكلام ان يقال ويجب على البليغ ان يفصل ويشرح واما
كما يجب عليه ان يحل ويبرز في مقامها الا ان تقدم المشبه اعني كما يجب فيها مقارنا للمعاطف
ثم كرر بقوله كذا في ظهور الكلام ووضع في المشبه لفظ الوافى عليه مكان يجب عليه المبالغة
فصار موعظا في المصدر راعى كما يجب وزيد الفاء في ذلك كذا في المشبه المقدم لئلا يخلو
الشرط وقيل اذا وجب ذلك فقد وجب ملامته ايضا والواو في قوله وكما عطف ما بهدا
عليه ما بعدهم والحكم بان هذا الواو للاستيناف وان الكاف في كذا مرفوع المحل على الاستدعاء
كلمة ما هو مفعول ولذلك دخلت الفاء في الخبر ظاهرا بالطلان وقوله انشأ الحاضر لستشهاد مخفوف
يصف موما بالبلاغة وانهم يطيبون تارة ويوفزون اخرى كلا في موقعه يقال رمى بالشيء
اذا القاه ووصى الملاحظ نصب على المصدر راي وتارة يوصون اي ياتون بكلام سريع ضفي
كحال من يلاحظ حبيب اي ينظر اليه بمؤخر عينه فوفان الرقيب وكلمة لا في قوله ولا النظرات
ولا الظلم مؤكدة كما في قوله ما جاء في زيد ولا يجر واما التي في قوله والنور والحوار
ولا الاموات فليست كذلك اذ لا يصح ان يقدر بعد ما ذكر الفعل المنفي اعني لم يتوى لان
فاعله مجموع مذهب المتقابلين لا كل واحد منهما فهي زائدة محضة وقد يقال قصد تقي
الاستواء من كل منهما مقياسا لا افرقا كما قيل ولا يستوى الظلمات مع النور ولا النور

مع الظلمة والابري يروي بغيره واوفى يكون كالبان لما تقدم وضعه ظاهر والا ولا العطف
الى جانب المعنى الى الابري اما في التنزيل والابري الذي التزم لتعلم كيف صنع في قصيدته حيث قال
اذكر كمشرو قد يقال اذكر في عبارة المصنف وهو صنع اي كيف صنع مذهب التمثيل والتشبي
بفتح الميم نقط بيض وسود وثور غش القوام بكسر الهمزة في انا فخطوط سود وقوله بالوشى اما
مستقر وقصيدة لشمس اعني موصوفة واكرمه فاعلمه واما لغو واكرمه فاعلم غش اي متش منقط
بالواشي اكرمه وبعد مفعول الخداع ناشط شبيب ثم قال ابيات اذكر ام خاضب بالسي مرتبة ابو
ثلاثين امر وهو منقلب المفعول الاسود من السفة ومعنى سواد في احراق والغادى الذاهب غدا
والناشط هو الذي يخرج من ارض الى ارض فراحا وناطحا وفي الصحاح قال الاصمعي الشيب هو
الحسن من شيوان الوشى الذي انتهى اسنانه وقال ابو عبيدة موالذي التمس شيابا في الجمل
هو الغنى من شيران الوشى والمقصود من الكل واحد وهو ما تكاملت به وبلغ غاية قوته والخاضب
هو الظلم اي الذكر من النعام اذا اكل الربيع فاحمر سافاه واصفر تا والس المستوى من الارض
ومعنى من علم ارض بعينها شبة اولانا في بحار الوشى ثم قال اذكر الحمار الذي مضى ذكره في الابيات
السابقة يشبه ناقى ام ثور ووشى واذا ذكر الثور يشبهها ام نعام ذكره افران فثقل دخل في
الماء وهو منقلب اليها السرع ما يكون وانما ادخل ممة الاستفهام مع عدليتها هذه التشبيهات
دلالة على تحيرة في وصف الناقة وسرعة سيرها كما ساءل عن ذلك وقيل دلالة على التوبة فذلك
الاول اشارة الى الحمار والثاني الى الثور النمش وهو مبتدأ خبره محذوف كما اشارنا اليه ولا يجوز
ان يجعل خبره مبتدأ محذوف اي ناقى ذاك لان معادل النمش هو الحمار لان الناقة كما ان معادى الظليم هو
النمش ونهاية وظهاره الايمان بالاضاءة اعترض عليه ما انه يخالف ما تقدم من ان المشبه بالاضاءة
هو الانتفاع بالكلية المحررة عما استلهم ولا يناسب ما تأخر من ان المشبه بالنطفاء النار وهو انقطاع الانتفاع
بدر بناسب ان يقال شبة انقطاع الاظهار بالنطفاء واجيب عن الاول بان المراد منها الاضاءة
المتعدية الاضاءة وعلل الازمة وعينها معا بانه اراد باظهار الايمان اثره اعني الانتفاع به فحق كلامه انه
شبة المنافق اي نفاقه واظهاره الايمان بالمستوقد اي بليتيقاده وشبه اثر الاول الى الانتفاع باثر الثاني
اي الاضاءة وشبه انقطاع الانتفاع بالنطفاء الاضاءة وهو يد هذا الجواب ان تشبيه ذات المنافق
بذات المستوقد ليس مقصودا في الالة قطعا والحرر على جود التوطية بعيد جدا ووجه نقول للمستوقد
والمستضاد وخمود نار والمنافق اظهار الايمان والانتفاع به وانقطاعه اما بالموت او بالقبض كما ذكر
او بالطبع اذ اهل الانتفاع عما التاثير من الكلمة فيكون هذا التعريف في التشبيه شاملا للوجه
الثلاثة المذكورة قبل التفسير الاخر الذي بين توهمه من ان القلوب تحيى به وايضا هو مع كونه مبيها

الاضاءة

للنفاة موجب لظاهر هؤلاء الذين لا يسهو خداعا كما ان الصيت مع كونه سببا لظاهر طائفة مخصوصين
وما يتعلق به ذكر جماعة من النفاة للموصوفين وشبه ما يتكبر به من شبه الكفار لدفع الاسلام بالاطلاق فلها
سبب الجبرة مثلها وابد ما يفضهم بالدراية لان النظر في يتعلق الشبه بين الاسلام وشبهه بانه في نفسه مما
ينبغي ان ينظر الى الشبهات ومذوان لم يقدح في حقيقة لكنه يدل على نقصان في ظهورها وزعم بعض
الناس انه يغوت في بيان تعلق الشبهات بالدين عاما يعطيه النظر في قوله في طائفة وان هذه
الرواية تغيير وتحريف للرواية الاخرى الصحيحة قال فلله رواية ولادلاية والجواب ان الشبه اذا تمكينا
لدفع الاسلام كان تعلقها به من هذه الجهة ظاهرا في التفرع به وان تلك الرواية قد صححها من مواعلي
كعبا من في طائفة وما فيه اي في دين الاسلام يعني ان كل واحد من العدد والوعيد شبة بكل من الرعد
والبرق لا شتما لكل منهما معا صوف وطبع فحين حيث تفضيها للطبع مشبه بها الوعد من حيث تفضيها
للمعروف شبة بها الوعد وليس الكلام على التماثل وان ذلك قال والسؤال وبالرعد والبرق يدون
الباء والمعنى او كثر ذوى جيب صرر بلطف التماثل تبينها على ان ذكر لا يتنازع التعريف في التشبيه
لان كل واحد من الامور المذكورة في جانب المشبه حال من احواله فيصدق عليه المثل وقس على ذلك
الاحوال المتطوية في المشبه وما يقال من ان لفظ المثل في جانب المشبه دال على المشبهات بالافلا يكون
مطوية كما ذكره مردود بان التشبيه لم يفرق منها انما هو بين خصوصية احوال المنافقين المتطوية
فيما سبق وبين خصوصية احوال المستوقد والاضاءة بالاضاءة من العبارات المذكورة
في جانب المشبه في تقدير الكلام مثلهم في علم سابقا من احوالهم المخصوصة كمثل المستوقد في احوالهم
المخصوصة المذكورة مع او كثر ذوى الصيب المذكورة المحسوسة فالاشياء المشبه بها المذكورة بخصوصية
دون الاحوال المشبهة فانها مطوية قطعا اعتمادا على ما سبق فان قيل ان المنافقين دين تحيى القلوب
خبر شبة بالصيب اجيب بانهم ملتصقون بدين الاسلام الذي فيه حيوة القلوب لكن علم وجه النفاق
فيكادون لذكر افران وبلا با فحالهم بالنسبة اليه كمال القوم بالقياس الى الصيب اليه اشارة بقوله
والمراد كمثل قوم اصابتهم السماء على هذه الصفة وممن ان اصابتهم مطر قطا في ظلمة شديدة ورعد
قاصف وبرق خائف وصواعق مهلكة فلقوا من الخوف والمشة والدمية ما لتوافل قلت
هذا اي تشبيه احوال المنافقين باحوال المستوقد او احوال ذوى الصيب على التعريف في تشبيه
بشيء فان ذكر المشبهات مع ان الاحوال المشبه بها المذكورة صريحا وملازمة بذكرها ايضا ملتصق
الاعم في تشبيه خلاف ترتيب اللق حيث شبة المؤمن الصالح بالبصير والمسيح بالاني وفي قول امر القيس
نشتا ترسيم ورطبا ويلسما معا حال من القلوب اي رطبا بعضها والعامل فيها كان وكذا الذي ذكرنا
حال منها قلوب شبة بقلوب بالعنابر وبياضها بالخبث ووارده التمر الباسر البلاء يصف عقابا

متلبون

وتعتبر لانه المقدر المقابل للمفوض هو المضاف لاحذفه وحل تسامر في العبارة واداد المضاف المحذوف
قول هو اي ذلك المقدر او المضاف المحذوف وقوله بل يقدر مثله ظاهر في تقدير كمثل ذوي صيب الآن
عنه يطلب الضم مرجوعا اليه نصي الا بعد ذوي واما بعد مثل فلان المقصود شبهة
المباين من صفة ذوي الصيب وتقديره او في سادس هذا المعنى واستدلالا زمة مع الموقوف عليه
وهو كمثل الذي استوفى مع المشبه وهو مثلهم وان صحت ان يقال او كذا في صيب على طرفه قوله تعالى
انما مثل الجوع الدنيا كما ومنهم من جعل بعد المثل امرا مستلزما اليها من غير ان يصرح بها صريح لكن اصافها
الا صحا بها حقيقته والى السابق مجاز الا يري ان ما ذكره المصنف في قوله تعالى مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل
الله كمثل جبن من انه لا يلا من حذوف مضاف اي يفهم كمثل بالوجه وبه عليه بان كلامه صريح في الاختصار
نصفي بعد ذوي في طلب ان يرجع اليه وهو مردود بان ذلك الحصر انما هو القليل من التشبه كما يقتضيه عليه
وكانه قال لا يفسد التشبه لا الصبر ولا انما ان يكون مضافا في قوله بوجه عايد الى الراجع
والهزيمة وام في قوله اول ام لم يلل لى لى بضمها على وجوه الكولي وعدمه او المعنى ان اول ام
تأجل فلما على وقد سلف محضه **قول** في هذا اي في ان يابى الكاف ليس بمشبه وانما كان بيننا في هذا المعنى
لان شبه الناس بالاديار كما لا يقتضيه اصلا بخلاف تشبيه الحيوة بالآباء وانما كان يقدر مضاف اي كمثل
ما يهونه ذكره في المشبه لشد حال النفس في وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم ورحيلهم عنها
بحال اهل الديار في الحول وسرعة الارتحال فهي يوم حلولهم عامرة وبالغد خالية باليوم واهلها مسدد
فبهم بها ويوم حلولهم طرف لهذا الخبر وملاقع خبر مبتدأ محذوف اي وهي بلا وقع غدو اي غدا والجلدان
مع حال من الديار والعامل فيها معنى التشبيه اي يشبهون الديار حال كونها كذا وكذا **قول** او في اصلها
ول كلامه على ان او موضوعه في اصلها للتساوي في الشك ولذلك اسهرت بانها كذا وكذا فيكون
مخصوصا بالخبر في اشهر للتساوي في غير الشك واستعملت في غير الخبر بالمعنى المجازي فقط كالتساوي
في استصواب الحال في وجوب العصيان وغيرهما وفي الجمل المعصية اعني الحقيق الذي هو
الشك والمجازي كالتساوي في الاستعداد لوجه التمثل في هذه الآية ففساد معنى التشبيه
بكل واحد من ما بين العصيان واما معا ولو عطف بالواو لربما او هم معنى التشبيه مجموعا لا بكل منهما
وذكر في الفصل ان كلمة او لاحد الامر من قطع ولا شك بان هذا المعنى يوم موارد من الاشياء والافكار
كلها واما الشك والتشكيك والايهام والتهم والاباحة فليس شيئا منها دخلا في مظهرها بل مستفاد من موافقها
في الكلام وما اختاره في الكشف مبني على تبادر الشك منها في الحجب وانما قال في وجوب عصيانها بناء على
ان النهي من الطاعة ما لا الامس بالعصيان فيكون المفعول متعلقا بالنهي كانه قيل اعص هذا او ذكر
فانها متساوية في وجوب العصيان وذهب بعضهم الى ان كلمة او هي متساوية باها اعني انها لا جد الامر من

وانما

وانما جاء التعميم في عدم الطاعة من النهي الذي فيه معنى النفي اذ المعنى هل وجوه النهي بطبع آتيا او كفورا
اي واحدا منهما فاذا هي صار المعنى لا يطع واحدا منهما فيكون وقيل هي بمعنى الواو ويرد ما ذكره في سورة الانشا
من انه لو قيل لا يطعها لكان ان يطع احدهما واذا قيل لا يطع احدهما علم ان الناهي عن اطاعة احدهما انهي
عن اطاعةهما جميعا كما يعلم من تحريم التنايف تحريم الضرب وحاصله ان العطف بالواو يفيد النهي عن
الجمع دون كل واحد وما يفيد النهي عن كل واحد منفردا صريح او معا بطريق الاولى ويقال للنهي بصيب
على ان صفة كذا ايضا واول البت عفا ان شئ الجواب مع الصبا اي في آثاره وبهذا المعنى المنزلة فهو
شبه احتلاقها بنسخ الحايك فجعل احدهما بمنزلة الشدي والآخر بمنزلة اللحية واسم اي سحاب اسود
قريب من الارض صاوي الرعد اي غير خلت صيب هطاي وهذه الاوصاف ظاهرة الثبوت في السحاب
دون المطر بل الانوار وصدق الرعد كانهما نقتان فيه وانما كان الصيب ابلغ لكونه من صنع الصفة
المشبهة **قول** موع مكفوف اي ممنوع من ان يسيل وقد روي انه عليه الصلوة والسلام قال هل تدررون
ما فوقكم قالوا لا ورسوله اعلم فانها الرقع سقف محفوظ وموع مكفوف **قول** والدليل على اي على
ان كل افق من افاقها سما ومن بعد ارض اوله فاوه لذكرها اذا ما ذكرتها اوه كلمة بوجه تتصل مع اللام
ومن اي توجهت لذكر الحشية ومن بعد ما سى وسرها من قطوع ارض وقطوع سما وتقابل تلك القطعة
الارضية فمكرها اذا لا تصور سريها بعد جمع السماء والارض ولما صحت الاطلاق على كل ناحية وافق
متباين بها معرفة باللام ليفيد العموم ولله عا انه عمام مطلق اخذنا فاف السماء ولو يكرت لكان
كون الصيب من بعض الافاق **قول** وكما جاء في صلب مبالغت من جهة التركيب اي ماوة
الاولى اعني الحروف فان البصا من المستقلة والتا مشروطة والباء من الشديده وما دونه الثانية
اعني الصوت فانه يروي له رفع وتأثير من جهة البناء اي الصورة فان فعله من الصنيع
الدالة على الثبوت ومن جهة السكر العارض لانه للسطح والهبول كسكر النار في سبيل الاول بولع
فيه ايضا باعتبار ما حاوره في بالسماء موع دلاله على ما ذكر من البطش **قول** وفيه يريد انه قد اوج
في ذكر السماء سمته اخرى مسند على القول بان السحاب اما من السماء واما من البحر اذا قابل
بان بعضه من هذا وبعضه من ذلك **قول** بالظرف على الاتفاق اي يجوز ذلك بالاتفاق لانه يجب بمخلاف
ما اذا لم يعتمد الظرف فان سموه لا يجوز اعماله يقال انتقض من الرعدة وانتقض العرس حديثها اي
ساقها من الارتعاد اي مستق من الارتعاد فان المص قد روي المجرى الى المزيد اذا كان المزيد اعرف بالمعنى
الذي اعتبر في الاشتقاق كالعديد من السحاب والوجه من المواجه وقيل كل من هذه ايضا لانه اي
من جنس واحد محمدا الاشتقاق من الرعدة وكذا التي في قوله برف الشئ برفعا **قول** في ظلمات هذه
اضافة لاجن ملاس لانها بمعنى في فاذا كان اسم هذه الفاء جوابا عما وكلية اذا شرطية جزا وما

فقلنا اي اذا كان السحاب لونه مطابقا في الظلمة ويطبق مصموم الهم
ظلمة الليل فقول مصموم حال من ظلمنا نظر الى المعنى كانه قيل اذا كان كذا في ظلمنا من مضى
ظلمة نالته وانما لم يقل وظلم الليل لانها ليست في السحاب بل الامر بالعكس كذا باعتبار انضامها
الهمما يجعل في السحاب اما علسا واما على ان كلمة في مستقار للملابسة التي تم الكمال ولهذا ايضا
قال في المطر مع ظلمة الليل والذين يستفيد من ظلمة هو قوله كذا اخذوا لهم فلو اظلم لكاهل لان تقارن
القطرات ببعضها فلهذا هو المستعمل **قوله** وظلمة الظلال غايه بكسر الهمزة **قوله** كيف يكون يعني
ان للرفقة السحاب للرعد والبرق ظاهرة دون ظوئية المطر كسرها اجاب بانها لما كان في محل متصل به هو
اعلاه ومضيت اعني السحاب جعلنا كانه في بناء على استقار كلمة في للملابسة شربت على باب
الظرفية كما شربت بها ملابسة الشخص للبلد فاستعمل في حكمها وقيل اراد ان المطر كان نزل من اسفل
السحاب نزل من اعلاه ايضا فهو شغل للعصاة الذين في الغيم مما في جزء من المطر متصل بالسحاب
كما ان الشخص في جزء من البلد وهذا القرب الى المثال والاول الى عبارة الكتاب قوله باعرا رينا بعده لو شئت
عدت بلاد خد عوف فخللت بين عقيقه وزرعه العارض السحاب بقرض في الحول يقع بكذا الحرف
استقار التلغيع بالبرق لتكافؤ وترادفهما بالاختيار اي التخييل الذي هو من عادة المستعملين
بلسها وقيل شبه السحاب سكايفه عن لبس برفه كبيره وانبت له البرق تحسلا والبلغ والاختلال
بشرها **قوله** ولما قيل عطف على احد حسب المعنى اي لاحد بالبلغ والملازمة او على قوله كقول النحوي
قوله ان مراد العسايا اراد بالعين ما يقوله بل الحرب الذي هو المعنى المصدرين لما يقال المعنى فانه الرعد
بمعنى الصوت من قبيل المعاني دون الذوات والبرق ان كاضوا قايما بالسحاب فهو ايضا معنى وان كان
نارا كان ذاتا ولفظ الحد بان يروي بكسر النون على صيغة السهم وهذا انشأ بقوله العسايا وبالرفع
على انه اسم المصدر والارعاد والابراق من ارعدت السماء واربقت اذ اضررت ذات رعد وبرق
لامن ارعد القوم واربقت اذ اصابهم رعد وبرق والقاصف شديد الصوت من قصف وهو الكسر
وقيل القاصف الصوت القوي **قوله** سقون من قصدهم مطعها آسالت رسم الدارم انشأ
ومنها لله در عصيانه بانه همهم يوما خلف في الرمان الاول نصف معاشرته مع الملوك الفايدين والرجيق
الشراب الخالص الذي لا غش فيه والسبيل الاحد اى سقون من وره البرص نازلا عليهم وصيفا
لهم ماء يردى مصعفا ملتبسا بالرجيق اى مزوجا بالانصافه السابعة فتذكر الضمير في نصف الرجوع
الى الماء المحذوف ولوروى حاله القائم مقامه لانه الف يردى للتانيث كما ان جمعه في اوسم قالون
الردوى الصيب ولو اعتبر حال المذكور والذي قام مقامه لاخرو في الاول مؤنسا وفي الثاني مذكرا على
ما يوفق بالشدة اى على الوجه الذي يعرف بها السكر **قوله** فكيف حالهم مع مثل ذلك الرعد لا يقال لولا
لا يطابق السؤال لانه مبين حالهم مع الصواعق دون الرعد لانا نقوله كما كانت الصاعقة مصفوعا

اي شدة صوت من سقن معها شدة من نارا كان الجواب مطابقا كانه قيل يحولون اصابعهم في اذانهم من
شدة صوت الرعد وانقضاء قطرة نار معها **قوله** من الاثاعا في اللغة فالقريظة في اصابعهم
عقلية وفي ايديهم لفظية اعني المرافق وفي ايديهم شرعية والسياسة صفة المبالغة من سحر عني
ستر ولا خفاء ان هذه الكائنات لا تناسب هذه القصة والتعجب شدة شهوة اللبن ولفظ من في امثال
ذلك انبذ اليه على سبيل العلية فيكون ما يوردها امرا باعنا على الفعل الذي قبلها فنقال مثلا قد من
اليمن ولا يكون غرضنا مطلوباً منه الا اذ اصرح بالادل على التعليل ظاهر كقولك ضربته من اجل الشاديب
بخلاف اللام فانها وحدها تستعمل في كل شئ الا انك انت عليه ان غلبت عليه وامهلية فاحترقت نحو
النصف فان اراد نصف طر لا كما هو المثلنا ههنا في كثير من السحاب الجبال قد كرهت على شدة الحدة
وقوله ثم طفئت اي سرعه وتم للاستبعاد وان اراد نصف قد انزل كان ذلك الشدة
وتم طفئت عطف على سقطت ودلالة على سرعة الجوه وخبر موسى صوحا ان مغشيا على كالموت
واعبر فيه معنى الهلاك على سبيل الاستعارة فلذلك فصله قوله سواء في التصرف اي يتساويان في
انه يتصرف في كل منهما ويشق منه الفاظ كثيرة فلان فيه اختلاف عدد تلك الفاظ يقال صقف
على راسه وصقف ريشه اي ضرب صوفة وهي موضع الساق في وسط الراس وقوله
على راسه مبالغة في الايضاح لعل ومنه وصقف الذئب اي صاح والمصقف بكسر الميم المجزى بكسر
وهو الذي من عادته ان يجرى بكلامه **قوله** وبنادوا معنى ان الصاعقة في اصلها اما صفة واما
مصدر واما الآن فهي اسم لصفه الرعد المذكورة وعيا للتقارب فجمعها على صواعق جارعا اليها
قوله على اذ مفعوله اي ليحفل المعلن بقوله من الصواعق وكلها هي باعث ليس يرضى **قوله** واغفر يستروا
لعوراء الكلمة الصبي واخاره مفعوله معرف بالاضافة كذا الموت وبعد واعرض عن شتم اللئيم
نكروا **قوله** والموت في اي بيته الحيوان فعلى هذا يكون امرا عديما وقيل عرض مانع من الاحساس
معاب للحياة اي لا يحا معها بل ينافيها فيكون امرا وجوديا واستدل عليه بقوله خلق الموت
والحياة اجيب بان المقصود من الخلق التخليد **قوله** واحاط الله بالكافرين مجاز فان شتمه شتمه
فكرته في اياهم باحاطة المحط لما احاط به ظاهرا في امتناع الفوات كان هناك استعارة بتعبه في الصفة
سارية الراس من مصدره وان سبه حاله مع معناه حال المحط اي سبه منه سرعه من عدة امور باخرى مثلاً
كان هناك استعارة تمثيلية لا تصرف في شئ من الفاظ مفردة انها الا انها لم يصرح بها الا بلفظ ما هو القوة
في الهيئة المشبهة بها اعني الاحاطة والبوارق من الفاظ منوية في الارادة على ما مر كصحة في نظائره
ومن زعم ان كون هذه الاستعارة بتعبه لانا في كونها تمثيلية كما في الطرفين من اعتبار التركيب ان
اراد بان معنى الاحاطة مركب فيبطلان ظاهر لانها كالصرب مدلولها مفرد وان اراد اعتبار صفة

من مدلولها غيره لم يكن مدلول الا حاطة مشبهه بكيف مصرى من استقارة الى الوصف المشتق منها ومن مبرها
نكشف كذا الاستقارة التمثيلية لا تكون بتعبية أصلاً كما ثبت عليه مره في اول ذلك على هدى والضمير المحرور في الحاطة
عايد الى اللام والظرف مرفوع في الحاطة فاعل في الحاطة راجع الى الحاطة والظرف منصوب المحل على المفعولية
قول هذه الجملة اعتراض وقت مع واو يسمي اعتراضية في آخر الكلام الذي هو الاستيناف الاول فان كل واحد
من جعلون ويكاد وكلما استيناف وبكده هذه الجملة الاعتراضية السبعة على ان الحذر من الموت لا يفيد
وفائدة وضع الكاف من موضع الضمير الدلالة على ان اصحاب الصيب كفا لظهور استحقاقهم شدة الامر
عليهم على طريق قوله ثم اصابت حشر قوم ظلموا فان الاصل ان الناسي عن السخط استند ومنهم من
جعل هذه المعترض من احوال المشبه على ان المراد بالكافرين المضافون دل بها على انهم لا مدافع
لهم عذاب الله في الدنيا والآخرة واذا وسط بين احوال المسبب مع ان القياس تقديراً وتأويل
سرها على شدة الاتصال بين المشبه والمشببه ودلالة على فط الامتياز بين المشبه **قول**
والصبر في الصبر الخطف الاسلاب يقال خطف بالسر وهي اللغة المختص وفي لغة اخرى فكأنما
الاحفش بقية العين في الماضي وكسر في القاء **قول** واخبرني بخطي فقلت حركة التاء الى الخاء ثم
ادغمت في الطاء وقد حذف حركتها للادغام فحرك الخاء بالكرامات التقاء الساكنين واما لحط الطاء
فيقاله خطف وفي جعل حرف المضارعة تابوا الى الخاء ومنه القراءة المروية فعول على اتباع التاء الى الخاء
يعني وما ساء الى الخاء للطاء او تحريكها بالكرامات التقاء الساكنين **قول** من قوله ويحطف الناس من حولهم
اشار به الى انه متعذر **قول** وهذا تمثيل لم يرد ان قوله كمالاً اضافة مستقلة بل اداة من هذه احوال
روى الصيب وهو يرفع بذلك في شدة الى حال علمهم ومن فوط تحيهم في امرهم دلالة على شدة الحال على المناقبة
وتنابهي حشرهم بطريق التشبيه **قول** وما هم فيه عطف على شدة كانه تفكير بها وقوله اذا صادفوا ببيان لغاية
التحيز والخطف من حقا البرق حققا الى ملل والفصد السر والنوبة يقال وجد فلان فرصة اس
نكسر وجا فحصل من البئر اي بنوئك والنزول التناول الكيل والنهوض للتناول والنهضة الشيء الذي
يقرب لك كالغنيمة والاشتهار كالا فراض يتعدى الى مفعول واحد وقوله فرح حاله من مفعول الخطف
وقيل مفعول ثان يتضمن الانباز مع التناول وقيل تلك الحقة مصدر بتاويل الزمان ووجه مفعول
اي اسر في وقت تلك الحقة ووجه واما قاله خطوات يسيرة لان زمان الحقة قصير جدا واصحهم
جعلهم ضمياً واعمالهم جعلهم عمياً اهدوه اي ذلك المسلك وسوا في قوله مطر نوح مشير الى
ان الضمير على هذا التقدير راجع الى البرق بتقدير المضاف وفاعل الشدة هو المشي وفاعل ازدد وهو
الاشد **قول** ما صمهم به محقق لا ينافي ما تقدم من قوله والجرم على ما يذرون وما يذرون لانه كناية عن
شدة الامر تأكيداً لغاية الحشر فلا ينافي في فهم العقل لان معاً لا يعلمون كيف ما يذرون وما يذرون وكيفية يذرون

موصوف

ما يذرون مع كونهم حرا صاعاً المشي **قول** وهو الظاهر لكثرة استعماله وان كان مهنياً مجازاً عن حقيقة
البرق واستعاره ولان المتعدي لم يوجد استعمال من يشهد بكلامه ولم يذكر النقائ من نقلية
اللغة الا القليل قاله الازهر من كل واحد من اعضاء والظرف لا يكون لازماً ومنقذاً ونقله عن اللين ان يقال الظلم
فلان علينا البيت اذا سمعنا ما كمن **قول** من ظلم الظلم بالسر نقل الجوهري والازهر عن الفراء **قول**
وشهد له ردة هذه الشهادة حواز ان يكون لا ينافي **قول** سندا الى الظرف واجب ما على عالم
لهم في اعضاء لهم فان جعلنا مسعرين لم يصلح عليهم ان يقوم مقام الفاعل اصلاً وان جعلنا صليبين
للفعلين على تضمين معنى النفع والظرف صليبان يقوم مقام فاعل المضى دون المضى فمع وعيا
تقدير صلوصه لذلك فحطفت اذا اظلم على كمال اضاء لهما لم يكونا معاً جواباً للسؤال عما يصنعون في ما
في حقوق البرق وخفيه يقتضي ان يكون اظلم سندا الى ضم البرق كاضاء غامق على نفهم البرق باضائية
اقصوه واذا ضمهم بالظلم واختفاء به دكشا وقد حجاب ايضاً بان بناء الفعل للمفعول من المتعدي
بنف كالفعل على اول **قول** مما اظلم قبل هذا السب احاوان ارشادى فعقله مرشده ام
استتم ما دسى فذهري مقول من قوله مما راجع الى العقل والدمر وصيد ارشاد العازلة وتادسها الا
الطلب افعال من السوم واراى الى ما يتوارى عليه من المتقابلين كالح والشو الغنى والفقر
والصحة والمرض والسر والعسر المقصود التعم والسناد الاطلام الى العقل لان العيش لا يتطبيب
لعاقله والادبر لانه يساوى كل فاصله واجلها الى كشف ظلامها وقوله وجه امرد اشيب
من مسك التجديدي عن وجهه وابايات في السن وشيخ اشيب في بحيرة الامور وعرفانها واشيب
في غير اوانه لمفاضة الشدايد والهمزة في احاوان للانكار اي ما كان سعي ان يحشى الارصاد والتأني
وفي فاء تحليل لحذف اى لا يحادل شفا منها فان العقل والدمر كفاية منها ولوروى بالواو والحالية
لم يحترق في تقدير فليست **قول** وان كان محذوا الشوا على اربعة طبقات الى مبلتون كأمراء القيس
وطرفه وزمير المخضمون الذين اذكروه الحاصلة الاسلام كان وسند المتقدمون من اهل الاسلام كما
وجرى بشتند بارشهارهم الذين نشاء وابعاد الصدر الاول من المسلمين كايه السام والمختبر وايه
الطيب ولا استشهاد بشارهم الا بالوجه الذي ذكره وهو ان يجعل ما يقوله عمر مارد واعررض
عليه بان قوله الرواية مبني على الضبط والوثوق واعتبار القول والاستشهاد به مبني على معرفة الاصابع
اللغوية والاحاطة بقوانينها ومن البين ان اتقان الرواية لا يستلزم اتقان الدراية فلا يلزم من تصديق العلماء
اياه فيما عرفت في الحاشية من اشعار من يشهد بقوله ان يكون جميع ما في شجرة سموعاً منهم او
سقطنا من القوانين الماخوذة من استعمالهم واجب بانه صرح اولاً بكونه من علماء العربيت
ثم اشار الى انه ثقة باصداغ العلماء في الاستدلال بالاثبات سوتها في الحاشية فانه يدرك على وثوقهم بروايتها

كانه اراد دفع ان يقال كونه من علمي والعربية ليس كافيا جعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه بل لا بد من اجتماع
العلم مع العدالة نعم ان كان مقصودا بتنبؤ الاستدلال على علم بالعربية وان كان فيها وكونه ثقة
من استعمل كان الاعتراض واردا قطعاً **قول** قاموا وقفوا بدليل وقوة في مقابلة مشاؤون منقامات
السوق اذ اركلت اي كسرت وسكنت وقد مر استعماله بمعنى نفعت ما خوف من السام عني
الانتصاب فهو من الاضداد **قول** ولقد كان هذا الحذف من حذف المفعول في شأه واراها
متصرفاً بها اذا وقعت في غير الشرط لدلالة الجواب عما ذكره المحذوف مع وقوعه في محله لفظاً
ولان في ذلك نوعاً من التفسير بعد الايهام **قول** الآخرة الشيء المسرفة لانه لا يكتفي فيه بدلالة الجواب
عليه بل يصرح به اعتناءً بتعيينه وقد فاعل لرباب الوهم المزمع بناء على السعد وتعلق الفعل به
واستواءه الا يري انك اذا قلت لوسب لكيب دماً حاز ان يتوهم ان قصده ان يعلق المشي
بكاء الدم على مجرى العادة وان ما ذكرته من بكاء الدم واقبوله من غير قصد اليه كانه فلبس كوشيت
ان ابكي دمعاً لكيب دماً الا انك اعتمدت في حذف المفعول بذكر البكاء في الجواب وفي بعض متعلقة
بالمتبادر فهذا وان مرصوحاً لان تقدير البكاء في الجواب بالدم يدل دلالة ظاهرة على انه المراد لكنه
محتمل فاذا البرز المفعول زل الاحتمال وصار الكلام نصاً فيما قصده من قال ان قولك لو شئت
لكيب دماً لا محتمل سوى فذلك شئت ان ابكي دماً لكيب فقد كابر وعده البكاء الى اليوم وضيمه
لتضمينه معنى الصب وقولك لكيب الرجل وعلى الرجل عني واحذ قول واراد ولوشاء الله لا يذهب
معطوف على قوله والحق ولوشاء الله ان يذهب وفي قوله نصب الرعد الى شدة صوته وقوله ومضى
البرق الى معان انارة الى ان جمل ولوشاء الله عطف على مجموع الجمل الاسمين في ما عني يجعلون
وما بعده نظراً الى محصوله معناه فان الاول متعلق بالرعد وشدة صوته والآخرين بالبرق وقوله
صوته وقيل عصبه من هذا التقدير بيان ربطها المعنوي بتلك الجمل واما عطفها فعلى قوله كمال اضاء
لهم مشوا في فكل لوهمنا مستقلة لربط جملها لفظياً بمجموعة عن الدلالة على انتفاء احدها لا
انتفاء الآخر فهي بمنزلة ان وقد يقال انها باقية على اصلها وقصد بها التمسك على ان مقتضى سبب
الرعد والبرق وصلت غايتها وقادرت ازالة الخواص كحب لو علمت بها التمسك لازالت بلا ممان
الى زيادة وصف الرعد وضوء البرق كما ذكره **قول** وساد الناب امد في آخرة وانما تزدحم بيان مجازة
اواخر الكلام ان الشيء سى والاشهر بهاد بقوله الا يري على كل ما اخرجته وانما جعل الثاني خارجاً من
التذكير اي متصرفاً عنه بناء على ان لفظ الشيء كانه العدة في الالفاظ لتناوله كل ما يفهم ويحضر عنه
وهو مذكور او على ان وقوعه على كل ما اخرجته من قبل ان يعلم ان فكره هو ان يشاهد يد على انهم انجبروا
جمله المذكورة في كل معنى ونحوها على اللؤنة وقوله وهو اعلم العام من كلام المص معطوف على قوله

والشيء ما صرح ان يعلم ويحضر عنه وان المقصود ان لفظ الشيء وما يقوم مقامه اشتد عموماً من كل
عام كما ان لفظ الله اشتد خصوصاً من كل خاص بحيث لا يحتمل الشك بوجه ولا يجوز اطلاقه على غيره
اصلاً والمجرب دانه سناوله بحسب مفهومه لفظه واما ما ذكره في علم الكلام من ان المحال ليس بشيء اتفاقاً
وان النزاع في المعدوم يمكن بهل هو شيء او لا فذلك في الشيء بمعنى التحقق مسكاً عن صفة الوجود
لا في اطلاق لفظ الشيء على مفهومه فانه من المباحث اللغوية المستندة الى النقل والسماع لامن المناظر
الكلامية المبينة على الانظار الدقيقة **قول** فالمستحيل سبني عند ذكر العادير براداة عام محض
بقوله العقل وكذلك الواجب لذاته سبني عند ذكره ايضا ومن ثم قيل ان اريد بالمستحيل في السؤال
والجواب ما يستحيل تعلق القدرة في نفسه فساوول المسع والواجب معاً والمستمع ما قلده
فيحرران عنه **قول** ونظيره اس في التخصيص بقية العقل فان الشخص لا يكون امرأ على نفسه **قول**
تختلف فيه اي هل يمكن ان يتعلق قدرتان معا بتقدير واحد ولا فان امكن كان مقدور غيرهما مقدور
له ايضا داخل في حكم الآية وان لم يكن كان في حكم المستحيل خارجاً عن شمول قدرته اياه والمستحيل
مستقصاه في مواضعها **قول** من التقدير قد مر انه يجعل المجرى ما خوف من المزياد اذ كان اعرف بالحق
المشتركة توضحاً للجانب المعنى على اللفظ وقيل ارادتها متلاقية في الاشتقاق من قادر لكنه عدل
الى لفظ التقدير لاشتهاره بالمعنى المقصود دون القدر **قول** مما سجد قيل لفظ من هذه بيان
لما اختصت والضمير والضمير المنصوب عايد الى كل فرقة فورو ان ما ذكره لفرقة المؤمنين هو المعد
والخطي ولفرقتي الكفار والمناقضين هو المشرك والمروى فالواجب ان يعطف باو ويقال او شقها
او برة كبرها واجيب بانه اذا عرف من الكلام المذكور من فرق صريحاً علم ان ما يقابل شقها
ضمناً وبالعكس فقدر كل فرقة صوراً لها ومشعباً لها وبما ان الاختصاص لا معنى له حرفاً المقابل لما
اختص بكل فرقة ليس مخصوصاً بها فالصواب ان يجعل من تبعضه اي من الامور التي بعد الفرق
وشقها على سبيل التفرع فانه بعض تلك الامور معد وخطي لكل من اتصف بها وبوضها مشق
ومر كذلك وقد اختص كل فرقة بطائفة منها **قول** قبل علمهم بالخطاب ابتداء هذا الخطاب من قوله
يا ايها الناس فان المناادي مخاطب بمنزلة ضمير الخطاب وان كان لفظه في الاصل للغيبة وفي قوله عن ثالث
لكما اشارة الى حصة ذلك الثالث عند ما يكون سابقاً بطريق الغيبة والخطاب معاً فيظهر فائدة
الاتفات عما ذكره **قول** بشرته بالتفاتك جواب اذا قلت او جدته من وحدت الضلالة واوحدها
عزى اي جعلته واحداً زاي محرراً من طبعه نحو الاصفاء والقوله المص لا تجده اي ذلك الزمان
اذا استمرت على لفظ الغيبة وقلت مثلاً في حق فلان ان يلزم الطريقة الحميدة فذكرها ولا فائدة
خصوصية الاتفات من الغيبة الى الخطاب في هذا المقام وثانياً فائدة الاتفات مطلقاً بقوله

وبكذا الا لسان وقوله وبلغنا عطف المعنى على قوله ما عذو الله الى اي الظاهر اي الخطاب عام للفرق
وبلغنا ما يدل على اختصاصه بغيره كمنه استكمل هذا بان سورة البقرة مدنية فكيف يكون هذه الآية
فيها ملكية وارضاً لا يلزم من كونها ملكية ان يكون الخطاب بغيرها بل جاز ان يكون غيرهم من المؤمنين وسائر
الكفار فلا يصح تخصيصهم بالاختصاص بهم على كونها ملكية ودفع بان كون السورة مدنية لا ينافي كون هذه الآية ملكية
مخصوصة بغيرها على القول بعدم اعتبارها ما هو المتبادر منه اعني الامر باحداث اصل العبادات وما من معنى ما نقله
ان كل حكم وخطاب نزل فيه بآياتها الناس في ملكي اي متعلق بغيره كمنه ملكة سواء كان نزولها بها او بالمدنية
فتم ما ذكره **قول** صوت اي لفظ او كلمة وهو غير آخر اوله من حرف وكان في التعبير عنه بالصوت بعد
التفريع بكونه حرفاً إشارة الى انه في اصله كان صوتاً يصدر عنهم طبعاً عند الفصد بالنداء كلفظ اف عند التوجع
ثم وضعوه له كما في بعض اسماء الافعال والتاء في الالة وفي عن ناديه صلة للتف صنف بالرجل متقاف
اي صاج به **قول** فذلك للتأكيد المؤذن يعني ان ما كثر طلب الاقوال والمبالغة فيه مع الاستغناء عنه نظراً
الى حال المحاطين العرب المعاطين يودون بالاعراب في الخطاب كانه يريد من يزدجره اليه ويلقده وان
لا يبقى هناك يومه فهو له عنه **قول** فما باله الداعي اي ما ذكرته من المعاني لا تصور من هنا فما الوجه فيه
وقوله واسمع به كصيه على معطوف على بقية القول على المشهور والجل حاله اي فما باله سادى
الله ساء والحال ان ليس بعد ولا مما سويهم فيه ذمهم وليس اصحاب النداء خطاب بعنني به
جداً ووجد في بعض النسخ اسمع وابصر على صيغة التفصيل والحواس ان القرب كما نزل منزلة البعيد
لمعني فيما عرفت فقد نزل منزلة بعني راجع الى المتكلم وهو لا يرى نفسه اصلاً لقربها من المنادي حقاً
لها يقال استقصه عنه قصبة او استقصه عنه بعيداً وما يقره عطف على بيان وقوله مضى اي
اي كسر او ما عطف عليه بقوله لا لا سقصار والاسعاد اما موعاً واما على غير موعاً فان
قبل كان اوجب عليه ان يعد هذا المعنى في المعاني السابقة اجيب بانه لما لم يكثر كثرة تلك المعاني ولم
يكن ايضا الا في ذلك افرده عنها في جواب سؤاله تقريراً له وتوضيحاً وقوله مع فوط الرهاك
حال من ضمير في منه اي من المستصحب الى الله استعمل في نداء البعيد إشارة الى بعده عن مربية المدعو
والاشارة حرصه على السجادة دعاء قوله والادنى اي الاستماع لندائه كالاعتناء التام بشأن الخطاب
الذي سلوه في سبيل الحفي عليك ان الداعي لله لا يقصد مناداة طلب اقباله عليه ولا مزيد
النهاية اليه بل يقصد به توجع قلبه الى ربه وجواره لديه وتضرعه بعني ليد له لينا له بذلك ما يقره اليه وسقوره
في ربه **قول** وان وصل ما اسكره هو اجتماع التي التوفيق بقدر عليهم نداء المحوف باللام فتوصلوا
اليه باسمهم محتاج الى ما ينزل ابراهيم ومما زبه ذات المنادي فجعلوه منادى في الصورة واجروا
عليه بما قاله هو المقصود بالنداء اعني المحوف باللام الذي ينزل ابراهيم ومما زبه ذات المنادي والتميز

اقرب

رفع

رفع تنبيهها على انه كذلك ثم ذلك الاسم المبرم هو ان مقطوع الاضافة واسم الاشارة اذ كل منهما
مبرم بحذف ابراهيم ومما الا ان ايا ادخل في ابراهيم فانه اسم الاشارة اذ وقع منادى وقيل يكتفي
بانه اسم الاشارة الحسية فيستغنى عن الصفة فيقال يا هذا بخلاف اي اذ لا بد له في النداء من
وصف معين بذاته وهو اسم الجنس لانه يدل على الحقيقة المعينة او ما يحرم مجراه وهو على اقسام التي
ومستقره واسم الاشارة موصوفاً بذي اللام نحو يا ايها الرجل واسم الاعلام مشاهد ومجموعة فأي في النداء
لا يكون وحده الا الذي اللام او الاسم الاشارة مرد وقابض اللام وقوله حتى يصح من الوضوء اي
تضيء المقصود بالنداء وسعين ذاته والفايدة الاولى معاينة كل السمع حرف النداء وما كيفة اي
معاينتها اياه لتقاربها فان حرف النداء فيه اقل للمنادي واعلام بان المدعو وحرف السبب يقوى
ذلك الا بقاء والثبات وقوع كل السمع عوضاً فان اياً حقه ان لا يخلو عن مضاف اليه اوسون يقوم
مقاب نحو اياً ما تدعوا وان سلكوا ولا محال للثبوت من هنا سبب البناء ولا يقع عوضاً عن مضاف
اليه معنى كقوله تع ورفعا بعضهم فوق بعض والقصد من هذا الى ابراهيم فجعل كلمة التسمية المناسبت
للنداء عوضاً عن المضاف اليه **قول** ما لم يكثر غيره منصوب على المصدر وما موصولة او موصولة
عبارة عن الكثرة فان جعل المنسرف في كثير راجعاً الى النداء كان العايد محذوفاً اي كثره لم يكثره او الكثرة
التي لم يكثره في غيره وان جعل راجعاً الى ما في الاسناد الى ذلك المستر محذور وقد يقال هو محرم على الابد
الى من ملك الطريقة كانه قيل على الطريقة التي لم يكثر تلك الطريقة في غير كتاب الله وفيه ان قوله على هذه
الطريقة متعلق بالنداء كما هو الظاهر وقوله ما لم يكثر متعلق بكسر قطعاً فلا يصح في الابد **قول** الاسعاده
ما وجه من التأكيد من تكرار الذكر والاضاح بعد الابراهيم واحسار لفظ السعد وما كثر مع حرف
التنبيه وقوله لا كل ما نادى الله لتعليل الكثرة المعللة بالاسعاده اي كثر ذلك النداء تلك الكثرة
المعللة بالاسعاده المذكور لا يقتضيه المقام اياه وقوله منور عطاء خبر ان **قول** ان سادوا بالاكدر
الابغ وذلك لم يثبت قطوعاً عن رقة غفلة وسهوا ما نودوا الاجل وهذا المعنى راجع الى ما
ما ذكره بقوله لم يستعمل في مناداة من سكر وعقل **قول** لا يح اراد به لا يصح بوجه الخطاب الا بجمع
الفرق كما ذكره ولا الكفار ملكة كادوية وذلك لان العبادات اعمال الجوارح كما ذكرنا عنها عند الاطلاق
فلا يؤمر بها المؤمنون لانهم عابدون فيلزم ان يكون طلباً لتحقيق والاكافرون اذ سمع منهم العبادات
لا تشاء شرطها وهو معرفة الله تعالى والافراد به فيلزم التكليف بالتحصيل **قول** فلو اني فعلت مولا تمام
فلا يعم الله فيك لاسكاه الله ابراهيم نبي سوي ان تدري ما يعني ان نعمة الله فيك شاملة بجميع انواع النعم فلا
سعال الله الادوامها احراز عن طلب الحاصل وقد تنوهم ان لا بد في قوله كس كس سال من قدس
مضاف الى كمال من سال والا كان كسر السائل بالمسولة والظان ان من قبيل التثنية كقوله

وما الناس الا كالدواب والاصلها بها يوم حلولها وغدا ولا مع فلا حاجة الى ذلك فان قيل الامر متعلق
 بالمسئل وليس المؤمن ليس بالعبادات المسئلة صلا فلا يصح له ان يطلب اليها صل بل هو كقولك
 للمؤمن صل فلما اتى السؤال قلنا المتبادر من الطلاق اعدوا احداث اصل العبادات وهو حاصل فالسؤال
 متعلق بما اذا امرت لمن يصلي باحداث اصل الصلوة واما اذا امرت بصلوة معينة فلا وجوب ان المط
 من المؤمنين ليس ايقاع اصل العبادات في المستقبل بل ان يداوم فيها واستمرارهم عليها والاستقبال
 وليس ذلك حاصلا قطعا فلا استكمال حرما وان المط من الكفار صل العبادات على معنى انهم امروا ان ياتوا
 بها بعد تحصيل شرائطها فان الامر بالشئ امر بالائتمان اليه كما قيل لهم فاصلوا اول شرائطها ثم ايتوا
 بها ولا استكمال في ذلك انما التحليل ان يؤمروا بايقاع العبادات حال انتفاء شرائطها كما تقر في موضع
 وما يقال من ان التصديق اصل العبادات كلها فلو وجب بوجوبها لاقتضى سواها وان الاصل في
 الصحة لا سائر التبعات في الوجوب على انه قد وجب ايضا استقلالها لا بالشرائط الا في الجملة بشرطها الك
 في الجاه **قول** على ان مشركي مكة ان يجوز تخصيص الخطاب بشركها لان شرط العبادات حاصل لهم
 واعترض عليهم بان مجرد معرفة الله والاقارب ليس كافيا في صحة العبادات بل لابد من التصديق بالنبوة
 والاعتراف بها وهو مستف من غير واجب بانه اراد ان هذا القدر من الشرط حاصل لهم فليضموا
 اليه ما بقى ثم يعبروا وهذا بالحقيقة رجوع الى الجواب الاول ومجرد فرق بين كفار مكة وغيرهم ومن هنا
 ذهب بعضهم الى ان العبادات شاملة لانها لا تقتضي الجوارح وقد راسوا المؤمنين بان التصديق
 حاصل لهم فكيف يؤمرون به وفي الكفار بان تصديقهم بالسجود كاحوال المعاد متوقفة على
 تصديقهم بالعقليات على قاعدة الاعتزال كالموقف والاقرار وليست هذه العقليات حاصله لهم فكيف
 يؤمرون بتلك السجود ثم اجاب عن هذا أولا بانها تحت الامر بالسجود وثانيا بان العقلية
 حاصله لكفار مكة ويوم عليه انه لا يلزم قوله في السؤال واما الكفار فلا يعرفون الله ولا يقرون به فكيف
 يعبدون وقوله في الجواب واما عباد الكفار **قول** مساو لا شئ من معانيه ان يصنعوا عبادوا
 موضوعا لطلب العبادات وان كانت موضوعا لطلب ان يداوموا ايضا كان استكمالها فيها اعمالا
 مشتركة في كلا معنهما والاكاذيب المعاني الحقيقية والجواز ولا يصح شئ منها عند الجمهور واجاب
 واجاب بان ازدياد العبادات عبادة والمراد ان اعدوا واستعملوا في طلب العبادات في المستقبل لكن
 تلك العبادات من المؤمنين زيادة في عباداتهم ومن الكافرين اعداد عبادات وليس شئ من مفهومي
 الزيادة والابتداء داخل في مفهوم عبادوا بل خارج عنهم من القوانين فلا جمع بين المعنيين اصلا بل يستعمل
 في القدر المشترك بينهما **قول** فالمراد اسم مشترك في اي مفهوم اشتراكا معنويا او كانوا
 يستعملون الرب في الله وفي الله ثم يحكى المالك والسيد وقيل اشتراكا لفظيا واما ما كان في الصفة

موضي

موضي تميز ما قصد بالموصوف عما شاركه في الاسم على احد الوجهين **قول** فالمراد به ربكم علي
 الحقيقة اي التوفيق الذي اعتقد جميع الفرق ربوبية واعترفوا بها والصفة في مادته اذ لا اشتبا
 في الرب المضاف الى الكفر وقوله على الحقيقة اشارة الى ان ربوبية ثابتة في الواقع بخلاف الاصنام
 فانها ارباب بحسب اعتقادهم لا اله الا الله ان لفظ الرب يحذفها ولا يمنع هذا الوجه وذلك لان المشركين
 كانوا يعتقدون انه تعالى رب الارباب وان التهم شفعاء عنده فلا يبعد في خطابهم ان يراد بالرب
 الذي اصف الله فاجعلوه اصلا في الربوبية الا ان الوجه الاول اوضح اي بالنظر الى حالهم فان استعمال
 الرب في غيره سبحانه كان شايعا فيما بينهم موحدا للاختلاف ولذلك عطف قوله السجود قوله قولهم آمنا
 برب العالمين بقولهم رب موسى وهرون دفعالا واضحا بالنظر الى ان الاصل في الصفة هو
 التوضيح والتخصيص فلا يلزم منه ما لم يكن **قول** مراده مشكلة لان الموصول الثاني مع صفة مفرد فلا
 يصلح ان يكون صلة لتأويل وقوله على اشكالها سب على ان ما ذكره لا يحسم مادة الاشكال لان التأكيد
 ان حمل على المصطلح فان كان لفظيا وجب ان يكون باعادة اللفظ الاول كما في المثالين وان كان
 معنويا كان بالفاظا مخصوصة مع ان النجاة قد نصوا على امتناع تأكيد الموصول قبل تمام بصلته
 وان حمل على غير المصطلح احسن الى وجه اصحاب الموصولين وغاية ما سمح لي في اننا كلفنا الا انه عدل
 عن اللفظ الاول الى ما هو معناه احتراز عن شناعة التكرار كما هو مذهب الاحفش ما ان ريد عالم
 ومحملة في قوله وقصروا مثل كعصف ما كوله وان كان المشهور في امثاله ذلك الحكم بالزيادة من العالم
 ومن ثم قيل الاول ان يجعل كلمة من زيادة على مذهب الكسائي او موصوفه بالنظر في خبر المبتدأ المحذوف
 اي الذين هم اسما من اناس ثابون قبلك وفيه تفهم لانهم بالاسماء واذا ان بان خلفهم ادخل في القدرة
 او موصولة بالظرف كذلك اي الذين هم الذين قبلك وقد نقل عن الحسن مهناسا الى بان الموصول بدون
 الصلة لا يصدق شاكيف يجوز تأكيد وجوب بان الموصول وحده يصدق امرهما كاسم الاشارة
 ولهذا راجع الضم اليه في قولك الذي قام مع انه لا يرجع الا الى المقيد ووجه عليه ان التأكيد اللفظي يجري
 في الحروف في الاسماء الموصولة اول واحد واحد وجه الاستبعاد ان الموصولة لاسم حراء لا يصلح
 وعاد فهو وحده بمنزلة زاء زيد بخلاف الحروف وابست جبر بان جعل الموصولات في الافادة والاستقلال
 دون الحروف حرم عن الانصاف **قول** كما ان حروف الاحكام ان يدخل شئ في آخر شدة وعنف فمعناها
 انهم هم الثاني بين المضاف وهو نوم الاول والمضاف اليه وهو عدل وانما اجاز حذف السين من
 الثاني وان لم يكن مضافا لان السكوت اللفظي في الغالب حكم الاول وحركة حركته اعرابية كانت
 او بتائية فلما حذف السين من الاول حذف من الثاني وجاز الفصل به في السبعة بين الاول والمضيف
 اليه وان لم يخر ذلك الالف الضرورة وبالظرف خاصة لانه لما كرر الاول بلفظ وحركة فلا يفسر فكانه هو عينه

واقعة

فلا فصل الا يري انك تقول ان زيد ازيد قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وكذا
تقول لا لارجل في الدار مع ان النكرة المفصول عنه لا يجب رفعها نحو لا فها غول **قوله** وكما فيهم
ذهب الحليل وسبويه وهو النجاة الى ان لا انا لك مضاف حقيقة باعتبار المعنى وان هذا اللام الظاهرة
تأكيد للمقدرة التي كانت الاضافة بمعنى ان يكون الفصل بينهما المضاف والمضاف اليه كلافصل على
قياس ما يتم بتم عدى واعترض عليهم بانه لو كان مضافا حقيقة لكان معرفة فوجب رفعه وتكريره ويقدّر
الجزء ايضا ووقع بان العرب قصدوا نصب هذا الموقف بلا من غير تكرير كحفظا ففصلوا بينهما لفظا
حتى نصر المضاف كانه ليس بمضاف فلا سئل نصبه وتكريره لورفعه على صورة النكرة واما المقتدر
عاما لا ابا لك موجودا فان قيل قد اتفقوا على ان لا ابا لك بمعنى لا ابا لك والثانية نكرة اتفاقا فكذا
الاول اجيب بانهم اتفقوا على ان نحو الجملتين سواء لا ابا لك ولا ابا لك معني واحد وقد يتفق
الجملتان في المقصود مع ان المسند اليه في احدهما معرفة وفي الاخر نكرة كما في قولك لا كان ابوك موجودا
ولا كان لك اب **قوله** ولعل للترجي والاشفاق اي هي موضوعه لاشفاق او امراما مرغوب ويستحق ترجيا
او مرهوب ويستحق اشفاقا في كل واحد منهما يكون من المنك كما في المثالين الاولين وهو الاصل لانه
قوله للاشفاق قائم به ويكون من الخاطب وهو ايضا كثر لانه كثر في المنك في التلبس بالكلية كالخمار
الثالث والرابع ولما لم يكن الاشفاق من قر الساعه ظاهر استشهاده بالآية وقد يكون من غيرهما في
نوع علق بالكلام كانه جازي لمطلق التوقع كما في قوله تعالى لعلك بارك بعض ما يوحى اليك على احد
الوجهين وهو انك قد بلغت من الرها لك على ما هم متعلقا برحون ايا سره بعض ما يوحى اليك **قوله** وقد
جاءت عطف على قوله لعل للترجي والاشفاق اي انها قد استعملت في مواضع من القرآن للاطمان
اي الايقاع في الطمأنينة ذلك لقرب الطمأنينة من الرجاء فكان الاطمان هو الترجي ولم يرد انهما في تلك المواضع
استعملت في حصة الاطمان كما في قوله تعالى الى لعلك اكرمك بل ارادتها هناك للتخفيف الآتية ابو في صورة
الاطمان اما لاظهار ان لا فرق بين اطمان في شيء وبين رجوه باعطائه فان غاية كرمه يقتضي ذلك
واما سلوك طريق الملوكة والعظماء في اظهار الكبرياء وقلة الاعتداد بالاشياء واما للطمأنينة على ان
من حق العباد ان لا يسلكوا على حسن العباد والاعتناء بديل يكونوا على حذر بين خوف ورجاء وهذا محمول
ما يخص من كلامه ثم يقول ان قوله لانه اطمان تعليل لقوله قال من قاله وذلك ان ابن الانباري وجماعة
من الادباء ذهبوا الى ان لعل قد يعمى كمن علقوا على التعليل في موضع امتنع فيه الترجي سواء
كان من قبيل الاطمان نحو لعلكم تفلحون او لا نحو لعلكم تسكرون ولعلكم تسقون فاشارة الى ترجي
ما قالوا بانهم لم يردوا بانها بمعنى حقيقة لان اللفظ لم يذكر وفي بيان معنى التحقيق سوي بالقاه
ايك من الترجي والاشفاق ولو وهدت بمعنى كجاز ان يقع بدلها في مثل قولك دخلت على المريض كي عوف

والقول

ولا تقول به احد بل ارادوا ما بعد اذا صدرت على سبيل الاطمان من الكرم متحقق عقيب قبلها
كتحقق الغاية عقيبا هو سبب فكانها بمعنى كولا يحق ان هذا التوجيه انما جرى في لعل الاطمان
دون غيرها وقيل مقتضوه ان يرد عليهم بما قرناه وشير اليه من انهم هم وهو ان ما بعد متحقق
الوقوع كما مر وصلا لان يعلل به ما قبلها فخطه ايضا ان هذا التوهم عام ومنشأه خاص وقوله ايضا من
دون عطف بحسب المعنى على قوله لانه اطمان فانه وان ذكر تعليل القول ذلك القابل الا انه يتضمن بيان
لكم للمعنى عن التحقيق بحرف الاطمان فكاه قبل وقد جاءت على سبيل الاطمان في مواضع من القرآن
لان اطمانه كونه المتخوفا وفادته والجرى على يدن المملوك وقوله اوحي عطف على قد جاءت وبيان
لكم اخرى هي على ثالثة لذلك السور الا انه كور المحلل بعد ذكره وعلة الى صيغة المضارع لقله هذه
الكلمة في المواضع بالقياس الى احتسابها وديتوهم من عبارة ان لعل قد جاءت للاطمان مع التحقيق
وقد هي للاطمان بلون التحقيق وفادته طاهر **قوله** اما معناه اي من المعاني التي ذكرها وما وقع
بمعنى حقيقة هي ام مجاز فاجاب انها ليست مستعملة في شيء من تلك المعاني اذ لا يتصور منها الرجاء
من المنك لاستدراك علم بعواقب الامور ولا من المحالين لانهم لا شعور لهم حال علمهم بالتقوى
حتى يرجوا ولا محالة للاشفاق قطعا ولا للاطمان اصلا لانه انما يكون فيما سوفعه الخاطب من المنك و
يرغب فيه وليست التقوى كذلك فانها من افعالهم وشاقتهم عليهم ولكن لعل في هذه الآية واقعة موقع
المجاز الذي هو استعارة لا موقع الحقيقة وقد يتوهم من هذه العبارة انها حقيقة في جميع المعاني
السابقة **قوله** فهم في صورة المرحوم منهم ان سقوا منهم من هذا مشايرتهم للمرحوم منهم ومشاريتهم
تعالى للراجح وان هناك حاله شرب بالرجاء على ارادته منهم التقوى فاما ان هذه الآية وحدها و
يستعار لها الكلمة الموضوع للترجي بالجامع الذي سيفعله فيكون لعل استعارة تبعية واما ان يلاحظ
بمعنى مركبة من الرجاء والمرجوه والرجاء فيكون استعارة تشيلية قد صرح من الفاظها بما هي العدة
في حصول الرهينة ولا مجاز في لعل كما اوضحناه فيما سبق من نظائرها وكلام الكشاف محمول على الاول
كما دل عليه حكمه بان لعل في الآية مجاز الا انه راعى الادب فلم يصرح به التشبيه اليه تعالى ولا الى ارادته
بل صرح بالمشاركة بين العباد والمرجوه منهم ليفهم ضمنا مشايرته ارادته للترجي كما يشهد به قوله في الم
السجدة ولعل من الله ارادة ونوياه قوله بهذا تشبها بالاختيار بناء امورهم على الاختيار وايضا ليس
سطر المشايرته بين الارادة والرجى الا باعتبار حال سعلقها اعني المكلف والمرجى منه فذكر التشبيه
بين حالهما سطر تلك المشايرته فان يتعلق كل من الارادة والترجي مرجح اي ترد بين ان يعقل وان
لا يفعل مرجحان بجانب العقل فانه تعالى كما وضع في ابدانهم زمام الاحسان وارايتهم الطاعة كما هو
مذهب الاعتزال ونسب لهم ادلة عقلية ونقلية داعية اليها ووعدها وعدو الطف بالانصي كثره بالحق

للكلف عذر فصار حاله في رحمان احسانه للطاعة مع تمكنه من المعصية كحال المرتجى منه في رحمان اختياره
لمن يرجي منه مع تمكنه من خلافه وصار ادائه تعاقبا لادائه او ايقانه بمنزلة التزج فيما ذكرناه وقد استوعبنا
في شرح المفتاح الكلام في الاستعارة التبعية في امثال هذا المقام فقال بعد احد عبد اعيش او امه
ونواهيهم وكتب فيهم العقول الداعية الى الطاعات والشهوات الباغية على المعاصي وازاح العلة التي ازالها
فلم يبق لهم عذر من الاغذار التي من شأنها ان يتمسك بها والحد الى طريق الخير والشر والترح والترح والتمسك
وهو وجه الشبه كما عرفت وانما قاله ومصداقه لان نسبة الاصلاء الى سلا مصرح بها فلا بد من الحمل على المجاز
المبني على الشبه لا يقال يجوز عمل على تزيين العباد متعلقا باعبدوا اي اعبدوا واجهين وصولكم
الى التقوى التي هي اعلى مراتب العباد او حكمكم على انه حال مقدرة اي حكمكم مقدرا رحاكم للتقوى
فالقدر منه تعاقبا حال الحلف والرجاء من العباد بعد جازي كما في قوله وشربا بالسبح ساء ان مقدرا
سواء لانا نقول بنى المصن كلامه على تقدير تعلقه بالاقرب الذي هو حلقه لان تعلقه باعبدوا سلم
بوسط الحال من فاعله من وصف معوله فان الذي جعل لكم الارض وراثا نصفه لربكم بحسب المعنى الحقيقي
وان جعل منصوبا او مرفوعا على المدح والتعظيم وايضا لا يابى في عبادة العباد برباء التقوى لان رجا
الشيء ينافي حصوله جازي الرجاء بل المناسب تفسيرا بنفس التقوى اي اعبدوا وسعوا وعظفها
علمها ان اعبدوا وابقوا ولا مساعج تحمل على رجا ثواب التقوى لا حرجا في الكلام عن سبب كما لا يخفى
واما تقدير الرجاء ففيه ان المقدر حال الحلق هو التقوى لا رجا كما لا يدرك عليه قوله وما حلفت الجن
والانس الاعبدون وايضا كثر من الناس للرجوع والتقوى ولا تخط وزها بالبال فكيف تعبد الحلق بتقدير
رجاء ما قوله فلم قصر علم حيث لم يقل علمكم وانهم **قول** لسبحا وطرفا المظم لسبحا كان كلامها
بحسب الاخر والمراد تكملا وم اوله واخره اذ معناه في استغلا بالامر الذي خلقكم لاجله مع الاشتغال
على الصفة البديعية واما في النظم فهم ان المعنى يستقلوا في خلقهم لغيره وهو ما في حاشي الجواب
ان الملازمة حاشية المعنى مع مبالغة تامة في الزام العباد كما صورناه في المثال فان الاحد بالانفرد
الاصعب شغل الشاق الصعب وعين على حصيلة فان قيل قوله للاسلا على اقصى عاياه العباد
يدل على انه جعل لعل للتعليل معنى وكذا قوله فيما بعد اي حكمكم لاجله لان ردة التقوى فيكون
اولا قلت قد بين ان استعارة الارادة فاما ان يجعل مفعولا لاجله اي حكمكم لارادة التقوى فيكون
ما ذكره محصول المعنى فان جعلهم في حال ارادة التقوى منهم في معنى حكمهم لاجل التقوى وفي عاياه يكون
في الكشاف في تفسير لعل بالارادة او بمعنى كى ولما لم يصر عند الاشاعة استعارة لعل ارادة الله تعالى لا يستلزم
وقوع المراد والتعليل عند من سقى تعليل افعاله تعالى بالاعراض مطلقا وجب ان يجعل مجازا عن الطلب الذي
تغايير الارادة ولا سلم حصول المطاوع عن ترتيب الغاية على ما هي مع له فان افعاله تعالى يتفرع عليها حكم

مضامير

ومنفعه هي امراتها وان لم يكن علما غاسه لها بحث لولا ما لم يعدم الفاعل عليها كما حقق في موضع
ومن اهل السنة من وافق المعتزلة في التعليل بالعرض الراجع منفعته الى العباد وادعى انه من مذهب
الفقهاء والتحقق سبب من موجبات عبادته في اشارة الى ان موجباتها لا يتحصن فيما ذكره بل على
الحا بها رسلهم عليها مع مناسبتها لتعليل العبادتها بها **قول** خلفهم احبا قادرين وذلك لان من كان
محا لهما مخلوقا لا يبقا لا يكون الاحتيا فاسما فادرا على ما خلق لاجله واولا طرف لعدم **قول** لانه ساعد
اصوله انعم بريد السبق بحسنها فاعاد اليهم لا في وجوده لنفسها فان وجود الارض مثلا وان كان
مستقدا على وجودهم الا ان كونها نفع في حقهم متأخر عن حكمهم على وجه يمكن من به من الاسفاء بها والبقاء
في سابق للنظر الا ان نفعه وقيل كالتأخر في مقدم وانما حصر السبب فيه بناء على انه العلة في الممكن من ال
فعال كان ما عداه من اسبابها وشرايطها لا يعدلها معصية التي اشار اليه بقوله وهي بمنزلة عرصه
الممكن مع قوله هي كالقبة التي انهم الى وجود الارض اخرج فكان ذكرها اسم وادوم وقوله ثم ما سواه
معطوف على مفعول قدم بعد فعل اخرج في ذكر ما سواه وبها عهده من من فعل علفها سنا وما بارد
او المقلد الارض والمظلة السماء وقوله من الحيوان متعلق بالمستقبر ومن الوان الثمار بيان لاشارة
النسل ورزقا لبني آدم مفعول له للاخراج وقوله لكونه بعين قدم اي ذكر هذه الموجبات على هذا
الترتيب ليكون لهم ذلك المذكور قال سلف الخدا اذ اشور وعلاه وقوله الموصل الى التوحيد اشارة
الى معنى فلا جعلوا له ان اذا وقوله والاعتراف ان يكون متعلقا عليهم رمز الى معنى اعبدوا وقوله ونم عطف
على معبر او يتفكرون عطف على معرفتها من معرف الشيء طلبه حتى عرفت وقوله في خلق انفسهم
الواضح موقع الخبر ان يعرفونها ولقد فصل بقوله يعرفونها فاعلموا بها بل لازم الشكر ان بالشكر
اللازم ما في مزال بلفظ الاعتراف ويقولون وسفكروا ما اشار اليه بذكر التوحيد الا انه في الاحمال قدم
ما هو الاصل اعني توحيدته وفي التفصيل راجع الى نظم التبريل **قول** فسبحوا عند ذلك عطف
على قوله لكونهم **قول** وصفان موضحا او مادا كما الذي خلقه وقوله او على المدح معطوف على وصفها اي في
محل النصب على الوصفية او على المدح بتقدير احسن او امدح فاذا بقوله رضى على الابتداء انه خير من رضى
بالابتداء على سبيل المدح كما يحسنه في الدين يؤمنون بالعيب والطواف ما كان من الادم والقبة ما كان
مستديرا والخيار الخيمة من الصوف والوردية الشعر ويكون على عمره من او ثلثة فقط والنفث اع
من الكل وقد ضربت سفاخر آخروني على امرائه كنائه عن الدحول الاستلزام نصب الخيا على ما في عادتهم
قول ما معني اخرج السمات تالما يريد ان السبب في الخروج قدره تعالى ومثبته لا الماء فكيف دخل
بماء النسبة واجاب بانه جعل الماء سببا في خروجها ومادة لها مع كونه تعالى قادرا على خلقها بلا سبب
ومادة الا ان شاء في انشاء الاشياء من مواد تدرى احكامها ليست في انشاءها مادة ونفثه مدر حاحال

وقوله

قول اشملت حالهم وذلك لان ما صدر عنهم من التقرب والتعظيم والسبح المذكرة
انما يليق بمن يعتقدونها انهم الله مثلا فادارة على مخالفة ومعاداة وفي ذكر مشابهة حالهم
حالة المعتقدين اشارة الى ان من كان استغارة مسلمة وليست بكلمة اصطلاحية اذ ليس
فيها استغارة احد الضدين للآخر بل احد المثلثات من لصاحبه لكن المقصود منها واليه يتم
تنزيلهم منزلة من اشملت حالهم حاله وقوله بان جعلوا انذارا مسوقا لشيء اي شغل عليهم وسقط
شأنهم بذكر انهم جعلوا وقطع مسلكهم من الاستعجال بل للزمان المستمر مجاز الالة لسبق الماضي وضما
قول وفي ذلك قال اي وفي المعنى المذكور الذي هو التوسع واسطعاع الشأن ولم يرد بالفرب
حصول العدد بل الكثرة سبها عا اذ ان قوة التوحيد البات بالهاتع فلا فرق بين اسس
نظام العدد من اي اطبع من دان له اي انقاد له واطاعة ودين الملك ومملكه مدين اذ انقضى
الامور اي جعل امور الدماء افعالا واخذ كل قسم **قول** وحالهم وصفهم خبر الى ان هذه
الجملة وقعت حالا من الفاعل ولا يصطلي سارهم كما به عن رفع شأنهم اي لا ينال تارهم
لصطلي بها كما ان لا يشق عنان كناية عن السبق وقبل معناه لا يطاق الاصطلاح والاعفاء قوتها
وشدورها واصلا في الشجاعة لا ترون ثم عم كل او حوى في شأن **قول** ومفعول معلوم متروكة
اي هذا الفعل نزل منزلة اللازم وقد قصد به اسات حصة للفاعل في مقام المبالغة فلهذا
قال وانتم من اهل المعرفة ثم قال اي اسم العرفون **قول** ويجوز ان يرد اي يجوز ان يحمل على
حذف المفعول لوجود القرينة المقالية الحالية فيكون مفعولا لامتروكا ولما لم يكن مقدومه على
الوجه الثالث ظاهرا استشهد بقوله قبل من شركاكم من يفعل من ذلك من شيء **قول** لما احضر
جوابه عطف اي اسالو حواسه وابطل الشرك وعلم الطريق الى ذلك هو النظر في بديهة عليه
من الانفس والافاق اعني طلعهم وخلق الارض والسماء وما شربها وعزمهم ان الاشتراك
مكابرة ودفع لمقتضى العقل والكشف ويقولوا انتم تعملون على الوجه الاول وعلى سائر الوجوه
ايضا يقال كما برعقلا اي غالبه بالكبر وخالف معضاه عناده او غطي اي القى الفطاة عليه اصله
غطاه والعايد الى الموصول محذوف اي ما انعم عليه به او مستتر محذوف الحار واصلا العقل وقد
سلك المص في تقرير بيان اليوم ما سلكه من التفصيل في تقرير بيان الواحدية مما هو المحي
في اسات صوته عليه هو القرآن وما لا يحصل الشك فيه عجزهم عن الاتيان بما يوارى اقصر سورة
منه وارانهم كيف التعرف اظهار الطريق النطوي كون القرآن محيا انا لا من عند الله وقوله ارشادهم
معلق بارتكائهم بخروا اي يردوا من حوزة وقدره ويذوقوا ان يحسبوا من ذاقه جوبه واهل
جلالة اي كلهم لمن حله واحدة اي هم قوم واحد وهو من محاذة لم يحجز عن المبطع فاللفظ

قوله الموح

او المعنى اذا ورد في موضع الملائق بسببه بالسيف المستعمل في المفصل ويقال اصل المحر اي هذا
المقام من المواضع التي سب اعتبار التدرج في النزول واستعمال لفظ التنزيل لكان الحديث وذلك انهم
كانوا يطمعون في القرآن ويرتابون فيه من حيث انه كان مدرجا على قانون الخطابة والشعر ويقولون
لولا انزل عليه القرآن جملة واحدة فعل لهم ان ان رتبتم في هذا الذي انزل تدريجا فها هو انتم بنحو من
يخوب وسورة من سورة فانه اسرع عليكم من ان ينزل الجملة دفعة واحدة ويتحدى بمجموعه فقد جعل كما
اتخذوه دسة قادصة وسيله الى كونه حقا لا يحوم حوله حماه شك تقوية للتحدى ودفع الحامض صدورهم
من الشبهة وهذه غاية الالتزام والسكت قوله من عند الله خبر كان ومحال فخر اخر وهكذا حاله من
فاعل لم يرد عا اذ قيد للنفى والنفى وحوا لا دل من الحال وسورة بعد سورة وما عطف عليه بيان لنحو ما
وعا حاص متعلق بعن حوما اي مسفرقا من عا حاص النوازل اي على قدرها وعددها والكفا
مصدر بمعنى المكافاة اي وعيا بمثل الحوادث وقد يستعمل بمعنى المكافاة وهو الذي يساوي الشيء حتى يكون
مثالا وعيا سنن عطف على حاص ومفرقا حال من الموصولة اعني ما يوجد والعامل فيها المصدر وحاص
محسا اي مفرغا عا الاحسان وشنا فثنا اي متفرقا لاجراء والثاني معا عطف على الاول وكلها بيان
لمفرقا وقوله حاص ما عني اي قدر ما يبدو ويظهر لهم وعلى عدده وهو منصوب بنزع الخافض
وسم مفتوحة قال الجوهري وزياد يكتن في ضرورة الشعر وروي ان شبي المص كانت بكونها
قبل وهكذا حالها في موضع لا يكون هناك حرف جرح وقد جعل من قبل رجل حرك اي محسبك
وكافيك فكونه حالا وفيه ان هذا المعنى لا يناسب المقام قوله لا يلقى الناطم بالكبد وتقرير لقوله
من وجود ما يوجد من شيء قوله فقبل عطف عا كانوا يقولون والمهل بالتحريك التولع وهات
الشي اعطيه وبهلم زيدا احضره وقوله او ايات شي مفترات اشارة الى ان التحدي مقدور سورة
لا خصوصها **قول** والسورة الطائفة يريد بذلك تفسير سورة القرآن لان مطلق السورة قد
يكون من الانجيل كما تروى من سائر كتب الله كما سياتي والمراد بالترجمة السمة الملقبة باسم محصور
سورة الفاتحة وسورة الاخلاص وبخرج الايات المتعددة من سورة واحدة متفرقة وتنفق
هذا التفسير بآية الكرسي واجب بانه مجزئ اضافة لم يصل الى احد القس والتلقب واران
بقوله اقمها ثلث ايات ان حشيت كل الطائفة السمة بالسورة وتتفاوت قلة وكثرة في افرادها
وعنه قلها ثلث ايات وهذا ينكشف المقصود زيادة الكشاف فلا يرد ان هذا القيد واجب
ان لا يصدق السورة على الشيء من السورة وبه يعلم ايضا ان تلك الآية عا بعد كونها سمة
بذلك الاسم خارج عن السور **قول** ان سمي سورة المدن ومن حاطها الا انها جمع عا سور
بكونه الواو وم سورة القرآن عا سور بفتحها قوله كالبعد المسور او بفتحها ان يكون

من اقصر سورة

المشابهة تقتضي ان تسمى تلك الطائفة سورة شبراها بالبلدة السورة لا سورها
لها بحايطة كما ذكره واجب بان السورة الملقية على ذي السورة كما اطلق الحايطة على المحوط ثم عمل
منه الى الطائفة المذكورة من القرآن فهنا نقل مرتب على مجاز وفي الوجه الثاني نقل فقط وقد يقال في الاول
ايضا نقل من المضي الحقيق الذي هو الحايطة لانه لو حط فيه او لا الشئ في الحايطة فله الآيات
والجمل التي هي اجزاء السورة من الحلات والسوت في البلدة ولو لا هذا التبريل لم يصح هذا الشئ
وفي الثاني لو حط الشئ في الحايطة وهو موقوف لانه لا بد من محالف كما في تقرير الكتاب لان المحب في
كون السورة محاطة اي محذوفة محوزة لا كونها محيطة باجزاءها بل ما ذكرتم هو عين الوجه لانه
الدلالة في قوله العلم واحصا العوايد بالآيات والجمل وحرك في النسخ المفعول عليها بالراء المرحلة
وفي بعضها بالراء المحيطة وقد بالدلالة المهيمنة وقد نطق بالحي وجماعه لان من سى لسلس غير بها بطار
اي هي محيطة كالمثلثات معالة ارض لا يطر غيرا بها اي محيطة كثره التبريد وقيل كناية عن رفعة الشان
اي لا يصل اليها الغراب حتى يطاريها اي لا غراب يساكنه ولا الحارة او لا يصل الاشارة الى غرابها حتى تطار
مع انه لم يرد في ربه ثم ان الرب ان جعلت حسب فلان السورة كما نزل في نزلها العاري ونقف عند
بعضها او لا نزلها في انفسها منازل منفصلة بعضها من بعض متفاوتة في الطول والقصر والوسط
وان جعلت معنوية فلتفاوت رفعة شأنه وجلاله محلها في الدين كل واحدة منها رتبة من تلك الرتب
قول وان جعلت واو اما مقابلة في الهمزة في صوف من حيث اللفظ اذ لم يستعمل مرموزه
في السعة ولا في الشاذة المنقولة في كتاب مشهور وان اشعر كلامه الازهرى حيث قال واكثر الفرق
على ترك الهمزة في لفظ السورة ومن حيث المعنى ايضا لانها اسم سى عرقه وحقاره وايضا استعمال
فيما فصل بعد ذلك الاكثر ولا ذهاب بملنا الا بتقدير باعتبار السطر لها نفسها قيل فلهذه السورة
فتأمل **قول** واشتمل الى الجنس على اصناف مندرجة تحت انواع المنطوية فيه **قول** بيان واحد اي
شأن واحد لا فصل في غير حيث علم لمن عشت الى قابل لا الجعن اخر الناس باولهم حتى يكونوا
بيان واحد او كان هذه الكلمة تمانية عا ووزن فعلان او فعال والضمير كان ومنه راجعان الى حاله القاري
اي كان ومنه راجعان حاله عا وهذا هو الحق ثم لاخذ اكثر سطر منه اس من حاله واسم وقيل للقاري
اي كان هو عا تقدير الحق ثم لاخذ شئ من شئ انفية عا تقدير الاسماء واشتد نشاطا للاخذ في الاسماء
لكن لا يلايمه ان او عطف عليه اعقروا لفظه وابعد عا الدرس وقيل مما للحم وليس بشئ اذ لا ضم
على تقدير الاسماء وقيل للقرأة المستفادة من القاري والذكر ساول ان القرآن اي كان قرأته
ان شطه من قرأته لو اسم والبريد معرب بربيع دم وهو في الاصل البغل الذي كان تحذف ذنبه
ورتبة السكة وهي الموضع الذي سكنه القيوج المرتبون ثم اطلق على المسافة التي بين السككين

وهي قرسي ان قوله نفس ذلك منه اي فترج عنه بعض الكربة حذق السورة اتمها وقطعها من حذق
السكن الشئ قطع جدينا الى اعظم اعسا وكون المفصل سب ملاصق الاشكال من حيث
انه يورث في كل منها الامور الملازمة مسلاط في المعاني وسجاوب اطراف النظم وجوانبه الى غير ذلك
من الفوائد والمنافع منها ما صور في الكتاب من امثاله ما ذكره القاري والحايطة ومنها ان تلك
السورة هي الف المقادير فهي كاي نوع من جوام نفيه متفاوتة الاحكام وفي ذلك نوع زينة لجلوه
ما ليس كذلك **قول** والضمير لما نزلنا اول عهدنا فعلى الاول يكون من بيانه لان السورة المفروضة التي
تعلق بها الامر التعزيزي المنزلة في حسن النظم وعرابة البيان فالجوز عن الاثبات بالمثل الذي هو المال
به وان جعلت تبغيضه او شئت ان للمنزلة مثلا عجزوا عن الاثبات ببعضه كانه قيل فاقوا ببعض
ما هو مثل المنزلة فالمثالة المصحح بها ليست من المعجوز عنه حتى يفهم انها منشاء العجز وعلى الثاني يكون
من اسدائه فان السورة مسداة ناس من مثل العبد قوله ويجوز ان يتعلق بقوله فاقوا والضمير
للعبد او دعليه لم لا يجوز ان يكون الضمير لما نزلنا ايضا كما جاز ذلك على تقدير سبب كون الظروف
صفة للسورة واجيب بوجهين الاول ان فاقوا امر قصير بغيرهم باعتبار الماتى فلو تعلق
به قوله من مثله وكان الضمير للمنزلة ساد منه ان له محققا وان عجزهم انما هو عن الاسان بشئ
منه عا قياسا واضحا انفا وهو فاسد بخلاف ما اذا رجع الضمير الى العبد فان له مثالا في البشر
والعرب والامية فلا محذور والثاني ان كلمة من عا هذا التقدير ليست بانية اذ لا مبهم هناك
وايضا هي مسماها فلا يتعلق بالامر لغوا ولا تبغيضه والالتكان الفعل واقعا عليه حصة
كما في قوله اخذت معناه ولا معنى لاثبات البعض بل المقصود الاثبات بالبعض والما الى تقدير التام مع
وجوه من كيف وقد مر في بياننا في معنى سورة فتعين ان يكون ابتداءه وحيث ان يكون الضمير للعبد
لانه جعل المتكلم مبتدئا لاثباتان بالكلام منه حسن مقول بخلاف جعل الكل مسددا لاثباتان بما هو بعض منه
الامر انك اذا قلت ايت من زيد بشعر كان القصد الى معنى الابتداء اعني ابتداء الاثباتان بذلك الشعر
من زيد مستحسنا فيه بخلاف ما اذا قلت ايت من الدراهم بدرهم فانه لا يحسن فيه قصد الابتداء ولا هو
نصبه فطوره سليمة وان فرض صحة ما قيل في الخبر من ان جميع معانيها راجعة اليه ولا ينعج بالمبتداء الفاعل
ليتوجه ان المتكلم مبتدئ للكلام نفسه للاثباتان بالكلام منه بل ما يقدر عا مسددا من حيث بعد اتصاله بامره
امتداد حقيقة او توهمها **قول** معناه فاقوا سورة ما هو عا صفة الظاهر ان من هذه سانه ليكون
المثالة صفة التي في معنى السورة لا تبغيضه كما سلف تقريره **قول** ولا قصد الى مثل ونظير اي
اي قصد بمنزلة الى مثل محقق معين كما يقال اسنى بفتوى من مثل الى حصة ويراد ابو يوسف في قوله
بل قصد بالمثل ما كون السورة الماتى بها فرضا مماثلة للمنزلة في عرابة السان وعلو الشان وما كون من ياتي

س

بها مثل محمد صلى الله عليه وسلم في كونه سراجا او اميالا بقرء ولم ياهذ من العلماء ومنه عليه
السلافيما ذكر وان كان محققا الا انه لم يقصد به واحد بعينه بل قصد من هو على صفة اما كان
وانما جعل ما نحن فيه مثله قوله القبيعي في انه لم يقصد به الا معنيين بوصف بانه مثل لا في ان لفظ مثل
مبيناً مفعولاً او كناية اذ لا محالة شئ منهما في الآية اراد المجامع بالاداء العبد وعمله الخارج عن العبد
الذي لو لم يرد عليه غا ذلك بوظف لا شرب عليه وهو الذي خالط لونه بياض فابرو وعده
في معرض الوعد وروى انه قال انه لم يدفعه الى ان يكون حديدا حين من ان يكون بلبدا الجمل الحديث
ايضا على خلاف ما اراده فيخرج بحسن الكلام حتى اختار الانعام على الانتقام **قوله** وفي الضم
الى المنزل اوجه لما ذكر من الوجوه الاربعة الاولى الموافقة على النظم لان المماثلة فيها لما في بلفظ
ههنا اذا جعل الطرف صفة للسورة والضم عايد الى المنزل ومن بيانية كما عرفت الثاني في الحافظة
على حسن الترتيب اعني ربط آخر الكلام بقوله فان ترب الجراء ههنا على الشرط انما يحسن كل الحسن
اذا كان الضم الى المنزل فانه الذي سبق له الكلام اولاد فرض فيه الارتياب قصدا واما ذكر العبد
فقد وقع تبعا وحيث بذلك رجوع الضم اليه في الجمل ولو كان الكلام موقالا كما ذكره كان عود الضم اليه
على عكس في المنزل وانضاه بعد الضم الى العبد في التصريح بان السورة الماتى بها ينبغي ان عايد المنزل نظرا
واسلوبا مع ان ذلك هو العدة في التحدي مع فهم هذا من سياق الكلام معونة بالمقام ولذلك قال
ما في به هذا الواحد الثالث في المبالغة في المديح كما مر في الواجب الملازمة لقوله وادعوا شهداءكم
اما اذا اريد به دعاء الشهادت للاستعانة لهم في المعاصرة اما حقيقة كما في الوجه الاخير من
الوجوه الستة الآية وامانة كما في الوجهين فلانة انما عليهم الامر بالاثبات بسورة من مثل القرآن
لا الامر بالاثبات بسورة من واحد عن ابي اذ معنى للاستعداد بطارفة فيما هو فاعل واحد كلف
ولو استغن بالشهداء في ذلك لم يكن الماتى ما كان مطلوباً منهم واما اذا اريد به دعاءهم ليشهدوا
ليشهدوا اليهم بان ما يدعون حق كما في الوجوه الباقية فلان اضافة الشهادت اسم انما يقع موقعا
اذا كان الاثبات بالمثل منهم لامن واحد والا كانوا شهداء ولم يحق لهم ان يضافوا اليه وان لا يضاف
اليهم وجه صحيح وايضا رجوع الضم الى العبد تبا او هم ان دعاء الشهادت ليس هو وان ذلك الواحد
مثلا لان ما في به مثل المنزل في هذا الا انهم نخل عبادة الحق وفيما مته وما تزج عود الضم الى
المنزل هذه الوجوه تزج بها ايضا كون الطرف صفة للسورة لانه اذا قلنا شئنا دعا والضمر اليه
العبد وحده كما حقه في الظاهر في العبارة اذ اقتصد اسان مثل العبد بسورة فليسا
واحد من مثل بسورة لكنه عدل الى امورهم بان يا توامن ذلك الواحد بسورة نزعيا اليهم في طلب
ذلك الواحد وحشهم اياه على ذلك وسميهم لما يحتاج اليه من اسبابه ووسائله وفيه من المبالغة

ما ليس في امر

ما ليس في امر واحد غير معين بذلك الاثبات **قوله** مع سيد مع الحاضر والقائم بالشهادة في الصحاح
الشهادة الى القاطع بقوله منه شهد الرجل عما كذا او شهد له بكذا اي ادى ما عنده من الشهادة
فهو شاهد فو قال شهدا شهدوا اي حضر فهو شاهد والسيد الشاهد **قوله** ومع دون
يهود اصله للتفاوت في الامكنة يقال لمن هو انزل مكانا من الاضر يهودون ذلك فهو لوف
مكان مثل عند الله يعني عن دنا كره والخطاط قليل فاشار الى الثاني بقوله اذا كان احط
فيه قليلا يعني في المكان والا الاول بقوله اذ كانا من الشئ ونه به ايضا على ان دون يشمل
على معنى الاول وتوافقهما في الموقوف الاصول وان كانا في سبيلهما لمسا حوسا قلنا لا لا تتواهما
في التصرف وكذلك جميع ما اخذ منه يشمل على معنى الاول كون الكتب وكذا دون بمعنى الحق فان الاول
شاع استعماله في الحفارة واما الذي فليس هو خوف من شئ معهما لانه مرعوز في الاصل من الدناءة
وقوله تعالى هذا دون ذلك سنان لا استعمال دون بمعنى اذ في مكانا اعني المعنى الحقيقي الاصلى وقيل
هو اشارة الى انه يستعمل في الخطاط محسوس لا يكون في طرف كقصر القامة مثلا وهذا اولي
وسع فيه في استعماله للتفاوت في المراتب المعنوية فشيها لها بالمراتب المحسوسة وشاع
استعمالها في المراتب استعماله في الاصل ثم اشبع في المستعار فاستعمل في حيا وزا الى حد وان لم يكن
هناك تفاوت والخطاط فهو في هذا المعنى مجاز في المرتبة الثانية على ما وجهناه وفي المرتبة الثالثة
على هذا القول وقوله واستوعطف على قوله ومع دون اذ في مكانا من الشئ او على ما يقال هذا
دون ذلك وبالجملة هو بهذا المعنى قريب من ان يكون بمعنى غير كانه اداه استسنا لا على قوله فاحضر قوله
واشبع عطف على وامستع **قوله** من قال هو على فانه لمن مدحه في وجهه نفاقا والمراد من الريا
والولاية بالفتح مصدر الولي وبالكسر مصدر الوالي **قوله** ما نفس باحوه ولا للسمع سات الومر راق
اراد سنانة فوادة المتولدة منه وقوله ان لا يحا وزواوا اذا تجاوزت سنان الحاصل المعنى فان دون
في الموضوعين طرف مستقر وقع جالا **قوله** ومن دون اسم متعلق بادعوا ذكر وجوبا ستة
ففي ثلثة منها يتعلق دون اسم شهادتكم وفي ثلثة اخرى بادعوا اما الثلثة الاولى ففي اولين منها اريد
بالشهادت الاصنام اي ادعوا للاستعانة بها والامر فيها للمسلم هم حيث امروا بان يستظروا
بالجناد في معارضة القرآن الذي اخبر عن فصاحت كل منطبق وانما عبر عن الاصنام بالشهادت
لوشح المعنى للمسلم بتذكرو من اعتقدوا من انهم من اسم بيمان وانما سفعهم بشهادتهم للمسلم انهم
على الحق كانه قيل هو لا واعركم وملاذكم فادعوا لهذه العظيمة التي ومعتكم والفرق سريما ان دون
على الوجه الثاني مستعمل مع قيام الشئ وبين يديه مستقارا من معناه الحقيقي الذي يناسب
اعني اذ في مكانا من الشئ وهو ظرف لبقوله محمول بالشهادت اذ بكسر راء الفعل فلا حاجة الى الاعتماد

ب

ولا الى تقدير لشهدوا اني ادعوا الذين شهدون بكم بين يدي الله وكل من مهننا سعضه
على ما سياتي في الاعراف من انهم قالوا جلي بين يديه وحلفه في لانهما طرفان للفعل ومن
بين يديه ومن خلفه لان الفعل يقع في بعض الجهات كما يقول حسنه من الليل يريد بعض الليل وقد
يقال كلمة من الاخرة على دون في جميع مواضعها في كانه سائر الظروف الغير المتصفة اي التي
يكون منصوبة على الظرفية ابدا ولا يمتد الى حصة وعلى الوجه الاول وهو مستعمل في عا
ظرف مستقروا حالا والعامل فيها كما مرقت به عبارة ناد على عليه شهداء اي الذين اكدوهم
التي سجا وزين الله في اتخاذ ذلك وزعم انهم شهداء في يوم القيمة وكلمة من في الابداء فان
الاتخاذ ابتداء من التجاوز وما توهم من ان المفعول ادعوا اصنام الذين تزعمون انهم شهدون يوم القيمة
لا الله فلا يخفى فاده وفي الوجه الثالث مهننا اريد بالشهداء فاداره القوم ووسا والبلاغة
اي ادعواهم لشهدوا الكمان ما استم به مثل القرآن وانما قد ر المضاف الى الله على هذا الوجه رعاية
للمقابلة فان اولياء الله يقابلون اولياء الاصنام كما ان ذكر الله يقابل ذكر الاصنام والمقصود
بهذا الامور راء العنان والاستدراج الى غاية السكيت اي تركنا الزمانك بشهداء لا ميل
لهم الى احد الجانبين كما هو العادة والكتفين شهداء بكم المعروفين بالاذن عنكم في مهابكم فانهم
ايضا لا يشهدون لكم وفيه ان الامر الاعجاز قد بلغ من الطور لا يمكن معه الاضفاء والنظر في سعة
اي الذين شهدون بكم متجاوزين في ذلك اولياء الله ومن اسداسه ومحصلة شهداء مغايرين اولياءه
قوله وتعليقه بالدعاء في هذا الوجه جازي اي اذا عمل بالشهداء على المداين قد رد ذلك المضاف جاز
ان يكون من دون الله مفعلا بادعوا وهذا هو الوجه الاول من الثلاثة الاخيرة والمفعول ادعوا اولياءكم
متجاوزين في الدعاء اولياء فانهم لا يشهدون لكم وان شهدوا عليكم لولا ما طلت صدوركم ربه فالظرف
مستقروا من الابداء والامر لا راء وانما يجوز بالدعاء في الوجهين الاولين لفاد المفعول في الامر
بدعاء الاصنام لا يكون الا سلكا ولو قيل ادعوا الاصنام ولا يدعوا الله ولا سطر وانه فانه القادر
عليه لانقلب الامر من اليك الى الامتنان اليه فان افراج الله عن الدعاء لا مدخل له في اليك
اصلا وكذا لا مفعول لان يقال ادعوا من يدي الله اي في القيمة للاستظهار بها في المعايضة التي
هي في الدنيا ولم يجز ايضا كون الشهيد مفعول الحاضر اذا كان الى راء والمجور متعلقا بالشهداء اما على
الثاني فاذا لا مفعول لقولك ادعوا من يحضر بين يدي الله وانما على الوجه الاول والثالث فلانة تعاد
والمؤمنين حامرون فلا يصح اخراجهم عن حكم الخضور **قوله** وان علفتم بالدعاء فهذا هو الوجه
الثاني من الثلاثة الاخيرة اي ادعوا شهداءكم من الناس فصيح ابيهم وعواكم متجاوزين الله في الدعاء
اي لا يدعوه ولا شهدوا به اي لا يقتصر واعلم ان يقول الله يشهد باننا صادقين فيما ادعينا

كقوله العاخر عن اقامة الله والامر لسان اعطاهم بالكلمة وانه لم ينق لهم شيب سوى الاستشهاد
به **قوله** او ادعوا هذا هو الوجه الثالث والارجح الذي شهدوا قولهم قل لئن اجتمعت الانس والجن
الا اله الا اى ادعوا لكل من يحضرك الا الله لانه القادر عليه والامور فيه لتعجبهم وارثا دهم الى ما يفتنون به
معجزتهم بلارسه ومن في هذين الوجهين اسداسه ايضا **قوله** تركك القدي كلف اذا اقرها من
ذاقها كمنطق نصف الرجا به غاية الصفاء وانما تركك القدي قد امرها والحال انما قد ام القدي
والضمير في ذا قهرها بالاعتبار فيها على قبيل قولك شربت كاسا يقال ذاق مسطحي اي ضمير سعضه
والصق كانه بالحنك الاعلى مع صوت والمداينة هو مدرع وهو لسان القوم والمنك عندهم اصل
مدرع لانه بقصا حنة يدرك الخضم والمنا همد مواضع الخضور جمع شهداء وناقله الحديث اذا حنة
وحذرك وناقل الشاعر اذا انا قضة والانف الاستكانة الخ في الشيء انقطع وقوله
وهو بينكم وبين اعناق رواحكم ما وخوف من قوله عليه في حديث طويل والذي اقرب الى اطل لم
من عنق راحته وهو مثل القرب وقوله لما ارشد بهم الى الجهة الى الطريقة منها يعرفون اي
سطلون المعرفة حتى يصكوا اليها وقوله ما جاء به عطف على النهي من قبيل اعجبني زيد وكبر
اي يعرفون امرا ما جاء به **قوله** وامسا زحقة من باطله اي امسا زكوة حقا من كونه باطلا وقيل
المراد ساطله الباطل الذي نسب اليه الكفرة من كونه شاعر او ساعرا او محنونا فلا يرد ان امره
فيما جاء به حق فلا مفعول لبا طله والصحيح ان قوله قال لهم الى بيان كمال المفعول وسد عا ان في بقوا
النار كما سبق به كناية عن التصديق وترك العناد وقد يتوهم ان مراده ان السجارت
على ذلك الارشاد كمالا لشرطين احدهما محذوفه الجزاء والاخرى محذوفه الشرط وقوله
فاذا لم تراضوه الي قوله محذوف عنه اشارة الى مفعول قوله فاذ لم ترضوه او قوله فهدم الحق
عن محضه اي المكشف عن خالصه جواب لهذا الشرط محذوف وقوله فامنوا وخافوا اشارة
الى مفعول قوله فأتقوا وهو جزاء للشرط المقدراي اذا خرج عن محضه فامنوا وقوا ظهر مفعول
هذا المقدر حيث قال واذا خرج عندهم صدقة ثم ترموا العناد واستوجبوا العقاب بالانذار
وليس بشي لان فاتقوا جواب وان لم يفعلوا كما دل عليه قوله فيما بعد فامنعوا بشرطه في ايقا
النار اسفها اتيانهم بسورة من مثله في قوله فاذا لم تراضوا وما عطف عليه الماء ان كل
ان في الآية وقعت موقعا اذا ما سيج وانما للاستمرار دون موقعا للاستصحاب **قوله**
وفيه اي في قوله وان لم يفعلوا ولن يفعلوا دليلان على ابيات النبوة صح كون المحمدي به سحر
والاحبار اعترض على الاول بان عني طائفة مخصوصة لا يدل على اعجازه واجب بانه تلك الطائفة
مع كثرت عددهم وتما لكهم على المقالة كانه في غاية البلاغة ونهاية الفصاحة قلنا عجزوا عن ذلك

بسم الله

علم عادة انه معجز عليه بالامر اذا لا تصور زيادة عما كانوا عليه عن عدد المعارضة وسبابها
وعلى الثاني بان صدق الاخبار انما يعلم بعد افاض الاعصار كلها واجيب بان خطاها مشافهة
مختص بالوجودين واذا انقضوا ولم يفعلوا تبين صدقه وكان موجزة وكذا قبل انقضائهم
للقطع بان قدرتهم لا يزيد بعد ذلك الزمان الذي كذبوا فيه **قول** عما حسبناهم قالوا
لو شئنا لقلنا مثل هذا وقوله وان البحر عطف على حسابهم وانما جعل البحر متهما بما
فيه لا مشكوكا فيه لان قوله فان لم يفعلوا ورد عقيب وان كثر في ريب قبل ان ساقوا في حالهم
انهم دون علم مثلهم لانهم لا يكونون بمشكوك حقيقة اذ لا يتصور حصول الابدح صور طرق التشبه
والتأمل فيها لكنهما لما كانا متكلين على فصاحهم واحدا ريبهم على انهم ان الكلام كان عجزهم
بالقياس الى ظاهر حالهم كالمشكوك فيه لا يبرهن ذلك من انهم لو تاملوا فيه لم يكتفوا به بل نظرنا
به قوله بها وية اي بغالبه في العوة يقال ابقى عليه ذارحه ومن البقية والبقوس وقوله
تلك به لعلى ليعلم والضمير من بها وية وتوجيه الرهلم انه ابرزه في معرض من سكن فيه هو في العلة
عليه في ظهور بطلانه فقد وصفه بالقوة استنزا به **قول** لم عبر فيه سوالا ان ما اذا صح ان
يعبر عن الاتيان بالفعل واتي فائدة ترك الفعل اللفظ الفعل والجواب ان الاتيان فعل من الافعال
وان الفائدة احوال القصر حيث وقع الفعل وحده موقع الاتيان مع ما يتعلق به كما في صورة
واما قوله جار مجرى الكناية فقد قيل ارا بالكناية الضمير فائدة كناية لفائدة لا للتمسك
ما اريد به ومعنى جريانه مجازا انه اذا ذكر شي اولام اريد اعادة فحقة ان يعبر عنه بالضمير الذي
مبناه على الاحتصار ودفع التكرار لكن التغير عن الشيء بالضمير مختص بالاسماء فلما قصد
بهنا اعادة فعل مخصوص عبر عنه بالفعل الذي افاد الاحتصار ودفع التكرار وهو في الافعال
بمنزلة الضمير الاسماء وقيل ارا دبرها ما يقابل المجاز في علم البيان اذ قد اطلق بهنا اللازم
اعني الفعل واريد به الملتزم اعني الاتيان بصورة واورد عليه انه كناية لا جار مجزا و
اعتد بان الملازمة ليست متساوية لان الفعل اعم مطلقا وحصول الانتقال منه بمعية
المقام فلذلك حكمه بجرانه وفيه انه لا يقدر في كونه كناية حصة كما اذا جعل الفعل مطلقا
كنابه عنه مقدا كفعله مخصوص وايضا قوله يحسب من طول الكناية عنه بربط الوجه الاول
اذ ليس من هذه الكناية على الوجه الا ان يقال المراد بها المعبران معانم انه اوضح وجود
الاختصار فيها اذ اذكر افعالا متعددة مسعدة بكيفيات وقيود مخصوصة وعقب بايضام
فيما نحن فيه فان قيل جاز ان يحذف معلق الاسان او يجعل هو مطلقا كناية عنه بمصدرها
تعلق به فلا استطراد في الاول بان احوال القصر بلغ والثاني بان الاصرار عن التكرار اول

قوله

قول ما انبته عنه اي جعلته تابعا لما خوف من ناب مناب اي فانه مقام وفي الاسان
اسم ماض ولسه والمشهور في كتب اللغة اناب اليه معي اقبل عليه لانها جملته اعترضه
والجمل الاخر اجنبه لا محل لها من الاعراب لعدم وقوعها موقع ما يستحق من المفردات
والواو والواو لا دخل عليهما يستمر واو اعترضه ليست حاله ولا عاطفة وقد دخل عليهما فاء
اعترضه ايضا **قول** فان انكر عليك اي انكر احبارك بعدم الاقامة واذ عي انك كاذب
فيه فلن دفع الانكار وفي قوله كما يقول انما مقم وان مقم دالة على ان الثاني كلام مع المنكر لا الابر
كما توهم وان جاز استقال مع قوله لان فحذف الهمزة لكثرة الاسماء وسقطت الالف
للاكتفاء وقد اسعمل نادرا في قوله ليرجى المرء بالان يلاخ ويعرض دون اقربه خطوبه
مقتضب اي من اجل غير ما خوف من شيء **قول** من اين لك اي اين علمت ان القرآن لم
يعارض حتى يعلم ان قوله ولكن يفعلوا احصار بالعيب عما هو به فيكون موجزة ولا يخفى عليك
ان وروى هذا السؤال على اعجاز القرآن اظهر والجواب انه لو عارض بشي لم يمنع اي لم ينتف
ان يتواصف الناس بل وجب ذلك لتوفر الدواعي فمن لم يسفل علم بعد انقراض عجز الحجابين
سوت الاعجاز وصحة الاخبار وقد سبق مناسم الكلام في العلم بما قبل انقضائه ايضا فذكر
قول ما معنى اشتراط وجه ذلك بان ابقا النار واحب مطلقا لا سوقف عما شرطه
ولا يفيد ما ترمي معني بعلقة باسفا اشارهم بصورة من مثل وقد توجه بان الشرط
حقه ان يكون سببا للآء وملزوما له وليس عدم الاسان بما ذكر سببا للانقضاء ولا ملزوما
له فكيف صح وقوعه جزاء له وتقرير الجواب الجواب ان ابقاء النار ههنا وقوع كناية عن ترك
واركار السورة ولا خفاء في كونه مشروطا بعدم الاتيان بالسورة واستيناء العجز عنه و
كونه سببا ولا زواله وقوله انهم اذا لم يأتوا الى ساقية لس اشارة كما توهم الى ان هناك شرطين
على ما ترمي به سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
لحاصل المعنى واظهار الوجه الارشاد والسبب يورثه الى ذلك قوله فقبل لهم ان اسسهم
العجز فانكروا العناد قوله من حيث انه اي بركة العناد من نتائج ان تبايع ابقا لانهم ولو ازم
وقد اورد عليه انه اذا كان ترك العناد لازما كان اطلاق الابقاء عليه تغييرا بالمفروض عن اللازم
فيكون مجازا لا كناية لا سبابها على عكس ذلك كما صرح به في المفتاح واجيب بان معيار
الفرق بينهما عند المص مناقاة ارادة المعنى الحقيقي وعدمها كما ستعرف في مواضع من
كناية هذا وما احصاه السكاك محالا معوله عليه الا يرى انه قد اضطر الى ان المجاز قد يكون
باطلاق اللازم على الملزوم كما في مثل امطرت السماء سنا وقد يكون باطلاق الملزوم على اللازم

بسم الله

كما في رعين العيث لكنه ادعى ان ذلك لما يكون في اللزوم الماوي فرجه بالآخر في الإطلاق
الملزوم على اللزوم وهذا مع كونه نكفا مستقي عن جاز في الكناية اذ لا يتصور الاستقبال
من اللزوم الا مع ما لم يصرح به ولو بقية تعاليت فيعود ملزوما وبالجملة لا بد ان يكون المعنى
الاصلي فيها كحسب سقن الذهن منه الى المعنى المراد فيكون الانتقال في كل منهما بهذا الاعتبار
من الملزوم الى اللزوم في الذهن ولو بحسب القارئ كما ذكر بعض النحاة انهم لما ارادوا باللائم منها
ما هو تابع لغيره وتوحيده له ولذلك عتبه العلامة باللفظ والصحيح والمملوم ما هو سماع
ومردوف وكان اكثر الاسقالات من الروادف على طريق الكناية احتية في المفتاح ذلك النقص
الذي لا طائل تحته **قول** وهو ما وضع فاقوا النار موضع فارتكوا العناد ومن باب الكناية
التي هي شعبة من شعب البلاغة اي فن من فنونها وابلغ من التوضيح كما بين في موضعه
فهذه فائدة عامة وفائدة الخاصة اليجاز فعمل من حيث ان تلك الوسائط التي صرح
بها في توجيه ارتباط الجاء بالشرط مرادة بحسب المعنى وان لم يكن مقدرة في العبارة كما عرفت ويروى
عليه انه لو قيل فارتكوا العناد لكانت تلك الوسائط مرادة ايضا فلا يجاز سبب الكناية
وقيل من حيث انه اريد بهذه الكناية مجموع المعنيين اعني ابقاء النار وترك العناد معا
فيشمل اليجاز كل كناية اريد بها معنيين **قول** وهو يدل شان العناد بهذه فائدة
اخرى خاصة فانه اذا انت ابقاء النار من باب ترك العناد وابرز ترك العناد في صورة
ابقاء النار فقد اقيمت النار مقام العناد وابرز العناد في صورة ابقاء النار وفي
شانه وتوحيده تام منه فالضم في منابه وابرزه لترك العناد وفي صورة لابقاء النار وفي
عبارة الكتاب احتصار **قول** مستغنى ذلك اي لما هو دل شان العناد بما ذكره شيع ذلك التحويل
وهو دل صفة النار بان وقودها الناس والنجار تربية لما قصد من التخويف والنجار عن
العناد **قول** ثم قال ان سوره والوقود بالضم في المصدر اكثر منه بالفتح واما الوقود
معنى الحطب فيالفتح وحده ويطرأ الطهور والوضوء وقراءه عيسى ابن عمر بالضم يحتمل و
جهلين ان يكون المصدر مستغنى بالمفعول مجازا لغويا فاريد بالوقود ما يتوحد به كما
يراد بفخر قوم ما يغزو اياه ويبرزين بلده ما يتبرزين به بلده وان يكون على حقيقته واليجاز في استاء
الناس وعلله عليه كما في قولك حيوة المصباح السليط اي الزيت الحي قد جعلت السليط الذي
به قوام حيوة غيرها ومحولا عليه او انما قال فكان نفس السليط حيوة مع ان السليط وقع
في تلك العبارة ضرا عن الحيوة بنا وعلله ان الذي وقع التفرغ فيه حيث لم يقل فالسليط فكان
بيان حاله اهم واما قوله اي ليس حيوة الابه فاشارة الى كنهه جعل قوام الشيء نفس ذلك الشيء

لا الى الاحتصاص المستفاد من التركيب على هذا التقدير ليتجأن الوجه الآخر بل القراءة المشهورة
ايضا يدل على الاحتصاص كما سيؤمى اليه بقوله لا سقلا بالناس والنجارة وذكر في سورة
التخريم وقودها بالضم اي ذووقودها قال الشيخ عبدالقاهر في قولها فانما هي اقبال
وادبا ولا يجاز في شيء من الطرفين انما المجاز في الاستناد حيث جعلت كانهما تحت
من الاقبال والادبار ولو عمل على ان المراد ذات اقبال وادبا وكان كلاما عاما موزولا
ولقد هذا النوع من الاستناد المجازي وخفاء بجحاعة من الفرق بين الوجهين فقالوا
الفرق بان الثاني يفيد المحذور الاول او بان الوقود في الاول جعل نفس الناس والنجارة
وفي الثاني مغايرتهما حاصلات لهما وكلاهما ظاهر البطان **قول** او سمعوه من رسول
الله صلى الله عليه وسلم الا عرض علي اولامان السماء منه عليه وكذا سماع الآية التي
في سورة التخريم لا يفيد العلم اذ لا يعقدون الحقبة واجيب بان ادراكهم الحاصل بالسماع
كاف في ذلك ولا حاجة اليه ان يحرموا وثانيا بان الصفة كالصلة بحيث يكون معلومة الانتساب
الى الموصوف ومن ثمة اشهر ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات
فيعود السؤال بعينه في قوله نار وقودها الناس والنجارة واجيب بان الصلة والصفة
يجب كونها معلومتين للمخاطب لا لكل سماع وما في التخريم خطاب للمؤمنين وهم قد علموا
ذلك سماعهم من النبي صلى الله عليه وسلم ولما سمي الكفار ذلك الخطاب اذ كونه نار موصوفة
سلك الجملة جعلت صلة فيما هو طوبى **قول** فاجابت يعني ان النار في الآيتين متحدتة ومتصفة
بملذة الجلاء كما علم من كلامه فكم اختلف حالها فيهما تسمية او ترفيفا اجاب بان تلك الآية التي في التخريم
نزلت مكة فغرف الكفار منها نار منكرة موصوفة بهذه الصفة ثم نزلت بالمدينة هذه الآية التي
في الوق مستغنى عما ذكر كما معرفة لكونها معروفة مشارا بها الى ما عرفت اوله ويورد عليه ان سورة
التخريم مدنية اتفاقا وايضا قد صح الاستناد الى الال عيان هذه الآية ملكية وتلك مدنية على عكس
ما ذكره بهرنا وايضا انتساب تلك الجملة الى المنكرة اذ كان على ما متر مقولوا على طين اعني المؤمنين
سماعهم منه عليه السلام كان ذلك المنكر معروفا باعتبار هذا الانتساب لحقه ان يعرف ويجاز عن الاول
بان ملكية الآية وحدها من التخريم جاز ان يكون ملكية وتصح بذلك على عدم الاتفاق على كون جميع
آيات تلك السورة نازلة بالمدينة وفيه بعد عن الثاني بانه صح اسناد ذلك القول الى علي ولم
يتجوز منه ما نسب وعنه الثالث بالتفني وارادة التحويل بالسكينة والاشارة الى حضور
في الانبياء بالتعريف لكنه لا يطابق كلامه ولعل لا يشرط العلم في صفات السموات حتى يلزم كونها
معروفة وتحققه انك اذا قلت جاء رجل عالم فقد قيلت اولاهم فهم العلم وقصدت

ثانياً بهذا المقيد الى فرد لا بعينه من الافراد التي صدق هو عليها واذا قلت جاز في الرجل العالم فقد
اردت بلفظ الرجل فرداً معيناً باعتبار ما من افراده واوردت العالم تميزه عن معينين
آخر وهذا معنى ما قيل من الوصف في النكرة للتخصيص وفي التمسك فليس المنكر الموصوف موصوف
باعتبار انتساب صفة اليه بخلاف المعروف لموصوف فتأمل والله الموفق **قول** ما معنى قوله
وقود الناس والحجارة الى ما المقصود من وصف النار بهذه الحجة **قول** لا يتقد الا بالناس
والحجارة اسناد هذا الخبر من ان المضاف قد يقصد به الجنس قد يقصد به العهد كما لمعرف
بالام كما سياتي في الكتاب فاذا قصد به الجنس في وقود الناس فاد الحصر الجنس في الجزء
الاخر مقدماً كان او مؤخراً عا طرقة قولك المطلق زيد وزيد المنطلق فان المناسب في
العام على الخاص ومن ذلك قولك الناس العلماء والعلماء الناس فانه المقصود من
حصص الناس في العلماء واذا لم يظهر جنس احد الطرفين فهناك فان تعين احد الطرفين
باقتضاء المقام حمل عليه الاروحي التقديم فكان المقدم محصوراً فيما تأخر عنه كما في قولك
العلماء الخاسرون والخاسرون العلماء قوله وشبهه ذكراها اي توقدها واسما لها والذي ذكره
الجوهري والازمري هو المقصود بقوله النار تذكر ذكراً اي اسما له قد وقع في نسخ
الاساس بالمدفان صح فقد بطل قول المطرزي صواب كما مقصود **قول** يدل على ذلك اي
يدل على ان نار الحية نيران شئ يتكرر النادر في الايتين لان من المعلوم ان المتوعد بها نار الحية
وقد يكون فيها موصوف بصفين متخالفين فذلك هذا عن سكره مع اختلاف الصفة
بظاهرة على نوعها وامسار بعضها عن بعض وان احتمل ان يكون ذلك للتحويل واسما لها
عن نيران الدنيا والاولى في الاستدلال على تنوعها ان يقال ان قوله لا يصليها الا الاشقي الذي
كذب وتولى دله على اختصاصها بالكافر المعاند فلا بد وان يكون لسائر الكفرة والفتاق نادر
اخر **قول** مكانهم اي عزله وقيل لفظ مكان محقق **قول** اعراقهم هو في نسخ الرواة
بالحاء المهملة من الحرة وفي بعض النسخ بالعين من الحاء كماله اعرف الزامى المرح اذا بالغ
فيه واعرق الكارسي اي ملأها ومنه الاعراق في القول وهو المبالغة فيه **قول** خصيص
بغير دليل اراد بالتخصيص بقصد المطلق اذ لا عموم في الحجة مبرها بل اريد بها الجنس وقد دل
الآية الاخرى على ان الوقوف والحجارة التي منها الاصنام فلذلك حكم بان هذا المعنى هو المعنى
الواقع المشهور في السرايل وقد ذكر في سورة التحريم هذا القول مروياً عن ابن عباس
ولم يعقبه بوجه كماله الكافي بما اوردته مبرها ولم من نظاير في هذا الكتاب وقوله اعدت
للكافرين قيل هذه الحجة صمد بعد صمد بل عالمها على قبيس ما يقع في الاخبار والقصا

وصل

وقيل عطف تركه العاطف كما سلك ذكره في الكشاف وقيل استيناف وهو وان لم يحسن
مهرنا موقع لكنه لو بداه ان عطف عليه وبنوعه لفظ المبني للمفعول **قول** ذكر الكفار
واعمالهم هي اتخاذ الانذار والارتياح في الملة وما سيع ذلك من المفسد والضم البارز
في قفا بذكر الكفار وفي قوله جمعوا بين التصديق والاعمال الصالحية اشارة الى ان المراد
بالايمان في نظر الآية مجرد التصديق لما سبق ذكره من المعنى الشرعي الذي به النجاة ليظهر
في العطف المستلزم كون العمل غير داخل فيه وقد ادرج ترك المعاصي في الاعمال الصالحة وفيه
تكلف والضم في دعوى للتصديق والاعمال والاجابات بالكتاب اشارة الى مذهب وقوله
بالنواب متعلق بالبخارة **قول** بهذا الوجه احسن لكونه مجازاً واخر لانه يفيد
بما ذكره وقد جعل هذا المذكور تعليلاً للمؤمنين معاً يقال صفت بان يفعل كذا وانت
محقق به اي جعلت حقيقاً به وهو من باب فعلت وفعل بالضم عا قبيس قولك
فيم وفيه انه قال في الاسس انت حقيق بكذا من صحت بالضم مقدراً كما ان فقر من
فقر وشديد من شدد ومقدرين وليس حقق مفصلاً عن مفعول اذ يقال هذه امرأة
حصة بالخصانة **قول** انما المعتمد بالعطف هو حمل العطف يكون بين المفردات وما
في حكمها من الحمل التي لها محلي من الاعراب وقد يكون من الحمل التي لا محل لها من الاعراب و
قد يكون كما مر من قضيتين بان يعطف مجموع على مجموع مفعول مقصود على مجموع
جمل اخرى مسوقة لمقصود آخر فيعتبر التناسب بين القضيتين دون اتحاد الحمل الواقع
فيها وزيد ذلك في المفردات ما قيل ان الواو والمتوسط في قوله هو الاول والاخر والظاهر
والباطن ليست كالمتقدمة والمتأخرة اذ هي لعطف مجموع الصفتين الاخيرتين المتقابلتين
على مجموع الاولتين المتقابلتين ولو اعتبر عطف الظاهر وحده على احاد اليقين لم يكن هناك
تناسب ثم ان السالك لم يتعرض في كناية لعطف القصة على القصة اصلاً فالمدون على كلامه
يجوز ان هذا المقام وزعموا ان ما ذكره لا في الكشاف من فصل عطف الجملة على الجملة فلما بد
من تضمين الجملة في الطلب او بالعكس وما ذكره في ناس من عطف المفرد على المفرد وهو عطف
الفعل وحده على الفعل وحده وبعبارة العلامة مبركة في ان المعطوف بهما مجموع وصف
ثواب المؤمنين كما فصل في قوله وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات انهم سيجمعون وصف عقاب
الكافرين كما فصل في قوله وان كنتم الى اعدت للكافرين فلا حاجة في صحة العطف الى جملة
اشتماله ولو كان المعطوف الامر بعين الجملة الامر به التي هي بشر لا حجة الى ان يعطى ما
شاكله من امرا ونهى حتى يصح عطفه عليه واما توهم العطف بين الفعلين وحدهما فلا مسأله

بشر

فيما نحن فيه اصلا وهذا وجه وجيه لا غبار عليه وانما الاشتباه في المثال فان قولك زيد
يعاقب بالقيود والاراف في مثل عليا جملتين صغرى وكبرى وقولك شرعوا بالعفو والاطلاق
جمله واحدة فليس بينهما قضيتان عطفت احدهما على الاخرى بل جملة واحدة عطفت
في الظاهر على ما ليس بجملة عطفتها عليه من احد الاولين والجواب انه اشار بما ذكره الى قضيتين
متقابلتين فكأنه قال زيد يعاقب بالقيود والاراف في كل حال وما اخره وهذا سلب
سلبه كبرى واحاطت سياة الا بغير ذلك بطلبه وبشرعوا بالعفو والاطلاق فما احسن
حاله وما انجازه وما ارنج الاشياء آخر يليق بسلوك البشارة بقوله ارسف عسا اذا صابه
وغناه وفي قوله ولك ان يقوله هو معطوف اشارة الى ان فيه ضعفا وذلك من وجهين
احدهما ان فاعلوا جواب للشرط فان عطفت بشر عليه كان التقدير فان لم يفعلوا فبشر الذين
امنوا ولا يتباط بسره فاعتذر عنه تارة بان نشر المصدقين كاندراك المكرين مرتب على عدم
معارضة الكفرة اذ ثبت كون القرآن معجوزا ومحقق صدق النبي عليه السلام فكون تصديقه
سببا للبشارة ونيل الثواب كما ان الكاره كان سببا للانداء واصابة العقاب واخرى بان
ماله المعنى فاقول النار واقول ما يفيضكم من حسن حال اعدائكم فاقم قيس مقامه سهرما على
انه مقصود في نفسه ايضا لا مجرد غرضه فقط وهذا القدر من الربط المعنوي كاف في عطفة
على ذلك الجراء وان لم يكن في جملة حرائر ابتداء والثاني ان عطفت الامر لمخاطب على امر لمخاطب
اخر انما يحسن اذا خرج بالنداء كما في المثال الذي اوردته واما بدون التصرح به فقد منع النجاة
ولم يذنب الا الشكاليين احيى في المفتاح انه عطفت على قل مقدر اقل يا ايها الذين آمنوا اي قل
كذا وكذا وبشر المؤمنين ويوم عليه ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا لا يصح ان
مفعول النبي عليه السلام الا ان سفسف ويقال الجوى ذلك على طريقة كلام الاخر وقصد به
ان يذكره عليه السلام بعبارة نفك ان يقوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على كواخيار صاحب
الا ايضا انه عطفت على مقدر بعد اعدت اي فانذر الذين كفروا بملك ان رو بشر الذين آمنوا
وهو نظير ما ذكره المصنف في واهب في ملية اي فاحذروني واهب في قوله عطفا على اعدت كما
قبل اعدت النار للكافرين واعدت الجنة للمؤمنين والاخبار وقوله فنادى اشارة الى انهم
لو بشره مع اعتقوا كلهم **قوله** لانهم خشيوا اخره وذلك لان الاخبار في المتعارفين ان يذكر
الجملة الجزية ويراد به معانها سواء افاوت العلم لا وان كان في اصل اللفظة بمعنى الاعلام **قوله**
فمن العكس في الكلام ان هو من قبيل استفاضة احد القديسين للآخر حكما واستمرزا وقوله الزايد
في غيب المستتر في ما خفي من زاد المتعدي يقال زاد في ماله بمعنى زاده شيئا فيه قاله بشر بن

اس الجازم

جازم الاسدي غضبت تميم ان يقتل عامر يوم النار فاعتبوا بالصيام والنار بكس النون
ماء لبني عامر كان عنده وقع لبني اسدي عامر اي غضبت تميم من قتل عامر في ذلك
الموضع فاعتبوا اي ازيل عنهم وعصبرهم بالصيام اي السيف القاطع من الصلابة وهو
القطع مع الاستصال ومنه سميت الداهية صمد **قوله** في جوهرا محسن الاسم حيث يستعمل
بلا قصد الى موصوفه تاسي خبر ما يفكر ويظهر الغيب متعلق به اي تاسي ملكه بالفت
مبالغة فيه حيث جعله طهر اسعد اليه ومفقون به لما خلع النعم من المنذر على اويس
بن حارثة بن لام الطائي حده طائفة من سادات العرب وضمينوا المحطمة ما به بغير لند
فقال كيف ايجوشم صاع من كل ما في نفسي حتى شق بغي واشتاكيف الهوى **قوله**
والصالحات كل ما استقام اي صلح له ثواب الثواب عليه والمراد تفسير جميع الصالحات
بجميع المستقيم الصالح لما ذكره من ان عطفت الكتاب والسنة على العقل بالاولا ان مجموعها دليل
الجميع **قوله** اذا دخلت على المفرد يعني ان المفرد المحكي بلام الجنس مطلق يصلح لان
يراد به الجنس الى ان يحاط به اي يراد كل واحد منه بحيث لا يخرج شي من احاده وان يراد بعضه
الى الواحد لان معناه الاصل اي الجنب المطلق باق مع ارا دقة وكذا الجمع المعروف بها
مطلق صالح لان يراد به جميع الجنس اي كل واحد من افراده وان يراد بعضه لكن لا الواحد
اذ لا يصلح مع ارا دة معناه الاصل اي الجنب مع الجمعية وفي الكلام دلالة ظاهرة على
جواز ارا دة البعض الى الاثنين لبقا بمعنى الجمعية في عامر مذهب فمرا دة محل الجنس فيه
تعدد وقد يقال ارا دة بجملة الثلاثة وما فوقها كما هو المشهور فيكون قوله لا الواحد
للمقابلة مع ما ذكر في المفرد في الاستقار في المفرد انما ساول كل واحد من افراده فالحكم
المنسوب اليه يكون منسوبا لكل واحد منها واما الجمع فعلى قبلك على المفرد ينبغي ان يكون
استقار بينهما وان كل جماعة لا تراها احاد مدلوله ومن ههنا يقال الكتاب الكريم الكتاب
والملك الكريم الملائكة كما سببر فاذا نسب اليه حكم كان منسوبا الى كل جمع جمع فان اقتضى
ذلك ثبوت بكل فرد فرد حمل عليه كقولك جاء في الرجال والافلا كقولك وهن العظام
ويرد عليه اعتبار التكرار في مفهومه بداحل مراتب الجمع بعضها في بعض وان لا يصح
استقار فردا وفرد من منه في الحكم الثاني والصواب كما دل عليه عبارة الكتاب ان
استقار ما استقار المفرد في ساول كل واحد واحد وان شئت الا حاطة سيفا خيل
الكلام في هذا المقام فعليك بالمصباح في شرح المفتاح **قوله** فيما المراد ويرد قد ذكرت
ان الجمع المعروف باللام يصلح ان يراد به الجنس كما وان يراد بعضه لا الواحد في المراد بالصالحات

اذ لا يجوز ان يراد بها جنس مطلق ولا كفى الاقل وهو نكاح من الاعمال واسان مرها ولا ان يراد
الجنس كله او يتبع ان ياتي بذلك كل واحد وان قصد التوزيع عا د المحذور وهو ان يكتفى من كل
واحد نكاحا واحدا واسان بل اقل بقاء عما انقاس الا حاد والجواب ان ليس المراد الاقل
والا لكل على ما ذكر بل ما سترنا ان جميع ما يجب على كل مكلف بالنظر الى حاله فيختلف باختلاف
احواله المكلفين من الغنى والفقر والاقامة والسفر والصحة والمرض الى غير ذلك فمما يشترك في الروكة
او الحج او اتمام الصلوة او سحر الصوم على واحد دون آخر فيجب قوله علموا الصالحات ان كل واحد
على جميع ما يجب عليه من الاعمال على حسب حاله وفي ذلك شائبة توزيع والقرينة على قصد هذا
المعنى اختلاف احوالهم في التكليف وقوله الصحيح المستقيم اشارة الى معنى الصالحات
والمواجب جميع موجب بغير اليأس والسرور وهو موضع الوجوب فلا يضاف الى التكليف
للملابسة اذ اراد مواضع لزوم التكليف **قوله** قال زهير كان عيني في غزاة مقتك
من النواضع تنقي حنة سحقا بالبحر في تذاق الدموع من عيني حيث احار الغرب وهو
الدلو العظيم وثنا ما سربها على دوام الانسكاب سقا فيها في البحر والذباب اذ لا يزال نصت
واحدة ويرسل اخرى في البرود ذكر المعتك ويهي الخلة التي تخرج الدلو خلا وصفها بكونها من النوا
المتبركة على هذا العمل واورق الجنة الدالة على الكثرة والانساقف الخلل المفسود الى الماء الكثرة حصاها
اذا كانت سحقا اي طولا ساعدة في الهواء وهو جمع سحوق وهو الطويل منها واحلق بمرسنا
الجنة على النخيل ولا ساق ذلك قوله الجنة البستان الذي لا يعلم منه ايها نفس الاسرار والارض
التي فيها اوجعها وكان الظاهر ان يقول كان عيني غرا مكنت لكنا في بطنه في كانه يدعي ان ما
نصبت من الغري من نصب من عيني **قوله** وكانها اي الجنة مع البستان المذكور سميت
بالجنة التي هي المدة والاستدلال بسكنى آدم وحواء الجنة ظاهرا في البستان ومنها دار النوا
واما الجحيم في القرآن على نيل الاسماء الغالب فلا علم بالاسم في ان مثل هذه الاسماء انما يكون
لموجودات محقة لا لامور مفروضة مقدرة الا نادرا كالحال في شربها بالنبي والرسول
اشارة الى انها بالقلبية لم تصح على الا يرى انها تعرف تارة وتسكر اخرى وحر في حالها وحرى
على اسماء الاشارة ضفة لها خولك الجنة ومعنى طوفها بالاعلام انها عند الاطلاق تنصرف
الى المعين وان كان مفهوما في نفسه كليا وكذا الحال في النبي والرسول اذ المتبادر
منها عند الاطلاق محمد عليه السلام مع بقائها على مفهومها الاصلى وقدم ان الكتاب
مع اللام صا وعلما بالقلبية في عرف الاصول كتاب الله وفي عرف العربية كتاب سجنويه
قوله الجنة اسم لدار النوا كلها اي اسم للتقدير المشرك بين مجموع النوا

المكلف
الجنة

واحد

واجازها فسطاق عليها كلها وفيها جنات على مراتب متفاوتة تحت الاستحقاقات
ولكل طبقة من العالمين جنات متعددة واقعة في مرتبة واحدة فيجوز تعدد ما وسكرها
لنوعها ولا نزاع في اصحاب الايمان والعمل الصالح بالكفر والموت عليه بل في اصحابها بالاقسام
على الكبار بلا توبة وقد جعل الزمخشري تركها لمقصده واحلا فينا او حله المكلف **قوله**
فهلما شرط اي ما ذكرناه شرط في استحقاق الثواب فهلما ذكر ذلك الشرط في نظم الآلة والجواب
انه لا يجعل الثواب مستحقا بالايمان والعمل الصالح حسب دل على تشرية على الدال على العلية
وجعل البشارة محتصة عن سواها حيث رتبها على المتصوفة بهما فسيغنى عن غيره وقد
نصب لنا دليلا عقليا ونقلنا على ان بقاء الاستحقاق بالاحسان يتوقف على عدم
طرد ما يفعله ويخرج من كونه احسانا فلما حجة الاشراط حفظها من الاحباط
والعدم لانه معلوم فيكون كالاصل تحت الذكر **قوله** كان شرط جواب لما جعل
قوله كما ترى الاسرار الثابتة الظاهر ان يقال كما ترى الانهار الجارية تحت الاسرار
الثابتة على سواها لانه عبارة عن عا انه قصد تشبيه الرهينة المركبة بالرهينة المركبة
فلم يلزم لك وما ذكره من كون في الماء في مكان اسفل من الشجر هو المعنى وقاريد الجنة
الاشجار كما في قوله حنة سحقا فذلك وان اريد بها الارض فلا بد من تقدير مضاف اي من تحت
اشجارها ولا الحاله في خلاف المعتاد نقله عن سرور والاحد هو الشق المستطيل في الارض
آفة شئ اي اعجبه ويقال رافة اعجبه وابهم وبه تسميه ورحل ارجي واسع الخلق شيط للمعروف
وفيه ارجحه ان حصصه وذكر للندى والسماء الصورة المنقوشة **قوله** كما جاء والله تعالى
جواب لولا فيكون هذا النقي مسعيا ونوله المعنى الى ان الماء الجاري لما كانت من النقي العظم
جاء الله بذكر الجنة وتكون كلمة الا في قوله المشفوعا كما وقعت في نسخ معتبرة ونقلت
ايضا عن خط المصنف للمعنى اذ يلزم محي ذكرنا مقرونا بكل حال سوى كونه مشفوعا
بذكر الانهار فمن زائدة وقعت سرتا من التامس ومنشأه الغفول عن كون كما جاء واقعا
في جواب لولا وليس يمكن صحبه بجعل كلمة ما زائدة كما توهم اذ يصير المعنى انتفاء هذا المجموع
يعني ان محي ذكرنا مقرونا بكل حال سوى تلك المشفوعين ولا فائدة فيه وقد يكلف لتوضيحها
بضمين الذكر مع النقي كما في شذوكن تاسه الافعلت وكما ذكره العلامة في قوله في لغو وجههم كما
الاعجاز واجهم في الوجه الاحير اي كما جاء الله بان لا يذكر الجنات الا مشفوعا ولا حقا في كونه
مشفوعا فالتواب اسقاط كلمة الا كما في بعض النسخ وما قيل من ان اللزوم في انه تعالى جاء بذكر
مشفوعا فلا دلالة على لزوم المشفوعين ولن يتم المقصود بالبروز منها بدفع بان ما جعله حالا

خطون

من الذكريين اعني قوله سوفين على قآن اي غط واحد الى ذلك الذي لا يقال اذا
جعلت الاسماء راجعا الى النفع والجمع واقعا جواب لولا زوال الاشكال لانا نقول
فالواقع في الجواب على هذا التقدير معنى قولنا ما جاء بذكرنا على حاله من الاحوال الاعلى حال
المشغوع به وانما هذا المعنى قد يكون بذكرنا على حاله الاخرى فقط دون كونه مشغوعا
وروي ان في نسخة من المشايخ البتة مشغوعا مكان الامشغوعا وانما نحن واولا
على لزوم المطاذا جعلت كلمة السمع مشغوعا وبالجملة مشتبا ببناء على نحو سعالها
في الانبات اذ لو غلبت بالنفع رجع المعنى الى ان انتفاء محي ذكرنا مشغوعا انتفاء قطعا
مستفحازا ان يكون انتفاء ذلك الانتفاء بزوال قطعيتها فلا يلزم الا المشغوعين الى
فلا جدوي لسلك اللفظة اصلا **قوله** واللغة العالية اي القصية المشهورة التي تكلم
بها الاعلون في فصاحة النهر بفتح الهاء وهو اسم جنس وقدير اذ به معنى الجمع كما في قول
في حنات ونهر **قوله** ومدار التركيب على السعة يقال ان شئت النعمة وسعها وان شئت
الدم لسلطنة بكثرة واستمر الشيء اشبع والمنهدة فصا بمن افنية القوم بلقون منها
كناسهم وكل كثر جري فقد نهروا **قوله** يطاء هم الطريق من قبيل الاسناد الى
المكان اي يطاءهم السائكة الطريق ويؤكناية من حوصهم وانهم مقصدا لاولا والاقاص
وجعل اليومين مصدرا من اسناد مجازي الى الزمان والمعنى صيد الوحش على مفاقر الفرس في
يومين **قوله** واما تعريف الانهار جوز فيه ان تكون تعرفا جنسيا قصد به الاشارة
الى جنس جميع النهر بلا قصد الى العموم والاستواء واورد له لطاير من المفردات **قوله**
في علم المحاطب اشارة الى ما سبق من معنى تعريف لام الجنس في الجرد وان تكون تعرفا لاسما هو
عوض من تعريف الاضافة وهذا المعنى كون اللام بدلا من الاضافة لكنه مذموم كونه مرجوعا وقوم
ايضا حيث قال والمعنى فان المحي ماواه كما يقال الرجل غرض الطرف ترطد فكل وليس الف واللام
بدلا من الاضافة ولكن لما علم ان الطائر هو صاحب الماء ويؤي وانه لا يفيض الرجل طرف غيره سرك الاضافة
ودخوله حرف التعريف في الماء والطرف للتعريف لانها معروفة فان وقد ذكر نحو من هذا في قوله
تعا واستعمل الراس شيئا فوجب ان ياول كلامه به من انباء اراد الاستغناء عن الاضافة لخصو
به العربية لا ماد خال اللام لانه معين لكنه يجوز باطلاق التعويض ولا شبهة من ان اللام
على هذا الوجه للتعريف الخارج عن التقدير وجوز ايضا ان يكون للتعريف الخارج عن التعويض اشارة
الي ما ذكر في قوله تعالى فيها انهار من ماء غير آسن الاله وهذا مع توقفه على سبق ذكره كونه على
الموقف فيه بعد لا يخفى **قوله** من ان يكون صفة ناسه وقد تركه العاطف سريما لما احاط به

علمك

علمك فيما سبق او خبر مبيد او محذوف والتقدير هم او هي واعرض بانه يعود الكلام الى تلك الجملة
المحذوفة المسددة فان جعلت صفة واستينافا كان تقدير الضمير مستدركا ان جعلت ابتداء كلام
لا يكون صفة ولا استينافا فليس كذلك بل احذف وقد يقال تقديره من نظر في الوصفية بقدر
يتقوى شاي الاستيناف وقوله ان ثمارا اسباة ثمارا لاسما هو حاصل معالهم المتكررة كما
يقتضيه كمال فانما تدل على ان ثمارا اسباة بينهما كما سيصرح به **قوله** ما وقع من ثمره
قد يتوهم ان حرف الجر منها ومن ثمره سعلقان من قوا ومهما يقع واحد وذلك غير جازع عند الحاجة
اذ من قوا عديم انه لا سعلق بفعل واحد صرفا جرحا في المعنى الاعلى قصد الابدال او التبعية
ولا مجال له في الآية الكريمة فلذلك سأل المعنى عن موقع من ثمره واجاب بوجهين وبالغ في تقرير
الاول حيث اورد له مثالا وصرح بان من الاول والثانية كل منهما لا ابتداء لغاية لان الاول متعلق
بالوزن مطلقا والثانية بالوزن مقيد بكونه من جنات وليس في ذلك مما متغوه اصلا ولما كان هذا
المعنى الذي ذكره دقيقا لطيفا حقيقا كشف عنه عطاره بقوله ومثل في خط هذا الكلام من درجة
التي هو فيها الى مرتبة الادب فيظهر بذلك معنى الابتداء من تغاير الفعلين المطلق والمقيد بزيادة
ان يقول الى فانه قد اعتبر بهما العقل والا مطلقا ثم قد يقيد يقتضيه سؤال المذكور ثم قيد
ذلك الفعل المقيد به بعد اخر يقتضيه سؤال اخر فهو يدل لقولنا ررقني فلان من يستأنه
من الزمان فان تفتح بهذا الاعتبار ايضا حاتا ان كل واحد من الفعل المطلق والمقيد بالقيود الاول
صحة ابتداءه من القيد الذي يتعلق به ولم يقصد ما اوردته الآية سؤالا وجوابا بل اراد المعنى
وصحة الابتداء من علوجه لا يتعلق به شئ ولما طال البيان حرره واحذر بدته وهي ان الفعل
المطلق اعني ررقوا جعل مسددا من الحساب وبعد مسدده بالاسماء منها جعل مسددا من الثمة وقد
حكم على الثمة على النوع كما اشار اليه سابقا حيث قال في ثمرات ثمة كانت من ثمراتها واورمانها واورجوز
عملها في هذا التقدير على الفرد كقوله واحدة مثلا لان اسداء الوزن من السنان من فصوص يقتضي ان يكون
المرزوق قطع منه لا يجمع لصح الابتداء وهو كذلك جوازا ان كلاما من الطرفين على هذا الوجه لغو كما قررته
بلا اشتباه وقوله ررقا من مرزوق انا الى معقول ررقوا واما على الوجه الثاني وهو ان يكون من ثمرات ثمة
المرزوق الذي هو المعقول الثاني فالنظر الاول لغو والثاني مستقر وقع حالا من ررقا والثرمة يجوز حملها
على النوع والحنة الواحدة ولم يلتفت الى جعل من ثمة ثمة مرهنا بتوضيحه والا لكان من ثمة وقرره
المعقول المرزوق فيكون انتصاب ررقا على انه مصدر لا يفيد التاكيد فذلك لان جعل من ثمة على هذا
التقدير صفة لمرزوق اس مروقا كايضا بعض ثمة قدمت فصارت حالا لا من تكلف وايضا الاصل
في من لا اسداء والسبب فلا يعدل عنهما لابتداء اليه كما في قوله تعالى فخرج به من الثمرات وذرنا لكم قآن

اوراز

تعريف الجمع وسكر زرقا ناسب التبعية من وفي قوله علم منها في قولك رانيت منك اسدا دلالة صريحة على
 ان من التحويلات بيانه لا يفي بنبوت المبالغة المطلوبة بالتجريد لانه الاجمال والتفصيل يفيد المبالغة في
 التفصيل لا الصفة التي تجدد بالتجديد بلوغها الغاية في الجمال والصفحة انما ابتدائية ان رانيت
 اسدا كما ناسر عامتك ومن قال جعل هذا البيان على ذلك المنهاج مبني على ان من البيانية عنده
 راجعة الى ابتداء الغاية فلا بد من اعتبار التجديد بان سرع من الحاطب لسد ومن النمرة رزق لم يات
 شيء يقدره الا يرى انه جعل الساسة قسمة للابتدائية وانه لا قرينة على انزع الرزق من
 النمرة بل من في نفسها رزق لم والله اعلم

من سمرقند ١٣٩٩

هذا احكاما يتيسر للشيخ المحقق والبر الموفق زينة
 المتقدمين والمتأخرين السيد الشريف الخرجاني
 قدس الله سره في تحقيق المواضع المستطرفة من الكشاف
 ونقح المواضع المتعلقة منه بعلوم الملك الفتاح
 من كتب

ابن شاذان
 ابن
 ابن